الجمهورية التونسية

مخطط التنمية 2016-2020

المجلد الثاني: المحتوى الجهوي

الفهرس

تمهيد 1

الباب الأول: سياسات التنمية الجهوية 5

الإنجازات خلال الفترة 2011-2015 7

1. البنية الأساسية والتهيئة الترابية 7
2. تحسين ظروف العيش 8
3. البرامج والآليات الخصوصية لدعم قدرا ت الجهات 9
4. اللاّمركزية والحكم المحلي 15

التوجهات الإستراتيجية للفترة 2016-2020 19

1. تحقيق الترابط والتواصل الشامل بين الجهات 21
2. تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية 31
3. دفع قدرات الجهات والرفع من جاذبيتها 39
4. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية 49
5. تحسين ظروف العيش على المستوى الجهوي والمحلي 63

الباب الثاني: الجهات 71

مخطط التنمية لولاية جندوبة 73

مخطط التنمية لولاية القصرين 89

مخطط التنمية لولاية القيروان 101

مخطط التنمية لولاية سليانة 113

مخطط التنمية لولاية سيدي بوزيد 127

مخطط التنمية لولاية الكاف 139

مخطط التنمية لولاية تطاوين 153

مخطط التنمية لولاية باجة 165

مخطط التنمية لولاية قفصة 179

مخطط التنمية لولاية مدنين 191

مخطط التنمية لولاية المهدية 201

مخطط التنمية لولاية قابس 217
مخطط التنمية لولاية قبلي 227
مخطط التنمية لولاية زغوان 239
مخطط التنمية لولاية توزر 255
مخطط التنمية لولاية بنزرت 267
مخطط التنمية لولاية منوبة 285
مخطط التنمية لولاية صفاقس 297
مخطط التنمية لولاية نابل 311
مخطط التنمية لولاية سوسة 329
مخطط التنمية لولاية بن عروس 343
مخطط التنمية لولاية المنستير 357
مخطط التنمية لولاية أريانة 371
مخطط التنمية لولاية تونس 391
مخطط التنمية لإقليم تونس الكبرى 403

تمهيد

إعتمدت منهجية التخطيط الجهوي التي تم اتباعها خلال المخططات السابقة على **نظرة قطاعية للتنمية الجهوية** تستند إلى التوجهات الوطنية دون الأخذ بعين الإعتبار للخصوصيات الجهوية واستغلال وتوظيف الثروات المتوفرة بها، وقد أدّى هذا التمشي إلى **تفاقم الفجوة التنموية بين الولايات الداخلية والساحلية** وتراجع ظروف عيش المتساكنين في عديد المناطق.

ويمثّل المخطط التنموي للفترة 2016-2020، باعتباره أول مخطط بعد الثورة، نقلة نوعية في مجال التخطيط الجهوي حيث اعتمد، وفق المنهجية المنصوص عليها بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 19 بتاريخ 25 جويلية 2015، على **مقاربة تشاركية.**

وقد انطلقت أشغال المخطط يوم 31 جويلية 2015 بإشراف السادة أعضاء الحكومة بكافة الولايات ثم توالت على المستويين المحلي والجهوي اجتماعات شارك فيها **ممثلون عن القطاعين العمومي والخاص وعن المجتمع المدني والأحزاب والمنظمات الوطنية.**

وفي هذا الصدد تم اعتماد تمشي مرحلي يرتكز على **تقييم وتشخيص الوضع التنموي بكل ولاية خلال الفترة 2011-2015 في مرحلة أولى،** وعلى **إبراز الإشكاليات العامة للتنمية وبلورة رؤية مستقبلية في مرحلة ثانية،** ثم على **وضع تصورات للمحاور الإستراتيجية لمخطط التنمية 2016-2020 والإجراءات العملية لإنجازه بالإضافة إلى قائمة المشاريع الخاصة بكل جهة والتي تمّ تضمينها كملحق مصاحب لهذه الوثيقة في مرحلة ثالثة.**

وسترتكز إستراتيجية التنمية الجهوية خلال فترة إنجاز المخطط على إعتماد **مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة الولايات الأقل نموا،** من جهة **وتدعيم أسس الحكم المحلي** طبقا لما ورد بالباب السابع من دستور جانفي 2014، من جهة أخرى.

ويهدف التمييز الإيجابي أساسا إلى الحدّ من التفاوت بين المناطق والإرتقاء بالجهة لتصبح مستقبلا الإطار الأمثل لتطوير وسائل وآليات جديدة للتنمية وكذلك إلى الحثّ على الإستعمال الأفضل للموارد البشرية والطبيعية المتوفرة. كما سيمكن الحكم المحلي خلال المرحلة القادمة من إرساء أسس الإستقلالية الإدارية والمالية للجماعة المحلية وتسيير مصالحها وفقا لمبدأ التدبير الحر.

وسترتكز الرؤية الإستراتيجية على **مقاربة تنموية تجمع بين النجاعة والعدالة والإستدامة** وتهدف إلى الرفع من قدرة الولايات على تحقيق مستويات أفضل للنمو الإقتصادي والإجتماعي المستدام.

ولن يتسنى ذلك إلا في **مناخ يسوده الأمن ويضمن الحرية وبناء الديمقراطية** وال**مشاركة الفاعلة والمسؤولة لمختلف الفئات الإجتماعية** في المجهود التنموي.

ولتحقيق هذه الأهداف يبقى **دور الدولة ذا أهمية قصوى** خاصة تجاه الجهات الداخلية وذلك رغم صعوبة الظروف الحالية ومحدودية إمكانياتها والتي تحتم على كل الفاعلين من قطاع خاص ومكونات مجتمع مدني ومنظمات وطنية قبول التضحية والإنخراط في مشروع يكرس العمل كقيمة ثابتة والذي بدونه لن تتمكن البلاد من تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي وتحسين نوعية الحياة.

وتجسيما لطموحات الجهات تم، في إطار الإستراتيجية الواردة بالوثيقة التوجيهية للمخطط، التركيز على أولوية التنمية الجهوية وذلك من خلال المحاور التالية:

- **إرساء مشروع حضاري يقوم على الثقة في المستقبل** ويستند في مختلف تجلياته وأبعاده إلى منظومة قيم جديدة قوامها إعلاء قيمة العمل وإذكاء روح المبادرة والاجتهاد والخلق والإبداع والإمتياز والاندماج في مجتمع المعرفة وتغليب المصلحة العليا للبلاد وتنمية روح المسؤولية بين مكونات المجتمع وإعادة الاعتبار لقيم التضامن والتآزر بين مختلف الفئات والجهات والأجيال مع ما يتطلبه ذلك من تغيير عميق في الوعي الفردي والجماعي والتشبث بقيم حقوق الإنسان الكونية إضافة إلى حماية ودعم حقوق المرأة.
- **الشراكة بين كافة المتدخلين وادماج كل الفئات الاجتماعية في العملية التنموية** مما يضمن مشاركة مكونات المجتمع في عملية التنمية وانخراط كافة الأطراف في نحت معالم المسار التنموي لتونس الجديدة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.
- **منوال تنمية يعتمد على القدرات الذاتية ويعطي الأهمية الكبرى للابتكار والتجديد** ويجعلهما المعيار الأساسي لمنظومة الإنتاج كما يعمل على تجذير ثقافة الاقتصاد الاجتماعي التضامني وعلى الحفز على المبادرة والخلق والإبداع وبعث المشاريع وإيلاء عناية قصوى للعمل المستقل والانتصاب للحساب الخاص وإحداث المؤسسات.
- **تدعيم الترابط والتكامل بين مختلف المستويات المحلية والجهوية والاقليمية والوطنية**، من جهة **وإدماج الولايات فيما بينها والمعتمديات داخل الولاية الواحدة**، من جهة أخرى وذلك بهدف تحقيق التكامل بين المناطق في جميع المجالات.

- **إعتماد منظومة حوكمة ترتكز على إصلاحات كبرى للإدارة في كل أبعادها المؤسساتية** وما يتطلبه ذلك من تغيير في السلوكيات وفي طرق التصرف في الموارد البشرية وتيسير انخراط المواطن في تسيير الشأن العام الجهوي والمحلي والمساهمة في متابعة انجاز المشاريع التنموية خاصة من خلال اعتماد آليات الحوكمة المفتوحة.

وتجسيما لهذه المحاور، تتمثل السياسات التي سيتم إعتمادها خلال المخطط في ما يلي:

- **تحقيق الترابط والتواصل بين الولايات للحد من التفاوت التنموي** بينها وداخل الولاية الواحدة بما يمكّن من فكّ العزلة عن المناطق الداخلية خاصة وذلك عبر بلورة برامج تضمن دعم التنمية المحلية وتنشيط الإقتصاد المحلي والجهوي،
- **تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية** وذلك بتوفير موارد إضافية للجماعات المحلية ودعم صناديق الإستثمار الجهوية وإيجاد آليات التمويل الصغير والتضامني وآليات أكثر نجاعة لإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- **دعم قدرات الجهات والرفع من جاذبيتها** من خلال حسن استغلال ميزاتها التفاضلية وتدعيم قدراتها في مجال التسويق الترابي وربط علاقات تعاون وشراكة مع مثيلاتها على الصعيد العالمي،
- **تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية** وذلك بتكوين الموارد البشرية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي وإرساء الآليات الكفيلة بتنمية الموارد المالية للجماعات المحلية بما في ذلك مراجعة منظومة الجباية المحلية،
- **تحسين ظروف العيش** على المستوى الجهوي والمحلي ودعم جودة الحياة من خلال تطوير البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتقريب وتحسين الخدمات لفائدة المتساكنين.

ويتطلب إنجاح المخطط للفترة 2016-2020، كما أكدت على ذلك الوثيقة التوجيهية، إعتماد ثقافة جديدة ترتكز على المشاركة الفاعلة في المجهود التنموي وإذكاء روح المبادرة وتحمل المسؤولية من قبل كل الفاعلين عوضا عن التعويل الكلي على الدولة.

وسيتم التركيز كذلك على **إحكام إنجاز البرامج والمشاريع التنموية ذات الصبغة الجهوية** بالإعتماد خاصة على **منظومة متابعة وتقييم** ترتكز على نظام معلوماتي يساهم في إضفاء مزيد من النجاعة على الخطط التنموية بالجهات وحوكمة كل جوانبها الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية والعمرانية.

وعلى هذا الأساس، تهدف خطة التنمية الجهوية خلال فترة المخطط إلى **دعم مساهمة الجهات في تجسيم الخيارات الكبرى للبلاد** المتمثلة أساسا في الرفع من نسق النمو بالإعتماد على المشاركة الفاعلة والمسؤولة وعلى أسس الحوكمة الرشيدة تحقيقا لتنمية شاملة مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة.

الباب الأول: سياسات التنمية الجهوية

الإنجازات خلال الفترة 2011-2015

شهدت فترة 2011-2015 مواصلة إنجاز المشاريع العمومية المرسمة بالميزانيات السابقة وانطلاق إنجاز مشاريع جديدة ولو بنسق بطيء بالرغم من أن هذه الفترة اتسمت بعدم الاستقرار وتعطل إنجاز عديد المشاريع الاستثمارية العمومية وانصراف اهتمام الدولة إلى العناية بالجوانب الاجتماعية الملحة كالتشغيل خاصة باعتباره أولوية مطلقة.

وقد شملت الإنجازات المذكورة عديد المجالات المتعلقة **بالبنية الأساسية والتهيئة الترابية**(1) **وتحسين ظروف العيش**(2) **والبرامج والآليات الخصوصية لدعم قدرات الجهات**(3) **واللّامركزية والحكم المحلي**(4).

1. البنية الأساسية والتهيئة الترابية

في مجال **البنية التحتية للنقل والطرقات**، تم بالخصوص إعداد الدراسات المتعلقة بالطريق السيارة تونس القيروان القصرين وسيدي بوزيد وقفصة والشروع في انجاز الطريق السيارة قابس مدنين رأس جدير والشروع في إنجاز الطريق السيارة وادي الزرقة بوسالم، كما تم تحسين البنية الأساسية للطرقات الحدودية بالإضافة الى إعادة تأهيل البنية التحتية للخط الحديدي تونس حلق الوادي المرسى وإتمام مشروع كهربة الخط الحديدي تونس برج السدرية وانطلاق انجاز مشروع الشبكة الحديدية السريعة (الجزء الأول من الخطوط D و F).

ولتطوير مجالات الاستثمار بالجهات الداخلية تم الشروع في إنجاز دراسة لتنمية القطب الاقتصادي بجرجيس إضافة إلى تحديد مواقع قابلة لاحتضان فضاءات لوجستية بالملك العمومي للسكك الحديدية بسوسة وجندوبة وقابس.

كما شهدت الفترة تعزيز **البنية الاتصالية** من خلال انطلاق استغلال فضاء سوق الأعمال الافتراضية (e-Market Place) بما يمكن من التعريف بالمؤسسات التونسية عبر هذه الشبكات العالمية للأعمال واستكمال تركيز الشبكة الوطنية للبث التلفزي الرقمي الأرضي لبلوغ تغطية شبه شاملة لمختلف مناطق البلاد.

وفي **مجال التهيئة الترابية**، شهدت الفترة 2011-2015 إنجاز الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية (سوسة الكبرى وبنزرت-منزل بورقيبة وباجة ونابل وطبرقة) والشروع في إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة الجهات الاقتصادية.

وفي مجال **التهيئة العمرانية**، شهدت الفترة 2011-2015 مراجعة 10 أمثلة تهيئة عمرانية لبلديات بن عروس وسيدي بورويس وقعفور والمعمورة وبني خيار ومساكن وأكودة والمنستير والبقالطة والشبيكة. كما تم إعداد 7 أمثلة تهيئة عمرانية للتجمعات الريفية: شط مريم وسطفورة وسيدي مسكين والتباينية والدخايلية وحكيم وبوليفة.

2. تحسين ظروف العيش

شهدت سنة 2012 الانطلاق في انجاز **برنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية** والذي يشمل تهذيب 121 حيا موزعة على كامل ولايات الجمهورية بكلفة جملية تقدّر بـ 508 م د من خلال التدخل بعناصر البنية الأساسية وتحسين السكن والفضاءات الصناعية والتجهيزات الجماعية. وتم الى غاية 2015 انجاز استثمارات بحوالي 210 م د.

وساهم البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في توفير حوالي 3 000 مسكن لتعويض المساكن البدائية وذلك بكلفة تقدر بحوالي 74,5 م د. أمّا بالنسبة للمحور الثاني من البرنامج الخصوصي والمتمثل في انجاز مساكن اجتماعية، فقد تم إلى موفى سنة 2015 التقدم في انجاز حوالي 1 800 مسكنا اجتماعيا بكلفة تقدر بحوالي 116 م د. كما قُدّرت تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن في الفترة الممتدّة من سنة 2011 الى سنة 2015 بحوالي 80 م د.

ويمثل الماء الصالح للشرب أحد أهم عناصر تحسين ظروف عيش المواطنين خاصة بالمناطق الريفية إذ تقدر الاستثمارات الجملية المنجزة من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه خلال سنوات 2011-2015 بحوالي 715 م د خصص منها مبلغ 129 م د لفائدة الوسط الريفي و108 م د لإنجاز محطات تحلية و80 م د لأشغال تعهد وصيانة التجهيزات والمنشآت وإعادة تهيئتها. كما مكنت البرامج الوطنية والجهوية من بلوغ نسبة التزود حوالي 88% (حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014).

وبلغت جملة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 **في قطاع التطهير** حوالي 562 م د ساهمت في تطور نسبة الربط بالشّبكة العمومية للتطهير بالمدن المتبناة من طرف الدّيوان من 89% سنة 2010 إلى 91% في موفّى سنة 2015، وتطور عدد المنتفعين بخدمات التّطهير من 5,6 مليون ساكنا في موفّى 2010 إلى حدود 6,3 مليون ساكنا في موفى 2015.

وتقدر جملة الاستثمارات المنجزة خلال سنوات 2010-2015 بالنسبة **لشبكة الكهرباء** بحوالي 652 م د مكنت من بلوغ نسبة الربط بشبكة الكهرباء المنزلي على المستوى الوطني بـ 99,8% كما بلغت جملة

الاستثمارات بالنسبة **لشبكة الغاز** بحوالي 151 م د، مكنت من ربط حوالي 730 ألف منتفعا بـ 14 ولاية.

وبالنسبة لمجال التربية والتعليم بلغ عدد المدارس الابتدائية المحتضنة لأقسام تحضيرية 2 082 مدرسة تؤم 47 152 طفلا خلال السنة الدراسية 2014-2015. أما على مستوى المرحلة الابتدائية فقد بلغ عدد المدارس 4 565 وذلك في مفتتح السنة الدراسية 2014-2015. ويتوزع هذا العدد بين المناطق البلدية بنسبة 40% والمناطق غير البلدية بنسبة 60%.

وفي مجال الشباب والرياضة والطفولة تواصل دعم المؤسسات الشبابية بإحداثات جديدة حيث تطور عدد دور الشباب من 313 دار شباب سنة 2011 إلى 332 سنة 2015 وارتفع عدد مركبات الشباب ليصل إلى 24 مركب شباب سنة 2015 كما تطور عدد القاعات الرياضية من 161 قاعة سنة 2011 إلى 204 قاعة سنة 2015 وعدد الملاعب المعشبة من 192 ملعب سنة 2011 إلى 242 ملعب سنة 2015. كما تطور عدد نوادي الأطفال من 214 سنة 2010 إلى 229 نادي أطفال سنة 2015 ومركبات الطفولة من 68 سنة 2010 إلى 75 مركب سنة 2015 وانخفض عدد المراكز المندمجة للشباب والطفولة من 23 مركزا سنة 2010 إلى 22 مركزا سنة 2015.

3. البرامج والآليات الخصوصية لدعم قدرا ت الجهات

شهدت الفترة 2011-2015 جملة من الإنجازات الهادفة إلى دفع التنمية الجهوية والتقليص من التفاوت بين الجهات. وقد شملت هذه الإنجازات مجالات متعددة تتمثل أساسا فيما يلي:

1. الآليات والإجراءات والبرامج:

في إطار إعداد الميزانية التكميلية لسنة 2012، تم **ضبط مؤشر للتنمية الجهوية** واعتماده كمفتاح لتوزيع اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية وذلك بداية من سنة 2013.

كما تم إقرار العديد من البرامج الخصوصية كتكملة لإنجازات البرامج القطاعية وذلك بهدف معاضدة المجهود التنموي للدولة. وقد شملت تدخلات هذه البرامج عديد المجالات المتعلقة بتحسين ظروف العيش وتطوير البنية الأساسية والمرافق الجماعية وخلق موارد الرزق بما يمكن من الترفيع في مستوى دخل السكان بالمناطق الريفية قصد تقليص الفوارق التنموية بين الوسطين الريفي والحضري وتثبيت المتساكنين بمناطقهم.

وقد تمثلت أهم إنجازات البرامج الخصوصية في:

- **البرنامج الجهوي للتنمية:**

بلغت الإعتمادات المفتوحة تعهدا بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية للفترة 2011-2015 مبلغا قدره 547 1 م د خصص ما يزيد عن 60% منه للمناطق الداخلية وذلك بهدف تحسين البنية الأساسية للطرقات والمسالك بالمناطق الريفية والترفيع في نسبة التزود بالماء الصالح للشرب والتنوير بالتجمعات الريفية بالخصوص.

ومن خلال انجازات البرنامج الجهوي للتنمية للفترة 2011-2015، انتفعت قرابة 27 ألف عائلة بالتنوير وقرابة 75 الف عائلة بالماء الصاح للشرب وتم تهيئة وتعبيد 777 78 كلم من المسالك والطرقات الى جانب تحسين مساكن لحوالي 60 ألف منتفعا وتوفير عناصر الرزق لأكثر من 68 ألف منتفعا.

توزيع اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية للفترة 2011-2015 (%)

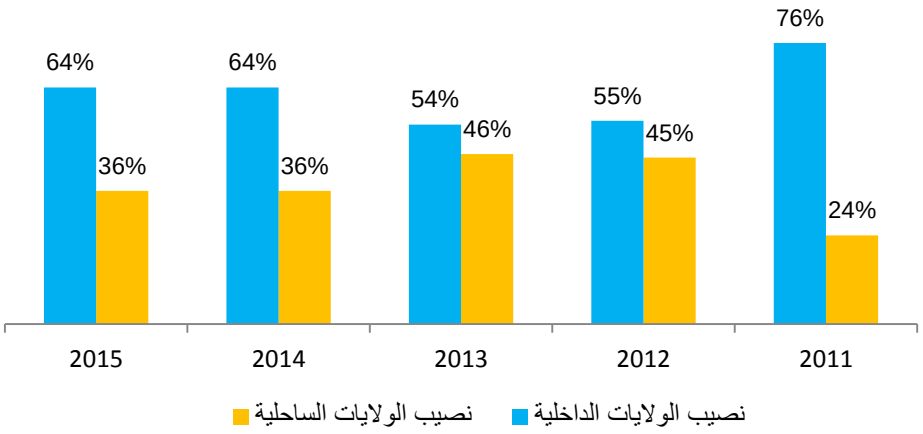

- **برنامج التنمية المندمجة:**

انطلق البرنامج بقسط أول سنة 2011 يتضمن 54 مشروعا بقيمة استثمارات جملية تقدر بـ 298 م د فيما انطلق القسط الثاني من المشاريع خلال سنة 2013 وتضمن 36 مشروعا بقيمة استثمارات جملية بلغت 222 م د وقد تركزت حوالي 80% من هذه المشاريع بالمناطق الداخلية للبلاد.

ويهدف برنامج التنمية المندمجة الى توفير فرص شغل جديدة لصغار الفلاّحين وأصحاب المهن الصغرى والصناعات التقليدية، وزيادة الإنتاج، وتحسين الدخل، وتطوير البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية.

وتمثلت أهم انجازات الفترة 2011-2015 في احداث 189 2 مشروعا فرديا منتجا من جملة 359 5 وتكوين 1821 منتفعا خاصة في مجال الصناعات التقليدية والفلاحة اضافة الى احداث 303 مشروعا في البنية الاساسية وتهئية 5 مناطق سقوية و76 مشروعا في التجهيزات الجماعية (مراكز صحة اساسية، منتهزات ومناطق خضراء، منشآت ثقافية وشبابية وترفيهية).

- **الإجراءات ذات الطابع الفلاحي:**

تم اتخاذ العديد من الإجراءات في القطاع الفلاحي لدفع التنمية بالجهات على غرار إعداد كراس الشروط المتعلق بكراء الأراضي الدولية الفلاحية والإستشارة الوطنية التي نظمت حولها هذا إلى جانب جملة من الإجراءات المتعلقة خاصة بإعادة إحياء زراعة اللفت السكري وبتحرير نشاط تربية الدواجن.

- **المناطق الصناعية الحاضنة للإستثمار:**

يجدر التذكير بأن جملة المناطق الصناعية المتوفرة إلى غاية 2015 بلغت 158 منطقة موزعة بين الشريط الداخلي والوسيط الذي يضم 67 منطقة صناعية تمتد على مساحة 000 1 هك والشريط الساحلي الذي يحتوي على 55 منطقة صناعية بمساحة 2050 هك وإقليم تونس الكبرى الذي يحصي 36 منطقة صناعية بمساحة جملية بلغت 1950 هك.

وقد تم خلال الفترة 2011-2015 إنجاز 36 منطقة صناعية بمساحة جملية بلغت 143 1 هك موزعة كما يلي:

- 6 مناطق بتونس الكبرى بمساحة 343 هك،
- 9 مناطق بالشريط الساحلي بمساحة 391 هك،
- 21 منطقة بالشريط الداخلي والوسيط بمساحة 409 هك.

كما تم إحداث مركبات صناعية وتكنولوجية تتولى تهيئة مناطق صناعية وفضاءات تكنولوجية ومراكز عمل عن بعد وكذلك تكوين شركات للتصرف فيها بكل من القصرين وسيدي بوزيد ومدنين والكاف.

- **الإستثمارات العمومية والخاصة:**

بلغت مجموع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 34 630 م د توزعت بين القطاعين العمومي والخاص كما يلي:

	المبلغ (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	10 605,0	30.6
القطاع الخاص	24 025,4	69.4
المجموع	**34 630,4**	**100**

ويتضح من هذا التوزيع أن **القسط الراجع إلى القطاع العام لم يتجاوز 10 605 م د** أي ما يعادل **30.6%** من مجموع الاستثمارات. وتبدو هذه النسبة متواضعة وذلك بالنظر الى الظروف الصعبة التي مرّت بها البلاد منذ 2011 والتي أثرت بصفة سلبية على إنجاز الكثير من المشاريع العمومية خاصة بالجهات الداخلية.

الوحدة : مليون دينار

جدول توزيع الإستثمارات المنجزة بالولايات للفترة 2011-2015

الولاية	الإستثمارات العمومية		الإستثمارات الخاصة		المجموع
	الإنجازات	النسبة %	الإنجازات	النسبة %	
جندوبة	343,0	65,7	179,6	34,3	522,6
القصرين	393,0	47,2	440,0	52,8	833,0
القيروان	490,0	41,2	698,6	58,8	1 188,6
سليانة	321,0	53,1	291,4	46,9	612,4
سيدي بوزيد	491,0	41,6	689,0	58,4	1 180,0
الكاف	346,0	58,5	262,0	41,5	608,0
تطاوين	282,0	41,5	397,8	58,5	679,8
باجة	498,0	46,3	565,2	53,7	1 063,2
قفصة	586,0	52,7	526,2	47,3	1 112,2
مدنين	468,0	28,0	1 205,0	72,0	1 673,0
المهدية	292,0	24,1	913,1	75,9	1 205,1
قابس	168,0	37,3	282,2	62,7	450,2
قبلي	139,0	33,8	272,5	66,2	411,5
زغوان	263,0	26,1	753,0	73,9	1 016,0
توزر	470,0	83,0	96,4	17,0	566,4
بنزرت	624,0	30,2	1 443,0	69,8	2 067,0
المجموع (1)	**6 174,0**	**40,6**	**9 015,0**	**59,4**	**15 189,0**
منوبة	374,0	42,9	504,0	57,1	878,0
صفاقس	661,0	19,0	2 550,0	81,0	3 211,0

الوحدة : مليون دينار

جدول توزيع الإستثمارات المنجزة بالولايات للفترة 2011-2015					
الولاية	الإستثمارات العمومية		الإستثمارات الخاصة		المجموع
	الإنجازات	النسبة %	الإنجازات	النسبة %	
نابل	620,0	19,8	2 300,0	80,2	2 920,0
سوسة	300,0	12,2	2 135,0	87,8	2 435,0
بن عروس	721,0	9,4	3 308,7	90,6	4 029,7
المنستير	302,0	16,0	1 567,2	84,0	1 869,2
اريانة	401,0	26,6	1 101,5	73,4	1 502,5
تونس	1 052,0	40,5	1 544,0	59,5	2 596,0
المجموع (2)	**4 431,0**	**22,8**	**15 010,4**	**77,2**	**19 441,4**
المجموع العام	**10 605,0**	**30,6**	**24 025,4**	**69,4**	**34 630,4**

يبرز **جدول توزيع الاستثمارات المنجزة بين الولايات حسب القطاعين العمومي والخاص** أن الولايات التي تتأتى في المراتب الاخيرة حسب مؤشر التنمية الجهوية (16 ولاية) قد استأثرت بـ 6174 م د وهو ما يمثل نسبة **58.2%** من مجموع الإستثمارات العمومية و**40.6%** من جملة الاستثمارات المنجزة بهذه الجهات. مما يبرز أهمية تدخلات القطاع العام بالولايات الاقل نموا.

من ناحية أخرى تجاوزت مساهمة القطاع العام بكل من **ولايات جندوبة والقصرين والقيروان وسليانة وسيدي بوزيد والكاف وتطاوين وباجة** (الثماني ولايات الاقل نموا) **29.8%** من مجموع الإستثمارات العمومية.

وبالرغم من الصعوبات التي أثرت على نسق الاستثمارات خلال الفترة 2011-2015 وخاصة المشاريع المتعلقة بالطرقات، فإن ما تم إنجازه أثّر بصفة جليّة على تدعيم البنية الأساسية وتحسين ظروف العيش في كثير من المناطق بالبلاد.

كما يبين الجدول أهمية **مساهمة القطاع الخاص** التي بلغت **24 025,4 م د** أي ما يمثل حوالي **69.4%** من المجموع العام للاستثمار وذلك رغم تردي الأوضاع الأمنية خلال الفترة 2011-2015 والتي أثرت بصفة سلبية خاصة على قطاعي الصناعة والسياحة.

واستأثرت الجهات التي تتأتى في المراتب الاخيرة حسب مؤشر التنمية الجهوية (16 ولاية) بـ **37.5%** من جملة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص وهو ما يمثل نسبة 59.4% من جملة الاستثمارات المنجزة بهذه الجهات. وحظيت ولاية بن عروس بالقسط الاكبر من الاستثمارات الخاصة تقدر بحوالي 3 308 م د تليها ولاية صفاقس بـ 2 550 م د في المقابل نجد في المراتب الاخيرة من

حيث حجم الاستثمار الخاص ولايتي توزر وجندوبة حيث لم يتجاوز حجم الاستثمار بهاتين الولاتين 275 م د (ولاية توزر حوالي 96 م د وولاية جندوبة حوالي 179 م د).

- **المدخرات العقارية:**

بلغت المدخرات العقارية إلى غاية 2015 حوالي 420 4 هك موزعة على 120 موقعا منها 47 موقعا بمساحة 208 2 هك بالشريط الساحلي و73 موقعا بمساحة 218 2 هك بالمناطق الداخلية.

2. منظومة تمويل التنمية الجهوية

- **التدخلات:**

واصلت **البنوك العمومية** الاضطلاع بدور هام في تمويل المؤسسات والمهنيين بكامل تراب الجمهورية، حيث وفّرت 16,2 مليار دينار من جملة تمويل الإستثمارات وهو ما يمثل 36,8% من القروض المسندة في موفى سنة 2014. وقد استأثر البنك الوطني الفلاحي بـ 58,5% من القروض الممنوحة مباشرة لقطاع الفلاحة والصيد البحري فيما أسندت الشركة التونسية للبنك ما يزيد عن 38,4% من القروض الممنوحة لقطاع السياحة وغطى بنك الإسكان نسبة 17,4% من القروض المسندة للقطاع العقاري.

علاوة على ذلك، صادق **البنك التونسي للتضامن**، المتخصص في تمويل المشاريع الصغرى، خلال الفترة 2011-2015 على 314 50 قرضا بكلفة جملية قدرها 673,3 م د لتمويل مشاريع تقدر طاقتها التشغيلية بحوالي 82 ألف موطن شغل. كما أسند **بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة** في نفس الفترة قروضا بقيمة 177 م د.

أما بخصوص **التمويل بواسطة الجمعيات** فقد بين تقييم آداء الجمعيات في هذا المجال أنه لايزال متواضعا حيث لا تتجاوز نسبة الجمعيات المختصة في العمل التنموي وإسناد القروض الصغرى 12% يتمركز أغلبها في الولايات الساحلية (61,8%) حيث تستقطب ولايات تونس الكبرى قرابة نصفها (30,2%).

وبالإضافة للجمعيات، تتدخل قرابة 48 **تعاونية** في تمويل **الاقتصاد الاجتماعي** منها 15 تعمل في القطاع العمومي و20 في القطاع شبه العمومي و13 في القطاع الخاص، ويندرج نشاط جلّها في الخدمات الاجتماعية. كما تطور عدد **الشركات التعاونية والمجامع الفلاحية للتنمية** المتدخلة في مجال التصرّف الجماعي في الموارد الطبيعية المائية ليبلغ 365 1. كما بلغ عدد الشركات التعاونية

للخدمات الفلاحية 177 شركة تعاونية.

- **الآليات:**

صندوق الودائع والأمانات: تتمثل مهام صندوق الودائع والأمانات في المساهمة في تنمية الاستثمارات بالجهات الداخلية ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمساهمة في تحديث السوق المالية. وتتأتى موارد الصندوق علاوة على موارده الذاتية من أرصدة الادخار بالصندوق الوطني للادخار التونسي (شبكة البريد) والأمانات المودعة بالخزينة العمومية وبلغت موارد الصندوق حوالي 500 م د سنة 2015.

شركات الاستثمار الجهوية: وتتمثل مهام شركات الاستثمار في المساهمة لحسابها أو لحساب الغير بهدف إعادة احالتها أو التفويت فيها وذلك لتعزيز فرص الاستثمار وتدعيم الأموال الذاتية للشركات المنتصبة في البلاد التونسية. وقد بلغ عدد شركات الاستثمار الجهوية إلى حدود سنة 2013 سبع شركات تغطي كافة مناطق البلاد (الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب) وتختص كل شركة بتنمية جهة محددة جغرافيا.

صناديق التنمية والاستثمار بالجهات: أحدث نظام الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال التنمية وتخضع للتوظيف في رأس مال تنمية لنفس شروط الاستثمار المتعلقة بشركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية.

4. اللاّمركزية والحكم المحلي

إن انفتاح تونس بعد 14 جانفي 2011 على **تجربة اللامركزيّة** بعد عقود من سياسة الإفراط في المركزيّة السياسيّة والاقتصاديّة دفعت المجلس الوطني التأسيسي ضمن أشغاله إلى **تبنّي اللامركزيّة ودسترتها لمحاولة خلق توازن جهوي**. وقد تم ضبط مختلف المبادئ التي تتبني عليها منظومة اللامركزية الجديدة ضمن الباب السابع حول "السلطة المحلية" في دستور 27 جانفي 2014.

ومن ناحية أخرى شهدت المدن والجهات التونسية اضطرابات عدة خلال الفترة الانتقالية التي مرت بها البلاد أثرت سلبا على مردودية عمل الجماعات المحلية وخصوصا فيما يتعلق بالتمويل وتوفير الخدمات الحضرية. ولتأمين تصريف الشؤون على المستوى المحلي تمحورت الاجراءات المتخذة خلال الفترة 2011-2015 حول العناصر التالية:

1. الإطار المؤسساتي:

تركزت الجهود خلال الفترة 2014-2015 على **ضبط الجوانب التطبيقية لتجسيم المسار اللامركزي** خاصة من حيث رزنامة الإنجاز ومرحليتها وتوزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين في هذا المسار والهياكل المكلفة بقيادة المشروع والنصوص التشريعية والترتيبية المنبثقة عن أعمال الهياكل ذات العلاقة والإجراءات المصاحبة لتأمين إنجاح المسار اللامركزي.

كما تم خلال سنة 2014 **ضبط شروط جديدة لإسناد القروض ومنح المساعدات** بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وذلك باعتماد مقاربة جديدة في ضبط وتمويل ومتابعة إنجاز البرامج الإستثمارية المحلية من خلال فك الإرتباط بين إسناد مساعدات الدولة والقروض وتحقيق المزيد من الشفافية في نظام توزيع المساعدات وتكافؤ الفرص بين الجماعات المحلية.

وفي إطار دعم اللامركزية والحوكمة وتجذير مفهوم الديمقراطية المحلية خصصت سنة 2015 **لاستكمال المنظومة الترتيبية والتكوينية وإعداد الأدلة العملية لإدخال "برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية" حيز التنفيذ.**

2. تكوين الموارد البشرية:

تولى **مركز التكوين ودعم اللامركزية سنويا تنظيم معدل 180 نشاطا تكوينياخلال الفترة 2011-2015** لفائدة أكثر من ثمانية آلاف إطار وعون بلدي وجهوي ومركزي. وشملت الدورات مختلف المجالات والمواضيع المتصلة بالعمل الجهوي والمحلي ومواضيع إستراتيجية وإستشرافية في مجال دعم اللامركزية.

3. الإطار التنموي والمالي:

تقدر **جملة الاستثمارات المحلية المنجزة خلال سنوات 2011-2015 بحوالي 628 م د** تهم خاصة تدعيم البنية الأساسية والنظافة وتجميل المدن باستثمارات تقدر بـ 407 م د وإنجاز البناءات الادارية واقتناء معدات الاعلامية والنظافة واعداد الدراسات باستثمارات بـ44.5 م د وانجاز البرامج الوطنية باستثمارات بـ 148.5 م د فضلا عن تخصيص 28 م د لإنجاز مشاريع تنموية لفائدة المجالس القروية.

كما تم اتخاذ **جملة من التدابير المالية لتنمية الموارد المحلية** تتمثل في:

- **تحويل اعتمادات استثنائية** من ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية تقدر بحوالي 400 م د خلال الفترة 2011-2014 لمجابهة الوضع الاستثنائي للبلديات وتخفيف وطأته على توازناتها المالية.
- **احداث صندوق التعاون بين الجماعات المحلية** الذي يهدف الى تكريس مبدأ التضامن بين الجماعات المحلية وخاصة البلديات الصغرى ومحدودة الموارد التي تمكنت من الانتفاع بقدر هام من **موارد الصندوق تقدر بـ 100 م د سنويا.**
- الترفيع في اعتماد **المال المشترك للجماعات المحلية** واستصدار قانون للمصالحة الجبائية مما ساهم في دخول عديد العقارات لمنظومة الاستخلاص وارتفاع الموارد المحلية.
- حذف الحد الأقصى **للمعلوم على المؤسسات** الموظف لفئدة الجماعات المحلية وهو ما مكن من توفير مردود اضافي في حدود 60 م د في سنة 2012.
- الترفيع في المعلوم الراجع للجماعات المحلية بعنوان **المساهمة في تعميم التيار الكهربائي والتنوير العمومي والصيانة** مما مكن من توفير ما لا يقل عن 16 م د سنويا.

التوجهات الإستراتيجية للفترة 2016-2020

1. تحقيق الترابط والتواصل الشامل بين الجهات

مقدمة

سيطرت النظرة القطاعية للتنمية الجهوية على التمشي الذي تم اتباعه سابقا في إعداد مخططات التنمية الذي ارتكز على التوجهات الوطنية دون الأخذ بعين الإعتبار لمجمل الخصوصيات الجهوية وللإمكانات المتاحة لاستغلال وتوظيف الثروات المتوفرة فيها خاصة من وجهة نظر الفاعلين الجهويين والمحليين.

ومن نتائج ذلك أن **اكتست جملة تدخلات الاستثمارات العمومية بالمناطق الداخلية على مستوى البنية التحتية الأساسية الطابع القطاعي** حيث بقيت العديد من مكوناتها كالطرقات والمسالك دون المستوى المأمول **ولم تساهم بصفة ناجعة في فك العزلة عن بعض المناطق خاصة منها الريفية** ولم تيسّر ربط مواقع الإنتاج الفلاحي خاصة بالمراكز الحضرية للمدن ومراكز الولايات. كما مثل انعدام البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية والاتصالية في عديد الجهات الداخلية عائقا هاما لتطوير محيط الاستثمار ودعم الحركية الاقتصادية حيث ظلت الجهات الداخلية الأقل تصنيعا في البلاد بالإضافة إلى احتضانها عددا متواضعا من الأنشطة القادرة على حفز مسار التنمية الجهوية وتنشيط الدورة الاقتصادية.

الإشكاليات والنقائص

لم تمكن سياسات التهيئة الترابية والتنمية الجهوية ومختلف السياسات القطاعية من تحقيق تنمية شاملة وناجعة للجهات وتقليص الفوارق بينها في مجال توزيع السكان وتمركز الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الجماعية، حيث برزت خلال السنوات الفارطة عديد الإشكاليات تعلقت خاصة بمايلي :

1. في مجال التهيئة الترابية

- **بطء في إعداد دراسات التهيئة الترابية** مقارنة بنسق تطور المجال الترابي والعمراني خاصة بالشريط الساحلي مما يزيد في صعوبة تنفيذ التوجهات المرسومة بهذه الدراسات.
- **تمركز قرابة 69% من متساكني البلاد بالشريط الساحلي** حيث تستقطب تونس الكبرى وحدها قرابة ربع سكان البلاد،
- **تمركز جل الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الجماعية بالشريط الساحلي** الذي يأوي حوالي**87%** من مجموع المؤسسات الصناعية وأكثر من **90%** من النشاط السياحي،

- **تواصل ظاهرة الهجرة الداخلية إلى الشريط الساحلي** حيث تشهد المناطق الغربية (مدن الشمال والوسط الغربي خاصة) نموا ضعيفا في مجالي السكان والتنمية مسجلة بذلك صافي هجرة سلبيا في السنوات الأخيرة.
- **تعدد المتدخلين في استعمال المجال الترابي** على مستوى التصور والتنفيذ وضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين العموميين لتنفيذ سياسة التهيئة الترابية وتحقيق التناسق في تركيز المشاريع القطاعية وتحقيق تنمية جهوية متوازنة.
- **ضعف اللامركزية واللاّمحورية** في مجال التهيئة الترابية والتعمير.
- **تقلص المدخرات العقارية لدى الجماعات المحلية** بما يحد من دورها في مجال تكوين وتنظيم المجال الترابي والعمراني.
- **عدم ملاءمة الإطار المؤسساتي للتهيئة الترابية** لطابعها الأفقي متعدد الاختصاصات، من جهة ولمتطلبات التطور الاقتصادي بالجهات وخاصة الداخلية منها، من جهة أخرى.

2. في مجال البنية التحتية للنقل والطرقات

- **ضعف البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية** بالمناطق الداخلية للبلاد والمناطق المجاورة لمراكز الولايات.
- **محدودية شبكة الطرقات المحلية والجهوية** في ربط المناطق ببعضها.
- **بطء في انجاز صفقات الطرقات السريعة** وتعقد الإشكاليات العقارية.
- **ضعف شبكة النقل الحديدي** بصفة عامة بين مختلف الجهات وتواضع أدائها ومردوديتها في الربط بين المجموعات العمرانية داخل الأقاليم والولايات إضافة إلى محدودية نشاط النقل الحديدي للبضائع.
- **محدودية تغطية شبكات المترو الخفيف** للمجموعات العمرانية الكبرى.

3. على مستوى توزيع الاستثمارات العمومية والبرامج الخصوصية

- **عدم اعتماد معيار خاص بكل قطاع لتوزيع الاستثمارات العمومية بين الجهات** يرتكز على مؤشر للتنمية الجهوية ويأخذ بعين الاعتبار الإشكاليات القائمة بكل جهة.
- **اقتصار توزيع الميزانيات الجهوية على البعد القطاعي** وصعوبة مراجعة البرمجة على المستوى الجهوي.
- **غياب المرونة في التصرف في الإعتمادات المفوضة والإعتمادات المحالة.**
- **غياب مقاييس موضوعية تمكن من تصنيف المشاريع ذات الصبغة الجهوية.**

- **محدودية مساهمة البرامج الخصوصية في تحسين ظروف عيش المواطنين في مناطق التدخل.**
- **غياب دراسات تقييمية لإنعكاسات تدخلات هذه البرامج** على مستوى النهوض بالمناطق الداخلية ومدى تكاملها مع بقية البرامج القطاعية في تحقيق نقلة نوعية للتنمية المحلية والجهوية.
- **إشكالية التنسيق بين مختلف التدخلات على مستوى تنفيذ ومتابعة البرامج الخصوصية** على غرار البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة.

التوجهات المستقبلية

يكتسي تحقيق **الترابط** أهمية بالغة حيث يمكّن من **فك العزلة عن المناطق الداخلية والنائية** وربط المعتمديات ومناطق الإنتاج بالتجمعات الحضرية والعمرانية بمراكز الولايات وتيسير ادماج الجهة في محيطها الإقليمي والوطني. كما يساهم في تيسير **نفاذ الجهات الداخلية إلى البنى الأساسية المهيكلة الكبرى للنقل الجوي والبحري** وكذلك إلى **المناطق اللوجستية** المتواجدة على الشريط الساحلي إضافة إلى **فتح مسارات نحو الجزائر وليبيا**.

يتمثل **تحقيق الترابط والتواصل الشامل بين الجهات** في إدماج الجهات فيما بينها وداخل الجهة الواحدة لتقليص التفاوت، وتحقيق التكامل، وفك العزلة عن المناطق الأقل نموا، وتقريب الخدمات من المستفيدين وذلك من خلال:

- **توفير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية** وتوسيعها وتعصيرها وفق مثال تهيئة متناسق وتيسير ربط المناطق الداخلية بالمراكز الحضرية للمدن الكبرى والموانى عبر توسيع شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة وشبكة السكك الحديدية وتدعيم خدمات النقل والخدمات اللوجستية مع إعطاء النقل المدرسي الأولوية التي يستحقها.
- **توزيع الاستثمارات العمومية بصفة عادلة** تضمن استغلالا أمثل للميزات التفاضلية للجهات وتُيسّر عملية تسويق المنتوج النهائي لا سيما عبر تركيز مناطق حرّة ومناطق لوجستية وتهيئة المناطق الحدودية وتطوير الموانئ والمطارات.
- **توزيع الميزانيات والبرامج الخصوصية بين الجهات** وتوجيه الامتيازات الممنوحة لمناطق التنمية الجهوية **باعتماد مؤشر محيّن للتنمية الجهوية** يعكس واقع التنمية على المستويين الجهوي والمحلي.

ويستوجب هذا التوجه العمل على **بلورة برامج وسياسات تهدف إلى تحقيق تنمية محلية وجهوية** في إطار **وحدة ترابية** تثمن من خلالها **خصوصيات الجهات** ضمن **رؤية استراتيجية للتنمية** في بعدها الجهوي والوطني.

وسترتكز التوجهات القادمة على المحاور التالية:

1. دعم البنية التحتية للنقل والطرقات والخدمات اللوجستية

يضطلع **قطاع النقل واللوجستية** بدور هام في دفع النشاط الإقتصادي من خلال تطوير البنية الأساسية للطرقات وأنشطة المُسَافَنَة وخدمات اللوجستية والنقل متعدد الوسائط وإرساء بنية تحتية لوجستية متطورة من موانئ بالمياه العميقة ومناطق لوجستية عصرية متصلة بشبكات الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

وفي هذا الإطار يتعين العمل، خلال المرحلة القادمة، على **تدعيم شبكة الطرقات السيارة الحالية وتهيئة وتطوير شبكة السكك الحديدية** لربط الجهات الداخلية ببعضها البعض وبالبنى الأساسية المهيكلة المركزة بالمناطق الساحلية على غرار الموانئ والمطارات لتيسير المبادلات التجارية والحركية السكانية إضافة إلى **إحداث وصلات تربط أهم المدن بشبكة الطرقات السيارة المنجزة والمبرمجة** (جندوبة، سليانة، الكاف، المهدية، جرجيس، تطاوين ...)

كما سترتكز الجهود تدريجيا على **تطوير شبكة للطرقات المهيكلة إلى مسارين في كل اتجاه** (طرقات سريعة) حسب تطوّر الحركة بها وتشمل بالخصوص المحاور التالية: بنزرت–طبرقة، القصرين–قفصة، النفيضة–القيروان، سليانة–الكاف، مدنين–قبلي–توزر، قابس–تطاوين، قابس–قفصة، صفاقس–سيدي بوزيد–القصرين **مع العناية بالطرقات المرقمة من خلال تهذيب وتعصير أجزاء منها.** إضافة الى **تطوير وتأهيل شبكة النقل الحديدي بين المدن** نظرا لتكاملها مع شبكة الطرقات وباعتبار جدواها الإقتصادية والإجتماعية.

وفي هذا السياق تمثل **الشراكة مع القطاع الخاص** في بعث وإستغلال وتسويق هذه المناطق اللوجستية سندا هاما لخلق فرص جديدة لجلب الاستثمار وتدعيم الأنشطة الاقتصادية وفك العزلة على الجهات الداخلية.

2. تطوير خدمات تكنولوجيات الإتصال

يكتسي **الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا الاتصال** أهمية متنامية ضمن المنوال البديل للتنمية باعتباره ركيزة أساسية لدفع النمو الإقتصادي وتسهيل ربط مختلف جهات البلاد بعضها ببعض وإدماجها في محيطها الإقليمي والدولي.

ومن هذا المنطلق سيتم العمل في إطار **المخطط الاستراتيجي لتطوير قطاع تكنولوجيات الاتصال والإقتصاد الرقمي** على تعميم التكنولوجيات الحديثة على كل المجالات الإقتصادية والإجتماعية والتربوية بكافة مناطق البلاد. وتهدف هذه الخطة الى **ضمان الأنترنات ذات السعة العالية لكافة الأسر والوصول إلى الكلّ الرقمي (le tout numérique) بالمدارس** وإلى **إدارة رقمية ناجعة وسريعة بدون سند ورقي.**

وفي خصوص **البرامج والمشاريع** في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال الهادفة لتحقيق الترابط والتواصل الشامل بين الجهات سيتم العمل على:

- **دعم البنية التحتية الإتصالية وتنويع خدمات الإتصالات للمواطن** من خلال إسناد إجازات أجيال جديدة للإتصالات 4G وتوفير مناخ تنافسي للقطاع والحرص على تكافؤ الفرص بين الجهات.
- **انطلاق برنامج الخدمات الشاملة** لربط المدارس والمراكز الصحية بالمناطق الريفية بشبكة الأنترنات ذات السعة العالية.
- **ربط الهياكل العمومية الجهوية بالشبكة الإدارية المندمجة.**
- **مراجعة مجلة التهيئة الترابية** في اتجاه اعتماد شبكة الألياف البصرية كمرفق ضروري على غرار شبكات الماء والكهرباء والغاز والتطهير يتعين توفيره ضمن أمثلة التهيئة العمرانية.
- **تقليص الفجوة الرقمية في المناطق الداخلية** من خلال دعم البنية التحتية الاتصالية والعمل على تحقيق التغطية الشاملة.
- **تطوير نظم معلوماتية بالقطاع العمومي** بهدف إضفاء النجاعة والشفافية في إسداء الخدمات تجاه المواطن والمؤسسة ووضعها على الخط.

3. مزيد إحكام هيكلة الفضاء الترابي والعمراني بالجهات

تمثل **التهيئة الترابية** إطارا لضمان تشبيك وترابط واندماج المجال الترابي الوطني والجهوي والمحلي في مستوى مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية ومرجعا أساسيا لبلورة مختلف السياسات القطاعية والتنموية.

وفي هذا الإطار تقتضي خطّة العمل **تدعيم دور التهيئة الترابية في وضع التوجهات الكبرى** ومزيد **إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني** لملاءمتها مع التوجهات الجديدة في مجال اللاّمركزية ومع متطلبات التنمية المستدامة.

وسيمكن ذلك من **الإرتقاء بالأقاليم والجهات إلى مستوى فضاءات اقتصادية واجتماعية** ترتكز على أقطاب عمرانية خاصة بالمناطق الداخلية.

وبالتوازي يتعين العمل على **ضمان التناسق بين الاستراتيجيات الجهوية للتهيئة والتنمية بما يدعم اللاّمركزية وإعادة توزيع الأدوار بين كافة المتدخلين في ميدان التخطيط الترابي والعمراني.**

أما على **المستوى العقاري** باعتباره شرطا أساسيا لتنفيذ سياسات التهيئة الترابية والمشاريع العمومية، فإنه يستوجب **توفير رصيد كاف من المدخرات العقارية ووضع آلية لتمويله** قصد توفير الفضاءات الضرورية للأنشطة الاقتصادية والأقطاب العمرانية هذا بالإضافة إلى **إعادة هيكلة الإدارات التي تعنى بالشأن العقاري ودعم تمثيلياتها بالجهات** قصد إعطائها النجاعة اللازمة في حل الإشكاليات العقارية.

4. إحكام توزيع الاستثمارات العمومية بين الجهات

يعتمد التوجه الجديد للتنمية الجهوية على منوال تنموي يضمن **أكثر عدالة بين الجهات** في إطار **التمييز الإيجابي** الذي يسمح بتوظيف **الميزات التفاضلية الجهوية** في نطاق **حوكمة جديدة** تكرس مبادئ اللامركزية وتدعم **التواصل بين الجهات.**

ولتجسيم هذا التوجه ولإضفاء مزيد من النجاعة على توزيع الاستثمارات العمومية سيتم **اعتماد مؤشرات موضوعية** وعلمية تشمل كافة المجالات الاقتصادية.

هذا بالتوازي مع مواصلة المسار الرامي **لمراجعة الإطار المؤسساتي والترتيبي المتعلق بقانون الميزانية** في علاقة **بالميزانية حسب الأهداف** وتنفيذها على المستوى الجهوي في إطار **عقود برامج بين الدولة والجهات** ضمن الصلاحيات الموكولة لها.

كما يتطلب هذا التوجه استكمال إعداد **الأطر التشريعية المتعلقة بتحفيز الإستثمار الخاص ودفع التنمية الجهوية** على غرار **مجلة الإستثمار والنصوص التطبيقية لقانون الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص** إضافة إلى إعادة النظر في **تعريف المشاريع ذات الصبغة الجهوية** لتنسجم مع التوجهات المستقبلية للاّمركزية والتي تفرض إعطاء مزيد من الصلاحيات للجهات على مستوى تنفيذ الميزانيات.

5. تدعيم البرامج الخصوصية ومزيد إحكام التنسيق فيما بينها

تضطلع **البرامج الخصوصية** بدور هام في دفع التنمية المحلية والجهوية وتحقيق التكامل والإندماج بين مختلف المجالات التنموية القطاعية وتحسين مستويات العيش بمناطق تدخلها. وقد **تعددت هذه البرامج وتنوعت مكوناتها وأهدافها والمتدخلين فيها** في مستوى البرمجة والتنفيذ والمتابعة.

في إطار العمل على **ضمان نجاعة تدخلات مختلف البرامج الخصوصية** على المستوى المحلي والجهوي، يتعين العمل على **مراجعة مكوناتها ومزيدالتنسيق بينها** وذلك في إطار **منظومة متابعة متكاملة** تعنى بتنسيق التدخلات وتقييمها وتصويبهاوتهدف خاصة إلى تحسين مستوى العيش بالمناطق الحدودية والجبلية والغابية وخلق ديناميكية اقتصادية بها.

ومن ناحية أخرى ولمسايرة المستجدات على المستوى التنموي بعديد الجهات وخاصة الداخلية منها ولتلبية المطالب الملحة والمتزايدة سيتم التوجه نحو **دعم الموارد المالية المخصصة لبرامج التنمية الجهوية** الخصوصية **والترفيع في الاعتمادات المخصصة للعناصر المنتجة** باعتبارها تضمن ديمومة التدخل ونجاعته.

2. تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية

مقدمة

في إطار تجسيد اللّامركزية وتمويل التنمية بالجهات وتحقيقا للعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات واعتمادا على مبدأ التمييز الايجابي سيتم العمل خلال الفترة القادمة على:

- **تطوير منظومة التمويل على الصعيد الجهوي** ووضع الإطار التشريعي والقانوني لتمكين الجماعات العمومية المحلية من موارد مالية تتأتى من الموارد الذاتية ومن الموارد المحالة من السلطة المركزية بما يتلاءم والصلّاحيات المسندة إليها ويمكنها من انجاز مشاريع ذات أولوية في إطار عقود شراكة بين الدولة والجهة وتوفير موارد إضافية للجماعات المحلية بتكريس مبدأ التضامن وباعتماد آلية التسوية والتعديل.
- **دعم آليات التمويل بالجهات** لتمويل البنية التحتية والمشاريع الصغرى والمتوسطة وتوفير الضمانات.

الإشكاليات والنقائص

1. على مستوى ميزانية الدولة:

تتمثل أهم الإشكاليات على مستوى منظومة تمويل التنمية الجهوية في أن **التصرف في الميزانيات الجهوية يتم دون مراعاة الأهداف التنموية الاستراتيجية للجهة ودون وضع مؤشرات التأثير النهائي الدائم** بالإضافة إلى **غياب المرونة في التصرف المالي للمجالس الجهوية وانعدام المرونة بالنسبة للتبويب الجهوي ونسبة كبيرة من اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية مخصصة لأجور عملة الحضائر.**

2. على مستوى الجماعات المحلية:

إن من أهم دعائم العمل البلدي تأمين الاستقلالية المالية لهذه المؤسسة بما يخول لها حرية التصرف في مختلف المجالات الموكولة إليها ومن الاعتماد على مواردها الذاتية لتمويل برامجها التنموية وذات الصلة بتحسين ظروف عيش المتساكنين، غير أن **ميزانية البلديات لا تتعدى نسبة 4% من ميزانية الدولة** وهو مستوى مالي لا يتناسب مع المشمولات المناطة بعهدة البلديات ولا يؤسس لمنظومة لا مركزية فاعلة وناجعة، بل **يكرس تبعيتها للسلطة المركزية** التي تحتكر السلطة الجبائية الأصلية، هذا بالإضافة الى التكاليف الجديدة المحمولة على القطاع في مجالات الانتدابات للرفع من مستوى التأطير والزيادات السنوية في نفقات التأجير والمساهمة في تمويل المشاريع البيئية من مصبات مراقبة

ومراكز للتحويل ومن اقتناء معدات نظافة وطرقات عبر الصفقات المجمعة المتتالية واقتناء التجهيزات الإعلامية وغيرها من المجالات الأخرى.

وقد أدت هذه الوضعية إلى **إنخرام التوازنات المالية للعديد من البلديات** من أبرز مظاهرها ارتفاع مؤشرات المديونية لدى عدد هام من البلديات وعجزها كليا عن الإيفاء بتعهداتها خاصة لدى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وعدم القدرة على توفير التمويلات الذاتية المستوجبة لإنجاز المشاريع ضمن المخططات التنموية المتعاقبة. وفي غياب إصلاحات مالية هيكلية، تم **اللجوء إلى اعتماد نظام الدعم الكلي والجزئي للمخططات الاستثمارية بالبلديات التي تمر بصعوبات مالية.**

3. على مستوى آليات التمويل

من أهم إشكاليات آليات التمويل هي **صعوبة النفاذ إلى التمويل البنكي** لغياب الضمانات لدى شريحة الباعثين الجدد خصوصا التي لا تنتمي إلى مجمعات الشركات وهو ما يحول دون بلوغ أهداف صناديق التمويل العمومية. بالإضافة إلى أن **منظومة الضمان لم تكتسب بعد الثقة الكافية** خاصة من قبل البنوك التجارية وضعف نجاعة تدخلاتها نظرا للنقص في الموارد والوسائل اللوجستية، خاصّة فيما يتعلق بتطوير نظام معلوماتي يربط بين الشركة التونسية للضمان من ناحية والمؤسسات المالية من ناحية أخرى لتسهيل عمليات المتابعة ونقل المعلومات بين الطرفين وبالتالي تفعيل عمليات الضمان.

1. البنوك العمومية المختصة

تشمل **البنوك العمومية المختصة في تمويل التنمية** البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهي تنشط في **مجالات تتسم بنسب مخاطر مرتفعة ولا وجود لتنسيق بينهما** رغم تكامل التدخلات.

2. صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

يختص الصندوق في **تمويل البلديات** وهو لا يتمتع بتنوّع في مصادر التمويل ولا بتنوّع في الحرفاء مما يتسبب في **الرفع من المخاطر الناجمة عن الاقتراض** بالإضافة إلى انه لا يمول برامج قطاعية أخرى لها علاقة بالاستثمار المحلي والجهوي.

3. شركات الاستثمار

تقتصر تدخلات **شركات الاستثمار الجهوية** على المساهمة في رأس المال للمؤسسات والشركات خفية الاسم مع **غياب استراتيجية محددة لشركات الاستثمار الجهوية ومخطط اعمال ناجع.**

4. الجمعيات التنموية والتمويل الصغير

بخصوص الجمعيات التنموية فهي **لا تستجيب لمقتضيات التشريع الجديد المتعلق بالتمويل الصغير** ويرجع ذلك للصعوبات التي واجهتها هذه الجمعيات بعد الثورة وعدم وجود الدعم الفني والمالي اللازم لها وخاصّة فيما يتعلق بتوفير **الاعتماد الجمعياتي الأدنى المطلوب** والذي يساوي **50 ألف دينار** لكلّ مؤسسة تمويل صغير في شكل جمعياتي **وثلثا (2/3) الشركات الممولة تواجه صعوبات اقتصادية وصعوبات على مستوى تعبئة موارد الاقتراض بالنسبة لمؤسّسات التمويل الصّغير.**

السياسات والتوجهات المستقبلية

تهدف التوجهات المستقبلية في مجال التمويل إلى:

1. تطوير منظومة التمويل على الصعيد الجهوي

- **تعميم منظومة التصرف حسب الأهداف بالجهات** وذلك بإعداد مشروع القدرة على الأداء وتقرير القدرة على الأداء لكل جهة.
- **تمكين الجماعات المحلية من الموارد المحالة من السلطة المركزية** بما يتلاءم والصلّاحيات المسندة إليها ويمكنها من انجاز مشاريع ذات أولوية في إطار عقود شراكة بين الدولة والجهة مع تحيين القانون الأساسي للميزانية ومجلة المحاسبة العمومية طبقا للدستور.
- **تحيين المناشير المنظمة للبرامج الجهوية للتنمية** لإضفاء مزيد من المرونة في التصرف المالي للاعتمادات المحالة.
- **اعتماد مؤشر التنمية الجهوية حسب الولاية وحسب المعتمديات في توزيع الاعتمادات المحالة.**

2. توفير موارد إضافية للجماعات المحلية

- **تعزيز وتطوير الموارد لدى الجماعات المحلية** مع **تحسين آليات الاستخلاص** وتمكينها من صلاحيات جديدة في مجال تحديد قاعدة الأداءات المحلية وضبط نسبتها وكيفية استخلاصها

والإسراع في **تنفيذ الإصلاحات الجبائية المحلية ومعالجة وتطهير مديونية الجماعات المحلية** خاصة منها المتعلقة بالاستثمار.

- **تعزيز دور صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية** باعتباره الممول الأساسي لها.

3. دعم صناديق الاستثمار الجهوية وصندوق الودائع والأمانات والشركة التونسية للضمان

- دعم التمويل الذاتي عبر **صناديق استثمار جهوية.**
- جعل من **نظام الشراكة بين القطاع العام والخاص** (PPP) آلية لتمويل المشاريع خاصة الكبرى منها والشروع بتجربة نموذجية وذلك بتفعيل القانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص
- إيجاد **آليات تمويل جديدة** أكثر ملاءمة للحاجيات المالية للمستثمرين بالجهات
- **ملاءمة طرق التدخل مع خاصيات صناديق الاستثمار المخاطرة** عبر البحث عن باعثين تتوفر فيهم القدرة على قيادة المشاريع
- العمل على تمييز الجهات **بتعميم الامتيازات الجبائية والمالية بعنوان التنمية الجهوية على مختلف الأنشطة** خصوصا المتعلق منها بتطوير الإطار الحياتي بالجهة كالمصحات والفضاءات الترفيهية والنزل.
- **تفعيل التمييز الإيجابي خصوصا للباعثين الجدد** بالصفقات العمومية وخصوصا في مستوى حصة 20% المبرمجة للغرض.
- **تعزيز المساندة المالية للباعثين الجدد** في إتمام التمويل الذاتي وإقفال التمويل البنكي.
- **مراجعة مقاييس التمويل** مع ما يتلاءم مع مناخ الاستثمار الصعب بالجهات الداخلية.
- **التمديد في فترة استخلاص الدين** إلى ما بين 12 و15 سنة والتخفيض في فوائض أعباء الدين.
- **التمديد في فترة الإمهال** إلى ما بين 5 و7 سنوات على الأقل والإعفاء التام من الفوائض خلال هذه الفترة.
- تعزيز رصيد الجهة وخصوصا المعتمديات الأقل حظا من **المناطق الصناعية** وكذلك من **المحلات الصناعية** التي تمكن المستثمرين من اختصار الآجال والتخفيض من تكلفة الاستثمار.
- تفعيل **الشركات الجهوية للبعث العقاري الصناعي.**

4. إيجاد آليات التمويل الصغير والتضامني

- **إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة** عن طريق إحداث 24 مؤسسة تمويل صغير في شكل جمعياتي من خلال عملية إدماج جمعيات القروض الصغيرة المحلية على مستوى جميع ولايات الجمهورية
- **تركيز أنظمة معلومات صلب هذه الجمعيّات** في إطار عمليّة إعادة هيكلتها وتوفير الدّعم المادّي والتقني لها.
- **تمكين هذه الجمعيّات من الحجم والديمومة الماليّة** قصد حصولها على موارد أخرى غير التي تتمّ تعبئتها من ميزانيّة الدّولة وتعبئة موارد الاقتراض بالنسبة لمؤسّسات التمويل الصّغير وإيجاد حلول ناجعة للشركات الممولة التي تواجه صعوبات اقتصادية وذلك بالتسريع في اعداد دراسة حول الوضعية الحالية للجمعيات وتحديد الكلفة التقديرية لإعادة هيكلتها وعدم اقتصار التدخّلات على التمويل بل يجب أن تتضمّن برامج الإحاطة والمرافقة وتدعيمها بإصدار أمر يتعلّق بإحداث مرصد للإدماج المالي.

5. إعادة هيكلة البنوك المختصة في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

- **وضع منظومات مشتركة** في مجالات النظم المعلوماتية والمحاسبة والتصرف.
- **دعم التمويل المهيكل** في إطار اتفاقيات شراكة بين البنك التونسي للتضامن والهياكل المهنية في إطار سلسلة متكاملة تربط مختلف حلقات التزويد والإنتاج والترويج والمرافقة.
- **اعتماد مؤشرات التنمية الجهوية** حسب المعتمديات في عمليات تمويل البنك التونسي للتضامن.

3. دعم قدرات الجهات والرفع من جاذبيتها

مقدمة

لقد أفضت نتائج تشخيص الوضع التنموي إلى إبراز التفاوت بين الجهات وافتقارها إلى العوامل الاقتصادية المحفزة على جذب الاستثمارات ذات الطاقة التشغيلية العالية وغياب مقومات اللامركزية.

ويستوجب تجاوز الإشكاليات الحالية المكبلة لدفع التنمية بالجهات بلورة إستراتجية تنموية ترتكز على منهجية تشاركية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية لمختلف القطاعات والمتدخلين في مجال التنمية الجهوية وتهدف إلى تجسيم طموح الجهات وتفعيل دورها في دفع الحركية الاقتصادية وتعزيز قدراتها في التخطيط والبرمجة خدمة للتنمية.

ومن هذا المنطلق ستكتسي خطة التنمية الجهوية خلال الخماسية القادمة أهمية بالغة في **دعم قدرات الجهات والرفع من جاذبيتها** عبر **تعزيز قدراتها التنافسية وتنويع القاعدة الاقتصادية** وفقا **لميزاتها التفاضلية وحسن استغلال للموارد والإمكانيات المتاحة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار ودعم الإقتصاد الأخضر وتنظيم وتطوير التجارة البينية بين الجهات الحدودية التونسية ونظيراتها بليبيا والجزائر والتصدي لظاهرة التهريب والتجارة الموازية.**

الإشكاليات والنقائص

1. تمثيلية إدارية ضعيفة وصلاحيات وإمكانيات محدودة

إن من أهم الإشكاليات التي حالت دون دفع التنمية بالجهات هي **محدودية صلاحيات الجهة في رسم الخيارات والإستراتيجيات التنموية**، هذا إضافة إلى **ضعف تمثيليات العديد من الإدارات المركزية جهويا**، كما تشكو أغلب الإدارات الجهوية **ضعفا في الإمكانيات المادية ونقصا في الموارد البشرية** خاصة منها ذوي الاختصاص والكفاءة نتيجة غياب التكوين والتأطير وعدم ملاءمة اختصاصات التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مع متطلبات سوق الشغل وخصوصيات الجهة. كما **تشكو المجالس الجهوية والمحلية من محدودية مواردها المالية الذاتية والمدخرات العقارية للجماعات العمومية المحلية** الكافية لأغلب الجهات.

كما مثل **ضعف حوكمة الفضاء الترابي** عائقا أمام التنمية العادلة والمستدامة لمختلف الجهات.

2. نسيج اقتصادي أحادي النشاط وهش وبنية أساسية ولوجستية غير قادرة على جلب الاستثمار ودفع التنمية بالجهات

إن من أسباب اختلال التنمية بالجهات **ضعف النسيج الاقتصادي** واعتماده على **نشاط أحادي وضعف الاندماج والتكامل بين القطاعات** ومحدودية مساهمتها في تنمية الجهات **لضعف قدرتها التنافسية واستغلال عشوائي للموارد الطبيعية** بالإضافة الى **تشعب الإجراءات وعدم وضوح الوضعية العقارية لمواقع المواد الإنشائية وصعوبة استغلالها وغياب إطار معيشي ملائم** مما أدى إلى ضعف قدرة الجهة على استقطاب الإستثمار الخاص رغم الحوافز والتشجيعات. فضلا عن **ضعف مردودية الاستثمارات العمومية** وتعطل العديد منها نتيجة طول الاجراءات الادارية المتعلقة بالانتزاع للمصلحة العامة والتفويت في الاراضي التابعة لملك الدولة الخاص أو الغابي وطول إجراءات تغيير صبغة الأراضي الفلاحية لفائدة انجاز المشاريع العامة أو الخاصة مما عطل الحصول على شهائد الملكية لفائدة المشاريع العمومية.

هذا إضافة إلى وجود **عوامل هيكلية** تعرقل تطور قطاعي السياحة والصناعات التقليدية أهمها **ضعف تنويع المنتوج والأسواق** مما أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل للموروث الثقافي والحضاري بالمناطق الداخلية، أما **المحيط الفلاحي** فلم يمكن من إدماج الفلاحة الصغرى والعائلية وتطويرها وإلحاقها بالسياسات التنموية.

3. موارد طبيعية في تدهور ومحيط بيئي مهدد

تشكو عديد المناطق بالبلاد وخاصة الداخلية منها **هشاشة الموارد الطبيعية** وتباطؤ نسق تجددها وتدني جودة الأوساط الطبيعية بسبب **تراكم حجم الملوثات** نتيجة التصحر والإنجراف والفيضانات والإستغلال العشوائي للموارد المائية والغابية والإنشائية وتلوث بعض الأراضي الفلاحية بمادة المرجين وتملح بعض الأراضي بالمناطق السقوية. إضافة إلى **تفاقم مشكلة الإنجراف البحري** الذي يهدد الشريط الساحلي وتزايد الانتهاكات للملك العمومي البحري وارتفاقاته.

كما سجلت جلّ الجهات **نقصا في المنتزهات الحضرية والمناطق الخضراء المهيأة والمجهزة والمسالك الصحية ومحطات التطهير وغياب المصبات المراقبة ومراكز التحويل وتفشي ظاهرة المصبات العشوائية. إضافة إلى غياب تصريف المياه المستعملة بالمدن الصغرى والوسط الريفي** خاصة واستفحال **ظاهرة البناء الفوضوي** وتفاقم ظاهرة **التلوث الصناعي** نتيجة إفرازات المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الكيميائية والفسفاط والبترول.

كما تواجه **المنظومات الغابية والواحية القديمة** مخاطر تتهدد ديمومتها نتيجة الزحف العمراني وشح الموارد المائية والتغدّق والتملّح.

4. محدودية الإستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وفي تثمين الطاقات البديلة

يتسم قطاع **الاقتصاد الأخضر** بضعف مساهمته في النمو الاقتصادي نتيجة محدودية الإستثمار فيه. كما يعاني من **النقص في تثمين المنتجات الغابية ومحدودية الأنشطة في مجال الفلاحة البيولوجية** وفي **تثمين الإمكانيات الطبيعية** من منابع المياه الساخنة والباردة والمحميات الطبيعية. هذا إضافة إلى **عدم استغلال الميزات المناخية والجغرافية التفاضلية للجهة في إنتاج الطاقة البديلة** وندرة المشاريع في مجال **جمع النفايات ورسكلتها**، فضلا عن **غياب تجهيزات الاقتصاد في الطاقة** في المؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع خاصة.

5. تفاقم ظاهرة التجارة الموازية والتهريب

شهدت الفترة المنقضية **تفاقما لظاهرة التهريب والتجارة الموازية** مخلفة بذلك انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجهوي والمحلي خاصة بالمناطق الداخلية والحدودية وأربكت برامج الدولة في ميدان التشغيل والأستثمار.

6. ضعف ربط الجهات بشبكة الأنترنات ذات السعة العالية

رغم الجهود المبذولة في **قطاع الاتصالات** لتعميم ربط الجهات بشبكة الأنترنات ذات السعة العالية والتقليص في الفجوة الرقمية بينها إلاّ أنّ **جل المناطق الريفية لم تنتفع بالتغطية الكاملة** وخاصة المدارس والمراكز الصحية.

السياسات والتوجهات المستقبلية

سيتمّ العمل في هذا المجال على تطوير **منظومات اقتصادية محافظة على البيئة** وإحكام المراقبة الدقيقة للتلوّث **والنّهوض بالبحث العلمي لتطوير منتوجات جديدة، وتنويع قطاعات الإنتاج، ودعم الاقتصاد الأخضر** من خلال التّحفيز على بعث المشاريع في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيولوجية والبيئية التي تندرج في مسار التنمية المستدامة وتتميز **بطاقة تشغيلية مرتفعة، ومردوديّة عالية.**

وسترتكز التوجهات الأساسية خلال الخماسية 2016-2020 على المحاور التالية:

1. جهات تتمتع بكامل الصلاحيات والإمكانيات لخدمة التنمية وفقا لمبدأ التدبير الحر

ستشهد الفترة القادمة تعزيز دور الجهات في دفع التنمية وذلك عبر إعطائها **صلاحيات التخطيط واتخاذ القرار بصفة تشاركية** وتطوير دورها في التصرف الإداري في البرامج، كما سيتم **إعادة هيكلة الإطار المؤسساتي وتدعيم الإدارات الجهوية** بالموارد البشرية والمادية لإدارة الشأن الجهوي والمحلي.

ولمزيد دعم الموارد البشرية سيتم العمل على **الرفع من نسب والتأطير والتكوين** إضافة إلى إكساب **منظومة البحث العلمي والتعليم العالي والتربية والتكوين والإرشاد** القدرة على الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل وخصوصيات الجهة.

كما سيتم العمل على توفير وتأمين **الاستقلالية المالية للبلديات والمجالس الجهوية والمحلية** في إطار تجسيم مبدأ التدبير الحر وتوفير المدخرات العقارية الضرورية لتركيز مشاريع البنية التحتية والتجهيزات الجماعية.

2. الارتقاء بالجهات إلى أقطاب تنموية نشيطة

يمثل إحداث حركية اقتصادية دائمة ومتطورة ومستقطبة للاستثمار والمبادرة من أهم التوجهات الأساسية للفترة المقبلة لدفع الاستثمار والتشغيل بالجهات وهو ما يتطلب العمل على تنويع النسيج الإقتصادي وتركيز بنية أساسية ولوجستية ملائمة.

في هذا الإطار سيتم العمل على **إحداث منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستديمة والرفع من الإنتاجية** من خلال **الانخراط في برامج التأهيل ودعم الجودة وتعميم الأقطاب التنموية والمراكز الصناعية والتكنولوجية** على مختلف الجهات واستقطاب **الاستثمارات في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وذات المحتوى التكنولوجي الرفيع والقائمة على التجديد.**

ولمزيد الرفع من جاذبية الجهات سيتم العمل على وضع **منظومة تسويقية لكل جهة** لإحكام استغلال خصوصياتها الطبيعية والاقتصادية والثقافية فضلا عن **تعصير القطاعات التقليدية** باستغلال الطاقات الكامنة بها وتثمين ميزاتها التفاضلية وكذلك **تشخيص فرص تطوير جديدة في قطاعات الفلاحة والسياحة والصناعات التقليدية والتجارة.**

وفي مجال **تطوير البنية الأساسية** سترتكز الجهود خلال الفترة القادمة على تعصير البنية التحتية الموجودة وإحداث بنية تحتية جديدة (طرقات سيارة وطرقات سريعة، موانئ، مطارات، سكة حديدية) إضافة إلى مزيد العناية بالبنية الأساسية والتجهيزات الجماعية من شبكة طرقات جهوية ومحلية ومسالك فلاحية وتحسين ظروف العيش وجودة الحياة قصد توفير المناخ الملائم للاستقرار ودعم المبادرة الخاصة.

أما فيما يتعلق **بالقطاع الفلاحي** فسيتم العمل على **تحسين أداء منظومات المستغلات الفلاحية** وتطوير قدرة منظومات الإنتاج الفلاحي على **تغطية حاجيات الاستهلاك والنهوض بالصادرات، وتحسين أداء منظومات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.**

وبخصوص **القطاع السياحي** ستتكثف الجهود لتنويع المنتوج السياحي من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية في مجالات **السياحة الثقافية والسياحة الصحراوية والقولف وسياحة المؤتمرات وسياحة الإقامة والعلاج الطبيعي بمياه البحر وسياحة الاستشفاء في المؤسسات الصحية.**

ولتجاوز **الإشكاليات العقارية** سيتم خلال الفترة القادمة العمل على **إحالة تسوية الأراضي الإشتراكية إلى المحكمة العقارية** في إطار المسح الإجباري وإدراجها صلب **قانون الانتزاع** خاصة لتسهيل إنجاز المشاريع العمومية المتعلّقة بالطرقات السيّارة **وإيجاد آليات جديدة** كرهن حق الإنتفاع حتى لا تبقى الأراضي الاشتراكية خارج الدورة الاقتصادية. إضافة إلى **تحيين قانون الإنتزاع من أجل المصلحة العامة** ووضع إجراءات تيسّر **إحداث سند ملكية واضح للعقارات** وذلك ليتسنى إدخالها في الدورة الإقتصادية وتحقيق أهداف المخطّط التنموي والمساهمة في عدم تعطيل سير المشاريع في الجهات.

3. تنمية الموارد الطبيعية وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة

تتطلب المرحلة القادمة مزيد **إحكام استغلال الإمكانات الطبيعية** التي تزخر بها كل جهة وضمان ديمومتها وذلك من خلال **مواصلة تعبئة الموارد المائية** والتحكم في مياه السيلان وإنجاز السدود إضافة إلى اعتماد تحلية مياه البحر بالنسبة للأقطاب العمرانية الكبرى بالشريط الساحلي وتحلية المياه الجوفية المالحة بمناطق الجنوب والوسط **وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في إطار الشراكة مع القطاع العمومي.**

كما سيتم العمل على **تنمية الغابات** وإدماج متساكنيها ضمن منظومة التصرف فيها لحمايتها وتثمين منتجاتها وتكييف وتحسين نظم التصرف في الموارد الغابية والرعوية لمجابهة التأثيرات الناجمة عن

التغيرات المناخية فضلا عن تكثيف الإنتاج الفلاحي داخل المناطق السقوية ودعم الزراعات الكبرى واستصلاح الأراضي الزراعية وحمايتها من الفيضانات ومن التغدق.

كما ستشهد الفترة المقبلة **تأهيل محطات التطهير والرفع من طاقتها** وإنجاز محطات تطهير جديدة لدعم الطاقة الوطنية للمعالجة.

ولمزيد دعم **الجمالية الحضرية للجهات** سيتم العمل على **تحسين منظومة التصرف في النفايات المختلفة وتثمين الفضلات المنزلية والمشابهة** في إطار التصرف المستدام في النفايات وذلك من خلال الفرز الانتقائي وإنتاج الطاقة الكهربائية **وتشجيع الخواص على الاستثمار في المجال** إضافة إلى دعم البرامج والآليات الوقائية والعلاجية في مجال **المراقبة البيئية والحد من التلوث** والمساهمة في **دعم برامج مقاومة التصحر ومجابهة التغيرات المناخية.**

4. نحو اقتصاد أخضر ذو فرص تشغيلية ومكاسب بيئية وتنمية مستدامة

يعتبر **الاقتصاد الأخضر** محورا هاما من محاور التنمية لما له من إمكانات هامة لتنويع القاعدة الاقتصادية وفرص لخلق مواطن شغل جديدة وضمان لجودة الحياة بالجهات.

وعلى هذا الأساس، سترتكز الإستراتيجية التنموية في هذا المجال على **تطوير اقتصاد ذو تبعية ضعيفة للطاقة الأحفورية وفلاحة ناجعة في استعمال الموارد الطبيعية وأقل تلويثا للمحيط وذات إنتاج مستدام.**

كما سترتكز الجهود خلال الفترة القادمة على **النهوض بالقطاع الصناعي** من خلال اعتماد **الطاقات والتكنولوجيات النظيفة** وجعله ذو قيمة مضافة عالية فضلا عن **البحث على موارد جديدة** للمحافظة على الثروة المائية (مثل معالجة المياه المستعملة وإعادة استغلالها، تحلية مياه البحر). هذا إضافة إلى التشجيع على **استعمال الطاقات المتجددة لضخ المياه** واستغلالها للنشاط الفلاحي بالنسبة للمناطق التي لاتتوفر لديها الطاقة الكهربائية **ودعم انتاج الطاقات النظيفة وتعميم استعمال الغاز الطبيعي** للحد من تكاليف دعم الطاقة.

5. تنظيم وتطوير التجارة البينية بين الجهات التونسية الحدودية ونظيراتها بكل من ليبيا والجزائر

تعتبر **التجارة البينية بين الجهات الحدودية التونسية ونظيراتها بكل من ليبيا والجزائر** من أهم الآليات الكفيلة لدفع التنمية بالجهات ودعم الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار سيتكثف السعي خلال الخماسية القادمة إلى **إحداث منطقة للتبادل التجاري الحرّ مع ليبيا والجزائر** والعمل على **تثبيت مؤسسات الدولة على مستوى المناطق الداخلية والحدودية** والعمل المشترك على **المراقبة المستمرّة للحدود** مع البلدين للحدّ من ظاهرة التهريب.

4. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية

مقدمة

لقد منح دستور الجمهورية الثانية **الحكم المحلي** مكانة ومقاما متميزا حيث خصه بباب كامل (الباب السابع) عنوانه "السلطة المحلية" والذي ضبط مختلف المبادئ التي تنبني عليها المنظومة اللامركزية الجديدة من أبرزها:

- **تحديد أصناف الجماعات المحلية** وتجسيدها في البلديات والجهات والأقليم وتعميمها على كامل التراب الوطني.
- **تدعيم الإستقلال المالي والإداري للجماعات المحلية المنتخبة** وفق مبادئ الحوكمة والتدبير الحر مع إقرار المقاربة التشاركية.
- **تصنيف الصلاحيات المسندة** (الذاتية والمنقولة والمشتركة) وضمان تلاؤمها مع الموارد المالية المخصصة لها.
- **تكريس مبدأ التضامن بين الجماعات المحلية** وإعتماد آليات التسوية والتعديل مع التمييز الإيجابي.
- **إقرار مبدأ المراقبة اللاحقة على شرعية القرارات.**

ويمثل **تفعيل اللامركزية** أكبر تحدي ينتظره التونسيون نظرا لما أتى به الباب السابع من الدستور من مبادئ ومفاهيم حديثة تؤسس لتوجه مبني على التشارك والوفاق في ظل حكم محلي يعتمد **المقاربة التشاركية ومبادئ الحوكمة والشفافية**.

الإشكاليات والنقائص

تتميز **الجماعات المحلية** بصنفيها (الولاية والبلدية) بضعف تمثيلية هياكلها. فالولاية ظلت تعتبر تقليديا دائرة ادارية ترابية للدولة يتولى شؤونها الوالي ثم اكتسبت إلى جانب طبيعتها اللامحورية صبغة الجماعات المحلية اللامركزية بشكل صريح بمقتضى القانون الأساسي لسنة 1989 الذي نص في فصله الأول على أن "الولاية دائرة ترابية للدولة". وهي أيضا "جماعة عمومية" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويدير شؤونها مجلس جهوي وتخضع إلى اشراف وزير الداخلية. ولكن **مع ذلك ظلت الولاية رمزا للخلط والدمج بين اللاّمحورية واللاّمركزية.**

ويعتبر **المجلس الجهوي** الهيكل الأساسي للولاية بصفتها الجماعة العمومية ورغم تطور تنظيمه وتغير تركيبته فإن هذا الهيكل ظل **مفقود الاستقلالية عن الهياكل المركزية للدولة.** ويتجلى ذلك على

مستويات تركيبته ومشمولاته وسير أعماله وكذلك الرقابة التي يخضع لها. فالوالي الذي يترأس المجلس هو سلطة غير منتخبة يتم تعيينه كممثلا للسلطة المركزية وبالتالي فهو يفتقد للشرعية الانتخابية.

وأما **البلدية** ورغم عديد التحويرات القانونية التي ادخلت على التنظيم البلدي فهي مازالت تعاني من **نقاط ضعف عديدة** سواء من حيث الصبغة الديمقراطية لهيكلتها أو من حيث مشمولاتها ومواردها.

ورغم الاختصاصات الموكولة للجماعات المحلية فإن نجاعتها ظلت دون المطلوب.

1. إشكالية الوضع البلدي

شهدت المدن التونسية بعد الثورة اضطرابات عدة خلال الفترة الانتقالية التي مرت بها بلادنا **أثرت سلبا على مردودية العمل البلدي** وخصوصا فيما يتعلق بالتمويل وتوفير الخدمات الحضرية. غير أن هذه الوضعية المرتبطة بالوضع الانتقالي لا تحجب **الاشكاليات الهيكلية** التي يعاني منها القطاع والتي أدت الى محدودية دوره في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية وتدني قدرته على التحكم العمراني والبيئي.

1. الوضع المؤسساتي والإداري

لئن تستند **المؤسسة البلدية** في تسيير شؤونها على مجالس بلدية منتخبة، فإن **ضعف تمثيلية هياكلها** بالنظر لإفتقادها للسند الشعبي والمواطني الحقيقي مثلت أبرز العوائق التي حدت من إشعاع هذه المؤسسة ومن مكانتها المتميزة إذ بقيت على مر الحقب تمثل **تنظيما إداريا لامحوريا مرتبطا أساسا بالحزب الحاكم** وليس تنظيما لامركزيا يستند لقاعدة شعبية متينة.

كما أن محدودية قدراتها من جهة، **والرقابة الصارمة المسلطة على المؤسسة البلدية** من حيث سلطات المصادقة والإلغاء والحلول من قبل سلطة الإشراف الجهوية والمركزية من جهة أخرى تمثل من العوامل التي أثرت سلبا على نجاعة تدخلاتها في مختلف المجالات الحياتية واليومية.

وفي **غياب الحوكمة المحلية والتشاركية** انحصرت اليات التشريك في أخذ القرار على المستوى المحلي في بعض المسائل ذات البعد الشكلي ولم ترتق لمتطلبات الحوكمة المحلية.

كما تبين **منذ سنة 2011** أن البلديات شهدت عديد الصعوبات جراء **عجز المجالس البلدية عن التسيير** والقيام بمهامها على الوجه المطلوب. وقد أدى هذا الوضع إلى **اضطراب سير المرفق العام**

بالبلديات وأنتج حالة من الفراغ خاصة بالبلديات التي عرفت تعطل أعمال المجلس البلدي بسبب غياب أو استقالة أو انسحاب أعضائها.

وعلى هذا الأساس تم حلّ المجالس البلدية القائمة وتعويضها **بنيابات خصوصية** (تم إلى حدّ موفى سنة 2014 حلّ 242 مجلس بلدي من بين 264 وتعويضها بنيابات خصوصية). إلا أن هذه النيابات عرفت هي الأخرى عديد الصعوبات وعجز أغلبها على تسيير الشأن البلدي وأصبحت **محل تجاذبات وصراعات مختلفة.** ونظرا **لتعذر إجراء الإنتخابات البلدية** وبهدف تأمين استقرار واستمرارية العمل البلدي إلى حين تنظيم هذه الإنتخابات تم خلال سنة 2015 **تقييم أداء هذه النيابات** ومراجعة عديد النيابات الخصوصية القائمة وتعويضها بنيابات جديدة برئاسة معتمد المنطقة وأعضاء من الإطارات الجهوية والمؤسسات والهياكل العمومية.

2. الوضع المالي

إن من أهم دعائم العمل البلدي تأمين **الإستقلالية المالية** لهذه المؤسسة بما يمنحها حرية التصرف في مختلف المجالات الموكولة إليها ومن الإعتماد على مواردها الذاتية لتمويل برامجها التنموية.

وتميزت الفترة السابقة **بتبعية البلدية لميزانية الدولة** على مستوى التصرف والاستثمار مقابل **شح الموارد الذاتية المتأتية من إصلاح منظومة الجباية المحلية** الذي تم خلال سنة 1997 حيث وفرت للبلديات طاقة جبائية مثقلة بدفاتر محاسبيها غير مرفوقة بإستخلاصات فعلية تساهم في تمويل العمل البلدي.

ومن جانب آخر فإن **ميزانية البلديات لا تتعدى نسبة 4% من ميزانية الدولة** (مقابل 11% بالمغرب و18% بتركيا) وهو ما لا يتناسب مع المشمولات التي ستضطلع بها البلديات في إطار منظومة لامركزية جديدة.

ومن أهم مؤشرات إنخرام التوازن المالي للبلديات:

- **عدم القدرة على تأمين متطلبات التصرف الإعتيادي وتدهور مستوى الخدمات والمرافق المحلية.**
- **إرتفاع المديونية التي تناهز حوالي 140 م د في موفي سنة 2015.**
- **عدم القدرة على توفير التمويل الذاتي المستوجب لإنجاز المشاريع المدرجة بمخطط الإستثمار البلدي واللجوء إلى إقرار الدعم للعديد من البلديات بصورة كلية أو جزئية.**

3. الإطار العمراني:

لئن شهدت عدة مدن وأقطاب عمرانية حركية على مستوى نموها الاقتصادي والعمراني فان عديد الإشكاليات حالت دون بلوغ الأهداف المرسومة. ويعزى ذلك إلى **ضعف الدور البلدي في مجال التهيئة الترابية والتعمير** وخاصة من حيث ضعف آليات التدخل لفرض إحترام التراتيب البلدية الصحية والعمرانية.

ويمكن حوصلة **أهم الإشكاليات القانونية والمؤسساتية والإجرائية المطروحة** فيما يلي:

- **إطار قانوني غير ملائم** حيث لا تساعد الأحكام الواردة ضمن مجلة التهيئة الترابية والتعمير وكافة النصوص الأخرى ذات العلاقة على إعداد وتجسيم سياسة تنموية وعمرانية متناسقة وناجعة.
- **غياب النظرة الإستشرافية الشاملة للتنمية بين الجهات.**
- **عدم قدرة الجماعات المحلية على تنفيذ مكونات الأمثلة التوجيهية للتهيئة وأمثلة التهيئة العمرانية** مما أفضى إلى اكتساح البناء لحوزة الطرقات والمواقع المخصصة للتجهيزات.
- **عدم ترابط أمثلة التهيئة العمرانية مع مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبرامج القطاعية وغياب التناسق بينها** مما يفضي إلى وجود اختلافات بينها على مستوى توزيع الخدمات والأنشطة والمرافق والتجهيزات العمومية **وعدم التمكن من الاستجابة السريعة والناجعة لطلبات المستثمرين في مختلف القطاعات.**

2. الإزدواجية الوظيفية للولاية والوالي

تعتبر **الإزدواجية الوظيفية للولاية والوالي** من أهم خصوصيات ومميزات التجربة التونسية في مجال التنظيم السياسي والإداري منذ الإستقلال. إلا أن هذه التجربة رغم إيجابياتها أصبحت **غير متلائمة مع أحكام الدستور** خاصة فيما يتعلق بباب السلطة المحلية. كما أنها أثارت جملة من الإشكاليات أهمها:

- **على مستوى المشمولات:** تداخل بين صلاحيات الوالي كسلطة لامركزية (رئيس المجلس الجهوي) وصلاحياته كسلطة لامحورية بإعتباره ممثلا للدولة والحكومة في دائرة ولايته.
- **على مستوى المقرات:** مقر موحد يأوي كل من مصالح الولاية كدائرة ترابية إدارية للدولة ومصالح الولاية كجماعة محلية وبالتالي يصعب التفريق عمليا بين الهيكلين.
- **على مستوى التنظيم الهيكلي والتصرف في الموارد البشرية:** تم بمقتضى الأمر المتعلق بتنظيم مصالح الولايات والمعتمديات الصادر سنة 1993 ضبط تنظيم هيكلي خاص بالولاية كدائرة ترابية

إدارية للدولة في حين لم يتم إفراد المجلس الجهوي بتنظيم هيكلي خاص. وتم الإقتصار صلب التنظيم الهيكلي الحالي للولاية على دائرة تعنى بشؤون المجلس الجهوي. وهو ما أدى إلى تداخل على مستوى التصرف في الأعوان والإطارت التابعة للهيكلين.

- **تداخل على مستوى العلاقة بين الهياكل الجهوية والمحلية: إن** تواتر الإصلاحات التي ادخلت على الإطار المؤسساتي في نطاق تجسيم التوجهات المتعلقة باللامركزية واللامحورية قد ادى إلى تداخل وقلة وضوح العلاقات بين مختلف الهياكل الجهوية والمحلية فيما بينها (مجالس جهوية وبلديات ومجالس محلية للتنمية ومجالس قروية) من ناحية وتلك التابعة للدولة من ناحية اخرى (الوالي ومصالح الوزارات على االمستوى الجهوي والمؤسسات والمنشآت العمومية).

3. ضعف الإمكانيات البشرية والمادية للولاية

تبلغ **النسبة العامة للتأطير بإدارة الولايات 23.8%** غير أن هذه النسبة تتفاوت حيث يشهد هذا المؤشر **ضعفا ملحوظا على مستوى الولايات الداخلية (10% بولاية سيدي بوزيد و12% بولاية القصرين)**. ويعزى هذا النقص بالخصوص إلى عدم تعويض عدد من الأعوان المحالين على التقاعد وعزوف الإطارات على العمل بالجهات **الداخلية** لغياب التحفيز المهني والمادي وعدم توفر الظروف الملائمة للعمل بها على غرار النقص المسجل في التجهيزات الموضوعة على ذمة إدارة الولاية.

4. الإطار المؤسساتي

- **المجالس القروية:** تعتبر الوضعية المؤسساتية الحالية للمجالس القروية كوضعية إنتقالية ومحدودة في الزمن حيث انه يتم بعث مجلس قروي بمنطقة غير بلدية لتأطيرها والعمل على تلبية الحاجيات الأساسية لمتساكنيها في إنتظار إحداث بلدية بهذه المنطقة. وقد أدت هذه الوضعية إلى **عدم إعطاء صبغة ذاتية مستقلة للمجلس القروي** والإكتفاء بصفته كهيكل إستشاري. وقد عرفت المجالس القروية بعد الثورة **عدم إستقرار وتقلص في نشاطها** خاصة في مجال النظافة والعناية بالبيئة.
- **المجالس المحلية للتنمية:** يقتصر دور هذه المجالس في إبداء الرأي في البرامج والمشاريع المحلية للتنمية وتقديم إقتراحات في خصوص ضبط الأولويات والبرمجة لضمان مزيد من التنسيق والتكامل بينها والمساهمة في إعداد المخطط الجهوي للتنمية فيما يخص دائرة المعتمدية. كما ان تركيبة هذه المجالس ترتكز أساسا على أعضاء غير منتخبين. وقد عرفت المجالس المحلية للتنمية بدورها بعد الثورة حالة **عدم إستقرار وتعطل في نشاطها** الذي لم يستأنف إلا مع بداية سنة 2015.

- **غياب تمثيليات جهوية للعديد من الوزارات والمؤسسات العمومية:** على غرار غياب تمثيليات جهوية **لوزارتي البيئة والسياحة والديوان الوطني للتطهير** مما اثر سلبا بالخصوص على **سير ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية بالجهات.**

السياسات والتوجهات المستقبلية

تندرج التوجهات العامة لتكريس اللامركزية في إطار تجسيم أحكام دستور الجمهورية التونسية وخاصة ما يتعلق منها بتطبيق ال**فصل 14** الذي تضمن **إلتزام الدولة بدعم اللامركزية وإعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة** من جهة، **والباب السابع المتعلق بالسلطة المحلية** من جهة أخرى. وتتميز المرحلة المقبلة **بالشروع في تجسيم المسار اللامركزي** وذلك بإعادة توزيع الأدوار بين مختلف مؤسسات الدولة وهياكلها سواء المركزية أو الجهوية أو المحلية وملاءمة صلاحياتها الجديدة مع المهمات الموكولة إليها وفق مقتضيات الدستور وحسب منوال جديد للتنمية يتميز بالقدرة على مواكبة مختلف التحولات العميقة الوطنية منها والدولية وإرساء مقومات حقيقية للتنمية العادلة والشاملة والمستدامة.

وتتمحور التوجهات العامة لتجسيم المسار اللامركزي حول:

1. مراجعة الإطار المؤسساتي للجماعات المحلية

1. على مستوى البلديات:

- **تدعيم إستقلالية المؤسسة البلدية** في إطار تجسيم مبدأ التدبير الحر من خلال تدعيم قدرات التصرف المالي والبشري والتنظيمي لهذه المؤسسة وتفعيل دورها في تسيير الشؤون المحلية وفي الإرتقاء بمستوى الخدمات المسداة للمواطنين وضمان إسهامهم في إتخاذ القرارات المتصلة بشؤونهم الحياتية.

2. على مستوى الجهات:

- **تحديد مسار جديد للاّمحورية** على ضوء دراسة حول وضعيتها وتطوراتها وآثارها على كافة المستويات وخاصة مع الإدارة اللامركزية.
- دراسة حول **قانون يضبط نظام خاص للولاة** وفقا لمبادئ الدستور الجديد.

- **تدعيم الصلاحيات التنموية المسندة للجهة** خاصة من خلال فك الإرتباط بين الجهة بصفتها جماعة محلية والسلطة اللامحورية وإعادة توزيع الصلاحيات بينهما في إطار من التكامل وفق مبدإ التفريع.

2. دعم القدرات المالية للجماعات المحلية

لضمان حسن تسيير البلديات والجهات لشؤونها وممارسة صلاحياتها على الوجه الأكمل سيتم التركيز في مرحلة الأولى على **إستعادة التوازنات المالية للجماعات المحلية** التي تشكو من صعوبات مالية ومن إختلال في توازناتها العامة بالعمل على تطهير وضعها المالي تجاه المؤسسات العمومية والخاصة وفي مرحلة ثانية **توفير الموارد المالية المناسبة للصلاحيات الجديدة** التي سيتم تخويلها للجماعات المحلية.

3. تطوير قدرات إطارات الجماعات المحلية وتنمية مهاراتها

من خلال توفير **التكوين الملائم للحاجيات المستقبلية** وفق متطلبات المرحلة المقبلة **وتوحيد مدخل الإنتداب للعمل بالجماعات المحلية بالنسبة لبعض الوظائف والإختصاصات** بعد تلقي التكوين المناسب. علما وان دعم الجماعات المحلية وخاصة الداخلية منها بالكفاءات وبالموارد البشرية المختصة وبالتجهيزات ووسائل العمل الضرورية سيمكّنها من تطوير خدماتها من جهة، وتوفير الإطار الأمثل لإدارة عملية التنمية انطلاقا من المستوى المحلي وتمكينها من مسايرة عدد المشاريع والتمويلات المخصصة لها من جهة أخرى.

4. إعتماد تقسيم جديد للتراب التونسي ومراجعة الإطار العمراني

يقتضي تطبيق أحكام الدستور الجديد بباب السلطة المحلية وضع أجندة **لمراجعة الإطار التشريعي والترتيبي الذي يحكم الجماعات المحلية** وسن النصوص القانونية الضرورية **لترسيخ اللامركزية على أرض الواقع**. إلا أن تركيز تنظيم لامركزي يتطلب عديد السنوات ويقتضي **التدرج والمرحلية**.

ولمجابهة النمو المتسارع للمدن التونسية فإن إسناد صلاحيات على المستوى الجهوي في مجال مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وإعتماد مخططات مديرية للنقل والمرور من شأنها التصدي لعديد الظواهر المخلة بتطور المدن وبتوازن نسيجها الإجتماعي والتناسق العمراني والمتسببة في تدهور الوضع الصحي والبيئي بها. وهو ما يتطلب **وضع تصورات وآليات إستباقية لمجابهة هذه الظواهر**.

5. تعميم النظام البلدي

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2016 **تعميم النظام البلدي على كامل تراب الجمهورية** بما يمكن جميع المواطنين من ممارسة حقهم الإنتخابي بمناسبة إجراء الإنتخابات البلدية القادمة. **وسيرتفع عدد البلديات بكامل تراب الجمهورية من 264 إلى 350 بلدية** وفقا للتمشي التالي:

- **عدد البلديات الجديدة: 86 بلدية** (منها 25 بلدية تم إقرار إحداثها خلال سنة 2015 و61 بلدية سيتم إحداثها خلال سنة 2016 وفقا لمقاييس موضوعية تأخذ بعين الإعتبار مدى الإستجابة لمقومات تحسين الخدمات وتوفر الموارد المالية الذاتية بالقدر الكافي وأهمية عدد السكان).
- **عدد البلديات التي ستشهد توسعةالحدود الترابية: 187 بلدية.**

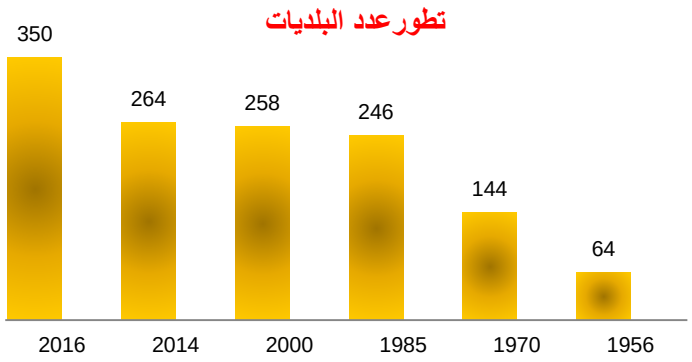

6. تقسيم التراب التونسي إلى جهات وأقاليم

ستشهد الفترة القادمة إعداد الدراسات والبحوث والقيام بالإستشارات الضرورية بهدف وضع السيناريوهات الممكنة **لتقسيم التراب التونسي إلى جهات وأقاليم** بما يضمن التكامل فيما بينها ويتماشى مع متطلبات التنمية الجهوية والمحلية للحد من التفاوت الجهوي.

7. الترفيع في الموارد المالية المحلية

سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على **الرفع من نسبة المالية المحلية مقارنة بموارد الميزانية العامة للدولة** بما يساعد على **ضمان الإستقلالية المالية للبلديات** وتكفلها بممارسة صلاحياتهاالجديدة في إطار المسار اللامركزي. وللغرض سيتم الإرتقاء من **نسبة الموارد البلدية** من 4% حاليا إلى **10% في مرحلة أولى** (الثلاث السنوات الأولى من تجسيم مسار اللامركزية) **ثمّ 14%** في مرحلة ثانية (الثلاث السنوات الثانية من تجسيم مسار اللامركزية) وأخيرا **21% في مرحلة ثالثة** (الثلاث السنوات الثالثة من تجسيم مسار اللامركزية).

8. الترفيع في نسبة التأطير

سيتم العمل بالتوازي مع دعم الموارد المالية للجماعات المحلية على **الرفع من نسبة التأطير بشكل تدريجي** بما يتلاءم مع نجاعة التدخلات العمومية والتكفل بصلاحيات جديدة في إطار تجسيم المسار اللامركزي لترتفع نسبة التأطير من 11% حاليا إلى **15% في مرحلة أولى** (الثلاث السنوات الأولى من تجسيم مسار اللامركزية) ثمّ إلى **21% في مرحلة ثانية** (الثلاث السنوات الثانية من تجسيم مسار اللامركزية) أخيرا **25% في مرحلة ثالثة** (الثلاث السنوات الثالثة من تجسيم مسار اللامركزية).

9. تحويل الصلاحيات إلى الجماعات المحلية

سيتم توزيع الصلاحيات على البلديات والجهات كجماعات محلية من خلال مسار يعتمد تحديد الأولويات القطاعية والتدرج لضمان التوازن والنجاعة في التدخلات العمومية وتحسين الخدمات المسداة للمواطنين. ويتم ذلك على النحو التالي:

- **15% في مرحلة أولى** (الثلاث السنوات الأولى من تجسيم مسار اللامركزية)
- **35% في مرحلة ثانية** (الثلاث السنوات الثانية من تجسيم مسار اللامركزية)
- **50% في مرحلة ثالثة** (الثلاث السنوات الثالثة من تجسيم مسار اللامركزية)

10. على مستوى مخطط الاستثمار البلدي

يتكون **مخطط الإستثمار البلدي الجديد** من **خمسة (5) برامج أساسية** كالتالي:

1. برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية 2019/2016:

تقدر كلفة البرنامج بـ **220 1 م د** ويشمل التدخل بـثلاثة **(3) عناصر أساسية** تتمثل في:

- **تجهيز البلديات بالمرافق الأساسية** من خلال إنجاز مشاريع ضمن مخطط استثمار بلدي جديد **للفترة 2016-2019** لفائدة **264 بلدية** قائمة حاليا تمول بمساعدات غير موظفة بكلفة جملية مقدرة **بـ287 م د** توزع على البلديات وفق **مقاييس الطاقة الجبائية وعدد السكان مع إعتماد مؤشر التنمية الجهوية للتعديل** وهي مخصصة لتمويل المشاريع البلدية التي سيتم ضبط مكوناتها سنويا من قبل البلديات في إطار مقاربة تشاركية.

- **تحسين البنية الأساسية بالأحياء الشعبية** من خلال إنجاز **برنامج خصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحدّ من التفاوت الجهوي للتدخل بـ220 حيا** بكلفة تقدر **بـ225 م د** تمول بمساعدات موظفة من الدولة.
- **دعم قدرات الجماعات المحلية بكلفة 18 م د** ستخصص لدعم قدرات التصرف بالبلديات من خلال تنظيم **دورات تكوينية** لفائدتها عن طريق **مركز التكوين ودعم اللامركزية** وتوفير **المساندة الفنية** من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

2. برنامج إستثمار بلدي بعنوان سنة 2020 :

يكون **مكملا لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية** لتغطية **حاجيات البلديات القائمة من الإستثمار خلال السنة الأخيرة من فترة المخطط التنموي بكلفة 140.1 م د.**

3. البرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات في إطار تعميم النظام البلدي:

سيتم إعداد وتنفيذ **برنامج خصوصي لتجهيز البلديات الجديدة والبلديات التي سيتم توسعتها** في إطار تعميم النظام البلدي على كامل تراب الجمهورية بكلفة جملية مقدرة بحوالي **741,5 م د** منها استثمارات بقيمة **200 م د** سيتم انجازها خلال فترة المخطط 2016-2020.

ويشمل البرنامج الخصوصي إحداث مقرات ودوائر بلدية وبناء مستودعات بلدية وتجهيزات إدارية (إقتناء معدات النظافة والإعلامية) على أن يتم ضبط مشاريع القرب (تهم بالأساس تعزيز البنية الأساسية بالمناطق المعنية) والمشاريع المهيكلة (مشاريع المدينة على غرار المشاريع الإقتصادية والمشاريع المشتركة الشبابية والثقافية) من طرف المجالس المنتخبة وباعتماد المقاربة التشاركية مع المواطنين. ويقدر سكان المناطق البلدية الجديدة والتي ستنتفع لأول مرة بمخططات تنمية بلدية بحوالي **30%** من مجموع سكان البلاد.

4. البرنامج الخصوصي لصيانة واحداث الطرقات البلدية

يندرج هذا البرنامج في إطار الإستجابة للطلبات الملّحة لكافة البلديات **لصيانة وإحداث الطرقات البلدية** مقابل محدودية الإعتمادات المخصصة لها ضمن المخططات السابقة. وتقدر **الحاجيات الملحة للبلديات** في هذا المجال بحوالي **700,8 م د** في شكل مساعدات موظفة **منها استثمارات بقيمة 22.5 م د** تم برمجتها خلال المخطط 2016-2020.

5. البرنامج الخصوصي لتركيز المنظومة الوطنية للتعريف الموحد للمواطنين ومنصة الخدمات الرقمية:

تم برمجة **استثمارات بقيمة 9.4 م د** في شكل **مساعدات موظفة لفائدة هذا البرنامج الوطني** خلال المخطط 2016-2020.

حوصلة لمخطط الاستثمار البلدي للفترة 2016-2020

البرامج	الكلفة (م د)			
	المجموع	مساعدات	قروض	التمويل الذاتي
المشاريع المتواصلة				
مشاريع مخطط الاستثمار البلدي للفترة 2010-2014	**134**	58	42	34
برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية 2016-2019	**1 220**	530	446	244
تجهيز البلديات بالمرافق الأساسية	***977***	*287*	*446*	*244*
تحسين البنية الأساسية بالأحياء الشعبية	***225***	*225*	*0*	*0*
دعم قدرات الجماعات المحلية	***18***	*18*	*0*	*0*
المشاريع الجديدة				
برنامج إستثمار بلدي لسنة 2020	**140.1**	80.1	40	20
برنامج خصوصي لتجهيز البلديات الجديدة والبلديات التي سيتم توسعتها	**200**	200	0	0
برنامج لإحداث وصيانة الطرقات البلدية	**22.5**	22.5	0	0
برنامج تركيز المنظومة الوطنية للتعريف الموحد للمواطن ومنصة الخدمات الرقمية	**9.4**	9.4	0	0
الجمـلة	**1 726**	**900**	**528**	**298**

5. تحسين ظروف العيش
على المستوى الجهوي والمحلي

مقدمة

تعتبر **البرامج الجهوية والقطاعية** أحد أهمّ أدوات التدخل الرامية إلى تعزيز مقوّمات التنمية داخل الجهات والمناطق ذات الأولويّة وملبّية للحاجات المحليّة من أجل تحسين ظروف عيش المواطنين ولا سيّما قاطني المناطق الداخلية والحدودية. كما تلعب **البرامج الخصوصية الموجهة** دورا هاما في المساهمة في تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي وللحد من التفاوت بين الجهات الداخلية والساحلية من ناحية وما بين المعتمديات داخل نفس الجهة من ناحية أخرى.

الإشكاليات والنقائص

رغم تدخل عديد البرامج والمشاريع القطاعية والجهوية بهدف الحدّ من النقائص وتقليص التفاوت بين الجهات وداخلها وتحسين الظروف المعيشية لمتساكنيها، إلا أن عديد النقائص والصعوبات ما زالت تحول دون تحقيق هذه الأهداف وتعرقل حسن تنفيذ هذه البرامج والمشاريع ومن أهم الاشكاليات المطروحة:

- **تواضع الإمكانيات المادية ووسائل العمل والموارد البشرية** لدى أهم الإدارات والمصالح الفنية الجهوية وصلب إدارات الولايات والمعتمديات، ممّا حال دون تسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية.
- **عزوف المقاولات** سيّما في الجهات الداخلية عن التنافس عند الإعلان عن المناقصات وطلبات العروض.
- **تشعّب الوضعيات العقارية** للأراضي المخصصة لإنجاز المشاريع، وعدم فضّها في إبانها ممّا تسبّب في تأخير وتعطيل التنفيذ.
- **ضعف الاستثمارات** الخاصة بتأهيل وتجديد وصيانة شبكات مياه الشرب.
- **ضعف نسب الرّبط بالشّبكة العموميّة للتّطهير** ببعض الولايات بسبب التشتّت السّكاني.
- **تقادم شبكات التّطهير** في جزء هامّ منها مما أثر سلبا على نوعية الخدمات المسداة وارتفاع تكاليف الاستغلال.
- **إشكاليات احداث المصبات المراقبة** بسبب مشاكل عقارية واعتراضات المواطنين
- **تجاوز بعض محطات التطهير طاقاتها القصوى** نظرا للتطور العمراني والاقتصادي الذي تشهده البلاد خاصّة بالمناطق الحضرية الكبرى مما أثر سلبا على مردودية المحطات ونوعية المياه المعالجة.

- **تواصل صرف المياه المستعملة الصّناعيّة شديدة التلوّث بالشّبكة** ممّا يؤثّر سلبا على محطّات التّطهير ونوعيّة المياه المعالجة المخصّصة للريّ أو الملقاة في الوسط الطّبيعي.
- **انتشار البناء الفوضوي** في المساحات الشاغرة داخل أمثلة التهيئة العمرانية وعلى حساب الأراضي الفلاحية المتاخمة لأمثلة التهيئة وداخل الملك العمومي البحري وارتفاقاته.
- **غياب آلية تمويل تمكن من استيعاب الفئات الإجتماعية معدومة الدخل أو ذات الدخل غير القار** وتمكينها من الإقتراض لاقتناء مقسم أو بناء أو اقتناء مسكن.
- **تمركز التجهيزات الجماعية الاجتماعية بمركز الولاية** على غرار دور الضمان الاجتماعي ومراكز الإيواء المؤقت والتوجيه الاجتماعي ومراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي
- **ضعف إنخراط المجتمع المدني في مجالات الدفاع الاجتماعي** خاصة في بعض الجهات وعدم تغطية الجمعيات العاملة في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ومراكز التربية المختصة لكل المعتمديات في تونس.

السياسات والتوجهات المستقبلية

يشكل الاهتمام بتحسين ظروف العيش والانتفاع بمرافق حياتية ذات جودة عالية محور إهتمام أساسي خلال الفترة القادمة لما له من تأثير على صحة الأفراد ورفاههم وتوازنهم. وفي هذا المجال تتمثل التوجهات المستقبلية خاصة فيما يلي:

1. تدعيم البرامج الخصوصية وخاصة بالمناطق الريفية والحدودية

ستركز المجهودات في مجال تدعيم البرامج الخصوصية أساسا على:

- **برمجة تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية في إطار خطة جهوية متوسطة المدى** تتكامل مع باقي التدخلات القطاعية.
- **توسيع رقعة تدخل برنامج التنمية المندمجة** ليشمل نصف عدد معتمديات البلاد.
- **تفعيل البرامج المتعلقة بإزالة المساكن غير اللائقة** وتوجيهها نحو مستحقيها والعمل على مراجعة المقاييس المعتمدة للإنتفاع بمنحة السكن.
- **تطوير الخطة الوطنية للسكن الاجتماعي** وتعزيز دور القطاع البنكي لتمويل السكن الاجتماعي.
- تعميم أمثلة التهيئة العمرانية على كافة البلديات وتحيين الأمثلة القديمة منها.
- دعم المجهودات الرامية إلى **تهذيب وتأهيل الأحياء الشعبية** وتجهيزها بالبنية التحتية وتوفير التجهيزات الجماعية.

- **دعم التدخلات في مجال التطهير** بتعميم خدمات التطهير وتحسين نوعية المياه المعالجة وتثمينها بإعادة استعمالها في المجالات التنموية.
- **توفير مدخرات عقارية مستوفية الشروط لاحتضان المشاريع المبرمجة.**
- **مراجعة القوانين المنظمة للصفقات العمومية** بما يوسّع من دائرة المنافسة سيّما في المناطق الداخلية.
- **تفعيل التمييز الإيجابي** لفائدة الجهات الداخلية بإعتماد مؤشر التنمية الجهوية كمفتاح لتوزيع الموارد المالية الخاصة بالبرنامج الجهوي للتنمية.
- توفير اعتمادات لإنجاز **برنامج خصوصي للنهوض بالمناطق الحدودية والجبلية.**
- **تدعيم المصالح الفنية الجهوية والمحلية** بالمعدات والكفاءات وفتح مجالات التكوين لإطاراتها.

2. تطوير البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية

نظرا لما تكتسيه البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية من أهمية قصوى في تحسين إطار العيش وتثبيت المتساكنين في مناطقهم سيتمّ العمل خلال الخماسية القادمة على:

- **تدعيم وتطوير البنية الأساسية** من طرقات ومسالك والعمل على تقريب المسافات بين مختلف مراكز الولايات ومناطقها الداخلية،
- **الحد من الفوارق في التزوّد بالماء في الوسط الريفي** وتأمين تزوّد مستمر طيلة السنة والرفع في نسب التزود بالماء بالوسط الريفي خاصة بالولايات حيث النسب أقل من المعدل الوطني
- **تحسين البنية التحتية لشبكة الكهرباء** وتعصيرها وتعميم التنوير الكهربائي على كافة المناطق وتدعيمها بإنجاز محطات توليد الطاقة الشمسية والهوائية
- **دعم التدخلات في مجال التطهير** بإنجاز محطات تطهير إضافية وتثمين المياه المستعملة المعالجة في ري المساحات الخضراء والغراسات
- **دعم المجهود البلدي في مجال صيانة وتعهد المساحات الخضراء وصيانة وتعهد المنتزهات المنجزة،**
- **إحداث فضاءات ترفيهية وثقافية نموذجية ومنتزهات عائلية** بما يساعد على الارتقاء بإطار العيش وتحسين مؤشرات نوعية الحياة،
- **تأهيل الفضاءات المحتضنة للأنشطة الشبابية والرياضية** بما يمكنها من إعادة استقطاب الشباب وتأطيره إضافة إلى تنويع الأنشطة الرياضية،

- **تأهيل محطات التطهير المتقادمة وتهذيب شبكات التطهير بالوسط الحضري** ودعم الديوان الوطني للتطهير على المستوى المالي والمؤسساتي للتدخل بالبلديات الصغرى.
- **تشريك القطاع الخاص** في استغلال منشآت التطهير لمعاضدة مجهودات الديوان الوطني للتطهير في هذا المجال.
- **تطوير الإطار المؤسساتي والتشريعي لمقاومة الحشرات وتصريف مياه الآمطار والآفات** بالوسط الحضري **وضبط الإطار التشريعي والمؤسساتي المتعلق بالتطهير.**
- **اعتماد تكلفة قصوى للفرد بالنسبة للمشاريع الجديدة للتزود بالماء الصالح للشرب** نظرا لصعوبة انجاز المشاريع المتبقية والمتواجدة بمناطق مشتتة وصعوبة التضاريس
- **انجاز محطات تحلية المياه الجوفية المالحة.**
- **تكثيف التأطير لفائدة المجامع المائية** وذلك بتدعيم البرامج التحسيسية والتكوينية لمجالس إدارتها لتحسين مستوى التصرف الإداري والمالي والفني للمنشآت، وتطوير مشاركة المجامع في عمليات التعهد والصيانة في إطار عقود التصرف
- **تكثيف حملات النظافة والمحافظة على البيئة والمحيط وإحداث مصبات جهوية مراقبة للنفايات وتطوير منظومة رسكلة الفضلات المنزلية والنفايات الصلبة ومقاومة مختلف أشكال التلوث.**

3. دعم انتفاع المتساكنين بالتغطية الصحية والاجتماعية

ستتجه المجهودات خلال الفترة القادمة نحو:

- **دعم شبكة المؤسسات الصحية** من خلال توسعة وتهيئة المستشفيات الجهوية والمحلية ومراكز الصحة الأساسية وتدعيمها بمؤسسات جديدة وتجهيزها بالمعدات الحديثة.
- **تشجيع وتحفيز الإطار الطبي المختص وشبه الطبي للعمل بالهياكل الصحية بالمناطق الداخلية والحدودية.**
- **تكثيف العناية بالجانب التوعوي والتحسيسي وبالتثقيف الصحي بالمناطق الريفية النائية.**
- **إحداث أقسام المساعدة الطبية الإستعجالية وتكثيف وحدات الإسعاف الطبي الإستعجالي المتنقل بالمناطق الداخلية.**
- **تطوير منظومة الدفاع والإدماج الاجتماعي** من خلال استكمال شبكة مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي وتفعيل آلية الإسعاف الاجتماعي وتطبيق مقاربة التعهد اللامؤسساتي للأطفال الفاقدين للسند العائلي.
- **تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار ومحو الأمية** بمختلف أبعادها التشريعية والهيكلية والتنظيمية وتقليص نسبة الأمية خاصة في المناطق الريفية.

- **تعزيز الشراكة الفاعلة مع المجتمع المدني** والعمل على **تحسين جودة الخدمات بالإدارات المحلية والجهوية للنهوض الاجتماعي.**
- **تحسين نسبة التغطية الاجتماعية** من خلال اعتماد الإصلاحات الضرورية لتوفير موارد إضافية للصناديق الاجتماعية.
- **تدعيم سلك الأخصائيين الاجتماعيين الميدانيين** وحسن توزيعهم على مختلف المراكز التي تتولى تقديم مثل هذه الخدمات.

4. العناية بالعمل الجمعياتي بمختلف مجالات اهتماماته

- **توجيه مزيد من العناية إلى الجمعيات** بمختلف مجالات اهتماماتها لتمكينها من إحكام التنظيم والتطور للمساهمة في التنمية بالجهات.
- **نشر ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهوض بالفئات الاجتماعية الهشة والمساعدة على نشر ثقافة المحافظة على البيئة والمحيط.**
- **تعزيز التعاون والشراكة ما بين مختلف أجهزة الدولة والجمعيات.**
- **تشجيع الجمعيات على القيام بأنشطة اقتصادية واجتماعية في الجهات** بما يساهم في تحسين ظروف العيش والتقليص من حدة الفقر في المناطق الضعيفة
- **تدعيم قدرات الجمعيات لتطوير آدائها** من خلال تدريب وتكوين إطاراتها.
- **مراجعة النصوص القانونية لتفعيل دور الجمعيات في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.**

الباب الثاني: الجهات

مخطط التنمية لولاية جندوبة

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تقع **ولاية جندوبة** في أقصى الشمال الغربي للبلاد التونسية على بعد 150 كلم من إقليم تونس الكبرى ويحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط على طول 25 كلم وغربا الحدود الجزائرية على طول 135 كلم وشرقا ولاية باجة وجنوبا ولايتي الكاف وسليانة.

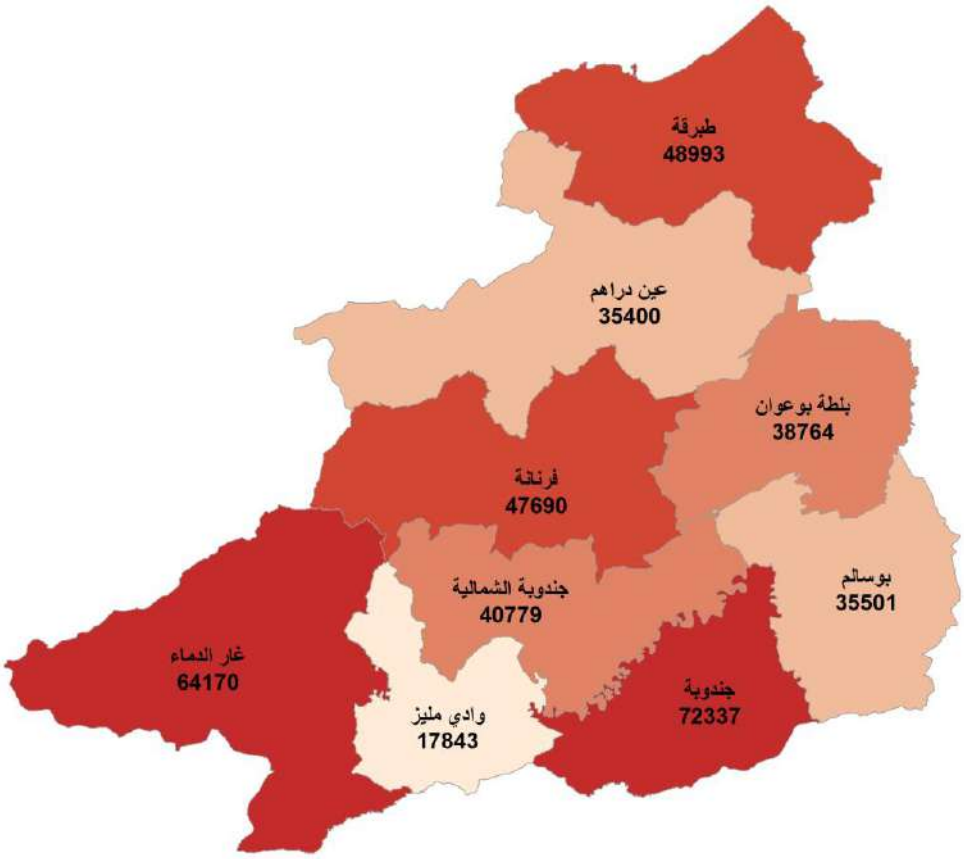

وتوجد بالولاية **شبكة طرقات معبدة** على طول حوالي **1 257 كلم** من أهمها الطرقات الوطنية رقم 6 و7 و17 ومسالك ريفية على طول 1 853 كلم بالإضافة إلى **الخط الحديدي الرابط بين العاصمة والحدود الجزائرية** عبر مركز الولاية **وطريق سيارة مغاربية** (تونس – وادي الزرقة – بوسالم) بصدد إنجاز الجزء الثاني منها ودراسة الجزء الثالث (بوسالم–الحدود الجزائرية).

وتتميز الجهة **بموقع جغرافي إستراتيجي** يتوسط إقليم الشمال الغربي وتمسح الولاية **3 102 كلم²** أي ما يعادل **2% من مساحة البلاد** وتنقسم إداريا إلى **9 معتمديات و9 بلديات و10 مجالس قروية و95 عمادة.**

وتعد الجهة **401.477 ألف ساكن** حسب التعداد الوطني للسكان والسكنى لسنة 2014 (مقابل 416.608 سنة 2004) أي ما يمثل **34,3% من سكان إقليم الشمال الغربي و3,6% من سكان البلاد** (4,2% سنة 2004)، ويطغى على السكان **الطابع الريفي** الذي يمثل حوالي **69,4% من جملة السكان** مقابل 32,3% على المستوى الوطني خلال سنة 2014 موزعين على أكثر من **600 تجمع سكني**، منهم سكان المناطق الغابية والمرتفعات 220 ألف ساكن (52% من سكان الولاية بكثافة 170 ساكن/كلم^2).

توزيع السكان حسب الوسط

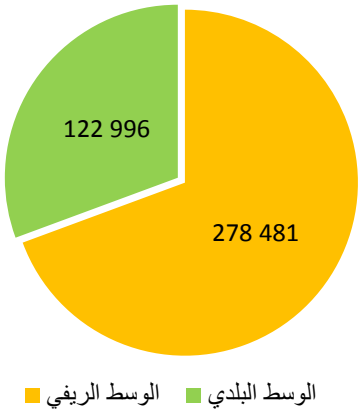

وتتميز الجهة **بتنوع وثراء مواردها الطبيعية**، حيث تبلغ **الأراضي الصالحة للفلاحة 300,7 ألف هك** وهو ما يمثل حوالي **97% من مساحة الولاية** منها 170 ألف هك محترثة و130,7 ألف هك غابات ومراعي. وتعتبر الجهة **الخزان المائي للبلاد التونسية** حيث تقدر الموارد المائية بنحو **703 مليون متر مكعب** تم التحكم في نسبة **59%** منها بواسطة **5 سدود كبرى** (بوهرتمة – بني مطير – بربرة – المولى–الزرقة) وعدد من **السدود التلية (17) والبحيرات الجبلية (40)**. ومكنـــت هذه الموارد المائية المعبئة من إحداث نحو **40 ألف هك من المناطق السقوية** وتدعيم **المخزون الوطني من مياه الشرب**.

وعلى مستوى **البنية التحتية الصناعية**، تحتوي الولاية على **5 مناطق صناعية** على مساحة 95 هك بكل من جندوبة وطبرقة وبوسالم تتراوح **نسبة الإستغلال من 40% بطبرقة** إلى **90% ببوسالم**، ويبلغ عدد المؤسسات الصناعية المنتصبة بالجهة **66 مؤسسة صناعية** (التي تشغل 10 مواطن شغل فأكثر) وتشغل قرابة **5.000 يد عاملة قارة** تهيمن عليها قطاع **الصناعات الفلاحية والغذائية** بنسبة تبلغ 53% (35 مؤسسة)، يليه قطاع **صناعة النسيج والجلد** بنسبة 15,2% (10 مؤسسات) ثمّ قطاع **الصناعات الميكانيكية والكهربائية** بنسبة 10,6% (7 مؤسسات).

كما يتوفر بولاية جندوبة **منطقة سياحية مهيئة** بطبرقة – عين دراهم تحتوي على **29 وحدة سياحية** بطاقة **218 6 سريرا ومطار دولي** بطبرقة بطاقة استيعاب تقدر بـ **300 ألف مسافر سنويا وميناء ترفيهي وملعب صولجان ومهرجانات مختلفة وموارد مائية معدنية سخنة وباردة** (حمام بورقيبة، حمام الصالحين، حمام وشتاتة، ...) أحدثت حولها **محطات إستشفائية** (على غرار حمام بورقيبة المستغل حاليا من طرف وحدة سياحية ذات 5 نجوم ووحدة سياحية بصدد الإنجاز حول حمام الصالحين)، كما توجد بولاية جندوبة العديد من **المواقع الأثرية** (شمتو، بلاريجيا، ...) ومواد أولية محلية متنوعة لمنتوجات الصناعات التقليدية (الخزف، الخشب، العود الأصفر، المرجان والصوف...).

وسجل **القطاع السياحي في الفترة (2011-2015) ركودا حادا** حيث لم تتجاوز نسبة إستغلال النزل ربع الطاقة الموجودة، كما أغل**قت 10 نزل أبوابها** بطاقة إستيعاب 850 2 سرير لأسباب مختلفة إضافة إلى الطابع الموسمي لبقية النزل الأخرى. كما لم يتجاوز عدد المسافرين عبر مطار طبرقة سنة 2015 نسبة **1% من طاقة إستيعابه الجملية** والتي تبلغ 250 ألف مسافر.

وبخصوص **التجهيزات الجماعية** تعد الجهة 4 **مؤسسات جامعية** تضم حوالي 10 000 طالب **و33 مركز تكوين مهني** (القطاعين العام والخاص) بطاقة إستيعاب جملية حوالي 5 000 متكون في جميع الإختصاصات **و285 مؤسسة تربوية** بين تعليم إبتدائي وإعدادي وثانوي وعدد **02 مستشفيات جهوية و4 مستشفيات محلية و121 مركز صحة أساسية والعديد من المنشآت الشبابية والثقافية و2 مركبات رياضية دولية** بعين دراهم وحمام بورقيبة إلى جانب **4 مركبات طفولة و4 نوادي أطفال ومركز لرعاية المسنين الفاقدين للسند.** وترتكز بالولاية **شبكة إتصالات للهاتف القار والجوال** بلغت نسبة الربط بها **85%**، بالإضافة إلى **شبكة الإنترنات من الجيل الثالث** وبصدد تركيز **الجيل الرابع.**

2. الوضع الإقتصادي والبنية الأساسية

يرتكز **النشاط الإقتصادي** في ولاية جندوبة على **القطاع الفلاحي** وبالخصوص على الزراعات السقوية وتربية الماشية بالمناطق السقوية الممتدة بسهول وادي مجردة وبمناطق الهضاب وهو ما يفسر إستقطابه لحوالي **ثلث اليد العاملة النشطة** بالجهة. وتعتبر ولاية جندوبة المزود البارز لعدة منتوجات فلاحية وغابية حيث تساهم الجهة في **الإنتاج الوطني** بنحو **20%** من البطاطا و**13%** من الألبان و**10%** من الحبوب و**8%** من اللحوم الحمراء فضلا عن **90%** من الإنتاج الوطني للخفاف كم تتوفر بالسواحل البحرية **ثروة سمكية** هامة تقدر بـ **20 ألف طن** غير مستغلة بالقدر الكافي. وفي الق**طاع الصناعي** ينتصب بالجهة حوالي **237 مؤسسة صناعية** منها **20 مؤسسة مصدرة كليا و3 مؤسسات**

مصدرة جزئيا توفر حوالي **500 3 موطن شغل قار**. وبالنسبة **للقطاع السياحي** لم تساهم المنطقة السياحية طبرقة–عين دراهم والمطار الدولي والميناء الترفيهي من خلق الحركية وتنشيط المنطقة بالقدر الكافي **واتسم نشاطها بالموسمية**.

وإعتمادا على **مؤشر التنمية الجهوية** تحتل ولاية جندوبة **المرتبة الأخيرة** في مؤشر التنمية الجهوية (0,23) لسنة 2015، واحتلت كذلك معتمدياتها المراتب الأخيرة مثلما يتبين من الجدول التالي:

المعتمدية	مؤشر التنمية	الرتبة من 264
بوسالم	0,480	167
طبرقة	0,457	200
جندوبة	0,451	214
وادي مليز	0,444	220
جندوبة الشمالية	0,432	234
بلطة بوعوان	0,404	252
عين دراهم	0,397	254
غارالدماء	0,384	260
فرنانة	0,358	**264**

3. الموارد البشرية والوضع الإجتماعي

يبرز **التشخيص وتقييم الوضع الإجتماعي** بولاية جندوبة، **تدهور الأوضاع الاجتماعية** نتيجة تفاقم ظاهرة **البطالة والفقر وتردي المستوى المعيشي** لجل الفئات، فقد فاقت **نسبة الأمية 32% والبطالة 25,6%**. كما تفتقر العديد من مناطق الولاية وخاصة الجبلية والحدودية لمقومات العيش الكريم حيث لم تشهد **مؤشرات ظروف العيش** (الصحة، ماء صالح للشراب، مسالك ريفية، تطهير...) تحسنا ملحوظا مما أثر سلبا على **نسب النجاح في الأقسام النهائية** لترتفع **نسبة الإنقطاع على التعليم** ونسبة الأمية **خاصة من جنس الإناث**. كما يفوق **عدد العائلات المعوزة** بولاية جندوبة **20 ألف** يتمتع **17 ألف منهم ببطاقة العلاج المجاني** (7,02% من الوطني).

4. الوضع البيئي

تتميز ولاية جندوبة **بتنوع تضاريسها** المتكونة من الجبال والهضاب والسهول في حوض وادي مجردة وبالشريط الساحلي. وتزخر الجهة **بالمشاهد الطبيعية الخلابة وبكثافة غاباتها** الممتدة على كامل سلسلة جبال خمير وصولا إلى الحدود الغربية مع القطر الجزائري. وتعتبر المناطق الجبلية والغابية بولاية جندوبة من المناطق **الممطرة** في تونس حيث يفوق معدل كميات الأمطار **1 000 مم في السنة**.

وتعدّ الجهة من أهم المناطق التونسية في مجال **التنوع البيولوجي البري والبحري** من خلال إدراج عديد المناطق ضمن **المناطق المحمية** على غرار الحديقة الوطنية بالفايجة ومحمية دار فاطمة والمحميات الطبيعية عين الزانة بعين دراهم و"بنت حمد" بفرنانة والغرة بغار الدماء وغابة الساحلية بين الزوارع وطبرقة المدرجة ضمن المحمية الطبيعة كاب نيقرو.

وتعتبر ظاهرتي **الإنزلاقات الأرضية والإنجراف المائي** من أكبر الإشكاليات التي تهدد التربة، كما يتسبب في أضرار هامة خاصة على البنية التحتية خاصة بالمناطق شديدة الإنحدار. وتهدد **فيضانات الأودية** المناطق السهلية المنبسطة وقليلة الإنحدار مثل مدينتي جندوبة وبوسالم خاصة والأراضي الفلاحية المتاخمة للأودية الكبرى: مجردة، ملاق وتاسة حيث تلتقي كلها قبل مدينة بوسالم. كما ساهمت نوعية التربة الطينية في هذه المناطق في تغدق داخل الأراضي الفلاحية ذات المردودية المرتفعة.

وتمثل ظواهر **الحرائق والقطع العشوائي للأشجار الغابية والرعي والإستغلال الجائر للمنتوجات الغابية والزحف العمراني** تهديدا مباشرا للثروة الغابية والرعوية بالجهة وما ينجر عنه من تأثيرات سلبية على التوازن البيئي.

كما يتسم **الشريط الساحلي** بظاهرة الانجراف خاصة على مستوى المنطقة السياحية وذلك من جراء البناءات المتاخمة للكثبان الرملية وتفاقم هذا المشكل عند تهيئة ميناء الصيد البحري والميناء الترفيهي بطبرقة وهو ما يتطلب تدخلا عاجلا لاستصلاح هذه المنطقة حتى لا تتفاقم هذه الظاهرة وتشمل مناطق أخرى.

وفي **مجال التطهير** لا تزال الجهة تشكو عدة نقائص على غرار عدم تبني كل مدن الولاية من طرف الديوان الوطني للتطهير مثل مدينتي وادي مليز وبني مطير وما ينتج عن ذلك من تأثير سلبي على نوعية الخدمات المقدمة في هذا المجال. كما أن توسع بعض التجمعات الريفية وافتقارها لمنظومة تصريف ومعالجة المياه المستعملة يمثل مشكلا أساسيا بإعتبار عدم تدخل الديوان في الوسط الريفي. ويبلغ **معدل الربط بشبكة التطهير** في كامل الولاية بما في ذلك المدن غير المتبناة: **88%**.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

بالرغم من الإضطربات والتحركات الإجتماعية التي عاشتها البلاد منذ سنة 2011 أثناء وبعد الثورة، تبقى **الإدارة الجهوية** المحرك والفاعل الأبرز بولاية جندوبة بالرغم من عديد النقائص في الموارد البشرية وفي الوسائل والمعدات. كما أن حجم الإعتمادات التي وقع رصدها للجهة خلال الفترة (2011-

2015) والذي ناهز **750 م د لم يتبعه دعم للموارد البشرية والمعدات اللازمة**، إضافة إلى **قلة المقاولات ومكاتب الدراسات بالجهة**، مما تسبب في **عدم صرف كامل الإعتمادات**. كما أن **المركزية المفرطة** لبعض القطاعات وعدم إعطاء صلاحيات للفروع الجهوية ساهم بصفة مباشرة في **تعطيل عدة مشاريع عمومية وخاصة**.

وفي مجال **الحوكمة**، إتسمت الفترة السابقة بمحدودية تنفيذ قواعد الحوكمة على المستوى الجهوي والمحلي، **وغياب دليل إجراءات بالمؤسسات العمومية الجهوية ونقص التشاور والتنسيق** بين الهياكل الإدارية، إضافة إلى **محدودية تدخل المجتمع المدني**. كما تفتقر الإدارة **للكفاءات وعدم ملاءمة الإنتدابات مع حاجياتها**، وإلى **منظومة إحصائية جهوية ومحلية**. كما نسجل تفاقم **الإنتصاب العشوائي والبناء الفوضوي** في غياب هياكل الرقابة وتطبيق القوانين، كما أن تأخر استصدار **قوانين الإنتزاع من أجل المصلحة العمومية واعتراض** بعض المواطنين على إنجاز بعض المشاريع أخّر إنطلاق بعض المشاريع العمومية المبرمجة وعطل البعض الآخر.

6. الإشكالية العامة للتنمية

تتمثل **الإشكالية العامة للتنمية** بولاية جندوبة في وجود **وضع بيئي هش، واقتصاد مرتكز أساسا على الفلاحة وغير متنوع وضعف جاذبية مدن الولاية والتباين بينها**.

على **المستوى البيئي**، تنزل بالجهة كميات هامة من الأمطار والثلوج مما جعلها تشكو من تهديد فيضانات الأودية الكبرى للمتساكنين والمحاصيل الزراعية والتغدق بالأراضي الفلاحية خاصة بمناطق السهول والأراضي المنبسطة (بوسالم، جندوبة، وادي مليز، غار الدماء) إلى جانب الإنزلاقات الأرضية بالطرقات والمسالك الريفية الجبلية وهو مايزيد من **عزلة سكان هذه المناطق** (عين دراهم، فرنانة، غارالدماء، طبرقة، بلطة بوعوان).كما يشكو الوضع البيئي لمدن الولاية من **ضعف خدمات النظافة وارتفاع عدد المصبات العشوائية وغياب خدمات التطهير بالوسط الريفي** (70% من سكان الولاية)، إضافة إلى **تآكل الفضاء الغابي** بفعل الحرائق والتوسع العمراني العشوائي.

ويتسم **النشاط الاقتصادي بقلة التنوع** ويرتكز بالأساس على القطاع الفلاحي الذي يشكو تراجعا في مردوده من جراء **تقادم شبكة الرّي والتجهيزات المائية** بالمناطق السقوية وت**دهور حالة المسالك الفلاحية داخلها وارتفاع مديونية مياه الري** مما أثر سلبا على نسبة الإستغلال والتكثيف بالمناطق السقوية، بالإضافة إلى **قلة وحدات التحويل الأولي والتصنيع للمنتوجات الفلاحية الهامة** بالجهة على غرار الحبوب والطماطم، والخضروات. ويعتبر **ضعف النسيج الإقتصادي** بالجهة وقلة تنوعه وخاصة

بالمعتمديات الحدودية والجبلية نتيجة **لغياب البنية الأساسية الصناعية** بعدة معتمديات كالمناطق والفضاءات الصناعية (غارالدماء، وادي مليز، عين دراهم، فرنانة، بلطة بوعوان)، **وضعف الخدمات المسداة** (صحة، تعليم، نقل، إتصالات، ماء صالح للشراب، تطهير، ترفيه،...) خاصة بالمناطق الغابية (52% من سكان الولاية بكثافة سكانية 170 ساكن/كلم^2)، **وغياب مناخ ملائم للاستثمار بالجهة**.

وتشكو أغلب مدن الولاية من عدة نواقص على مستوى البنية الأساسية والخدمات وظروف العيش والسكن مما جعل هذه المدن **غير قادرة على جذب الاستثمارات** وكذلك **الموارد البشرية الملائمة والقادرة على إدارة برامج التنمية والاستقرار بالولاية**. وقد فاقم من هذا الوضع **غياب مراجعة لأمثلة التهيئة الترابية** بالمناطق البلدية **وعدم توفر مدخرات عقارية** بالجهة لإنجاز المشاريع الكبرى بما يسمح ببعث أحياء جديدة عصرية بها كل المرافق ويستطاب فيها العيش.

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغت **الاستثمارات المرصودة لولاية جندوبة** خلال الفترة (2011-2015) حوالي **523 م د** منها **343 م د استثمارات عمومية و180 م د استثمارات خاصة** كما يبينه الجدول التالي:

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	343	65.6
القطاع الخاص	180	34.4
المجموع	523	100

1. القطاع العمومي

ومثل حجم **الإستثمار العمومي في مجال البنية الأساسية** وتحسين ظروف عيش المواطنين **70%** من جملة الاستثمارات العمومية وخاصة قطاع الطرقات وإصلاح أضرار الإنزلاقات الأرضية وصيانة المسالك الريفية، في حين مثلت **قطاعات الإنتاج وتأهيل الموارد البشرية والاجتماعية 30%** من جملة هذه الاستثمارات.

وتمثل **المشاريع المنجزة والتي هي بصدد الإنجاز** في كل القطاعات **ثلثي المبلغ الجملي للمشاريع العمومية**، في حين يبقى **الثلث الآخر** بين **معطل** أو **بصدد الدراسات وطلب العروض** أو **مشاريع لم تنطلق بعد**، خاصة في ما يتعلق بتعطل إنجاز المناطق الصناعية بسب تغيير صبغة الأراضي

والطريق الحزامية بجندوبة والمستشفى الجهوي بغارالدماء ومشروع تجفيف المنطقة السقوية بالعرايا–العيثة بمعتمدية جندوبة.

2. القطاع الخاص

بلغت قيمة **الإستثمارات الخاصة** المنجزة بولاية جندوبة حوالي **180 م د**، واستأثر القطاع الفلاحي والصيد البحري بنسبة **35,5%** ثم قطاع الصناعات المعملية على نسبة **27,2%** يليه قطاع السياحة بنسبة **15,7%** فقطاع النقل **14,9%** والصناعات التقليدية بـ**4,5%**. وتعتبر مساهمة القطاع الخاص ضعيفة بالمقارنة مع الإعتمادات المرصودة في القطاع العمومي، كما تتمركز أكثر من **80%** من المشاريع الخاصة في مناطق **حوض مجردة** والباقي بالمناطق الجبلية والغابية.

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016- 2020 السياسات والبرامج

تتمثل الرؤية المستقبلية للتنمية لولاية جندوبة على المدى المتوسط والبعيد في:

الرؤية المستقبلية
جهة تحقق تنمية مستدامة وعادلة ودامجة لكافة معتمدياتها وتعتمد على حوكمة رشيدة نابعة من مشاركة مختلف الفاعلين، مما يجعلها نامية وجاذبة للاستثمار، توفر فرص تشغيل لشبابها وظروف عيش أكثر رفاهية، تمكن من تقليص الفجوة بينها والجهات الأخرى للبلاد ومتفتحة على محيطها الاقليمي والمغاربي والعالمي.

1. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

يعتبر **تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة** التي اقرها الدستور من أسس وركائز مخطط التنمية للفترة 2016-2020.

وسيتركز **تطوير اللامركزية** على **تبسيط الإجراءات الإدارية** وإرساء **ثقافة التنسيق والتشاور** بين مختلف القطاعات وإرساء **منظومة إحصائية جهوية ومحلية ديناميكية ودعم الإدارات الجهوية بالموارد البشرية الكفأة والإمكانيات المادية اللازمة** للقيام بدورها إلى جانب **إقرار منظومة حوافز لتشجيع الكفاءات للإقبال على العمل بالجهة.**

أما على مستوى **الحوكمة المحلية والجهوية** فسيتم إحداث **مراصد جهوية للحوكمة** على الصعيدين الجهوي والمحلي **وتدعيم الهيئات الإدارية الجهوية** المكلفة بالرقابة بالإمكانيات المالية والبشرية اللازمة **وإعداد خطة لترشيد التصرف في الأملاك العامة** معتمدة على التحسيس والتوعية والتدريب بالإضافة إلى **ضبط دليل إجراءات بالمؤسسات العمومية**. كما سيتم التركيز على إيجاد قوانين وآليات تنفيذ صارمة لحماية الملك العمومي مع مراجعة القوانين وسبل تنفيذ الأحكام. وعلى مستوى **العمل الجمعياتي** يتعين العمل على تشجيع العمل التطوعي وتنمية روح المواطنة وإرساء قواعد الديمقراطية المحلية والإسراع في إرساء اللامحورية وتيسير النفاذ للمعلومة.

2. النسيج الإقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

سيرتكز تطوير النسيج الاقتصادي بالاعتماد على خصوصيات الجهة على:

1. تطوير المنظومات الفلاحية الغذائية

سيتم ذلك بتطوير وتثمين **المنتوجات الفلاحية والموارد الطبيعية** بإرساء سياسة تشجيعية وتحفيزية على تركيز وحدات في **الصناعات الغذائية والتحويل الأولي للإنتاج الفلاحي ومنتوجات الصيد البحري** على عين المكان في إطار المنظومات التي تختص بها الجهة (الحبوب، اللحوم الحمراء، الخضروات، الأسماك، النباتات الطبية، المياه المعدنية الباردة والسخنة،...) بالاضافة الى النهوض **بالفلاحة البيولوجية**. كما سيتم **إعادة تهيئة المسالك الفلاحية وصيانة شبكات مياه الري** بالمناطق السقوية وإيجاد حل جذري لمشكلة **مديونية الفلاحة والصيد البحري** (مياه الري، والبحارة والفلاحين الصغار) بما يمكن من الرفع من جدوى استغلال هذه المناطق.

2. تطوير السياحة البيئية والثقافية

نظرا للامكانيات الهامة التي تتمتع بها ولاية جندوبة من موارد طبيعية ومخزون تاريخي وثقافي فسيتم العمل خلال فترة المخطط 2016-2020 على تطوير قطاعات **السياحة البيئية والثقافية والإستشفائية وسياحة المؤتمرات** وتهيئة **المنطقة السياحية بفج الأطلال وتثمين المواقع والمشاهد الطبيعية بمنطقة بني مطير**.

3. تطوير البنية الأساسية وتطوير القطاع الصناعي والخدمات

سيتم خلال المرحلة القادمة العمل على **تدعيم البنية الأساسية** من طرقات ومناطق صناعية وسياحية وخدماتية كالإتصالات والنقل وذلك بهدف تحسين **جاذبية الجهة** بمختلف مناطقها **وفك عزلتها** للمساعدة على الإنتصاب الخاص وبعث المشاريع في مختلف القطاعات خاصة منها الصغرى والمتوسطة قصد خلق ديناميكية إقتصادية محلية وجهوية قادرة على تحسين ظروف العيش.

وستتركز المجهودات خلال الفترة (2016-2020) على إنجاز جملة من البرامج والمشاريع تمكن من تجسيم مختلف السياسات التي سيتم إعتمادها في المخطط من خلال **تدعيم شبكة الطرقات وتهيئة وتعبيد المسالك الريفية.**

كما سيقع العمل خلال فترة المخطط 2016-2020 على **تطوير نظم التمويل ودعم الاستثمار الخاص بها** والعمل على **تفعيل التمييز الايجابي** بالإضافة إلى **تطوير قطاع الخدمات وإحداث فضاءات تجارية بالمدن الكبرى** للجهة مع التشجيع على **ترويج المنتوجات** وتطوير **المبادلات التجارية مع الجزائر.**

وسيتم العمل كذلك على انجاز **مشاريع كبرى لوجستية** في إطار **الشراكة بين القطاعين العام والخاص.**

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الإجتماعي

تتسم الجهة بتفاقم ظاهرة البطالة وتردي المستوى المعيشي لعديد الفئات بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية وتفاقم ظاهرة الانقطاع المبكر عن التعليم وضعف نسب النجاح في الأقسام النهائية، وستتركز السياسة خلال المخطط 2016-2020 على **تطوير الموارد البشرية وتحسين الخدمات وتدعيم العمل الجمعياتي ودعم الأنشطة الثقافية** بما يساعد أكثر على الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة بالجهة.

سيتم في **مجال التربية والتعليم** بناء وتوسيع وتهيئة المدارس الإبتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية وبناء مبيتات وتوفير التجهيزات التربوية والإعلامية اللازمة إلى جانب تهيئة وتجهيز مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية إلى جانب **معالجة ظاهرة الإنقطاع المبكر عن التعليم** ومراجعة الإختصاصات الجامعية الحالية بما يتلاءم مع متطلبات النسيج الإقتصادي للجهة.

ومن ناحية أخرى، سيقع العمل على إعادة النظر في **منظومة التكوين المهني** وتدعيم الإختصاصات التي تفتقر لها الجهة (البناء، ميكانيك السيارات، النجارة، الحدادة، صيانة المكيفات، تربية الماشية

الصغرى، إصلاح التجهيزات المائية) من خلال مواصلة إعادة الهيكلة لمراكز التكوين والتدريب المهني بجندوبة وطبرقة وبوسالم.

ونظرا **لظروف الدراسة الصعبة** بالنسبة للتلاميذ في بعض الأوساط الريفية، سيتم العمل على إيجاد حلول **لمشكلة النقل المدرسي بالمناطق صعبة التضاريس**. كما سيقع تعميم **توفير المياه الصالحة للشراب بكافة المؤسسات التربوية** وتوفير **فضاءات للمراجعة وتعميم المبيتات** بكافة المراكز للرفع من طاقة الإيواء.

وفي مجال **الخدمات الاجتماعية** سيقع تدعيم برامج النهوض بالفئات الإجتماعية الهشة (العائلات المعوزة، المعاقين،...) وتهيئة فضاءات النهوض الإجتماعي وفضاءات الوقاية في ميدان الشغل وتوفير الرعاية الصحية لها مع تعميم وتحسين الخدمات الصحية على كامل مناطق الجهة من خلال إحكام التصرف في الوحدات الاستشفائية المتواجدة وإحداث وتجهيز مركز لمعالجة الأمراض السرطانية والمداواة بالأشعة بجندوبة ووحدة طبية متنقلة للإسعاف والإنعاش الطبي بطبرقة إلى جانب تأهيل وتجهيز قسم الإستعجالي بالمستشفى الجهوي بجندوبة، كما سيتم العمل على تدعيم الموارد المالية لهذه المستشفيات مع مراعاة الثقل الكبير لبطاقات العلاج المجاني وبطاقات التعريفة المنخفضة.

كما سيقع تدعيم **العمل الجمعياتي** في مختلف المجالات والتشجيع على الإحاطة بالمجموعات الهشة وفاقدي السند وتطوير **الأنشطة الثقافية** بتهيئة وتجهيز **المراكز الثقافية والمطالعة العمومية والفنون** وتطوير **الأنشطة الرياضية** وتهيئة **الملاعب والقاعات الرياضية والمسابح** وتأهيل مركز تربص الفرق الوطنية بعين دراهم ودعم الأنشطة الشبابية بتهيئة **مراكز التخييم والإصطياف** ومراكز الإقامة.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

سيتم في مجال **حماية البيئة الطبيعية** العمل على مراقبة وحماية الأراضي الفلاحية والغابية والشريط الساحلي من البناء العشوائي والقطع العشوائي للغابات والحرائق الغابية. كما ستتواصل المجهودات **لحماية المدن من الفيضانات** بإتمام أشغال حماية مدن غار الدماء ووادي مليز وبوسالم وإنطلاق مشروع حماية مدينة غار الدماء في قسطها الثاني وتدعيم حماية الأراضي المنبسطة من التغدق والتملح خاصة مناطق السهول بلاضافة الى تدعيم برامج الحماية من الإنجراف وحماية المخزون المائي من التلوث.

ونظرا لصعوبة التضاريس بالولاية، فسيقع انجاز برنامج شامل **للحماية من الإنزلاقات** بالمرتفعات والتشجيع على المبادرات المتصلة **بالاقتصاد الاخضر** وتكوين الفئات المستهدفة في هذا المجال (الضيعات الفلاحية والحرفيين والمرأة الريفية والمستثمرين الخواص) مع التشجيع على إستغلال **الطاقات البديلة** على غرار الطاقة الشمسية. كما ينتظر مراجعة **مجلة الغابات** بما يضمن المصالحة بين متساكني الغابات والغابة وتيسير استغلال المنتوجات الغابية بطريقة مستدامة.

وفي مجال **حماية البيئة الحضرية** يهدف المخطط 2016-2020 إلى ضمان بيئة سليمة بالمدن والتجمعات السكنية وذلك **بمعالجة النفايات وتثمينها وبتصريف مياه الأمطار بالمدن** وتحسين نوعية **المياه المعالجة وتوسيع وتجديد شبكات التطهير لها** ومواصلة **تهذيب الأحياء الشعبية** بكل من جندوبة وعين دراهم وغار الدماء وإنطلاق الجيل الثاني من **برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية،** بالإضافة إلى إعداد بر**امج للتصرف وتثمين النفايات بالشراكة بين البلديات والخواص والجمعيات الناشطة في هذا المجال.** كما **سيتم توسيع وتهذيب شبكات التطهير** ضمن برنامج توسيع وتهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة(جندوبة،بوسالم،غارالدماء،طبرقة وفرنانة).

ونظرا لما تعرفه ولاية جندوبة من تقادم أمثلة التهيئة الترابية ونقص في الأراضي المعدة للبناء ولبعث المشاريع الصناعية وهو ما تسبب في تعطيل عديد المشاريع نتيجة برمجتها على أراضي فلاحية مما يتطلب تغييرا لصبغة الأرض من فلاحية إلى صناعية وهو حال بعض المناطق الصناعية سيتم خلال المخطط 2016-2020 **مراجعة أمثلة التهيئة الترابية وتكوين مخزون استراتيجي من الأراضي المعدة للبناء** وإحداث **مناطق صناعية ومشاريع اقتصادية كبرى** بالجهة.

5. طموح الجهة: الحماية من الكوارث الطبيعية وبعث نواة لمدينة سكنية عصرية ببلاريجيا وربط الولاية بمحيطها الإقليمي والمغاربي

وفي مجال **حماية الجهة من الكوارث الطبيعية** تعتبر ولاية جندوبة من الجهات الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية من فياضانات وانزلاقات أرضية وحرائق غابية. ولمجابهة هذه الوضعية سيتم العمل خلال المخطط 2016-2020 على تنفيذ **برامج لمجابهة الكوارث وحماية الجهة من الفيضانات والإنزلاقات الأرضية بالمرتفعات والطرقات الجبلية.**

ونظرا لما تشهده مدينة جندوبة من **حالة اشباع عمراني** ولايمكنها التوسع أكثر لقلة المخزون العقاري بالرغم من تزايد الطلب على الأراضي لمختلف الاستعمالات وفي إطار رؤية استشرافية لتطور المدينة خلال الثلاثين سنة القادمة وحاجتها للتطوير والتجديد، يقترح دراسة بعث **نواة مدينة عصرية جديدة**

(جندوبة 2030) بمنطقة **بلاريجيا**. كما سيتم العمل على **ربط ولاية جندوبة بمحيطها الوطني الاقليمي والمغاربي**.

مخطط التنمية لولاية القصرين

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تقع **ولاية القصرين** بإقليم الوسط الغربي للبلاد التونسية المتواجد بمنطقة السباسب ويحدها شمالا ولايتي الكاف وسليانة وشرقا ولاية سيدي بوزيد وجنوبا ولاية قفصة **وتمتد مناطقها الحدودية مع القطر الجزائري على طول 220 كلم**. وتنقسم إداريا على **13 معتمدية و10 بلديات و106 عمادة.**

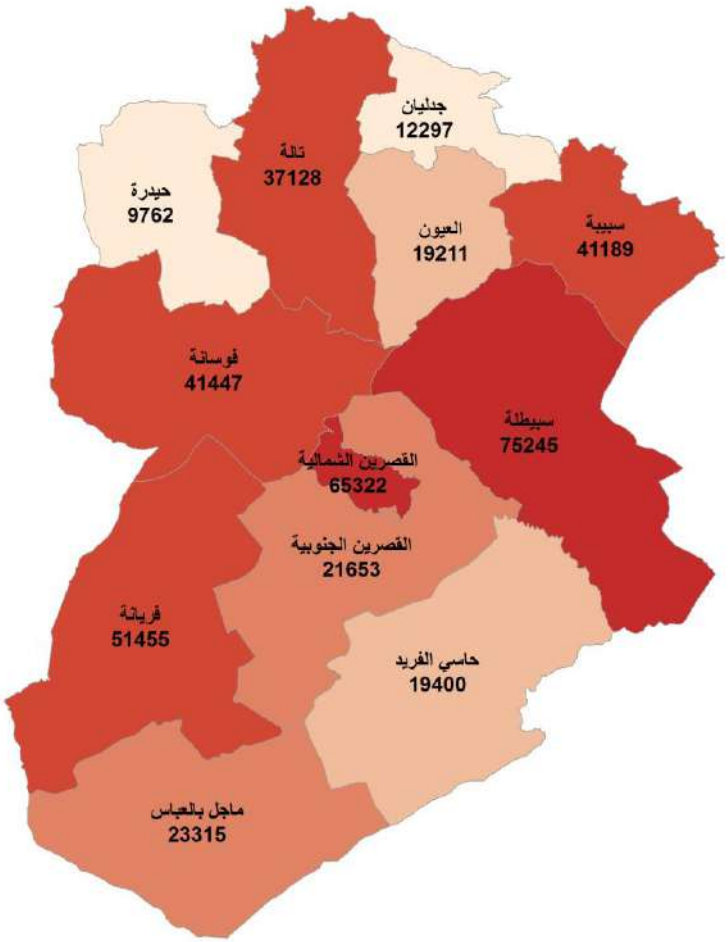

تمسح الجهة **8 260 كلم²** تمثل **36.9%** من المساحة الجملية لإقليم الوسط الغربي و**5%** من مساحة البلاد التونسية، وتعد 439,243 ألف نسمة حسب إحصائيات سنة 2014 أي بنسبة **4,04%** من مجموع سكان البلاد و**30,5%** من مجموع سكان إقليم الوسط الغربي ويبين التوزيع السكاني الطابع الريفي للجهة حيث يقطن **56,4% بالريف** مقابل 32,3% على المستوى الوطني.

وسجلت الجهة خلال الفترة 2004-2014 نسبة نمو ديموغرافي قدر بـ**0,64%** مقابل 0,63% بإقليم الوسط الغربي و**1,08%** على الصعيد الوطني **وصافي هجرة داخلية سلبي** بحوالي **12,4 ألف ساكن**

وشهدت **نسبة البطالة** ارتفاعا ملحوظا حيث مرت من **19.7%** سنة 2004 إلى **22.7%** سنة 2014 مقابل **14.8%** على المستوى الوطني.

وتتميز الجهة **بتنوع مواردها** حيث يقدر المحزون المائي بـ**278 مليون م³ ومجال غابي** على مساحة **158 ألف هك ومخزون من المواد الإنشائية** القابلة للإستغلال والتصنيع كالرخام والمقاطع بالإضافة إلى مخزون اثري وتاريخي هام **ومنظومات إنتاج فلاحي** تتطلب المزيد من الدعم والتنويع لإكسابها قيمة مضافة معتبرة.

يرتكز **النسيج الاقتصادي** على النشاط الفلاحي حيث ساهم بنسبة **7%** من قيمة الناتج الفلاحي الجملي الوطني متأتية بنسبة **80%** من الإنتاج النباتي ويستقطب ثلث النشيطين المشتغلين. وفي المجال الصناعي تعد الجهة **88 مؤسسة صناعية** (10 عمال فأكثر) توفر **5 840 موطن شغل.**

وتعرف الجهة **شبكة طرقات** هامة منها **314 كلم طرقات وطنية و350 كلم طرقات جهوية ومحلية و4 685 كلم من المسالك الفلاحية** منها 25% معبدة.

2. الوضع الاقتصادي والبنية الاساسية

يرتكز الاقتصاد الجهوي على **النشاط الفلاحي** المرتبط أساسا بالإنتاج النباتي على غرار إنتاج التفاح والفستق والطماطم الآخر فصلية وتربية الماشية ويشكو القطاع من عديد العراقيل والتحديات خاصة **تشعب الوضع العقاري ومحدودية مياه الري** بالعديد من المعتمديات **وتقلص المساحات الرعوية والاستغلال العشوائي للمجال الغابي** بالإضافة إلى **المديونية وضعف تنظيم القطاع ومحدودية فرص التمويل والمساندة** للفلاحين والمستثمرين في القطاع،

يبقى **النسيج الصناعي** بولاية القصرين متواضعا ودون المؤمل من حيث العدد ونوعية المؤسسات ويتسم **باختلال في التوزيع الجغرافي** إذ تتركز 90% من المؤسسات الصناعية بمعتمديات القصرين الشمالية والقصرين الجنوبية وفريانة وسبيطلة وتستقطب فروع صناعات النسيج والملابس وصناعات مواد البناء والخزف والبلور والصناعات الغذائية ويبقى القطاع الصناعي في حاجة لمزيد التطوير بدعم البنية الأساسية الصناعية واستغلال الإمكانيات الفلاحية المتوفرة ومخزون المواد الإنشائية مع العمل على التقليص من حدة **التفاوت بين المعتمديات.**

وفي مجال **الصناعات التقليدية** وبالرغم من ترسخ عديد التقاليد بالجهة وامتلاكها للعديد من المقومات السياحية فان مجمل هذه الأنشطة لا تزال في طور متواضع من الاستغلال بما لم يسمح لها

بالمساهمة في تعزيز المبادرة الخاصة والنهوض بالتشغيل والتصدير وتبقى مجمل هذه المجالات قابلة للتنظيم وحسن التوظيف مستقبلا للنهوض بدورها التنموي.

وشهد قطاع **البنية الأساسية** بالجهة عدّة إنجازات على غرار قطاعات الطرقات والجسور والمسالك وبعث نواتاة لمناطق صناعية ومحطتي تطهير والتعبيد داخل المدن والتجمعات السكنية ولكنها تبقى في حاجة إلى مزيد الدعم لفك عزلة الجهة وتحسين ظروف العيش بها وتأهيل محيط الأعمال لتطوير جاذبيتها وتنافسيتها، حيث يتأكد دعم تعبيد وتوسيع الطرقات وتهيئة المسالك الريفية وإحداث المناطق الصناعية ومد شبكة الغاز الطبيعي وتركيز شبكة التيار الكهربائي الثلاثي الأطوار ودعم شبكة صرف المياه المستعملة ومحطات المعالجة وتطوير قطاع النقل الحديدي وإحداث منطقة لوجستية مساعدة على تطوير التبادل التجاري داخليا والتفاعل مع المحيط المغاربي للجهة.

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

يتميز الهرم السكاني لولاية القصرين بأهمية الشريحة العمرية للفئة الشابة (أقل من 25 سنة) وهو ما يجعل من **تأهيل الموارد البشرية** الأولوية بالجهة التي تعد 368 مؤسسة تربوية منها 309 ابتدائية و59 إعدادي وثانوي الا أن مردودية القطاع التربوي لا تزال تتطلب مزيد من الدعم للنهوض بالنتائج والحد من **ظاهرة الانقطاع المدرسي** حيث بلغ عدد المنقطعين عن التعليم 3 567 تلميذا خلال السنة الدراسية 2015/2014, بالإضافة إلى تعزيز برامج تهيئة وترميم وتجهيز المؤسسات التربوية بالنظر للخصوصية الريفية للولاية.

ومثلت متطلبات **التغطية الصحية** لكافة الشرائح والمناطق رهانا كبيرا لم يمكن المؤسسات الصحية الحالية من تامين خدمات شاملة وعصرية إذ اقتصرت على الخطوط الأولى مع تردي وتواضع التدخلات بالنسبة للعديد من المعتمديات والمناطق الريفية بالإضافة إلى غياب خدمات الخط الرابع وما انجر عنه من صعوبات لتنقل مواطني الجهة لطلبه خارج مجال الولاية.

وتتسم باقي **القطاعات الاجتماعية الشبابية والرياضية والثقافية والتعليم العالي والعمل الاجتماعي** بتواضعها من حيث المؤسسات وتوزيعها الجغرافي والخدمات المؤمنة والإشعاع على محيطها، وتضم الجهة:11 دار شباب ومركب شبابي و02 دور شباب متنقلة ومركزين للتخييم والإصطياف و14 نادي شباب ريفي ونادي سياحة شبابية و03 مراكز إقامة و12 دار ثقافة و06 مكتبات قارة ومكتبتين متجولتين و03 قاعات رياضية و09 ملاعب رياضية و06 مركبات طفولة و05 نوادي أطفال ومركز لرعاية المسنين المعوزين الفاقدين للسند.

4. الوضع البيئي

بالرغم من **الخاصيات البيئية الطبيعية** لولاية القصرين من مجال غابي هام ومناطق فلاحية متنوعة فان عدد من المخاطر أصبحت تهدد المحيط بالجهة خاصة بالنسبة لبعض الموائد المائية جراء المياه غير المعالجة المنسابة من معمل عجين الحلفاء والنقص الفادح في محطات وقنوات صرف المياه المستعملة (02 مدن متبناة فقط) وتواضع منظومة التصرف في النفايات المنزلية بالإضافة الى مخاطر التلوث الهوائي والطبيعي جراء مخلفات استخراج واستغلال الرخام والجير بتالة والاسمنت الأبيض بفريانة.

وتمثل **حماية الموارد الطبيعية** من بين الأولويات في المرحلة القادمة وذلك بمزيد التحكم في الموارد المائية وترشيد استغلالها وتدعيم أشغال المحافظة على التربة والحد من الانجراف والتصحر فضلا على مقاومة ظاهرة الرعي الجائر والاستغلال العشوائي لمنابت الحلفاء.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

يرتكز الأداء المؤسساتي والحوكمة بالجهة على الجماعات العمومية المحلية المتكونة من :

- **مجلس جهوي** بموارد مالية وصلاحيات محدودة لم تساعده على حسن إدارة وحوكمة مجهود التنمية بالجهة بالنظر إلى مجال تدخله المتضمن لمناطق ريفية هامة تفتقد إلى المساندة عن قرب باعتبار محدودية صلاحيات المجالس المحلية للتنمية والمجالس القروية بالإضافة إلى تواضع التمثيل الإداري خاصة على المستوى المحلي.
- **مجالس بلدية** محدودة التدخل بمجال عمراني لم تقدر في اغلب الحالات على حسن إدارته بالنظر إلى الإشكاليات المطروحة بجل بلديات الجهة من حيث نقص الموارد المالية والإمكانيات البشرية الفنية والصلاحيات مما اوجد وضع عمراني غير منظم تشوبه عديد التجاوزات على مستوى التوسع العمراني والبناء الفوضوي والتصرف في النفايات وتواضع التهيئة العمرانية والمجال الترابي.

ويشكو **الأداء المؤسساتي** من العديد من النقائص بالنظر لمحدودية التمثيل الإداري الجهوي والمحلي وتواضع الإمكانيات البشرية والمادية وارتباطها بالمستوى المركزي، كما لم ترق مشاركة **المجتمع المدني** كطرف رئيسي للمساهمة في إدارة الشأن الجهوي والمحلي والتأسيس لديمقراطية محلية تشاركيّة حقيقية إلى المستوى المطلوب.

6. الإشكالية العامة للتنمية

مثل الموقع الجغرافي للولاية بالجهة الغربية للبلاد التونسية عائقا حدّ من فرص تكاملها وتفاعلها مع الأقطاب الاقتصادية الكبرى كما لم يعرف مجالها الحدودي التنظيم والتوظيف اللازم للاستفادة من محيطها المغاربي. وابقي الطابع الريفي الفلاحي على العديد من مناطقها على هامش الدورة الاقتصادية والاجتماعية مما تسبب في خلق عدم توازن بين معتمديات الولاية على مستوى تنظيم واستغلال المجال الترابي من حيث دور وفاعلية مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأفرز **مؤشرات للتنمية البشرية** دون المعدلات الوطنية كما يبرزه الرسم البياني التالي:

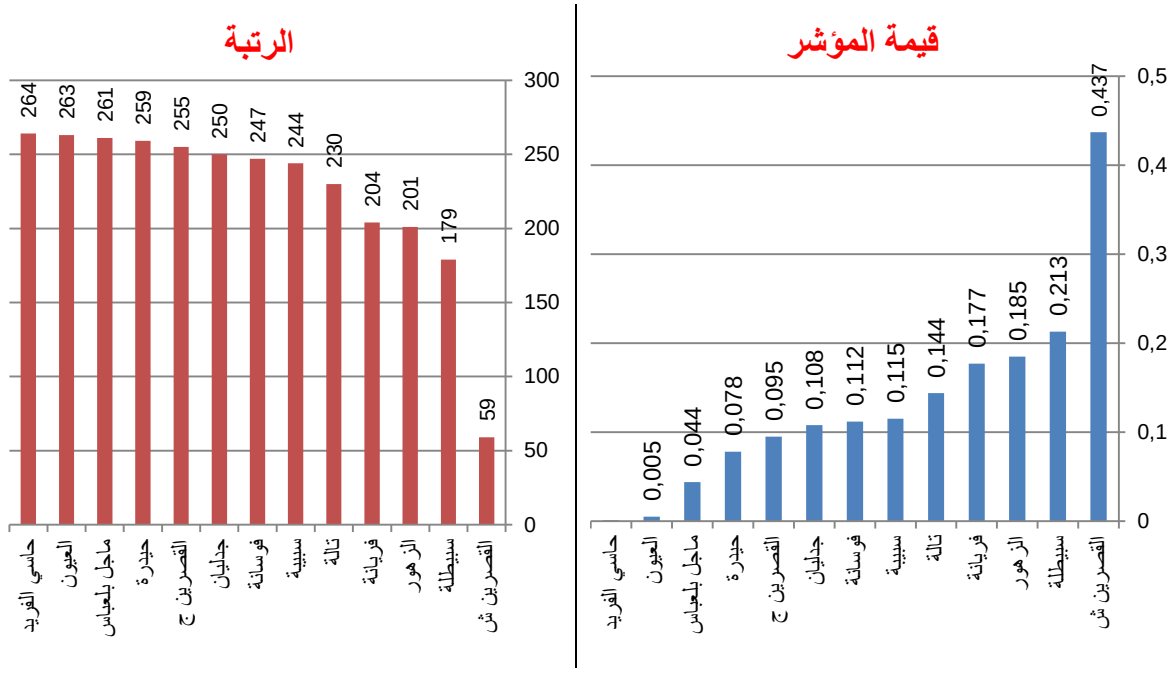

وفي مجال **التنظيم العمراني** تشهد جل المراكز الحضرية والتجمعات السكنية الريفية افتقارا للبنية الأساسية والتجهيزات الجماعية التي لم تساعد على النهوض بظروف العيش للسكان والتحكم في البيئة والمحيط مما ساهم في تواصل بروز عديد الإشكاليات الديمغرافية والاجتماعية (النزوح، البطالة، الأحياء الشعبية....) إضافة إلى محيط أعمال غير مؤهل للنهوض بجاذبية الجهة وتنافسية قطاعاتها مما ابقى على الحركة الاقتصادية دون درجة النضج والتكامل بين مختلف الأنشطة الفلاحية والصناعية والخدماتية لاستيعاب طلبات الشغل الإضافية.

II- إنجازات الفترة 2011 – 2015

بلغ **حجم الاستثمارات** المنجزة خلال الفترة **(2011–2015) 833 م** د منها 393 م د استثمارات عمومية أي ما يمثل نسبة 47.2% من جملة الاستثمارات المنجزة و 440 م د استثمارات خاصة.

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	393	47.2
القطاع الخاص	440	52.8
المجموع	**833**	**100**

1. القطاع العام:

اهتمت مشاريع القطاع العام بمختلف الجوانب خاصة مجال **البنية الأساسية** الذي استأثر بنسبة **52%** من مجموع الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2011-2015) ويليه قطاعات الإنتاج ثم قطاع التنمية البشرية والإجتماعية.

وقد مكنت جملة الاستثمارات العمومية والخاصة من إضافة **200 5 هك** من **المساحات السقوية العمومية والخاصة** لتبلغ المساحة حاليا 33 000 هك ودعم وتعبيد **237 كلم من المسالك الفلاحية** لتصل جملة المسالك المعبدة 1 055 كلم والشروع في تهيئة **02 مناطق صناعية** بسبيطلة وتالة على مساحة 61.27 هك **وتطوير نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب والتنوير والتطهير**.

2. القطاع الخاص:

استأثر **القطاع الفلاحي** بـ**50%** من الاستثمارات المنجزة بينما شهدت الاستثمارات في مختلف القطاعات الأخرى تواضعا وهو ما يتطلب المزيد من العمل للرفع من أداء القطاع الخاص واستغلال الإمكانات البشرية والطبيعية المتوفرة.

توزيع الإستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات خلال الفترة 2011-2015:

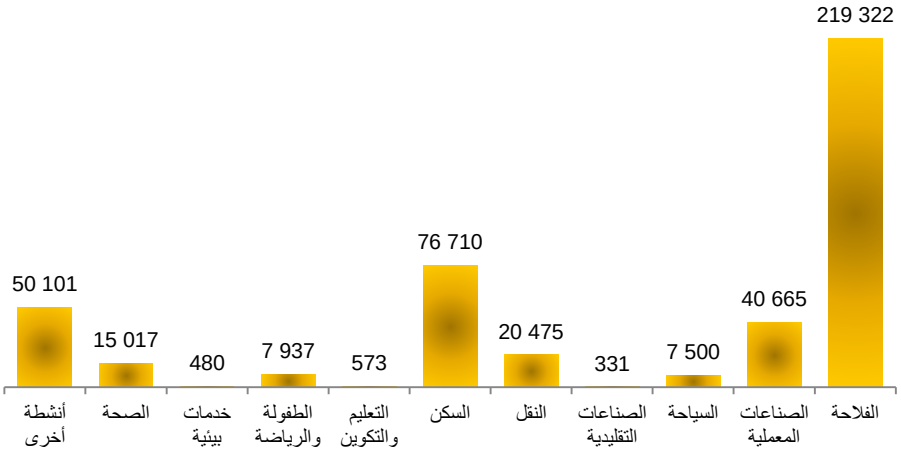

ومكنت **المشاريع المنجزة** من إحداث معمل للمياه المعدنية بفريانة بكلفة 6,8 م د يوفر 25 موطن شغل وتوسعة معمل كربونات كلسيوم (poly base) بكلفة 6,7 م د بطاقة تشغيل بلغت 20 عامل وتوسعة معمل الجير بتالة بكلفة 5 م د بطاقة تشغيل بلغت 32 عامل إلى جانب إحداث شركة المحطة الإستشفائية بجبل الشعانبي بكلفة 2,1 م د بطاقة تشغيل بلغت 20 عامل وإحداث شركة المتحدة للحوم الحمراء بكلفة 2,424 م د بطاقة تشغيل بلغت 20 عامل وإحداث مصنع "نيوبلاست كُمبني" بكلفة 3,1 م د بطاقة تشغيل بلغت 50 عامل.

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
إصلاح وتطوير وهيكلة الاقتصاد الجهوي والنهوض بالبنية الأساسية المهيكلة الضامنة لاندراج الجهة في محيطها ودعم التشغيل والتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة في ظل حوكمة رشيدة.

وسيتم العمل على التجسيد التدريجي لهذه النظرة المستقبلية للولاية خلال المخطط التنموي الحالي عبر جملة من السياسات والبرامج المبوبة حسب المحاور التالية:

1. النسيج الاقتصادي والبنية الاساسية واللوجستية

نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجهوي وخاصة في تدعيم طاقة التشغيل، تقتضي المرحلة القادمة **إعادة هيكلة الفلاحة السقوية وتطويرها** ومواصلة تنفيذ إستراتيجية **تعبئة الموارد المائية** وهيكلة المستغلات الفلاحية ومزيد تنظيم الفلاحين والمنتجين في هياكل مهنية وإعادة تأهيل وتنظيم مسالك التوزيع ووضع خطة **لتشبيب القطاع الفلاحي**.

ولمزيد دفع الاقتصاد الجهوي وتنويع نسيجه وتطوير مختلف قطاعاته الاقتصادية والخدماتية والصناعية خاصة التحويلية منها ستتجه العناية **لدفع مبادرة القطاع الخاص** والرفع من أدائه من خلال استغلال الفرص والإمكانات المتاحة بالجهة على غرار المواد الإنشائية مع إنجاز المزيد من الدراسات المعمقة بهدف تشخيص مكامن الاستثمار الأخرى، فضلا عن مواصلة المجهود لإعادة تنشيط المشاريع المعطلة خاصة في قطاع النسيج إلى جانب العمل على الاستغلال الأمثل للمواقع الأثرية وتثمين المميزات التاريخية والإيكولوجية للنهوض بالسياحة الثقافية والبيئية عبر تهيئة المناطق السياحية.

ولبلوغ هذه الأهداف سيتم العمل على **تدعيم البنية الأساسية** في مجال الطرقات وخاصة الطرقات المهيكلة وتعزيز الطرقات الرابطة بين مراكز المعتمديات مع إيلاء أهمية أكبر لعنصر المسالك الفلاحية والريفية لفك العزلة ولتحسين محيط العيش واستقطاب المستثمرين من خلال إحداث المناطق الصناعية وبناء الفضاءات الصناعية والإقتصادية.

2. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

تمثل الموارد البشرية المقوم الرئيسي للعمل التنموي بالجهة ويتأكد تأهيلها عن طريق **الاستثمار في المعرفة** لتمكينها من كسب رهانات المنافسة التي تمثل أفضل ضمان لازدهار الاقتصاد مما سيمكن من توفير المزيد من فرص الشغل خاصة في مجال الخدمات والاقتصاد اللامادي للاستجابة للطلبات الإضافية. ويتطلب ذلك تأهيل قطاع التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وتطوير الخدمات الصحية والتغطية الاجتماعية والنهوض بقطاعات الشباب والرياضة والثقافة والطفولة وتكريس مبدأ التضامن والتعاون والعمل الجمعياتي.

وستتجه المجهودات في هذا المجال إلى تنمية المناطق الريفية لتقليص الفوارق بالجهة وتطوير منظومة الإحاطة والمتابعة للحد من **ظاهرة الفشل المدرسي** ودعم الأنشطة الثقافية داخل المؤسسات

التربوية والتعليمية ومراكز التكوين المهني والنهوض بالمدارس الابتدائية وتهيئة المؤسسات الإعدادية والثانوية وتأمين النقل المدرسي بالوسطين الريفي والحضري إضافة إلى دعم برامج الإحاطة والمساندة للفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخصوصية وتعزيز مقومات الاندماج الاجتماعي خاصة بالمناطق الجبلية والحدودية وتفعيل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كما سيتم العمل على تعزيز **العناية بالطفولة المبكرة** من خلال تحسين نسبة النفاذ إلى خدماتها ومواصلة العناية بالطفولة الفاقدة للسند توقيا من الظواهر الاجتماعية السلبية.

كما سيتم العمل على تطوير **قطاع الصحة** بالجهة على مستوى خطوطه الثلاث ودعم القطاع بالموارد البشرية الطبية والشبه طبية وتطوير منظومة الرعاية الصحية للام والطفل والمسنين.

3. تطور اللامركزية وإرساء الحوكمة المحلية الرشيدة

عملا على ارساء قواعد اللامركزية وتجسيما لمبادئ الدستور في بابه السابع وجب العمل خلال الخماسية المقبلة على اتخاذ القرارات والاجراءات التي من شأنها ان **ترفع من قدرات الجهة على التصرف الذاتي وإدارة شأنها في إطار من الحوكمة المحلية الرشيدة** وهو ما يتطلب التركيز على إعادة هيكلة الإدارات والمؤسسات العمومية وتعميم تواجد الإدارات والمصالح بالولاية ودعمها بالموارد البشرية ووسائل العمل ووضع نظام اتصالات ومنظومة معلوماتية للنفاذ وشفافية المعلومة والسماح لمختلف شرائح المجتمع للمساهمة في المجهود التنموي واعتماد خطة جهوية متكاملة لإرساء منظومة لمتابعة وتقييم العمل الإداري.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

يعتبر المجال البيئي منطلقا للتنمية المستديمة وخيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية المتكاملة للجهة ومن هذا المنطلق ستشمل الخطة المقترحة مزيد دعم برامج **المحافظة على التنوع البيولوجي النباتي والحيواني وحماية فاعلة للمحميات والمناطق والموارد الطبيعية من تربة ومياه وغابات** والأخذ بعين الاعتبار **للتغييرات المناخية** للحد من تأثيراتها السلبية على الأنشطة الفلاحية البعلية خاصة لتمكينها من المحافظة على مردوديتها.

واعتبارا لأهمية **تحسين ظروف عيش متساكني الجهة** سيتركز العمل خلال الفترة القادمة على توسيع وتجهيز وتجديد منشآت التطهير المستغلة (شبكات ومحطات التطهير) لتشمل المدن المتوسطة وجل المدن الصغرى مع وضع خطة جهوية لإحكام التصرف في الوضع البيئي.

5. طموح الجهة: "هيكلة المجال الترابي وتنويع النسيج الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية"

تمتاز ولاية القصرين بأهمية مواردها الطبيعية وموروثها الحضاري والتراثي وهو ما يوفر لها مجالات أرحب لدفع التنمية والتوظيف الأمثل لمختلف ثرواتها وذلك بالعمل على:

- **تعميم التغطية البلدية** بجميع التجمعات السكنية مع تخصيص الاعتمادات المالية والموارد البشرية لتطوير دور وأداء الإدارة الجهوية والمحلية ومزيد تفعيل مشاركة المواطن والمجتمع المدني في المساهمة في إدارة الشأن العام.
- **تطوير البنية التحتية وإعادة هيكلة الشبكة العمرانية** بالجهة ودعمها لتحسين مستوى العيش من خلال تعصير وتأهيل شبكة الطرقات بالجهة من طريق سيارة وطرق سريعة وطرقات جهوية ومحلية وتطوير وصيانة وتعبيد شبكة المسالك الريفية وكذلك تأهيل وإعادة تشغيل الخطوط الحديدية بما فيها المعطلة لاستغلالها في نقل البضائع والمسافرين.
- العناية بقطاعات **التنمية البشرية** للنهوض بالمؤشرات ذات الصلة كتأهيل منظومات التربية والتعليم والتكوين المهني ودعم برامج تأهيل طالبي الشغل ورسكلتهم.
- **إحكام إدارة المدن** وتطوير وظائفها الإنتاجية والخدماتية.
- توظيف أهم **الخاصيات التاريخية والثقافية والبيئية** لدعم الأنشطة الاقتصادية والترفيهية والخدماتية بالجهة وربطها بالجهات المجاورة ذات الخصوصيات المشابهة.

مخطط التنمية لولاية القيروان

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تتميز **ولاية القيروان** بموقعها الجغرافي الاستراتيجي باعتبار توسطها البلاد التونسية ويحدها ستّ ولايات وتمثل نقطة عبور من الشمال إلى الجنوب ومن شرق إلى غرب البلاد، وهي ميزة ذات أهمية يتأكد توظيفها بتوفير بعض الروافد التنموية كالطرقات العصرية والطرقات السريعة ووسائل الاتصال الحديثة من اجل دعم وتوطيد الارتباط الايجابي مع الأقطاب الكبرى.

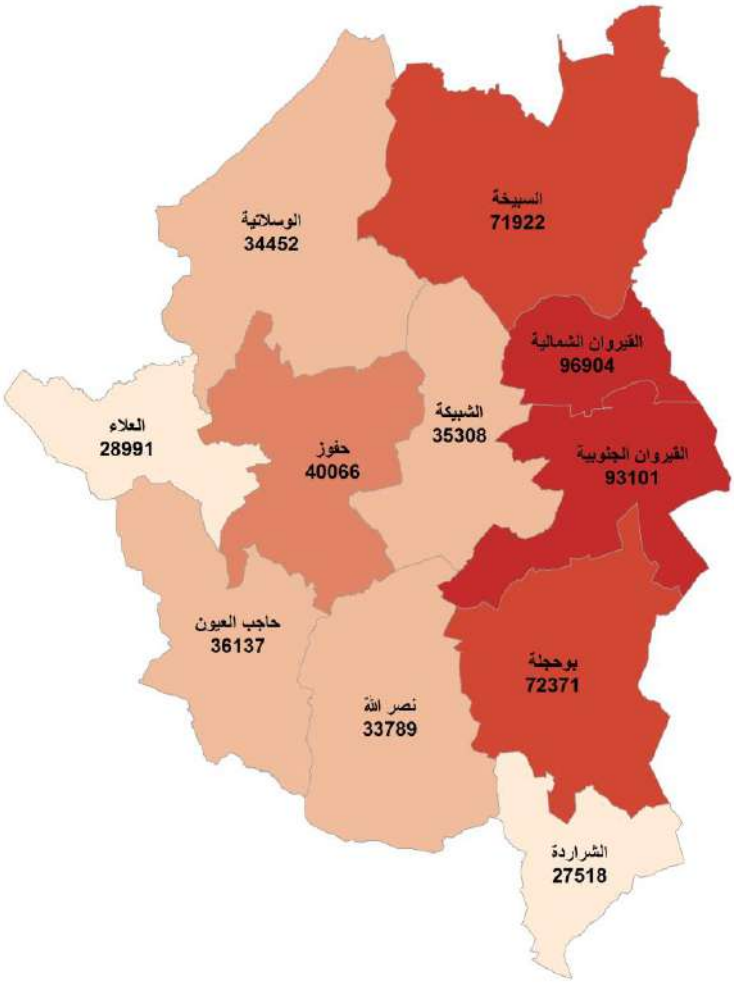

وتزخر ولاية القيروان **بموارد طبيعية هامة** تتمثل بالخصوص في 590 ألف هك كأراضي فلاحية جملية (85% من مجموع مساحة الولاية) منها 450 ألف هك أراضي محترثة و140 ألف هك أراضي غابات ومراعي طبيعية إلى جانب الموارد المائية المقدرة بـ325 مليون مترا مكعبا مما سمح ببروز عديد المنشآت الإنتاجية (58 ألف هك أراضي سقوية وقرابة 10 آلاف بئرا سطحية) منها 58 ألف هك من المساحات السقوية ونحو 10 آلاف بئرا سطحية.

ويقدر عدد سكان الولاية خلال سنة 2014 بـ 570,6 ألف نسمة (5.2% من مجموع السكان على المستوى الوطني) م**نهم 64,7% بالوسط الريفي** (10,4% من مجموع سكان الريف بكامل البلاد)، وقد بلغت **نسبة النمو الديمغرافي** خلال الفترة **(2004- 2014) 0.44%**.

ومقابل الأهمية السكانية والمقومات الاقتصادية لولاية القيروان **يبقى مستوى البنية التحتية ومختلف الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الجماعية دون المأمول** مما جعل من الجهة تحتل المراتب الأخيرة بالنسبة لأغلب **المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات تحسين ظروف عيش المتساكنين خاصة بالوسط الريفي**. كما أثر هذا الوضع على **قدرتها التنافسية وجاذبيتها للاستثمار والمبادرة الخاصة**.

2. الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية

يتسم النسيج الاقتصادي بالقيروان بعدم تنوعه وتركيزه شبه الكلي على **القطاع الفلاحي** الذي بدأ يشهد ظهور **بوادر استنزاف متواصل للموارد المائية** بالجهة بدليل تواتر تدني منسوب المياه بعديد المائدات المائية من بينها سهل القيروان حيث تراوح انخفاض منسوب المائدة من 20 إلى 25 مترا خلال الفترة الفاصلة بين سنة 1996 وسنة 2012 حيث وصل انخفاض المنسوب إلى قرابة 30 مترا خلال نفس الفترة علما وأن معدل انخفاض منسوب المياه بمختلف الموائد المائية في الجهة تراوح بين 1 إلى 2 مترا سنويا مما أحدث تملحا متصاعدا للمياه وتسبب في ارتفاع متزايد في تكلفة ضخ المياه.

ورغم استقطابه لثلث السكان المشتغلين فإن القطاع الفلاحي يبدو غير قادر لوحده وبوضعه الحالي على استيعاب قسط من طلبات الشغل الإضافية بالجهة بدليل **تراجع إحداثات الشغل** الجديدة صلبه.

كما لم يتوصل القطاع الفلاحي إلى إضفاء القيمة المضافة المرجوة على أغلب منتوجاته التي كانت ولا تزال تسوق خارج الجهة على حالتها الخام إضافة إلى تقادم وتآكل عديد منشآت التعبئة والتهيئة الفلاحية وتشرذم نظم الاستغلال والإنتاج وضعف الاندماج والاستدامة.

ويتسم النسيج الاقتصادي بتواضع **القطاع الصناعي** الذي لا يزال يختصر نسيجه على 180 وحدة (مشغلة لـ 10 عمال فما فوق) أي ما يمثل نسبة 3.16% من مجموع الوحدات الصناعية بكامل تراب البلاد. وتتمركز أغلب الوحدات الصناعية **(نسبة 53%) بمدينة القيروان بطاقة تشغيلية تمثل نسبة 66% من مجموع المشتغلين في القطاع** وذلك بسبب **ضعف البنية التحتية** اللازمة في معظم معتمديات الولاية.

ورغم **ثراء مخزونها التاريخي والحضاري والثقافي وتعدد مواقعها الطبيعية والاستشفائية والأثرية** تبقى ولاية القيروان بعيدة عن التوظيف الأمثل لهذه المقومات لجعل الولاية قطبا للسياحة الثقافية والاستشفائية والبيئية يساهم في دفع المسار التنموي في الولاية والاشعاع على الولايات المجاورة والمساهمة في تنويع قاعدة المنتوج السياحي على الصعيد الوطني.

كما تتسم **مكونات البنية الأساسية والمرافق الجماعية** بالتواضع لغياب الطرقات السريعة والعصرية وخطوط السكك الحديدية واقتصارهاعلى الطرقات المرقمة والمسالك الفلاحية المعبدة. كما تعرف الجهة نقصا في المناطق الصناعية المهيئة والمحلات الصناعية والتي تتمركز في أغلبها في ثلاث معتمديات من مجموع 11 معتمدية.

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

يغلب **الطابع الشبابي** على سكان الولاية، حيث تمثل الفئة العمرية دون سن 25 ما يعادل 43.9% من مجموع السكان خلال سنة 2014 مقابل 48.2% على المستوى الوطني، كما تمثل الفئة العمرية دون 35 سنة 59.6%. وتمثل **الفئة العمرية 60 سنة فما فوق 11.6%** (11.7% على المستوى الوطني). وتبلغ **نسبة السكان النشيطين** بالولاية **41.2%** من مجموع السكان.

وبلغت نسبة البطالة 15.8% سنة 2014 وناهز معدل الطلبات الإضافية للشغل حوالي 6 000 طلب إضافي سنويا.

وتتسم جل **المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية** بالتدني حيث تسجل ولاية القيروان تواضع نسبة التغطية بالتعليم التحضيري (41.2%) ونسبة تغطية المدارس بالتربية البدنية (35%) وأعلى نسبة أمية (32.9%) إلى جانب ارتفاع نسبة **الإنقطاع المبكر عن التعليم**. كما شهدت الولاية تضاعف **عدد العائلات المعوزة** ليمر من 6 045 سنة 2010 إلى 13 300 سنة 2014.

تطوّر نسبة الانقطاع عن التعليم الأساسي بولاية القيروان (2010-2014)

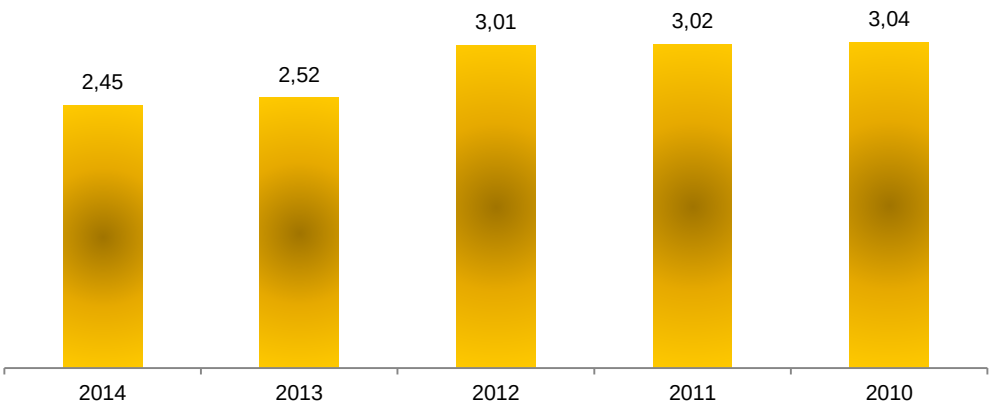

كما **سجلت نسبة النجاح بالباكالوريا تراجعا متواصلا** حيث مرت من **69.8% سنة 2010** إلى **31.4% سنة 2015** مما انجر عنها تراجع ملحوظ لعدد الطلبة من أبناء الجهة.

وسجل **عدد الطلبة بالمؤسسات الجامعية بالجهة** تراجعا بنسبة 31.7% بين 2010 و2015، وتشكو الولاية نقصا ملحوظا على مستوى مؤسسات التنشيط الشبابي والرياضي والثقافي خاصة بالوسط الريفي الذي يضم حوالي 65% من سكان الولاية.

وتبقى **الخدمات الصحية** بالجهة دون المأمول مما أثر على مختلف مؤشرات القطاع حيث يبلغ عدد السكان بالنسبة للطبيب الواحد في القطاع العمومي 2 570 ساكن مقابل 1 779 على المستوى الوطني كما لم يتجاوز عدد الأسرة لكل 1 000 ساكن 1.24 مقابل 1.86 على المستوى الوطني إضافة إلى تدهور البنية التحتية لأغلب المؤسسات الصحية وافتقارها إلى التجهيزات الطبية وخاصة الثقيلة منهاونقص في الموارد البشرية وغياب أطباء الاختصاص خاصة داخل المعتمديات الداخلية. وتصنف ولاية القيروان **كمنطقة مغادرة** ويتبين ذلك من خلال **صافي الهجرة الداخلية** حيث يبلغ **19.4 ألف نسمة سلبي** خلال الفترة **(2009-2014)**، وتزداد الهجرة حدة ببعض المناطق الداخلية حيث تم تسجيل **بوادر الإقفار والتصحر** خاصة بمعتمديات نصر الله والعلا وحفوز أين تم تسجيل نسبة نمو ديمغرافي سلبية بهذه المعتمديات خلال الفترة (2004-2014).

4. الوضع البيئي

تشهد ولاية القيروان **استنزافا متواصلا للموارد المائية** مما تسبب في تدني منسوب المياه بعديد المائدات المائية، حيث سجل بعضها معدل انخفاض قدر بـ 2 متر سنويا. كما أن نسبة **الغطاء النباتي**

ما انفكت تتراجع نتيجة الاستغلال العشوائي بالإضافة إلى ظهور بوادر تصحر ببعض المناطق وتملح وتغدق التربة في مناطق أخرى.

وتشكو ولاية القيروان من **ظاهرة التلوث** نظرا لضعف نسبة الصرف الصحي التي لا تتجاوز 34.8% باعتبار التدخل المحدود لديوان التطهير والمقتصر على خمس بلديات من جملة 12 بلدية. كما يضاف الى ذلك تواجد مصب مراقب وحيد وتعدد وتشتت المصبّات العشوائية وتعطل بعض مشاريع التطهير، وسكب مادة المرجين بمصبات لا تستجيب لمتطلبات حماية المحيط من طرف 105 معصرة.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

يرتكز الأداء المؤسساتي والحوكمة بالجهة على الجماعات العمومية المحلية وعلى **مجلس جهوي** بموارد مالية وصلاحيات محدودة لم تساعده على حسن إدارة وحوكمة مجهود التنمية بالجهة بالنظر إلى مجال تدخله المتضمن لمناطق ريفية هامة تفتقد إلى مساندة عن قرب باعتبار محدودية صلاحيات المجالس المحلية للتنمية والمجالس القروية المعينة بالإضافة إلى تواضع التمثيل الإداري خاصة على المستوى المحلي. كما يرتكز الأداء المؤسساتي على **مجالس بلدية** محدودة التدخل بمجال عمراني لم تقدر في اغلب الحالات على حسن إدارته بالنظر إلى الإشكاليات المطروحة بجل بلديات الجهة من حيث قلة الموارد المالية والإمكانيات البشرية الفنية مما اوجد **وضع عمراني غير منظم تشوبه عديد التجاوزات على مستوى التوسع العمراني والبناء الفوضوي والتصرف في النفايات وتواضع التهيئة.**

وتفتقر الجهة إلى **الموارد المالية الكافية** والى مؤسسات تمويل جهوية قادرة على التدخل عن قرب لدفع المسار التنموي بالصفة المرجوة.

كما يعرف **مسار اللامحورية** عديد النقائص بالنظر لمحدودية التمثيل الإداري الجهوي وتواضع إمكانياته البشرية والمادية وارتباطها بالمستوى المركزي تصرفا وقرارا، وتبقى مشاركة المجتمع المدني دون المستوى المطلوب كطرف رئيسي في المساهمة في إدارة الشأن الجهوي والمحلي والتأسيس لديمقراطية محلية تشاركيه حقيقية.

6. الاشكالية العامة للتنمية

تتمثل الإشكالية العامة للتنمية بالجهة في **ضعف النسيج الاقتصادي** المرتكز أساسا على القطاع الفلاحي وتواضع قطاعي الصناعة والخدمات واقتصار السياحة على سياحة العبور. كما تشهد الجهة

ضعفا في تثمين الإرث التاريخي والحضاري والثقافي إضافة إلى **نقص استغلال المنتوجات الفلاحية والمواد الإنشائية** التي تحول خارج الولاية، وتبقى **المحميات الطبيعية والمواقع الإستشفائية غير مهيأة وغير مدرجة بالدورة الاقتصادية**، إلى جانب **استنزاف الموارد المائية وظهور بوادر تصحر وتملح وتغدق التربة**.

وتعرف الجهة **تواضعا في النسيج العمراني** المتمثل في تهيئة ترابية غير متناسقة وغير متكاملة وتشتت سكاني وغياب أقطاب عمرانية مهيكلة وضعف جاذبيتها إلى جانب تدني مؤشرات التنمية البشرية وضعف التغطية وجودة الخدمات الصحية ونقص على مستوى المنشآت والتجهيزات لقطاع الشباب والرياضة والتربية البدنية ونقص في التغطية والإحاطة والتأطير للطفولة والمرأة والمسنين وضعف أداء القطاع الثقافي.

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغ **حجم الاستثمارات المنجزة** خلال الفترة **(2011-2015)** 189 1 م د منها 490 م د استثمارات عمومية وهو ما يمثل نسبة **41.2%** من جملة الاستثمارات المنجزة مقابل 699 م د لمشاريع القطاع الخاص أي بنسبة **58.8%**.

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	490	41.2
القطاع الخاص	699	58.8
المجموع	**1 189**	**100**

ومكنت **استثمارات القطاع العمومي** من إنجاز **جملة من المشاريع** من أهمها إحداث منطقتين سقويتين على مساحة 140 هكتار بحاجب العيون وببوخبزة 2 و4 آبار استكشافية و6 مشاريع للتزود بالماء الصالح للشرب لفائدة 13 700 منتفع إلى جانب مضاعفة الطريق الحزامية لمدينة القيروان والطريق الجهوية 99 على طول 25 كلم وتدعيم الشبكة المرقمة على طول 85 كلم وتهيئة وتعبيد 367 كلم وإحداث وحدة لتصفية الدم بحفوز وبناء 5 مراكز للصحة الأساسية.

وتتوزع هذه الاستثمارات حسب القطاعات كما يبينه الرسم الموالي:

الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة 2011-2015 (م د)

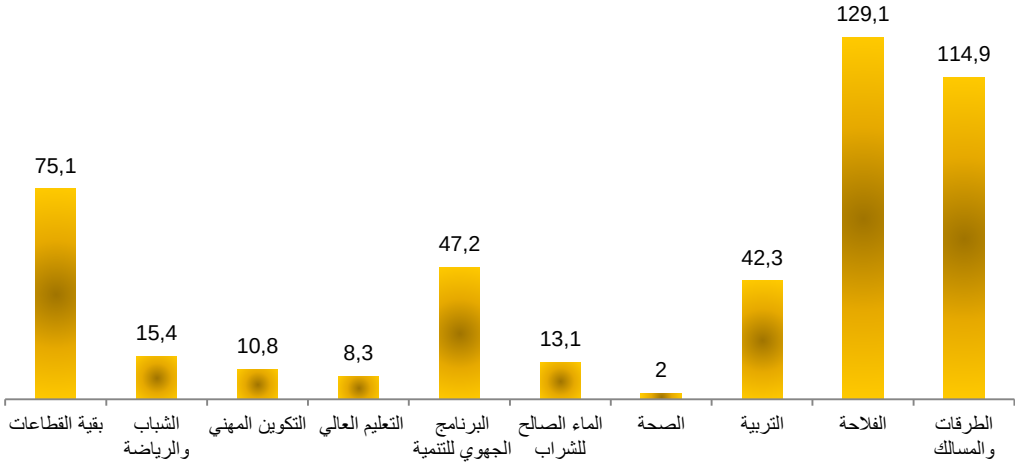

وبالنسبة **للقطاع الخاص**، تتوزع الاستثمارات المنجزة (699 م د) بنسب متفاوتة بين القطاعات حيث استأثر قطاع الصناعات المعملية بحوالي 33% منها وقطاع السكن بحوالي 30% وقطاع الفلاحة بـ27%.

ويبرز الرسم الموالي توزيع الاستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات:

استثمارات القطاع الخاص خلال 2011-2015 (م د)

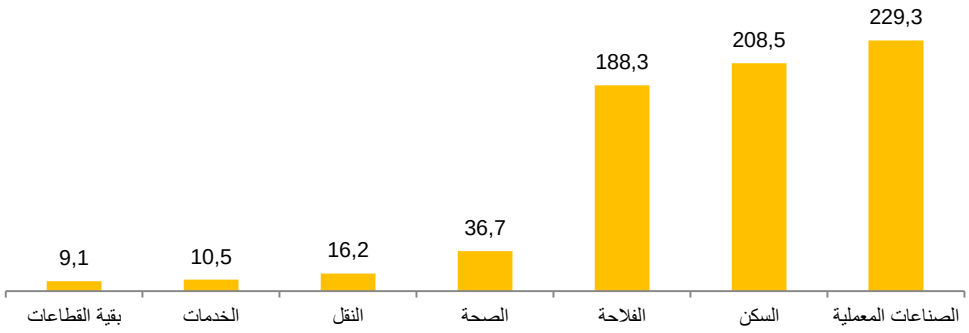

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
ولاية القيروان مثمنة لتاريخها المجيد، جاذبة، منفتحة ومشعة على محيطها الإقليمي والوطني في إطار حوكمة رشيدة ومسار تنمية مندمجة وشاملة ومستدامة

ولتجسيم هذه الرؤية سيتم العمل على تحقيق الأهداف المدرجة بالمحاور التالية:

1. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

وذلك من خلال:

- الإسراع في إحداث الهياكل والآليات الراعية لمبادئ الحوكمة الرشيدة وتركيز مجالس بلدية بالتجمعات الريفية
- تعزيز تمثيليات هياكل الإدارة الجهوية والمحلية ودعمها بالموارد البشرية الكفأة واللوجستية الضرورية
- وضع واعتماد خطة اتصالية جهوية تضمن التشريك الفاعل لمكونات المجتمع المدني في الشأن التنموي
- وضع منظومة إحصائية جهوية وتبسيط إجراءات النفاذ إلى المعلومة مع إيجاد آليات المراقبة.

2. النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية اللوجستية

يتعين العمل على **تأمين مكانة الفلاحة** بالجهة مع الحرص على **تنويع القاعدة الاقتصادية** وتثمين المقومات التنموية الكامنة بالولاية على غرار المواد الانشائية وفائض الإنتاج الفلاحي والمقومات السياحية الثقافية والايكولوجية لولاية القيروان، إضافة الى تعزيز القدرات المكتسبة لبعض الأنشطة التقليدية والمستحدثة للنهوض بتنافسيتها وتطوير مجالات تواجدها فضلا عن **مراجعة المنظومة التعليمية والتكوينية** قصد ملاءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق الشغل وتكثيف برامج التعريف والتسويق للجهة **وتطوير وتعصير البنية الأساسية** بما فيها الرقمية قصد الرفع من جاذبية الجهة في إطار العمل على تحسين مناخ الأعمال بالجهة.

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

في هذا الإطار، سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على تكثيف الجهود من أجل **الرفع من مؤشرات التنمية البشرية** في جميع المجالات وذلك من خلال تعميم التربية قبل المدرسية على كافة المدارس والرفع من مردوديتها وتعميم التغطية بالتربية البدنية وتوفير المرافق الأساسية بالمدارس وتحسين نسبة التأطير وتكثيف الإحاطة والمراقبة لإطار التدريس بانتداب مزيد من المتفقدين والمرشدين البيداغوجيين وإعداد برنامج رسكلة للإطار التربوي قصد الرفع من مؤشرات التعليم إلى جانب دعم تواجد المؤسسات الجامعية بالجهة وتحسين ظروف التدريس بها وتدعيم الخطوط الأمامية للصحة العمومية ودعم

المؤسسات الصحية بالتجهيزات الثقيلة ووضع خطة جهوية شاملة للنهوض بقطاعات الرياضة والشباب والثقافة والطفولة والمرأة وخاصة بالريف نظرا لحدة تدني مؤشرات التنمية البشرية لدى الإناث وتدعيم النفاذ إلى خدمات التربية في الطفولة المبكرة خاصة بالنسبة للفئات الهشة ودعم العناية بالطفولة الفاقدة للسند والمهددة.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

في إطار العمل على **تنظيم المجال العمراني وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية** ستتجه العناية خلال الفترة القادمة نحومراجعة الأمثلة المديرية للتهيئة الترابية في اتجاه **خلق أقطاب ثانوية** للجهة **وتأمين الموارد المائية** في الجهة لمعالجة بوادر الاستنزاف المسجلة وذات الانعكاسات السلبية على ديمومة هذا المورد وإرساء وترسيخ نظم استغلال وإنتاج متطورة وضامنة لعنصر استدامة الموارد الطبيعية من مياه وتربة وتشريك المهنة في الدعم والإحاطة والإرشاد إلى جانب **تطوير منظومة التصرف في النفايات** على مستوى التجميع والتحويل والمعالجة **وتوسيع خدمات التطهير** لتشمل بعض المدن الصغرى.

5. طموحات الجهة

يتمثل طموح الجهة أساسا في **ربط ولاية القيروان بمنطقة النفيضة عبر خط للسكة الحديدية وإحداث منطقة لوجستية للنقل متعدد الوسائط** وتنويع النسيج الاقتصادي بالعمل على تطوير الصناعات التحويلية وإرساء أسس **دعم القطاع السياحي والحد من التفاوت التنموي** المسجل بين معتمديات الجهة إلى جانب **معالجة أوضاع المجامع المائية وصيانة وتعصير الشبكات المائية وإعادة هيكلة الشبكات القديمة** وإحالتها إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

مخطط التنمية لولاية سليانة

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تقع **ولاية سليانة** في الشمال الغربي للبلاد التونسية وتمسح 4.670 كلم^2. تنقسم الولاية إلى 11 معتمدية و86 عمادة، وتتمتع بموقع جغرافي متميز بحكم قربها من العاصمة (125 كلم) وتوسطها لسبع ولايات: القيروان وزغوان من الشرق، باجة وجندوبة من الشمال، الكاف والقصرين من الغرب وسيدي بوزيد من الجنوب، مما يجعلها نقطة ترابط جغرافي بين ولايات الشمال الشرقي والشمال الغربي من جهةوالوسط والجنوب التونسي، من جهة أخرى.

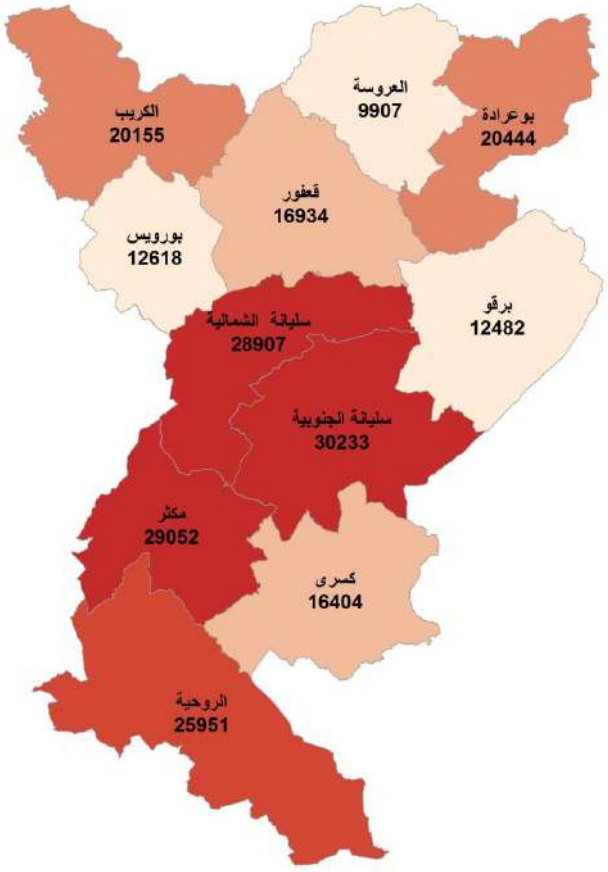

يطغى **المناخ شب الجاف** على 93,6% من مساحة الولاية مقابل 2,6% للمناخ شبه الرطب بشمال الولاية و3,8% للمناخ الجاف بجنوبها.

يبلغ عدد سكانها 223,1 ألف نسمة حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وتقدر **نسبة النمو الديمغرافي** بحوالي **-0,48%** خلال الفترة (2004-2014) مقابل 1,03% على المستوى الوطني ويرجع ذلك بالأساس إلى **عامل الهجرة** حيث تشهد الولاية ظاهرة تنقل السكان نحو اقليم تونس

والمدن الساحلية كما يتجلى ذلك من **صافي الهجرة السلبي** والمقدر بـ 000 12 نسمة خلال الفترة (2004-1999).

وبالنسبة **للموارد الطبيعية** تحتوي ولاية سليانة على العديد من المقومات التنموية من تربة ومياه وغطاء نباتي مما جعل من القطاع الفلاحي المحور الرئيسي للأنشطة للتنمية بالولاية. حيث تمسح الأراضي الفلاحية **431 ألف هك** منها 313 ألف هك أراضي محترثة أي بنسبة 73%.

كما تتميز الولاية **بتنوع إنتاجها الفلاحي** وتوزيعه على كامل فترات الموسم وتحتل مراتب متقدمة في عدة منتوجات فلاحية على المستوى الوطني (المرتبة الثانية في إنتاج الحبوب: 2,6 مليون قنطار؛ والمرتبة الأولى في إنتاج حب الملوك: 500 2 طن/سنة). كما تتوفر بالجهة **ثروة حيوانية** وخاصة من الأغنام (مرتبة 2 وطني: 426 ألف أنثى).

مكنت **الموارد المائية المعبأة** من تغطية حاجيات الوسط الحضري من الماء الصالح للشراب وتزويد **91,7% من سكان الريف** في موفى سنة 2014. كما مكنت من إحداث 230 18 هك من المناطق السقوية منها 870 10 هك من المناطق السقوية العمومية، وبلغت نسبة التكثيف بها في موفى سنة 2014 90%. وبلغت نسبة التجهيز بمعدات الإقتصاد في مياه الري داخل هذه المناطق 97% حاليا.

يوجد بالولاية **نسيجا صناعيا ضعيفا** حيث يبلغ عدد الوحدات الصناعية التي تشغل 10 عملة فما فوق **61 وحدة** ينشط أغلبها في قطاعات الصناعات الغذائية والصناعات المختلفة والنسيج والجلود والأحذية ومواد البناء والخزف والبلور، وتتوفر بالولاية 07 مناطق صناعية مهيأة على مساحة 71 هك.

وتوجد بالجهة **شبكة طرقات معبدة** على طول حوالي **773 كلم** منها الطرقات الوطنية رقم 4 و5 و12 والطرقات الجهوية رقم 73 و47 إلى جانب خط للسكة الحديدية يربطها بتونس والكاف.

وتتوفر بالجهة إمكانيات طبيعية هامة حيث تحتوي على **40 موقعا من المدخرات من المواد الإنشائية** كالرخام والحجارة والطين والرمل ومنابع للمياه المعدنية الباردة ومنبع للمياه الإستشفائية الحارة بحمام بياضة ويوجد بالجهة العديد من المعالم الأثرية التي تعود الي الحضارات البونيقية والرومانية والبيزنطية والعربية أهمها جامة وكسرى ومكثر وميستى وصدقة وحديقة وطنية بجبل السرج على مساحة 720 1 هك ومحمية طبيعية بكاف الرعى بالروحية على مساحة 727 1 هك تساهم في التوزان البيئي والتنوع البيولوجي قابلة للاستغلال في مجال السياحة الثقافية والإستشفائية والبيئية والرياضية.

وبخصوص **التجهيزات الجماعية**، تتوفر بالولاية نواة جامعية تتكون من المعهد العالي للدراسات التكنولوجية والمعهد العالي للفنون والحرف بطاقة استيعاب تناهز 500 1 طالب ومحضنة لبعث المؤسسات ومركز للعمل عن بعد بطاقة استيعاب تقدر ب 50 مشروعا إلى جانب 232 مؤسسة تعليمية ومستشفى جهوي و8 مستشفيات محلية و86 مركز صحة أساسية.

2. الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية

اتسم الوضع بولاية سليانة **بغياب الحركية الاقتصادية المطلوبة** التي من شأنها جعل الجهة قطب تنموي قادر على تحقيق تنمية ذاتية إنطلاقا مما تزخر به حيث تشكو الجهة من إشكاليات هيكلية وظرفية تعيق تطور الإستثمار الخاص بالولاية وخلق مواطن شغل.

ويعتبر **أداء القطاع الصناعي ضعيفا** مقارنة بما تزخر به الجهة من مواد ومدخرات وعدم تمكنه من خلق ديناميكية إقتصادية ويعود ذلك بالاساس إلى تواضع المبادرة الخاصة في إحداث المشاريع المنتجة وافتقار الولاية الى الترابط والتكامل بين الانشطة الإقتصادية حيث يتم تحويل وتثمين الإنتاج الفلاحي خارج الولاية.

ورغم إعتماد الإقتصاد الجهوي على **القطاع الفلاحي** إلا أن قدرته التنافسية ومردوديته من خلال أهم مكونات القطاع (حبوب، تربية ماشية) تبقى دون المأمول مقارنة بالإمكانيات المتاحة والتي تشهد استغلالا مفرطا مما سيؤثر سلبا على ديمومة هذه الموارد، مع بروز بوادر إيجابية متمثلة في تعاطي بعض الأنشطة الفلاحية الجديدة مثل الزياتين واللوز وحب ملوك.

ولم ترتق الجهة إلى مستوى إستقطاب لتكون منطقة جذب للاستثمارات وذلك نتيجة **ضعف شبكة الطرقات** التي تربط الولاية بالأقاليم المجاورة وداخلها مما أبقى على عزلة مواقع الإنتاج وساهم في الرفع من كلفة بعث المشاريع الخاصة في مجال المواد الإنشائية والتحويلية وتدني نسبة الاستغلال بالمناطق الصناعية المهيأة وقلة المحلات الصناعية التي تستجيب للمقاييس المطلوبة خاصة من حيث المساحة وغياب ربط الجهة بالغاز الطبيعي.

3. الموارد البشرية والوضع الإجتماعي

إتسمت الفترة السابقة **بصافي هجرة سلبي** حيث تراجع عدد السكان بالولاية من 985 233 سنة 2004 إلى 087 223 نسمة سنة 2014 إي بانخفاض جملي يقدر بـ 898 10 نسمة ومتوسط انخفاض سنوي يقدر بـ 090 1 وبمعدل نمو سلبي بلغ 0.48% سنويا خلال الفترة 2004-2014، كما انخفضت **نسبة**

النجاح بالبكالوريا من 71.6 خلال السنة الدراسية 2010-2011 الى 36.92 خلال السنة الدراسة 2014-2015. وإتسم الوضع بالولاية كذلك بتراجع وضعف النتائج المدرسية المسجلة في المناظرات الوطنية للإلتحاق بالإعداديات والمعاهد النموذجية **وارتفاع نسبة الأمية بالولاية** من 29.9% سنة 2010 إلى **31.0% سنة 2014** (مقابل 18.8% على المستوى الوطني حسب التعداد العام للسكان والسكنى).

وتبقى **المؤشرات الصحية** بالولاية ضعيفة مقارنة بالمستوى الوطني والمدن الكبرى من حيث توفر الخدمات الصحية وجودتها ومغادرة العديد من أطباء الاختصاص العاملين بالمستشفى الجهوي بسليانة.

واتسم **الوضع الإجتماعي** بإرتفاع **عدد العائلات المعوزة** بولاية سليانة من 591 9 سنة 2010 إلى 13 017 عائلة سنة 2015 وإرتفاع **نسبة البطالة** من 15.6 سنة 2010 إلى **16.4 سنة 2015** وكذلك نقص في **الخدمات المختصة الموجهة للمسنين** إذ يوجد نادي نهاري واحد.

4. الوضع البيئي

تتصف **الموراد الطبيعية** بولاية سليانة بالهشاشة نتيجة العوامل الطبيعية والبشرية كالتساقطات **والإستغلال المكثف للموارد المائية والغابية**، حيث تشهد بعض الخزانات الجوفيّة القليلة العمق استغلالا مجحفا لمواردها المائية ونزولا متواصلا لمناسيبه كما انها مهددة بالتملح بالإضافة الى مخاطر فقدان طاقة تخزين السّدود الكبرى جراء إرتفاع نسق الترسبات. كما بدأت الولاية تشهد بروز العديد من البوادر التي يمكن ان تكون عائقا امام استدامة التنمية بالولاية كتملح المائدة المائية وتلوثها نتيجة تركز النيترات البقايا الجافة، وتملح بعض الاراضي بالمناطق السقوية الكبرى وتلوث بعض الاراضي الفلاحية بمادة المرجين وتعاني جل الأراضي الفلاحية من تفقير للتربة بسبب الإنجراف من ناحية وعدم احترام التداول الزراعي من ناحية أخرى. كما تتعرض **الغابة** في السنوات الأخيرة إلى عديد التهديدات المتمثلة أساسا في قطع الأشجار وحرث وتكسير الأراضي الغابية والإقامة غير الشرعية داخل ملك الدولة الغابي؛ وتعاني الجهة من غياب طريقة ناجعة **للتصرف في النفايات الصلبة** بالمناطق الحضرية وارتفاع عدد **المصبات العشوائية** بالولاية بين 2011 و2014 من 11 إلى 14 مصبا عشوائيا منها ما يوجد في أماكن محاذية للعمران. وتعاني الولاية من **تلوث مياه الأودية** التي أصبحت مصبا للمياه المستعملة وخاصة المنزلية والتي تهدد تلوث مياه السيلان والمائدة المائية. وقد بلغت **نسبة الأراضي المهددة بالانجراف والتصحر 72%**.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

يتصف الأداء المؤسساتي **بمحدودية صلاحيات الجهة** في رسم الخيارات والإستراتيجيات والمخططات الجهوية، وهيمنة الخيارات القطاعية على الخيارات الجهوية واعتماد **منهجية عمودية للعمل التنموي** انطلاقا من التوجهات الوطنية دون الأخذ بعين الاعتبار للخاصيات الجهوية ودون تشريك الفاعلين من مجتمع مدني وقطاع خاص وهياكل مهنية في وضع السياسات التنموية المستقبلية. كما اتسم الأداء الموسساتي **بضعف آليات الرقابة والمتابعة**، وغياب المساءلة والمحاسبة الفعلية، وضعف الشفافية، **وصعوبة النفاذ الى المعلومة**، إلى جانب تعدد وتشعب الإجراءات الإدارية وضعف نسبة التأطير بالإدارات الجهوية بالولاية وبطء تنفيذ المشاريع العمومية.

كما كان **لتعدد هياكل المساندة على المستوى الجهوي** وغياب التنسيق فيما بينها تاثير سلبي على مناخ الأعمال ونسق الاستثمار الخاص.

6. الإشكالية العامة للتنمية

تتمثل الإشكالية العامة للتنمية بولاية سليانة في **افتقار الجهة لمقومات الاستثمار المجدي** مما جعلها غير جذابة للمستثمرين. ويعود ذلك بالأساس إلى ضعف الترابط والتكامل بين الأنشطة الأقتصادية واقتصار دور الجهة على توفير المواد الأولية واليد العاملة لنشاطات مركزة خارج الولاية. كما يتسم الوضع **بسوء التصرف في الموارد الطبيعية للولاية** وإستنزافها العشوائي المفرط. وأفرز هذا الوضع **نسيجا صناعيا ضعيفا لم يساهم بالكيفية المأمولة في إحداث مواطن شغل قارة خاصة لحاملي الشهائد العليا** بالإضافة إلى **محدودية مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الجهة** لضعف مردودية قطاعي الزراعات الكبرى وتربية الماشية والمردودية الضعيفة للأراضي الفلاحية الدولية الموضوعة على ذمة شركات الأحياء والتنمية الفلاحية.

II- إنجازات الفترة 2011-2015

بلغت **جملة الاستثمارات المنجزة** خلال الفترة (2011-2015) حوالي **612 م د** موزعة بين القطاعين العام والخاص كالآتي:

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	321	52.4
القطاع الخاص	291	47.6
المجموع	**612**	**100**

ويتضح من هذا الجدول أن **القطاع العام** إستأثر بـ321 م د أي ما يمثل **52.4%** من جملة الإستثمارات العمومية المنجزة. كما يتضح من توزيع هذه الإستثمارات حسب القطاعات الفرعية أن الأولوية أعطيت إلى عناصر **البنية الأساسية** حيث استأثرت هذه العناصر ب **62.4%** من مجموع إستثمارات القطاع العام.

ومكنت هذه الإستثمارات من إنجاز جملة من المشاريع ساهمت في تدعيم البنية الأساسية وتحسين ظروف العيش بالولاية وبالخصوص بالمناطق الريفية. وتمثلت أهم المشاريع في:

- تدعيم الطريق الجهوية 47 على طول 66 كلم.
- تعبيد مسالك غربانة 1 و2 وسيدي عباس والشوشة.
- تهذيب وتهيئة 3 أحياء شعبية.

وبالنسبة **للقطاع الخاص** فقد بلغت جملة الاستثمارات المنجزة خلال نفس الفترة حوالي 291 م د أي ما يمثل 47.6% من من جملة الإستثمارات المنجزة بالولاية. وتتوزع هذه الإستثمارات بين القطاعات الفرعية كالآتي:

	الاستثمارات (م د)	**النسبة (%)**
الفلاحة	90	30.9
الصناعات المعملية	66	22.7
المهن الصغرى	12	4.1
السياحة والصناعات التقليدية	1	0.3
النقل	8	2.7
السكن	114	39.3
المجموع	**291**	**100**

ويتضح من هذا التوزيع أن **قطاع السكن** إستأثر لوحده بـ**39.3%** من مجموع إستثمارات القطاع الخاص يليه قطاع **الفلاحة** بـ**30.9%** **وقطاع الصناعات المعملية بـ22.7%.**

III- الرؤية المستقبلية للتنمية للفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
تهدف الخطة الإستراتيجية التنموية للجهة للفترة القادمة إلى تحقيق نماء اقتصادي مصحوب بازدهار اجتماعي وبتقليص نسب الفقر بإحداث منتظم لمواطن الشغل وتحقيق تنمية مسؤولة وإدماج اجتماعي عادل لجميع الفئات والجهات وتوفير الظروف والمتطلبات لجعل الولاية جذّابة للاستثمار الخاص وذات قدرة تنافسيّة عالية وخلق قطاعات اقتصاديّة متكاملة مندمجة وذات قيمة مضافة عالية.

وتجسيما لهذه الرؤية تتمثل السياسات الواجب إعتمادها خلال الفترة (2016-2020) في العناصر التالية:

1. تطوير اللامركزية وإرساء الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

إنطلاقا من مزايا الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه للمجتمع وترسيخ قيم العدالة والمساواة في الفرص سيتم العمل خلال الفترة القادمة على ترسيخ المبادئ الأساسية للحوكمة المحلية من خلال إحداث **مراصد جهوية للحوكمة** تكون مهمتها مراقبة القرار العمومي على الصعيدين الجهوي والمحلي، **وتدعيم الهيئات الإدارية الجهوية المكلفة بالرقابة** بالإمكانيات المالية والبشرية لجعلها أداة تقييم لأداء أصحاب القرار (إدارة مراقبة المصاريف العمومية، التفقديات العامة المكلفة بالرقابة، تفقدية الشغل...) ومراجعة الهيكل التنظيمي للإدارة **وإحداث خطة تعنى بالحوكمة** وتدعيم الإدارة بالموارد الضرورية لتمكينها من نشر نشاطها بصفة دورية. كما يتعين إرساء **مبدأ التشاركية في اتخاذ القرارات المحلية والجهوية** وتشريك مكونات المجتمع المدني والمنظمات، وتدعيم قدراتهم في مجال التخطيط المحلي والتصرف في المشاريع ومتابعتها وتكوين لجان محلية للتنمية تمثل جميع الفئات الاجتماعية (المرأة المعوقين الشباب...) إلى جانب إعداد برنامج لتأطير وتحسيس مكونات المجتمع المدني لإكتساب مهارات الرقابة والمتابعة لأداء الإدارة العمومية **وإعداد خطة لمقاومة التبذير وسوء التصرف** معتمدة على التحسيس والتوعية والتدريب، وضبط **دليل إجراءات بالمؤسسات العمومية وإرساء منظومة إحصائية جهوية ومحلية ديناميكية ومتطورة** بالإضافة إلى تعزيز الإدارات الجهوية بالكفاءات ذات الخبرة العالية. كما يتطلب تطوير اللامركزية مساندة الجماعات العمومية المحلية

والجهوية في تركيز أسس اللامركزية من خلال مرافقتها للاضطلاع بدورها في تصور ورسم الخطط والسياسات التنموية للمجال الراجع لها بالنظر وتسيير نفسها بنفسها.

2. النسيج الإقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

يعتبر **تنويع النسيج الصناعي** وتطوير منظومات الإنتاج والتوجه نحو **القطاعات ذات المحتوى المعرفي والاقتصاد الرقمي** من دوافع للتنمية الشاملة بالجهة وإحداث مواطن الشغل والحد من البطالة انطلاقا من المقدرات الذاتية للجهة كما أن **تحسين البنية التحتية واللوجستية وتحسين مناخ الأعمال** لدعم القدرة التنافسية للجهة وجلب الإستثمار الخاص عامل هام لاستحثاث نسق التنمية بالجهة وتشجيع المبادرة الخاصة **وإستحثاث نسق إحداث المؤسسات.**

وفي هذا الإطار سيرتكز العمل خلال الفترة القادمة (2016-2020) على:

تنويع النسيج الاقتصادي ودعم قدرته التشغيلية من خلال:

- إرساء منظومة جهويّة لدعم الابتكار ونقل التكنولوجيات.
- إرساء شراكة وتعاون بين المؤسسات الإقتصادية ومعاهد ومراكز البحوث ومؤسسات التعليم العالي
- تحديد المنظومات الإقتصادية بالجهة والعمل على تطويرها.
- تنظيم أيام تجارية بالمدن الكبرى وإحداث علامة مميزة لمنتوجات الجهة وعلامة جودة جهوية، وإعداد مخطط إشهار للتعريف بها وإنجاز دراسات معمقة حول المواد الإنشائية، وإحداث réseau entreprendre لتأطير الباعثين الشبان من طرف رجال الأعمال بالجهة.
- تنويع النشاط السياحي ودفع الأنماط الجديدة من السياحة البديلة بتأهيل وتوظيف المواقع الأثرية المتواجدة بالجهة، وإحداث مسالك سياحية، وإرساء مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تطوير منظومة الألبان من خلال معالجة ضعف مردودية البقر الحلوب المؤصل والمحسن والرفع في إنتاج وإنتاجية قطاع الحبوب والتوسع في مساحات الزياتين المغروسة في الأراضي ذات الجدوى الضعيفة باستعمال مشاتل ممتازة وتنمية الغراسات السقوية المكثفة من خلال إحداث مناطق سقوية جديدة وإدراج غراسات ذات جدوى إقتصادية مرتفعة.
- الرفع تدريجيا في المساحات المخصصة للفلاحة البيولوجية مع إدخال عنصر الإنتاج الحيواني وتحقيق الإكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء وتحسين القدرة التنافسية لهذه المادة.
- العمل على توفير بنية أساسية ملائمة وخاصة مسالخ حديثة مؤهلة ووحدات تعبئة ونقل وخزن مبردة.

- إعادة تنشيط وهيكلة قطاع المداجن وبعث مؤسسات مهيكلة في الصناعات الغذائية في إطار شراكة بين الدولة والقطاع الخاص.

دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال من خلال العمل على:

- إنجاز مناطق وفضاءات صناعية على غرار المنطقة الصناعية ببرقو وسليانة 3 والعروسة وقعفور فضلا عن بناء محلات صناعية وفق مواصفات تستجيب لحاجيات المستثمرين.
- تأهيل وتوسيع شبكة السكة الحديدية لربط مركز الولاية بمراكز الإستهلاك والموانئ.
- تحسين الإطار الحياتي بالولاية من خلال تطوير مستوى العيش داخل المدن وتحسين جودة الحياة وتوحيد الإجراءات وتقليص إجراءات البت في تغيير صبغة العقارات.

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الإجتماعي

يعتبر تطوير قدرات ومهارات الموارد البشرية الجهوية والارتقاء بكفاءاتها في مختلف المجالات العلمية والمعرفية بما يسمح لها بمواكبة التحولات المتسارعة في مجال العلم والمعرفة والإبتكار من ركائز التنمية الجهوية وتنويع النسيج الصناعي من أجل كسب الرهانات المستقبلية.

وفي هذا الإطار ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة من أجل تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الإجتماعي من خلال:

- العمل على معالجة جذرية للتعليم بنظام الفرق بالارياف بولاية سليانة وتوفير إطار تدريس مناسب والتخلي عن التدريس بالنيابات وتزويد جميع المدارس الابتدائية بالماء الصالح للشراب والمرافق الصحية والرفع من طاقة استيعاب المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية ببناءقاعات عادية وقاعات مختصة وخاصة قاعات إعلامية وتدعيمها بالتجهيزات والبرامج الإعلامية ولهذا فإن أهم المشاريع المسندة لهذا القطاع تمحورت حول أشغال البناء وتوسيع وتهيئة المدارس الإبتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية إضافة إلى المشاريع المتعلقة بتوفير التجهيزات التربوية والبرامج الإعلامية (المدرسة الرقمية).
- تهيئة وتجهيز مؤسسات التعليم العالي والخدمات الإجتماعية إلى جانب بعث مشاريع وبرامج جديدة على غرار برامج دعم الإعلامية
- تحديث مراكز التكوين والتدريب المهني بالولاية مع إضافة إختصاصي قص وصقل الرخام والفسيفساءوإختصاص تقني سام في التسويق والوسائل المتعددة الوسائط، وإختصاص الصناعات الغذائية وتنظيم حلقات تحسيس وتعريف بالمعاهد الثانوية بالإشتراك مع وزارة التربية.

وسعيا للنهوض بوضعية المرأة سيتم إعداد دراسة حول وضعية المرأة الريفية وتخصيص نصيب لفائدة المرأة في إطار تطوير منظومة اقتصادية للأنشطة المدرة للدخل لفائدة المرأة والأسرة على غرار دجاج الضيعة وتقطير الأعشاب والصناعات التقليدية.

وستتدعم المنظومة الصحية بتوفير طب الإختصاص والإعتناء بالصحة الإنجابية، وتطوير الخارطة الصحية بجنوب الولاية وتجديد التجهيزات الصحية من خلال توسعة المستشفى الجهوي بسليانة.

وفي مجال العناية بالطفولة والأسرة والشباب ستتدعم عمليات المراقبة على رياض الأطفال ومتابعة جودة الخدمات المقدمة من طرفها والقضاء على ظاهرة رياض الأطفال العشوائية وإحداث فضاءات موجهة للعائلة والطفل وتعميم النشاط الترفيهي والثقافي وتكثيف الرحلات التعليمية والترفيهية الموجهة لأطفال المدارس الابتدائية خاصة بالوسط الريفي كما يتعين تعميم مراكز الإعلامية الموجه للطفولة على كامل معتمديات الولاية والدمج بين التنشيط الشبابي والرياضي والسياحي وتوفير الفضاءات للمنشآت الرياضية الملائمة وتطوير البنية التحتية للرياضات الفردية. وسيتم العمل كذلك على تطوير البنية التحتية الثقافية من خلال مشاريع إحداث المراكز الثقافية والمطالعة العمومية ناهيك عن المشاريع التي ستعنى بالمحافظة على الآثار والمتاحف.

وفي إطار تحسين ظروف العيش ستتركز الجهود على تحسين ظروف العيش داخل الأحياء الشعبية، الإرتقاء بنسبة تزويد الوسط الريفي بالماء الصالح للشرب، وتعميم التنوير المنزلي على كل متساكني الوسط الريفي وتجديد الخط الحديدي وتدعيم أسطول النقل المدرسي بحافلات جديدة.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

ضمانا لتنمية مستديمة تضمن للأجيال القادمة الحق في العيش الكريم سيمثل إحكام التصرف في الموارد الطبيعية واحترام التوازنات الإيكولوجية وحماية الثروة الطبيعية والمحيط أولوية جهوية وفي هذا الإطار سيرتكز العمل على **الربط والدمج بين امثلة التهيئة الترابية بالجهة والمخططات التنموية، وتوفير رصيد عقاري لفائدة الجماعات العمومية المحلية ومعالجة الوضع العقاري** بالجهة ومراجعة أمثلة التهيئة والعمل على **هيكلة النسيج العمراني بالتجمعات السكنيية الريفية العشوائية** التي تعاني من **التلوث البيئي**.

وفي مجال **إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحمايتها** ستتواصل تعبئة الموارد باستغلال مياه السيلان لتخفيف العبء على المياه الجوفية والرفع من درجة معالجة المياه المستعملة حتى يمكن إعادة استغلالها في ري بعض الزراعات إلى جانب شحن الخزانات الجوفية التي تشكو كثافة الاستغلال وترشيد إستغلال المناطق السقوية وتعميم إستعمال المعدات المقتصدة لمياه الري، كما يتعين حماية مستجمعات مياه السدود والحد من الترسبات بالسدود واستكمال منظومة التصرف في النفايات والقضاء على المصبات العشوائية وتطوير منظومة التطهير وتحسين نوعية المياه المعالجة وتثمينها بإحداث محطات تطهير بكل من الكريب والروحية وبرقو وكسرى. ويتعين كذلك تكثيف الكساء الغابي والمحميات الطبيعية والمنتزهات الحضرية والمساحات الخضراء، والعناية بمتساكني الغابات وتوعيتهم حول ترشيد إستغلال المنتوجات الغابية وحماية الأراضي من التغدق.

5. طموح الجهة: تنويع النسيج الاقتصادي وتطوير البنية الأساسية وتعزيز التنمية البشرية

يمثل معالجة إختلال التوازن بين الجهات وتحقيق تنمية مندمجة ومعالجة الإخلالات الهيكلة من أجل إدراج المناطق الداخلية ذات الإشكاليات الخصوصية في الدورة التنموية الجهوية والوطنية وتحسين المؤشرات التنمية بها محور هام ضمن الإسترتيجية الجهوية للتنمية للفترة القادمة. وسيتم التركيز على **استكمال منظومة البنية الأساسية للطرقات والمسالك** التي تربط بين المعتمديات والتجمعات الريفية والمناطق الفلاحية وتحسين **أسطول النقل البري العمومي والاعتناء بمداخل المدن.**

كما تطمح الولاية إلى **إنجاز مشاريع التنمية المندمجة** بإستكمال القسط الأول والثاني وإنطلاق القسط الثالث إلى جانب **توسيع مناطق تدخل ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي** لتشمل المعتمديات الغابية وتوفير **المرافق الأساسية لتحسين ظروف عيش المواطن** من ماء صالح للشراب وتنوير وتطهير وتغطية صحيّة وخدمات النقل المدرسي والعمومي والسكن.

مخطط التنمية لولاية سيدي بوزيد

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تقع **ولاية سيدي بوزيد** بإقليم الوسط الغربي للبلاد التونسية المتواجد بمنطقة السباسب وتتميز **بمناخ شبه جاف** حيث يتراوح المعدل السنوي لتساقط الأمطار بين 200 و300 مم وتشترك في حدودها مع 06 ولايات (صفاقس والقيروان وسليانة والقصرين وقفصة وقابس) وتمسح حوالي 406 7 كم^2 وتنقسم إداريا إلى 13 معتمدية و12 بلدية و114 عمادة وبها 13 مجلسا قرويا.

وعرفت ولاية سيدي بوزيد **ارتفاعا طفيفا في عدد سكانها** حيث تطور من395,5 ألف نسمة سنة 2004 إلى 429,912 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 وبلغ عدد السكان النشطين 187,4 ألف نسمة أي بنسبة 43.6%.

وتتسم الولاية **بطابعها الريفي** حيث يمثل **السكان بالوسط الريفي نسبة 72,9%** من مجموع السكان مقابل 32.3% على المستوى الوطني سنة 2014.

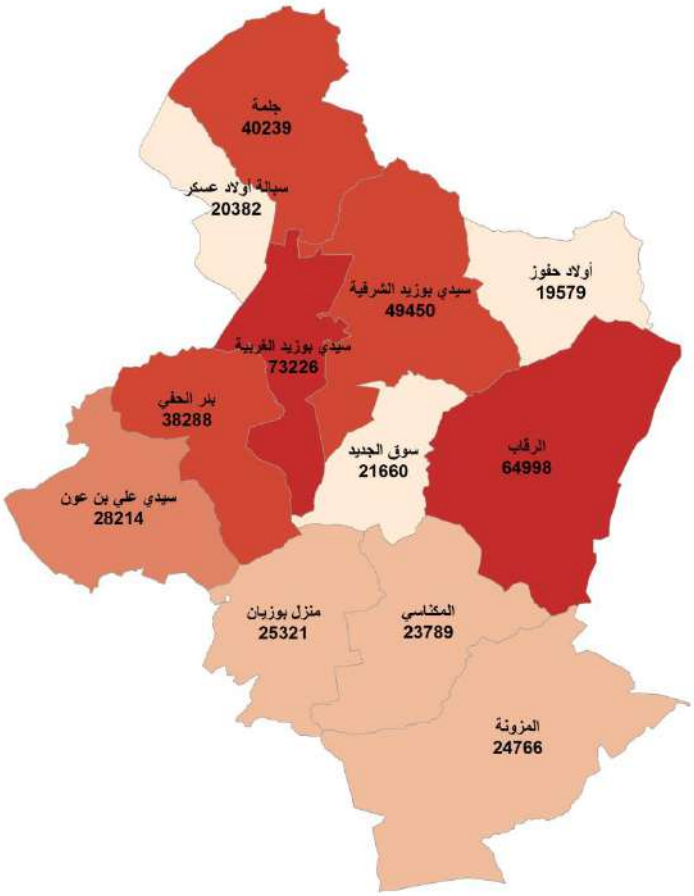

يعتمد اقتصاد الجهة على **القطاع الفلاحي** بالأساس مما ساهم بشكل ملحوظ في تطور وتنوع المنتوجات الفلاحية بالجهة والتي من أبرزها الخضروات واللحوم الحمراء والألبان مما جعل من هذا القطاع **المستقطب الرئيسي لليد العاملة** بنسبة **46,2%** من السكان المشتغلين مقابل 17,6% على المستوى الوطني وأهل الجهة لتصبح **قطبا فلاحيا بامتياز** لما يتوفر فيها من **موارد مائية** بحوالي **263 مليون م^3** مكّنت من **تهيئة 52 ألف هك من المناطق السقوية** وسمحت بالمساهمة بنسبة **18% من الإنتاج الوطني من الخضروات و11% من الإنتاج الوطني من الألبان و10% من الإنتاج الوطني من مادة اللحوم الحمراء و14% من إنتاج زيت الزيتون و13% من اللوز و20% من الفستق.**

2. الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية

لا يزال الفضاء الجهوي يشكو صعوبات وإشكاليات هيكلية تهم **الجوانب الاقتصادية والبنية التحتية** مما أثر على الوضع الاقتصادي ولم يسمح بتطوير البنية الاساسية الضرورية.

فعلى مستوى **الوضع الاقتصادي** يعتبر **القطاع الفلاحي** من أهم ركائز اقتصاد الجهة حيث تبلغ المساحات الجملية الفلاحية بالولاية 740 ألف هك منها 460 ألف هك مساحات فلاحية صالحة للزراعة و237 ألف هك مراعي وغابات وحلفاء وتقدر الموارد المائية الجملية المتاحة بالولاية بـ 263 مليون م^3/السنة تتوزع بين مياه السيلان 110 مليون م^3 و153 مليون م^3 مياه جوفية سطحية وعميقة. ويحتل **القطاع السقوي** بالجهة مكانة هامة ومميزة بمساحة سقوية جملية تقدر بـ52 ألف هك أي ما يعادل 12% من المساحة السقوية على المستوى الوطني، حيث يرتكز الانتاج النباتي بالولاية على **غراسة الأشجار المثمرة والزياتين** التي تمتد على مساحة 314 ألف هك بنسبة 68% من المساحات الجملية الفلاحية منها حوالي 20 ألف هك غراسات مروية.

ورغم الدور الهام للقطاع الفلاحي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالولاية فإن هذا القطاع يشهد حاليا تراجعا نظرا **للاستنزاف المفرط للموارد المائية وتشتت الملكية وصغر مساحات المستغلات الفلاحية** بالإضافة إلى **عدم استكمال تسوية الوضعيات العقارية وعدم الاستقرار في المردودية وغياب مسالك التوزيع المنظمة.**

ويعد **النسيج الصناعي 42 مؤسسة** توفر حوالي **3 475 موطن شغل.** تتوزع هذه المؤسسات على ثلاثة أنشطة أساسية (الصناعات الغذائية والنسيج والملابس وتحويل المواد الإنشائية) ومن أهمها 13 مؤسسة في الصناعات الغذائية توفر 888 موطن شغل و10 مؤسسات في النسيج والملابس بطاقة تشغيل 964 موطن شغل. ويتسم النسيج الصناعي بالجهة **بالهشاشة** حيث لم يواكب فرص الاستثمار

المتوفرة نظرا **لتواضع محيط الاستثمار** في أغلب روافده خاصة منها المتصلة بالبنية الأساسية الصناعية التي إقتصرت على منطقتين صناعيتين فقط تمسح 30 هك بالإضافة إلى 05 فضاءات صناعية، وهو **ما لم يساعد على توظيف واستغلال أهم الموارد المتوفرة بالجهة لفائدة التنمية** والتي من أبرزها المواد الإنشائية (الجبس، مقاطع للحجارة الكلسية والحجارة الرخامية والحجارة الطينية) ذات المدخرات الهامة والجودة العالية.

ويساهم **قطاع الخدمات** في حدود **32.2%** (سنة 2010) **من اليد العاملة المشتغلة** إلا أنه يعتمد بالأساس على **الأنشطة التجارية للمنتوجات الفلاحية ومنتوج الصناعات التقليدية** في حين تبقى مجالاته الأخرى في حاجة للتركيز والإدماج على غرار الخدمات المرتبطة بقطاع الصناعة والصناعات الغذائية والنشاط السياحي لما تتميز به ولاية سيدي بوزيد من مقومات للسياحة الثقافية والبيئية ومواقع طبيعية وإيكولوجية ممتازة مثل **الحديقة الوطنية ببوهدمة والمحمية الوطنية بجبل مغيلة**، إضافة الى **المخزون الثقافي والحضاري المتنوع** المتمثل في المواقع الأثرية الهامة كهنشير البارود بجلمة وهنشير الونايسية بسيدي علي بنعون وقصر خليفة الزناتي بالمكناسي.

ولئن شهد **قطاع البنية الأساسية** عدة إنجازات تمثلت في تأهيل شبكة الطرقات الوطنية والجهوية والمحلية الممتدة على 720 كلم منها 249 كلم طرقات وطنية معبدة وتعزيز شبكة التهيئة والتعبيد للمسالك الفلاحية الريفية البالغ طولها 494 5 كلم منها 422 1 كلم مسالك معبدة بنسبة 26%، فإن حاجة الجهة لتطوير هذا المجال تبقى متأكدة لمزيد ربط الجهة بالأقطاب الاقتصادية وفك عزلة مناطقها الريفية المتسمة بالتشتت.

ولا تزال الجهة في **حاجة ماسة لدعم باقي مكونات البنية الأساسية** خاصة المتعلقة بالتزود بالغاز الطبيعي ومد الخط الكهربائي ثلاثي الأطوار وتركيز تقنيات الاتصال المتطورة للنهوض بسعة التدفق والإعداد للاستفادة من الجيل الرابع للهاتف الجوال.

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

تكتسي **قطاعات التنمية البشرية والاجتماعية** بولاية سيدي بوزيد أهمية بالغة باعتبارها تتسم بطابع ريفي يأوي حوالي ثلاثة أرباع السكان. وتتوفر بالجهة 66 مدرسة إعدادية ومعهد ثانوي تستقطب 34 ألف تلميذا و325 مدرسة ابتدائية يؤمها 47 ألف تلميذا، و03 مؤسسات تعليم عالي بها 067 1 طالبا، بالإضافة إلى 5 مراكز للتكوين المهني العمومي توفر حوالي 300 1 فرصة تكوين، ولا تزال هذه القطاعات في حاجة للدعم من خلال **النهوض بمحيط التدريس والنتائج المدرسية ومراجعة**

اختصاصات التعليم العالي والتكوين المهني للاستجابة لحاجيات سوق الشغل وتحسين قابلية تشغيل المتخرجين، كما يكتسي **إدماج وتطوير التنشيط الثقافي والرياضي** أهمية بالغة لتحصين الناشئة من مختلف المخاطر المهددة لها. أما في **مجال الطفولة** فتوجد 6 مركبات طفولة و6 نوادي أطفال وفضاء طفولة مبكرة و3 رياض بلدية وتبقى هذه المؤسسات في حاجة إلى مزيد الدعم لتغطية احتياجات الجهة في مجال العناية بالطفولة.

وتتكون **البنية الصحية** بالجهة من مستشفى جهوي و8 مستشفيات محلية و11 دائرة صحية و119 مركزا للصحة الأساسية ويبلغ عدد السكان للطبيب الواحد 2 317 (طب عام وطب اختصاص) سنة 2014 وبمعدل سرير لكل 975 ساكن، وتبقى **الخدمات الصحية في حاجة للدعم والتطوير للخطوط الثلاث** إضافة إلى **تحفيز الخواص لتركيز مصحات إستشفائية متعددة الخدمات.**

على **الصعيد الاجتماعي** تبرز المؤشرات **تحسن نسبة تدخل برامج الإحاطة بالطبقات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية** حيث ارتفع عدد العائلات المعوزة التي شملها برنامج الإحاطة من 6 331 سنة 2010 إلى 17 200 سنة 2015. ونظرا للخاصيات الريفية وتواضع مستوى العيش بالتجمعات السكنية الكبرى فإن الحاجة لدعم **العمل الاجتماعي** وتطوير آليات وبرامج تدخله بإدماج **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** وتعزيز دور مكونات المجتمع المدني لمزيد التحكم والمعالجة عن قرب للحالات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخصوصية وتطوير **فرص وآليات التشغيل خاصة في صفوف حاملي الشهائد العليا** البالغ عددهم 4 602 كطلب شغل لأول مرة سنة 2014.

4. الوضع البيئي

يتسم الوضع البيئي بالجهة بعدة **اختلالات** مرتبطة بإفرازات مقاطع الحجارة والجبس المسبب لتلوث هوائي يهدد التجمعات السكنية والمناطق الفلاحية المجاورة خاصة بمناطق الفائض والمكناسي والمزونة وغياب منظومة للتصرف في النفايات المنزلية والصناعية وتواضع شبكة صرف المياه المستعملة ومحطات التطهير المقتصرة على 3 بلديات من جملة 12 بلدية، حيث بلغت **نسبة الربط بشبكات التطهير بالوسط البلدي 66%** خلال **سنة 2014** بالإضافة إلى محدودية المساحات الخضراء والمنتزهات الحضرية وفضاءات الترفيه مما يؤكد النقائص الهامة في هذه المرافق بالوسطين البلدي والريفي الذي **انعكس سلبا على الوضع البيئي** بالجهة **وظروف عيش السكان وحد من جمالية وجاذبية المدن والقرى.**

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

يتسم الأداء المؤسساتي والحوكمة بالجهة بمحدوديته نظرا **لضعف تغطية المجال الجهوي بجماعات عمومية محلية** والمقتصرة على **مجالس بلدية ومجلس جهوي** والذي يتولى تغطية ثلاثة أرباع مناطق الولاية بإمكانيات بشرية ومادية وصلاحيات محدودة لم تمكنه من حوكمة عن قرب بالرغم من تواجد مجالس محلية بكل المعتمديات ومجالس قروية ببعض التجمعات السكنية الهامة. كما يتسم التمثيل الإداري الجهوي والمحلي بنقائص عدة تهم بعض القطاعات وضعف الإمكانيات المادية والبشرية بالإضافة إلى **ارتباط القرار بالمصالح المركزية**. كما يبقى دور وفاعلية **مكونات المجتمع المدني** في المشاركة في إدارة الشأن الجهوي والمحلي دون المطلوب ويمثل التسريع بتجسيم مسار اللاّمركزية واللاّمحورية من أهم الشروط والإجراءات المصاحبة للرفع من أداء الإدارة في تطوير نسق التنمية وتركيز حوكمة رشيدة جهويا ومحليا.

6. الإشكالية العامة للتنمية

تتمثل الاشكالية العامة للتنمية بولاية سيدي بوزيد في **الضعف الكبير للنسيج العمراني** حيث لا تتعدى نسبة السكان في الوسط الحضري 27.1% (2014). وهو ما لم يسمح ببروز مركز حضري مهيكل وحد من تطور وظيفة المراكز الحضرية الثانوية بالإضافة إلى تواصل ضعف هيكلة وإدارة التجمعات السكنية الريفية **وغياب البنية التحتية المهيكلة والدامجة لمناطق الجهة** التي تمكنها من الترابط والتكامل مع الأقطاب الاقتصادية المجاورة إلى جانب **تواضع البنية الأساسية** بالمراكز الحضرية والتجمعات السكنية الريفية من نقص في تهيئة وتعبيد الطرقات والانهج والمسالك الفلاحية الريفية والربط بشبكات التطهير وصرف المياه والتنوير والماء الصالح للشرب... **وضعف في تثمين الثروات الطبيعية والمخزون الثقافي** بإدماجه في الدورة الاقتصادية بالجهة (السياحة الايكولوجية والاستشفائية والثقافية) **ومحدودية التجهيزات الجماعية وتردي الخدمات المقدمة** في أغلب المجالات التربوية والصحية والرياضية والشبابية والثقافية.

هذا إلى جانب **تشعب الوضع العقاري واستنزاف الموارد المائية ومحدودية النشاط الصناعي وتدهور الوضع البيئي** وتهديده للجانب الصحي بأغلب المراكز الحضرية والتجمعات السكنية الريفية بسبب غياب منظومة ناجعة للتصرف في النفايات.

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم استثمارات المشاريع المنجزة خلال الفترة (2011-2015) نحو 180 1 م د منها 491 م د استثمارات عمومية وهو ما يمثل نسبة 41.6% من جملة الاستثمارات المنجزة.

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	491	41.6
القطاع الخاص	689	58.4
المجموع	**1 180**	**100**

القطاع العام:

مكنت **مشاريع القطاع الفلاحي** من إحداث 53 بئرا عميقة بين استكشافية وري فلاحي وآبار ماء صالح للشرب وآبار تعويضية وإعادة تشغيل 3 آبار بالإضافة إلى إحداث 4 مناطق سقوية عمومية على مساحة 285 هك وانجاز 2 مناطق سقوية على مياه النشر على مساحة 900 هك و4 بحيرات جبلية.

وفي مجال **تحسين ظروف العيش** تم تنوير 5 تجمعات سكنية بالمناطق الحضرية وتهذيب شبكة الكهرباء بسيدي بوزيد- السبالة وتهذيب خطين بالسفية ام العظام- سيدي بوزيد الغربية والجباس المكناسى- الرقاب. وفي قطاع الماء الصالح للشرب تم انجاز المخطط المديري لمدينة سيدي بوزيد وضواحيها.

وفي **مجالات التعليم والتكوين** تم بناء معهد نموذجي بسيدي بوزيد الغربية وبناء 3 مدارس إعدادية وإحداث 05 مدارس ابتدائية. كما تمت تهيئة المركب الجامعي بسيدي بوزيد وإعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني وبناء مركب التشغيل والعمل المستقل بسيدي بوزيد وإعادة هيكلة مركز الفتاة الريفية بالمكناسي.

في **المجال لاجتماعي** تم بناء مركز للرعاية الاجتماعية للأطفال بسيدي بوزيد الشرقية وإحداث أقسام لأمراض القلب والعيون وجراحة العظام بالمستشفى الجهوي وقسم استعجالي ببئر الحفي وبناء مركز البحوث والمتابعة لمرضى اللشمانيا بسيدي بوزيد الغربية وبناء 03 مراكز للصحة الأساسية وبناء أقسام لأمراض النساء والتوليد وطب الأطفال وتهيئة وتوسعة قسم الاستعجالي وبناء وحدة لتصفية الدم وتهيئة

وتوسعة المصالح العامة بالمستشفى المحلي بالرقاب وتهيئة وتأهيل المستشفى المحلي بأولاد حفوز وبناء وحدات مخبر وأشعة وأقسام استعجالي ووحدة ايواء نهاري بالمستشفى المحلي بمنزل بوزيان.

وفي **قطاع الشباب والرياضة** تمت تهيئة 2 ملاعب بكل من الرقاب والمزونة وتعشيب الملعب البلدي ببئر الحفي وتهيئة مركز إعداد الرياضيين بسيدي بوزيد الشرقية وتهيئة 5 دور شباب بحي الخضراء سيدي بوزيد الغربية والسبالة ومنزل بوزيان والمزونة والمكناسي.

وفي **قطاع التطهير** تم إنجاز شبكة تطهير ومنظومة تحويل المياه المستعملة بالمكناسي وتطهير المياه المستعملة بالحي الشمالي بجلمة وتطهير حي الاستقلال وحي النوامر 2 وتكملة أشغال حي النوامر 1 وحي الفرايجية وجزء من حي أولاد شلبي بسيدي بوزيد بطول 8 كلم.

أما بخصوص **هيكلة المجال الترابي والحضري** فقد تم تهذيب 4 طرقات جهوية ومحلية بطول 111 كلم وتقوية 5 طرقات جهوية ووطنية بطول 151.6 كلم وتهيئة وتعبيد 68 مسلك فلاحي بطول 451.7 كلم بكامل الولاية.

القطاع الخاص

بلغ حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (2011-2015) نحو **689 م د** وقد استأثرت قطاعات **السكن والفلاحة** على جملة الاستثمارات الخاصة حيث **فاقت نسبة 80%** فيما لم تتجاوز الاستثمارات الخاصة في قطاع **الخدمات 0.7%**.

ويبرز الرسم الموالي توزيع الاستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات :

الاستثمارات الخاصة حسب القطاعات (م د)

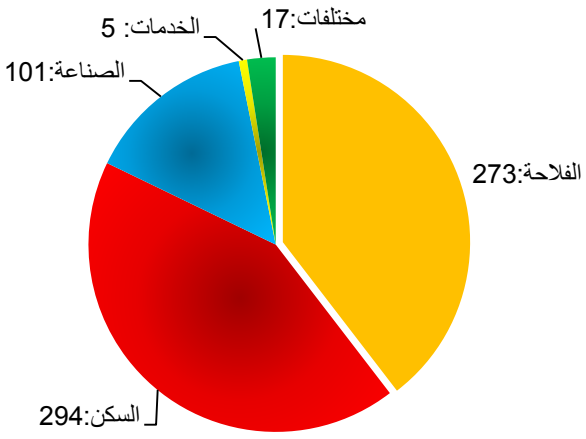

III- الرؤية المستقبلية للتنمية

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
سيدي بوزيد قطب تنموي متطور ومنفتح على محيطه الداخلي والخارجي يتميز بنسيج اقتصادي متنوع ومتكامل ذو قيمة مضافة وطاقة تشغيلية عالية يرتكز على فلاحة عصرية ومستدامة ونسيج صناعي وخدماتي ذو محتوى تكنولوجي رفيع ويحتوي على بنية أساسية مهيكلة ومرافق جماعية متطورة ضامنة لتنمية شاملة وعادلة ومستدامة تستجيب لتطلعات متساكني الجهة.

ولتجسيم هذه الرؤية تتمثل السياسات الواجب اعتمادها خلال الفترة (2016-2020) في المحاور التالية:

1. النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

سيتم العمل على **تركيز بنية أساسية مهيكلة ومتطورة** وإحداث مناطق وفضاءات صناعية ومزيد النهوض **بقطاع الصناعة والخدمات** بالتركيز على خصوصيات الجهة واستغلال الفرص المتوفرة في القطاعات الاقتصادية الواعدة ومواصلة **تعصير وتطوير القطاع الفلاحي** عبر دعم وتنمية المنتوجات الفلاحية والغذائية البيولوجية وتدعيم المنظومات الفلاحية وتطوير الصناعات الغذائية وتكثيف وتنويع الإنتاج الفلاحي داخل المناطق السقوية وتطوير الاستثمارات الفلاحية في المشاريع الواعدة والمجددة.

كما سيتم العمل على **تسوية مديونية القطاع الفلاحي وخاصة لصغار الفلاحين** ومعالجة الوضعيات العقارية للأراضي الاشتراكية والأراضي الدولية والحد من تشتت المستغلات الفلاحية مع الإسراع بوضع الإطار القانوني للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

تجسيما لهذا المحور ستتجه العناية بمنظومة التربية **والحد من ظاهرة الفشل المدرسي** ودعم منظومة التكوين المهني وإحداث اختصاصات جديدة وتطوير التعليم العالي الجامعي وتحسين نسبة اندماجه في محيطه الجهوي والإقليمي والتوجه أكثر نحو الشعب والاختصاصات العلمية والهندسية قصد **الرفع من تشغيلية حاملي شهادات التعليم الجامعي وخريجي مراكز التكوين المهني.**

كما سيتم العمل على دعم وتعصير وتنظيم **النقل المدرسي** خاصة بالوسط الريفي (بالمدارس الابتدائية والمؤسسات التعليمية الإعدادية والثانوية) **والنقل الجامعي** وكذلك للطفولة ذات الاحتياجات الخصوصية إلى جانب تحيين ومراجعة **الخارطة الصحية** بتدعيم الخطوط الثلاث قصد تيسير النفاذ إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها وتأمين التزوّد المستمر بالأدوية الضرورية وإيجاد الصيغ الكفيلة لتدعيم الإطار الطبي المختص والشبه الطبي لتغطية حاجيات متساكني الجهة **وتحفيز القطاع الخاص** لإحداث المؤسسات الصحية متعددة الاختصاصات والتقليص من الفوارق بين الجهات.

كما ستتم العناية **بإدماج الأحياء الشعبية بمحيطها العمراني** وتحسين ظروف العيش داخلهاوتعميم وتدعيم تواجد المنشآت على مستوى المدن والأحياء وبمراكز المعتمديات وبالتجمعات السكنية الريفية لتشمل قطاعات الرياضة والشباب والثقافة وفضاءات الطفولة والعناية بالفئات الخصوصية من خلال دعم المؤسسات الثقافية بالجهة وتأهيلها وتطوير أدائها والارتقاء بمضامين أنشطتها ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية والترفيهية والسياحية وذلك بتعزيز مقومات الإدماج الاجتماعي بالتركيز على **المناطق ذات الإشكاليات الخصوصية ريفية أوجبلية أوالأحياء الشعبية.**

3. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

سعيا إلى تنظيم المجال العمراني ستتجه العناية بالمشاريع التي تساعد على تحقيق مزيد من **التكامل بين الوسطين الريفي والحضري** وتركيز التجهيزات المهيكلة والبنية الأساسية بصفة عادلة ودعم المركز الحضري لمدينة سيدي بوزيد والمراكز العمرانية الثانوية مع مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة الفضاء الترابي والعمراني بما يساعد على التوزيع العادل للاستثمارات العمومية ويضمن **استغلالا أمثل للميزات التفاضلية للجهة.**

وتقتضي هذه التوجهات **توفير المدخرات العقارية الضرورية للتوسع العمراني ومقاومة البناء العشوائي** والتحكم في التوسع العمراني المشط على حساب الأراضي الفلاحية. كما سيتم التشجيع على إستعمال المياه المطهرة في الري لتخفيف الضغط على الموارد المائية وتغذية المائدة المائية مع **ترشيد استعمال الماء** خاصة في القطاع الفلاحي الذي يستحوذ على قرابة **80% من الموارد المائية المتاحة** وذلك بتعميم **استعمال التقنيات المقتصدة للمياه** والرفع من مردودية المناطق السقوية واعتماد أنماط وغراسات ومشاتل أقل استهلاكا للمياه.

وحرصا على **المحافظة على الموارد الطبيعية** سيتم وضع برامج لمقاومة التصحر والانجراف والانجراد والاستغلال المفرط للمراعي إلى جانب تنمية المناطق الغابية بما في ذلك الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية وإدماج متساكنيها ضمن منظومة التصرف فيها لحمايتها وتثمين منتجاتها مع **ترشيد استهلاك الطاقة** وتطويرها واعتماد الطاقات المتجددة ووضع خطة جهوية **للقضاء على مصادر التلوث** وتثمين النفايات وتعميم محطات التطهير بالمناطق البلدية والرفع في نسب الربط بشبكة التطهير بالولاية وتحسين نوعية المياه المعالجة **ومواصلة برامج تطهير الأحياء الشعبية.**

4. دفع التنمية بالجهة والرفع من جاذبيتها وتحسين الظروف المعيشية على المستوى المحلي والجهوي

لمزيد دفع التنمية بولاية سيدي بوزيد سيتم العمل على توفير بنية أساسية متطورة والنهوض بالتجهيزات والمرافق الجماعية من صحة وتعليم عالي وبحث علمي وفضاءات ترفيهية وثقافية وشبابية ورياضية ومختلف شبكات الربط (الماء الصالح للشرب، التطهير، التنوير، الاتصالات،...) مع تحسين ظروف العيش وتأهيل وإدماج الأحياء الشعبية والتجمعات السكنية الريفية وتطوير وتنمية المناطق الجبلية وخلق فرص شغل جديدة لتثبيت السكان بمناطقهم لما لذلك من بعد استراتيجي ودعم لمنظومة الأمن الشامل.

كما ستتجه العناية نحو وضع **خطة متكاملة للترويج المجالي للجهة** لاستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية والتشجيع على **المبادرة الخاصة** إلى جانب مزيد **تحسين محتوى البرمجة والانجاز للمشاريع والبرامج الجهوية للتنمية** وتوجيهها أكثر للمناطق المحلية والمعزولة واعتماد حوكمة محلية لإدارتها بما يساعد على **تحسين مؤشر التنمية البشرية.**

5. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

ستتجه المجهودات في هذا المجال إلى **تأهيل وتعصير الإدارة الجهوية** وتركيز **إدارة رقمية ناجعة** مع توسيع التغطية البلدية على التجمعات السكنية الهامة تجسيما للباب السابع من الدستور والعمل على مزيد تنظيم **ودعم مؤسسات المجتمع المدني** واعتماد الشفافية وتعميم النفاذ للمعلومة ودعم التشاركية لإعطاء الجهات دور محوري في إقرار الإصلاحات العامة والقطاعية وتولي تنفيذها ومتابعتها.

مخطط التنمية لولاية الكاف

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011 – 2015

1. تقديم عام

تقع **ولاية الكاف** بإقليم الشمال الغربي وتمثل **نقطة ترابط بين تونس والبلدان المغاربية** من خلال إمتداد شريطها الحدودي مع الجزائر على طول 127 كلم إضافة إلى **دورها الإقليمي في الربط بين شمال ووسط البلاد في جزئها الغربي** عبر الطرقات الوطنية التي تعبرها (ط.و 5،12 و17).

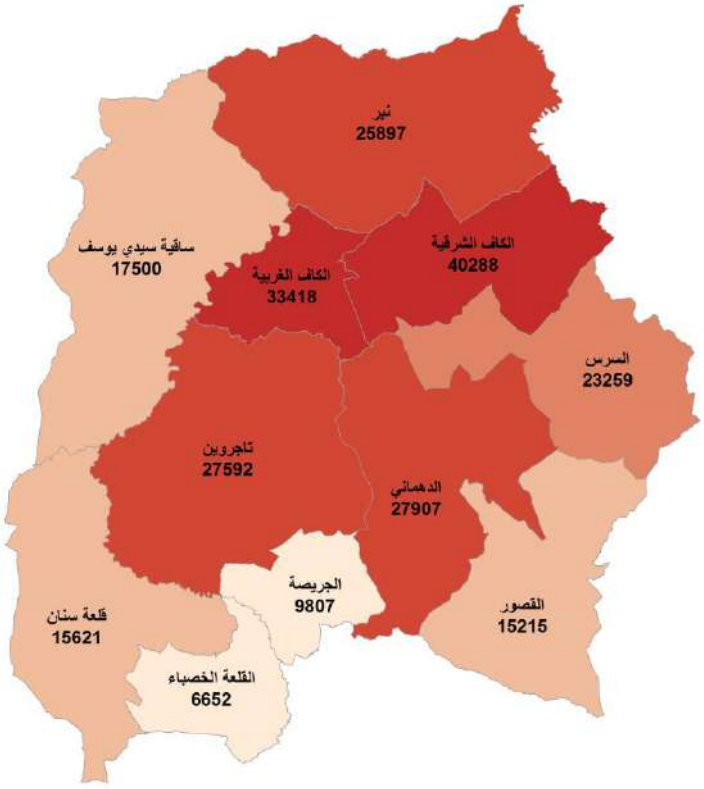

تمسح الولاية 081 5 كلم^2 أي ما يمثل 3,2% من مساحة البلاد التونسية وتنقسم إداريا إلى **11 معتمدية تضم 12 بلدية** ويقدر عدد سكانها بـ 156 243 نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 مسجلة بذلك **نسبة نمو ديمغرافي سلبية بحوالي 0,6%** خلال الفترة (2004-2014) مقابل نسبة نمو بـ 1,03% على المستوى الوطني ويعزى هذا التراجع إلى تواصل **ظاهرة تنقل السكان نحو اقليم تونس والمدن ذات الجاذبية الإقتصادية** حيث بلغ صافي الهجرة السلبي 900 7 نسمة خلال الفترة (1999-2014).

تزخر الجهة **بموارد وثروات طبيعية هامة** حيث تمسح الأراضي الصالحة للفلاحة 497,4 ألف هك منها حوالي 360,0 ألف هك محترثة و137,4 ألف هك غابات ومراعي وتتوفر بالجهة موارد مائية هامة

ناهز حجمها 344,89 م م^3 منها 218,54 م م^3 معبأة، وتساهم ولاية الكاف في كميات **الإنتاج الوطني الفلاحي** بنسبة **14% من إنتاج الحبوب و7% من إنتاج الخضروات و3% من إنتاج البقول و2% من الإنتاج الحيواني.**

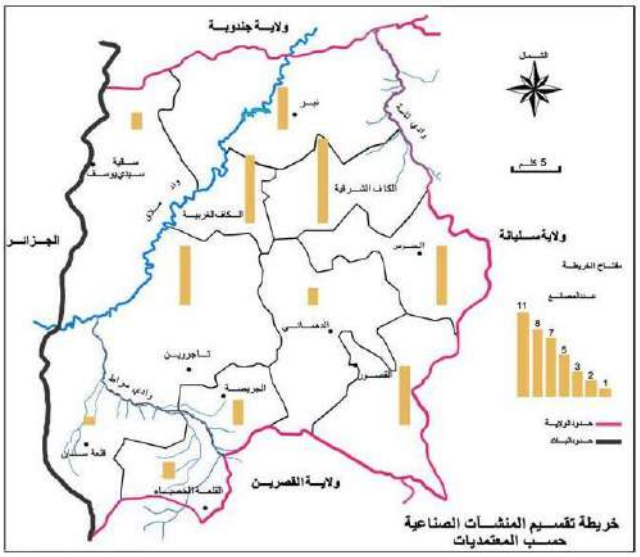

ويتوفر بالجهة **موروث حضاري عريق وبمخزون ثقافي وطبيعي على غاية من التنوع والثراء** يترجم تعاقب مختلف الحضارات والحقبات التاريخية على أراضيها وتجسمه المعالم الأثرية ذائعة الصيت كالقصبة ومائدة يوغرطة واللاس والمدينة وبومخلوف فضلا عن تواجد **العديد من الأماكن الطبيعية والجبلية المتميزة** خاصة بالمناطق الغابية بنبر وساقية سيدي يوسف وكذلك **شبكة من منابع المياه المعدنية الباردة** (عين ميزاب وعين القصيبة وعين ببوش وعين العجمي وعين أم لعبار) **ومنابع المياه المعدنية الساخنة** (حمام ملاق وحمام بزاز) قابلة للإستغلال الصناعي والإستشفائي.

ورغم أهمية المدخرات والامكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الولاية والتشجيعات والحوافز الممنوحة في إطار مجلة تشجيع الاستثمار **يبقى النسيج الصناعي متواضعا** حيث يبلغ عدد الوحدات الصناعية التي تشغل أكثر من 10 عملة **52 وحدة** ينشط أغلبها في قطاعات الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء والخزف والبلور. وتتوفر بالولاية **2 مناطق صناعية مهيأة** على مساحة 34 هك وواحدة بصدد الإنجاز على مساحة 10 هك و4 مبرمجة على مساحة 128 هك.

وتمثل وضعية **البنية الأساسية** من أسباب تواضع الإستثمار الخاص حيث تشهد كافة البلديات تدهور بنيتها الطرقية علاوة على نوعية الطرقات الرابطة بين مركز الولاية ومختلف معتمدياتها وبمختلف الأقطاب الاقتصادية على المستوى الوطني التي تعتبر مهترئة، كما أن المسالك الريفية والفلاحية (016 3 كلم) تشهد نقصا على مستوى الصيانة والتعهد وتواضع نسبة التهيئة والتعبيد.

كما تعتبر **التجهيزات الجماعية** بولاية الكاف متواضعة مقارنة بما يتطلبه مقومات العيش الكريم للمواطن حيث تفتقر الجهة إلى **خدمات صحية ملائمة** في غياب طب الاختصاص بالمستشفى الجهوي وتواضع التجهيزات الصحية وضعف البنية الأساسية بالخطوط الأمامية، ويشكو **القطاع التربوي** نقائص تمس وضعية البنية الأساسية التربوية إذ تفتقر 127 مدرسة ابتدائية بالوسط الريفي الى الماء الصالح للشراب. ورغم تعدد **المؤسسات الجامعية** والبالغ عددها 7 مؤسسات يؤمها 304 5 طالب إلا أن هذا العدد يشهد تراجعا (025 6 طالب سنة 2010) وذلك لمحدودية الآفاق أمام خريجي هذه المؤسسات وتواضع الإطار التدريسي أستاذ تعليم عالي من صنف أ.

2. الوضع الإقتصادي والبنية الاساسية

تعتبر ولاية الكاف **جهة فلاحية بالأساس** غير أن النشاط الفلاحي يتسم بالاحادية وضعف المردودية حيث يرتكز على الزراعات الكبرى وتربية الماشية التي لم تساهم بالقدر الكافي في تنمية النشاط الإقتصادي الجهوي بالإضافة إلى **ضعف القدرة التنافسية لإقتصاد الجهة** وتدني جاذبيته وعدم القدرة على إستقطاب إستثمارات كبرى ذات طاقة تشغيلية عالية.

كما لم يقع إستغلال **الميزات التفاضلية** للجهة في إطار منظومات إقتصادية تمكن من تركيز وحدات إنتاجية متكاملة تساهم في تنشيط الحركية الإقتصادية وتوفير مواطن شغل لإستبعاب الطلبات المتزايدة.

ونتيجة لضعف النشاط الإقتصادي وقلة تنوعه تشهد الجهة خلال السنوات الخيرة **تطور للأنشطة التجارية الموازية المرتكزة على التهريب.**

3. الموارد البشرية والوضع الإجتماعي

تشهد ولاية الكاف تواصل **ظاهرة الهجرة والنزوح** داخلها ومن الولاية إلى خارجها بإعتبار أن صافي الهجرة سجل عجزا يقدر بحوالي 900 7 ساكنا خلال الفترة 2009-2014 بالإضافة إلى **إرتفاع نسبة البطالة** التي تناهز **19,1% على المستوى الجهوي** وخاصة **لدى الإناث 30,5% ولدى أصحاب الشهائد العليا 39%** وإرتفاع **نسبة الامية المقدرة بـ26,1%** (34,8% لدى الإناث و35,9% بالوسط الريفي) هذا وتعتبر **نسبة المنقطعين عن الدراسة** في مراحلها الأولى مرتفعة رغم المجهودات المبذولة في هذا الإطار (1% سنة 2014). كما تحتل ولاية الكاف المراتب الأخيرة على مستوى النجاح في مناظرة البكالوريا حيث لم تتعدى هذه النسبة الـ20% سنة 2015.

وتعد **نسبة الفقر** المقدرة بحوالي 14% مرتفعة على مستوى الولاية وهو ما يتبين من خلال إرتفاع عدد العائلات المعوزة 12 475 عائلة سنة 2015 أي بزيادة تقدر بحوالي 66,4% مقارنة بسنة 2010.

4. الوضع البيئي

تشهد ولاية الكاف هشاشة وحساسية مواردها ومنظوماتها الطبيعية إزاء **ظاهرة التصحر** (41% من المساحة الجملية للولاية مهددة بالتصحر بدرجة عالية و34% بدرجة متوسطة و25% بدرجة منخفضة) وعوامل **الإنجراف** حيث تبلغ نسبة الاراضي المهددة بحوالي 60% من المساحة الجملية وتتعرض عديد **الغابات إلى الحرائق وأعمال القطع العشوائي** بالإضافة إلى **تراكم الفضلات المنجمية** (القلعة الخصبة والجريصة) وتأثير الأغبرة المتأتية من مصنع الإسمنت بالجريصة، هذا علاوة على **تدهور الوضع البيئي** نتيجة كثرة المصبات العشوائية وتراكم الفضلات وافتقار محيط العيش لمقومات جودة الحياة في ظل ضعف القدرات المادية للبلديات للإضطلاع بمهامها وضعف الربط بشبكات التطهير (4 بلديات متبناة من طرف الديوان) ومحدودية شبكة تصريف مياه الأمطار، وغياب منظومة للتطهير الريفي....

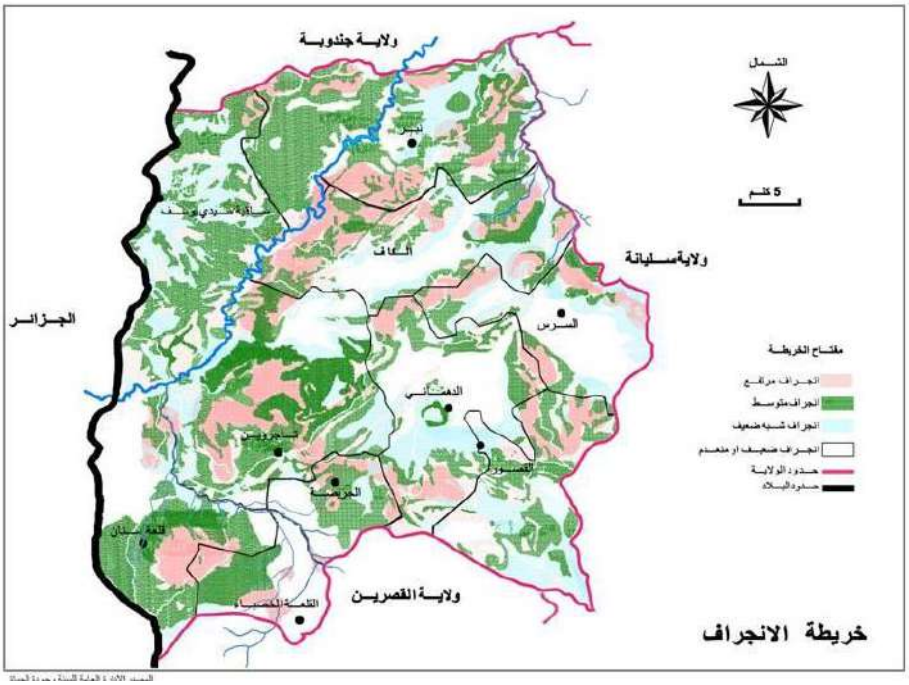

5. الاداء المؤسساتي والحوكمة

تتسم الولاية **بمركزية القرار** باغلب المصالح اللامحورية **ومحدودية صلاحياتها** وضعف التنسيق في ما بينها اضافة إلى غياب التمثيليات لعديد المؤسسات الحكومية ومصالح المساعدة والاحاطة المنتمية لبعض الادارات أوالمؤسسات العمومية على مستوى الجهة مع إفتقار عديد المعتمديات لأبسط

الخدمات الإدارية الموجهة للمواطن على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز، البريد التونسي، البنوك، الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه.

كما تجدر الاشارة الى **ضعف نسبة التأطير في أغلب الإدارات والمصالح الجهوية والجماعات العمومية** (نسبة التأطير داخل إدارة ولاية الكاف لا تتعدى 6%) **ومحدودية الموارد المالية** للبلديات والمجالس الجهوية الموجهة في جزء هام منها إلى الأجورو ضعف المشاركة الايجابية للمواطن في الشأن العام.

6. الإشكالية العامة للتنمية

إنطلاقا من الخصوصيات المميزة لولاية الكاف وعلى ما أفرزته عملية تقييم وتشخيص الوضع التنموي للسنوات الخمس الفارطة بالولاية وتحليل أداء مختلف القطاعات فإن الإشكالية العامة للتنمية بولاية الكاف تتمثل في **عدم قدرة الجهة على توظيف إمكانياتها الطبيعية والبشرية لبناء إقتصاد جهوي قادر على إرساء حركية إقتصادية** نتيجة غياب التخطيط التشاركي المجالي والإقتصار على تدخلات تفتقر إلى التكامل مما أفرز **ضعف النسيج الإقتصادي** بكل مكوناته القطاعية وتواضع تنافسيته ومردوديته مع **ضعف النسيج العمراني** وعدم قدرة المدن على الإستقطاب والمساهمة المباشرة في العملية التنموية.

II- إنجازات الفترة 2011 – 2015

بلغت جملة الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 608 م د موزعة بين القطاعين العام والخاص كالآتي:

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	346	56.9
القطاع الخاص	262	43.1
المجموع	**608**	**100**

ويتضح من خلال هذا الجدول أن **القطاع العام** إستأثر بـ 346 م د أي ما يمثل 56.9% من جملة الإستثمارات المنجزة ويتضح من خلال توزيع الإستثمارات حسب القطاعات أن الأولوية أعطيت إلى **عناصر البنية الأساسية**، ومكنت من تدعيم البنية الأساسية وتحسين ظروف العيش وبالخصوص بالمناطق الريفية حيث تم إنجاز أهم المشاريع التالية:

- تهيئة مصبات الأودية على مساحة 18 000 هكتار وتعهد وصيانة الأشغال القديمة على مساحة 22 000 هكتار وإنجاز 5 بحيرات جبلية.
- إجداث 37 بئر عميقة عمومية.
- مواصلة بناء سد على وادي سراط بطاقة إستيعاب تقدر ب 21 مليون م^3 وإنطلاق أشغال تهيئة منطقة سقوية حول السد.
- إحداث 4 مناطق سقوية عمومية على مساحة 160 هكتار وتهيئة 37 كلم من المسالك داخل المناطق السقوية.
- تهذيب 4 احياء شعبية بكل من الشريشي وبئر الثلج بالكاف الشرقية وحي الطيب المهيري بالكاف الغربية والحي العصري بالقلعة الخصباء.
- بناء وتهيئة 2 محطات تطهير بكل من السرس والجريصة وتطهير منطقة سيدي أحمد الصالح من معتمدية القلعة الخصباء.
- إيصال النور الكهربائي لفائدة 838 عائلة بالوسط الريفي.
- تزويد 35 تجمعا وحيا سكنيا بالماء الصالح للشرب من طرف الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه.
- تعصير الطرقات الوطنية رقم 5 و17 و12 وإصلاح الإنزلاقات وأضرار الفيضانات وإنجاز 34 كلم من المسالك الفلاحية.

وبالنسبة **للقطاع الخاص** فقد بلغت جملة الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015، 262 م د منها 43% من الإستثمارات في **المجال العقاري** للسكن بينما حافظ **القطاع الفلاحي** على وتيرة الإستثمار خلال الفترة لبلوغ معدل سنوي في حدود 20 م د في حين تراجع **الإستثمار الصناعي** بالجهة ولم يتجاوز إجمالي الإستثمارات 14.5 م د موجهة أساسا نحو **قطاع البناء والخزف والبلور والصناعات التقليدية**، أما بخصوص الإستثمارات **في قطاع السياحة** فلازالت ضعيفة ولا تعبر على إمكانيات الجهة المتمثلة في مخزونها الحضاري والتاريخي العريق.

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

تهدف الخطة التنموية المقترحة إلى تحقيق التنمية العادلة والمستدامة وذلك من خلال إحكام إستغلال وتوظيف الموارد المتاحة والخصوصيات المميزة لها قصد إستحثاث نسق النمو والإستجابة لرهانات

وأولويات العمل التنموي والمتمثلة في إدماج مختلف المناطق في مسار النمو والإرتقاء بها إلى أقطاب تنموية نشيطة في إطار رؤية متجددة للتنمية الجهوية لتكون:

الرؤية المستقبلية
ولاية الكاف، جهة جاذبة للإستثمار، يطيب فيها العيش وذات قدرة تنافسية عالية منفتحة على محيطها الوطني والمغاربي والدولي

1. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

في إطار إرساء اللامركزية يتعين العمل على **الرفع في نسبة التأطير بالإدارات والمصالح الجهوية والجماعات العمومية ودعم الموارد البشرية** لمختلف المصالح الفنية **وترسيخ أسس الحوكمة الرشيدة والعمل على تطوير الإدارة اللامحورية** من خلال تركيز التمثيليات لمختلف الوزارات والإدارات المركزية والمنظمات والهياكل المهنية **ودعم الموارد المالية والبشرية والتقنية للمجالس الجهوية والبلديات وتشجيع التعاون والشراكة** بينها. كما يتعين تطوير وإرساء آليات منهجية لتشخيص ورسم الإستراتيجيات وتنفيذها وقياس تأثيراتها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وتركيز نظام معلومات وإحصائيات تستجيب لمتطلبات التنمية بالجهة.

2. النسيج الإقتصادي والبنية الاساسية واللوجستية

في مجال دعم النسيج الاقتصادي بالجهة تهدف الخطة إلى **تركيز المنظومات الإقتصادية** في مجالات الحبوب والألبان والزياتين في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية ومنظومة الرخام والطين بالنسبة للمواد الانشائية باعتبار ما تزخر به الجهة في هذه الميادين.

كما تقتضي الضرورة **إرساء منظومة لإستغلال مخرجات المركز الجهوي للبحوث الفلاحية** والتركيز على المنتجات المميزة للجهة الواردة بالخارطة الفلاحية بعد أقلمتها وتكثيف النشاط في مجال الفلاحة البيولوجية وتنويع الزراعات بالمناطق السقوية وتدعيم الإندماجية بين مختلف الأنشطة الفلاحية عبر تطوير قطاع الإنتاج الحيواني مع التركيز على الأبقار المؤصلة والاستغلال المحكم للمناخات الاصغرية المتوفرة بالجهة. والعمل على **تأهيل المستغلات الفلاحية ومعالجة أوضاعها العقارية ومديونيتها** بما يضمن حسن توظيفها للنهوض بالإنتاج والإرتقاء بمردودية القطاع والحث لإحداث تعاونيات فلاحية في مجال الإنتاج والترويج والخدمات ذات العلاقة.

ولمزيد **تنويع النسيج الاقتصادي** سيتم العمل على تدعيم الصناعات التقليدية لتطوير منتوجاتها وتحسين جودتها وترويجها من خلال تشجيع الحرفيين ودمج القطاع وتأهيله ليتبوأ مكانته في الإقتصاد الجهوي.

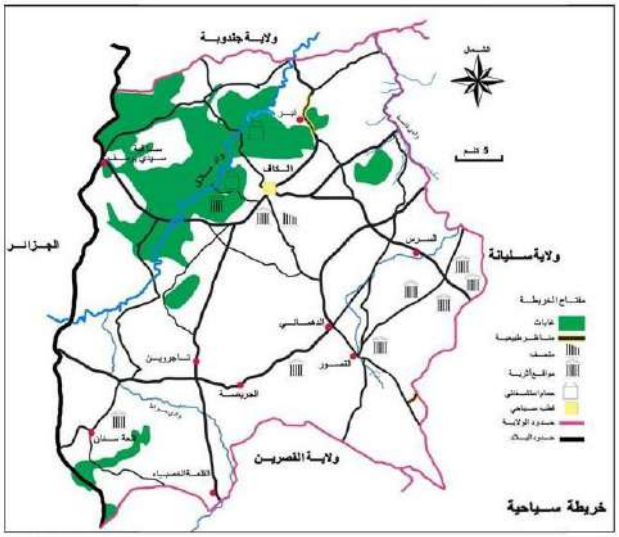

وسيتم إعتماد المنظومات الاقتصادية المميزة للجهة لتطوير الإستثمار وهو ما يتطلب العمل على **مراجعة نظام الحوافز والتشجيعات** وإيجاد **آليات لتمويل المشاريع** تستند إلى شروط ميسرة وتتلاءم مع خصوصيات الجهة، كما يتعين **تفعيل دور هياكل المساندة والإحاطة بالمستثمرين** في مجال المرافقة ما بعد الإحداث وتوفير الموارد المالية الضرورية وإيجاد الآليات والشروط الميسرة للمساعدة على تجاوز الصعوبات التي تواجهها المشاريع في المراحل الأولى من إنطلاقها. وقصد استغلال ميزة الجوار مع القطر الجزائري يتعين العمل على تبسيط إجراءات العبور وإحداث نقاط جمركية **ومناطق تبادل حر** لتوسيع مجالات الترويج وتنويعها.

ولمزيد تفعيل تدخل **المركب الصناعي والتكنولوجي بالكاف** يتعين تطوير الموارد المالية للقيام بدوره في تحسين مناخ الأعمال بتوفير المساحات المهيئة لإستقطاب المستثمرين والترويج للجهة خاصة من خلال مواصلة تهيئة المنطقة الصناعية بالكاف والمنطقة الصناعية بغار المحاميد وتفعيل دور المركز الجهوي للعمل عن بعد بالجهة ومراجعة طرق إستغلاله وتوفير فضاءات لإحتضان مشاريع مجددة وذات قيمة مضافة عالية.

وتلعب **البنية الاساسية** دورا أساسيا في خلق حركة اقتصادية بالجهة فقد أصبح من الضروري تطوير شبكات التواصل والترابط بين مدينة الكاف وتونس وتطوير وتعصير الشبكة الطرقية لتطوير ربط الولاية بمعتمدياتها ومختلف الولايات المجاورة ونحو الحدود الجزائرية.

وتمثل **الطاقة** مصدرا للتشجيع على الإستثمار من خلال ربط الجهة بالغاز الطبيعي وتحسين شبكة التنوير بتوفير الضغط ثلاثي الأطوار لتطوير الضيعات الفلاحية ولمزيد دفع القطاع الخاص وتطويره ليحتل مكانة هامة كفاعل إقتصادي يتعين استغلال قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبعث مشاريع كبرى ذات قيمة تشغيلية عالية وذات مردودية لتنشيط الإقتصاد الجهوي والرفع من الإندماجية بين مختلف الأنشطة الإقتصادية.

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإندماج الإجتماعي

سيتم العمل خلال الفترة القادمة على **تطوير المنظومة التربوية** من خلال تحسين ظروف التعليم بالإبتدائي والثانوي وتهيئة وصيانة المطاعم المدرسية والمبيتات الثانوية والإعدادية ببناء وتوسيع وتهيئة المدارس الإبتدائية والمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية وتزويدها بالماء الصالح للشرب والعناية بمنظومة التربية ماقبل المدرسية بتدعيم الأقسام التحضيرية بالمدارس الريفية وبدعم رياض الأطفال البلدية والعناية بالطفولة الفاقدة للسند والمهددة وترفيه الأطفال والإحاطة بهم وذلك من خلال إحداث مراكز طفولة ونوادي أطفال متنقلة وتهيئة فضاءات طفولة مبكرة وتهيئة روضة أطفال بلدية تاجروين، وتطوير قدرة الإيواء الجامعي وتهيئة وتجهيز مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية.

كما سيتم العمل على مزيد **دعم القطاع الصحي** بالإطارات الطبية المختصة وشبه الطبية والتجهيزات المتطورة وتحسين التغطية الصحية خاصة بالمناطق الريفية تماشيا وحاجيات الخارطة الصحية.

وفي **المجال الثقافي** يتعين العمل على ترسيخ المفهوم الحضاري والتاريخي لدى متساكني الولاية بإيلاء المدينة العتيقة بالكاف وأهم المعالم الأثرية بالولاية باللاس وزنفور وآلتيبيروس وسيدي الزين العناية من حيث تهيئتها وتثمين محتوياتها والعناية بالآثار والمتحاف مع الانفتاح على العالم من خلال تطوير التوأمة مع بلديات بالخارج واستغلالها لتطوير العلاقات والمشاريع المشتركة.

كما ستشهد الفترة القادمة مزيد الاحاطة والتأطير للموارد البشرية عامة **والشباب** منها خاصة عن طريق تطوير الانشطة الرياضية والشبابية بالجهة من خلال العمل خلال فترة المخطط على تهيئة الملاعب الرياضية وتطوير خدمات النقل وتوفير الوسائل والمعدات الضرورية لتلبية طلبات النقل المتزايدة خاصة بالنسبة للتلاميذ والطلبة والعمل على تطوير الخطوط وعدد السفرات بين المعتمديات.

ولتحقيق **اندماج اجتماعي** أفضل يتعين العمل على دعم متساكني المناطق الجبلية والحدودية تثبيتهم في أماكنهم عبر توفير موارد رزق وظروف حياة ملائمة وفك العزلة عنهم بتهيئة المسالك الريفية مع تدعيم رعاية المسنين في المجالات الصحية والاجتماعية وتطوير مركز رعاية المسنين وتدعيم مراكز

الرعاية بذوي الإحتياجات الخصوصية، ودعم السكن الاجتماعي بالخصوص للاستجابة للطلبات المتزايدة وتوفير المقاسم الاجتماعية للبناء الذاتي وتعميم الخدمات المتعلقة بالربط بالشبكات العمومية للماء الصالح للشراب والتنوير بالوسط الريفي.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

لضمان **مجال عمراني** منظم بالولاية يلبي متطلبات العيش اللائق ويجعل المدن ذات جاذبية أكبر سيقع العمل على تهيئة مداخل مدن الكاف وتاجروين ونبر إلى جانب العمل بالامثلة التوجيهية لتهيئة الفضاء الترابي للولاية والهيكلة العمرانية بما يساعد علي التوزيع العادل للانشطة الاقتصادية والسكان وإعادة إحياء وتفعيل الفضاء الريفي الجهوي بدمجه في إطار تكاملي مع المدن التي يحيط بها مع إقرار برامج خصوصية لتهذيب عدد من الأحياء إلى جانب إحداث مخزون عقاري إستراتيجي وضمان حسن التصرف فيه والعمل على تصفية أراضي الأحباس كما يجب مراجعة خارطة حماية الأراضي لضمان ملاءمتها لمقتضيات التوسع العمراني وتناغما مع واقع ومستقبل المدن.

ولمزيد احكام **التصرف في الموارد الطبيعية** يتعين العمل على حماية الثروة الحيوانية والمحافظة على المكونات البيئية في إطار محميات طبيعية وتثمين الموارد المتوفرة بها من خلال تكثيف أشغال المحافظة على المياه والتربة بمختلف المناطقوذلك لحماية أديم الأرض ومواجهة تهديد الإنجراف الذي يهدد حوالي **60% من الأراضي بالولاية**.

5. طموح الجهة: أن تكون فضاءا جذابا يوفر كافة مقومات العيش الكريم لمتساكنيه وأحسن الخدمات لزواره

سيتم تجسيم هذا الطموح من خلال:

- مزيد إدماج الولاية في محيطها الإقليمي والوطني من خلال ربطها بالعاصمة واستكمال منظومة البنية الأساسية للطرقات المرقمة والمسالك الريفية والحد من ظاهرة انقطاع المرور عند نزول الأمطار بالعمل على مواصلة حماية مدينة السرس وقلعة سنان ومدينة الكاف قسط 2 مع تطوير خطوط السكة الحديدية العابرة لولاية الكاف وتهيئة المحطات وتطوير شبكات الإتصال وذلك بإحكام وتثمين الإستثمارات العمومية لتنشيط المبادرة الخاصة وتنويع الإنتاج والنهوض بالتشغيل من خلال توسعة وتجهيز مركز التكوين والتدريب المهني بالدهماني للتخفيض التدريجي في نسبة

البطالة خاصة لدى أصحاب الشهائد العليا والحد من ظاهرة التشغيل الهش والحد من الهجرة للرقي بمستوى العيش وتوفير مقومات جودة الحياة.

- تطوير وظيفة المدن لتلعب دورها في توفير مقومات العيش الكريم لمتساكنيها وفي إستقطاب النشاط الإقتصادي وإشعاعه على كافة المناطق التابعة لها.

مخطط التنمية لولاية تطاوين

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015:

1. تقديم عام

تقع **ولاية تطاوين** في عمق الجنوب الشرقي من البلاد التونسية تحدها من الشمال والشرق ولايتي مدنين وقبلي ومن الغرب القطر الجزائري ومن الجنوب القطر الليبي.

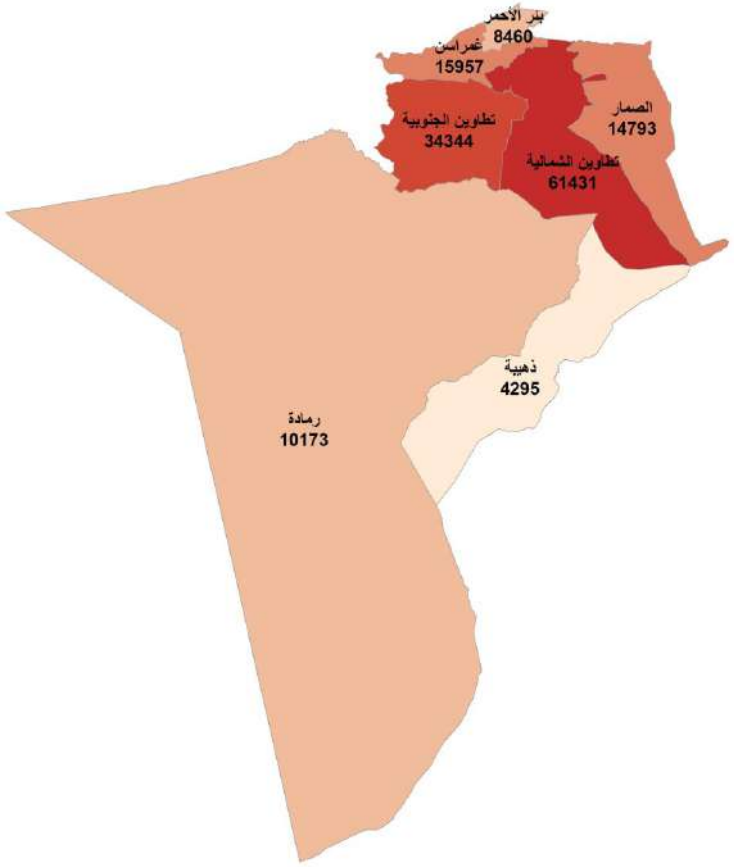

وتقدر مساحة الولاية بـ 38 889 كلم^2 وهو ما يمثل حوالي 43% من مساحة اقليم الجنوب و24% من مساحة البلاد كما تنقسم اداريا الى 7 **معتمديات** و6 **بلديات** و5 **مجالس قروية** و64 **عمادة** منها 44 عمادة ريفية.

وتنقسم الولاية الى 4 **مناطق طبيعية** تشمل **المنطقة الصحراوية** التي تتميز بشساعة المساحة وضعف الكثافة السكانية واحتوائها على موارد مائية جوفية هامة وبترول وغاز، **ومنطقة الظاهر** التي تمثل اهم المراعي الطبيعية بجهة الجنوب وتمتد على مساحة تقدر باكثرمن 900 الف هك، **والمنطقة الجبلية** التي هي امتداد لسلسلة جبال مطماطة وتشتمل على عدة قرى جبلية تتعاطى الفلاحة الصغرى وتربية الماشية واخيرا **منطقة الجفارة** التي تمثل اهم منطقة للاستغلال الفلاحي نظرا لاهمية المساحات القابلة

للتشجير والري وسهول صالحة للزراعات الكبرى في السنوات الممطرة اظافة الى اهم المواد الانشائية على غرار الجبس والرخام والطين والرمال.

وتعدّ الولاية حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014، 453 149 نسمة مقابل 524 143 نسمة سنة 2004، وتقدر النسبة السنوية للنمو الديمغرافي للفترة 2004-2014 بـ 0.41% مقابل 1.03% على المستوى الوطني كما تمثل نسبة السكان بالوسط الحضري 64% سنة 2014.

كما افرزت نتائج العداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 **تطور المستوى التعليمي للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق** حيث تطورت نسبة السكان ممن لهم مستوى التعليم الثانوي من 31.4% الى **34.75% بين سنتي 2004 و2014 وتطورت نسبة السكان ممن لهم مستوى تعليم عالي** من 4.7% الى **6.68% وتراجعت نسبة الامية** من 20.8% الى **18.2%** خلال نفس الفترة.

ويبلغ عدد **الناشطين المشتغلين 625 32 نسمة سنة 2014** مقابل 980 28 سنة 2004 اغلبهم في الخدمات والتجارة وقطاع البناء والاشغال العامة في حين **فاقت نسبة البطالة 27%** وبلغت 36.5% لدى حاملي الشهائد العليا ونسبة 54.4% لدى النساء.

2. الوضع الاقتصادي والبنية الاساسية

تتوفر بولاية تطاوين **ثروات طبيعية** تتكون أساسا من مياه ومراعي شاسعة تقدر مساحتها بـ 1.5 مليون هك وثروات بترولية وغازية ومواد إنشائية.

ويرتكز اقتصاد الجهة اساسا على **القطاع الفلاحي** وخاصة تربية الماشية بحكم التقاليد الموروثة والمعطيات الطبيعية المميزة للجهة من حيث امتداد المراعي على مساحات شاسعة حيث يبلغ قطيع الماشية 310 ألف منها 203 الف رأس من الاغنام و100 الف رأس من الماعز و10 الف رأس من الابل و400 رأس من البقر الحلوب وايضا الاشجار المثمرة البعلية والسقوية (حوالي 7 000 هك مناطق سقوية عمومية وخاصة).

كما تشهد الجهة منذ فترة بوادر **لتنويع قاعدتها الاقتصادية** وتطور وبروز عدة قطاعات وانشطة واعدة مثل: **الصناعات الاستخراجية** بفضل ما تزخر به الجهة من مواد إنشائية من جبس ورخام وطين ورمال سيليسية وأملاح طبيعية والسياحة البديلة التي تعتمد على تثمين المخزون الثقافي والحضاري والمناظر الطبيعية المتنوعة (القصور الصحراوية والقرى الجبلية وكثبان الرمال والمواقع الجيولوجية

من كهوف وصخور مرجانية وبقايا متحجرات للديناصورات....) **والصناعات التقليدية** بفضل المخزون التقليدي.

اما في **مجال البنية الاساسية** فتتوفر بالجهة شبكة طرقات مرقمة على طول 345 2 كلم منها 843 كلم معبدة علاوة على شبكة من المسالك الفلاحية المعبدة على طول 587 كلم، وهو ما مكّن من ربط مختلف مناطق الولاية ببعضها البعض الا ان ذلك يبقى غير كاف حيث لاتزال عديد الطرقات والمسالك في حالة ترابية مما يؤدي الى عزلة عدة تجمعات سكانية وصعوبة الوصول الى مناطق الانتاج الفلاحي والرعوي وخاصة بالمنطقة الصحراوية كما ان الجهة غير منفتحة بما فيه الكفاية على محيطها الاقليمي والوطني والدولي نظرا **لغياب المعابر الحدودية ومطارات وطرقات سيارة**.

كما بلغت النسبة العامة **للتنوير** بالجهة 99.4% اما النسبة العامة **للتزوّد بالماء** فقد ناهزت 98% وتحتوي الجهة على 37 مكتب بريد و65 محطة للهاتف الجوال الرقمي يغطي كافة مناطق الولاية وشبكة من الاتصالات ساهمت في بلوغ نسبة التغطية الجهوية للهاتف القار 34% من العائلات و40% نسبة ربط الأسر بشبكة الانترنات.

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

تتميّز الولاية بتقاليد في **الهجرة والحركية** وتتوفر بها تجهيزات جماعية تساهم في تطوير الموارد البشرية حيث تحتوي في ميدان التربية والتكوين والتعليم العالي على 110 مدرسة بالمرحلة الاولى من التعليم الاساسي و39 مدرسة اعدادية ومعهد ثانوي ومؤسستين جامعيتين و17 مراكز للتكوين المهني منها 3 مراكز عمومية.

وفي **ميدان الصحة** يوجد بالولاية مستشفى جهوي بمدينة تطاوين ومستشفيين محليين بكل من غمراسن ورمادة و65 مركزا للصحة الاساسية و6 مخابر للصحة بالقطاع العام و36 عيادة ومركز لتصفية الدم ومخبر تحاليل طبية بالقطاع الخاص و24 صيدلية، غير ان هذه الخدمات الصحية مازالت تعاني العديد من الاشكاليات متمثلة في **ضعف التجهيزات الطبية والنقص على مستوى طب الإختصاص.** أمّا بخصوص **الشباب والرياضة والثقافة** فتحتوي الولاية على 05 دور شباب و04 مؤسسات شبابية متنقلة ومركبين شبابيين و03 مراكز للإقامة ومركز تخييم واصطياف و7 ملاعب رياضية منها 5 ملاعب معشبة ومركب رياضي وقاعتين رياضيتين ومسبح مغطى و6 دور ثقافة و14 مكتبة عمومية وتعتبر هذه المؤسسات ذات جاذبية ضعيفة وإطار بشري محدود.

وبالنسبة **لقطاع المرأة والطفولة والمسنين** فإن الولاية تشهد عديد النقائص حيث تعيش الكثير من الصعوبات من خلال خدمات طبية ورعاية صحية دون المطلوب وهو ما يفسّر **ارتفاع نسبة وفيات الامهات حيث تصل إلى 80 حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حيّة على المستوى الجهوي** مقابل 44.8 حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حيّة على المستوى الوطني كما أن الطفولة هي الاخرى مهمشة بسبب نقص رياض الاطفال وغلق الرياض التابعة للبلديات وغياب فضاءات للطفولة المبكرة بالوسط الريفي.

وعمومايتسّم الوضع الاجتماعي العام بالجهة بالهشاشة وبعض النقائص متمثلة في:

- تواصل ارتفاع نسبة البطالة (30% في جوان 2015) وخاصة في صفوف اصحاب الشهائد العليا ولدى النساء.
- تواصل وديمومة ظاهرة الفقر حيث بلغت النسبة 18.2% كما أنّ عدد المنتفعين بمنحة المعوزين لم يتجاوز 5 334 منتفع سنة 2015.
- غياب برامج خصوصية لإدماج الفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخصوصية والتي بلغ عددها 4 800 حالة.
- ارتفاع الحاجة للسكن الاجتماعي والبرامج المرتبطة به.
- ارتفاع نسبة الاعاقة بالجهة وغياب برامج خصوصية لإدماج هذه الفئة.
- تواصل ارتفاع نسبة الامّية والتي بلغت 18.2% سنة 2014.
- ارتفاع عدد المنقطعين عن التعليم.

4. الوضع البيئي

يتميز الوضع البيئي بالجهة **بتفاقم ظاهرة التصحر** نتيجة لتواتر سنوات الجفاف وهشاشة الغطاء النباتي وتدهوره نتيجة الاستغلال المكثف والمفرط وعدم نجاعة البرامج المقاومة لهذه الآفة. كما يعاني الوضع **نقصا في انشطة رسكلة النفايات** وغياب مصبّات مراقبة للفضلات اضافة الى **التلوث الناتج عن الشركات البترولية العاملة بصحراء الولاية.**

5. الاداء المؤسساتي والحوكمة

يتسّم الأداء المؤسساتي والحوكمة بالولاية **بغياب بعض الإدارات الفنية** وخاصة الوكالات العقارية، ديوان قيس الأراضي، الملكية العقارية، المراكز الفنية وتشعّب إجراءات المصادقة على أمثلة التهيئة التفصيلية لبعض المشاريع وعدم إدراج اعتمادات اقتناء الأراضي في الكلفة الجملية للمشروع وارتباط

عديد المسائل الفنية وإجراءات المصادقة بالمصالح المركزية **وهيمنة النظرة القطاعية والمركزية في السياسات والبرامج المعتمدة** مما يحد من صلوحيات الجهة في اخذ القرار.

6. الاشكالية العامة للتنمية

تتمثل الإشكالية العامة للتنمية في:

- ضعف التنوع والقدرة التشغيلية للإقتصاد الجهوي
- محدودية مقوّمات التنمية البشرية
- ضعف جاذبية الجهة للإستثمار
- تردّي الوضع البيئي واستغلال مفرط للموارد الطبيعية
- مساهمة محدودة لشركات البترول العاملة بالجهة في المجهود التنموي الجهوي
- تدني مؤشر التنمية بمختلف معتمديات الجهة.

II- انجازات الفترة 2011 – 2015

بلغ حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2015/2011 ما قيمته 680 منها **282 م د استثمارات عمومية** وهو ما يمثل نسبة **41.4%** من جملة الاستثمارات المنجزة.

جدول توزيع الاستثمارات العمومية والخاصة المنجزة خلال الفترة 2011-2015

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	282	41.4
القطاع الخاص	398	58.6
المجموع	**680**	**100**

ويتبيّن من توزيع إستثمارات القطاع العام حسب القطاعات الفرعية أن **قطاع التجهيز** المتمثل في إنجاز الطرقات الفرعية إستأثر لوحده بنسبة **42%** من مجموع الإستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة (2014-2015). وساهمت الإستثمارات العمومية المنجزة في إنجاز عديد المشاريع من أهمّها:

- بناء المعهد العالي للفنون والحرف.
- تهيئة وإنجاز المنطقة الصناعية الخبطة على مساحة 10 هكتارات.
- تهذيب 6 أحياء شعبية.

- إنجاز القسط الثاني من مشروع التنمية الرعوية والزراعية والنهوض بالمبادرات المحلية.
- تدعيم الطرقات بالخرسانة الإسفلتية على طول 102 كلم.

ويبرز الرسم الموالي **توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات:**

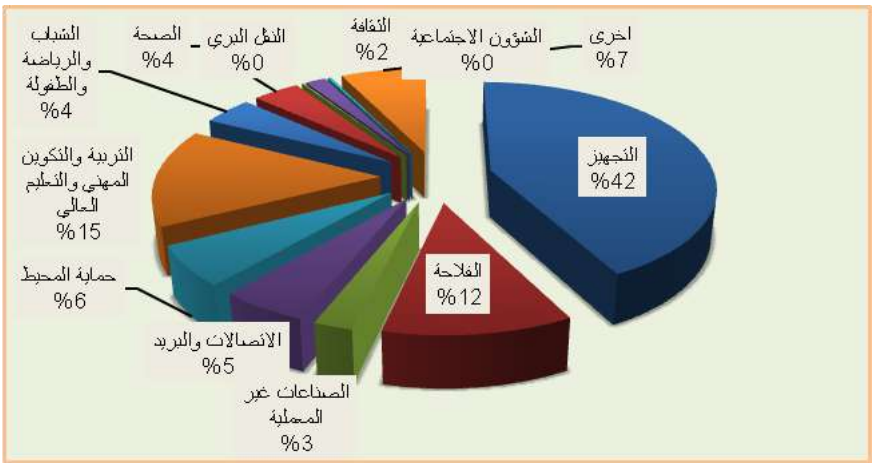

وبالنسبة **للقطاع الخاص**، بلغت مساهمته حوالي 398 م د أي ما يمثل **53%** من مجموع الإستثمارات المنجزة بالولاية خلال (2011-2015). وتبدو هذه النسبة هامة نسبيا بالرغم من الصعوبات التي شهدتها الجهة منذ 2011.

وتركزت إستثمارات القطاع الخاص المنجزة على **قطاع السكن** حيث إستأثر لوحده على 65% من مجموع الإستثمارات المنجزة بالولاية خلال الفترة (2011-2015).

ومن أهمّ مشاريع القطاع الخاص:

- وحدة لتربية الدجاج البياض (1.3 م د)
- وحدة للماء المعدني (2.5 م د)
- وحدة لإنتاج الزهور (2.4 م د)
- شركة تطاوين للخدمات (1.0 م د)

ويبين الرسم الموالي توزيع الاستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات:

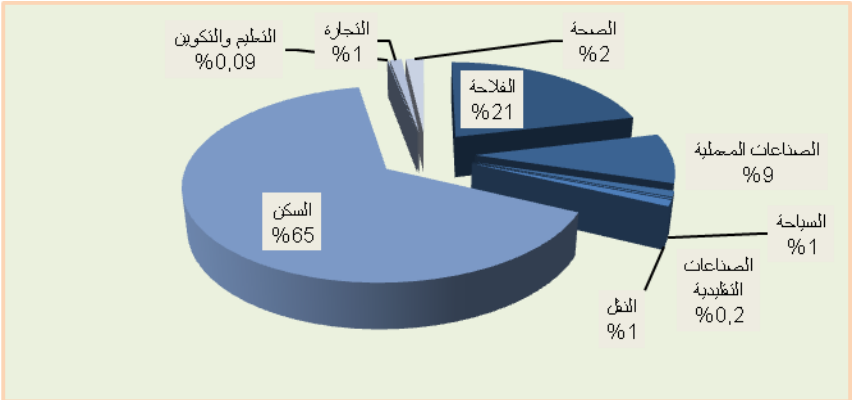

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016- 2020

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
ولاية تطاوين: قطب تنموي مميّز وجهة جاذبة للاستثمار من خلال ميزاتها التفاضلية وقدرتها التنافسية وتموقعها الاستراتيجي في بعض القطاعات، توفر لمتساكنيها الدخل المحترم والحياة الكريمة وظروف العيش السليمة.

وتجسيما لهذه الرؤية تتمثل السياسيات الواجب إعتمادها خلال الفترة 2016-2020 في المحاور التالية:

1. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الإجتماعي

- اقرار **خطة جهوية لتحسين نتائج التعليم والحد من الانقطاع المبكر عن التعليم** وتحسين ترتيب الجهة في الامتحانات الوطنية ووضع مخطط وبرنامج لرسكلة وتدريب ورفع كفاءة الإطار التربوي بالجهات الداخلية.
- **تطوير المنظومة الصحية** وتوفير طب الاختصاص وتأمين الاستفادة من الخدمات الصحية المتطورة من خلال انجاز المخطط المديري للمستشفى الجهوي وإحداث صيدلية بالمستشفى وتطوير المستشفيات المحلية برمادة وغمراسن وتطوير مركز الصحة ببير الأحمر.
- **تحسين ظروف العيش** من خلال توفير الماء الصالح للشراب بجودة ونوعية مقبولة وذلك بتدعيم الموارد للجهة من خلال احداث آبار استكشافية وآبار استغلال وتعميم التطهير الصحي والسكن الاجتماعي بمساهمة المؤسسات العمومية التي لم تتدخل بالجهة او كان تدخلها محدودا.

- العمل على تحقيق **أهداف التنمية المستدامة "ODD"** ذات العلاقة بالتنمية البشرية من خلال تحسين الدخل وتحسين امل الحياة عند الولادة عبر تطوير وتحسين المنظومة الصحية وتحسين نتائج المنظومة التربوية ومعالجة ظاهرة الامية والانقطاع عن التعليم.
- **تدعيم التغطية الاجتماعية والسكن الاجتماعي** ومزيد العناية بالعائلات المعوزة والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية.
- العمل على **مزيد التاطير والعناية بالجالية** وترشيد مساهمة أبناء الجهة بالخارج في التنمية الجهوية.

2. النسيج الاقتصادي والبنية الاساسية واللوجستية

- تنويع الأنشطة الاقتصادية والرفع من مردوديتها وقدرتها التشغيلية من خلال **الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة** في إطار منظومات متكاملة وسلسلة قيم بالاعتماد على موارد الجهة (الجبس).
- استكمال تهيئة المنطقة الصناعية الخبطة وربطها بالغاز الصناعي وإعادة تهيئة المنطقة الصناعية الخبطة 2 وتطاوين وبناء محلات صناعية بالجهة.
- تفعيل التمييز الايجابي الذي أقره الدستور.
- دعم البنية التحتية الجالبة للاستثمار.
- تشخيص ودراسة التموقع الاستراتيجي للجهة في بعض الانشطة والمنتوجات القابلة للتصدير.

3. ادماج الفضاء الصحراوي في الدورة الاقتصادية ودعم جاذبية الجهة

- **إدماج المنطقة الصحراوية** الغنية بالموارد والثروات في مسيرة التنمية بالجهة باعتبارها جزءا اساسيا من الولاية اداريا وتنمويا وفك عزلتها مع باقي مناطق الولاية.
- **إعداد خارطة جهوية للمنظومات الاقتصادية** وفق القدرات والثروات الطبيعية المتوفرة بالجهة (المواد الإنشائية وخاصة الجبس، تربية الماشية، البترول والغاز والاملاح ...).
- **دعم الجهة بالموارد البشرية** من الإطارات الفنية والإدارية والرفع من قدراتها ومؤهلاتها.

4. تطوير اللامركزية وارساء اسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

- تطوير الإدارة الجهوية ودعم صلاحياتها وتعصير وسائل عملها وتحسين خدماتها واستنباط الآليات والوسائل الكفيلة باستقطاب الكفاءات العليا.

- تدعيم االلامركزية واللامحورية وإعادة هيكلة الإدارة الجهوية والمحلية.
- مزيد تشريك ودعم مكونات المجتمع المدني في الشأن التنموي من خلال إحداث هيئة جهوية استشارية للحوار المدني والتشاور التنموي الاقتصادي والاجتماعي.

5. الاقتصاد الاخضر ضامن لتنمية مستديمة

- التسريع بالمصادقة على أمثلة التهيئة المدروسة والحرص على تطبيقها ومقاومة البناء الفوضوي
- تصريف المياه المستعملة بعدد من الأحياء وتأهيل محطات التطهير لتحسين نوعية المياه المستعملة وإنجاز برنامج تجهيز محطات التطهير بأنظمة انتاج الطاقة.
- **التّحفيز على بعث المشاريع في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيا البيولوجية والبيئية.**
- تشجيع الخواص والمؤسسات على استعمال الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والحرارية)
- حسن استغلال والمحافظة على الموارد المائية والتربة.
- **تثمين النفايات ورسكلتها وتفعيل المراقبة على المؤسسات الملوثة بالمنطقة الصحراوية.**

مخطط التنمية لولاية باجة

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تقع **ولاية باجة** في إقليم الشمال الغربي للبلاد التونسية وتتميز بقربها من العاصمة حيث تبعد عنها بـ100 كلم. تنفتح شمالا على البحر الأبيض المتوسط على طول 26 كلم، وتمثل **نقطة ترابط بين ولايات بإقليم الشمال الغربي ومنطقتي تونس الكبرى وإقليم الشمال الشرقي** عبر الطريق السيارة تونس وادي الزرقاء والطرقات الوطنية رقم 5 -6 -7-11.

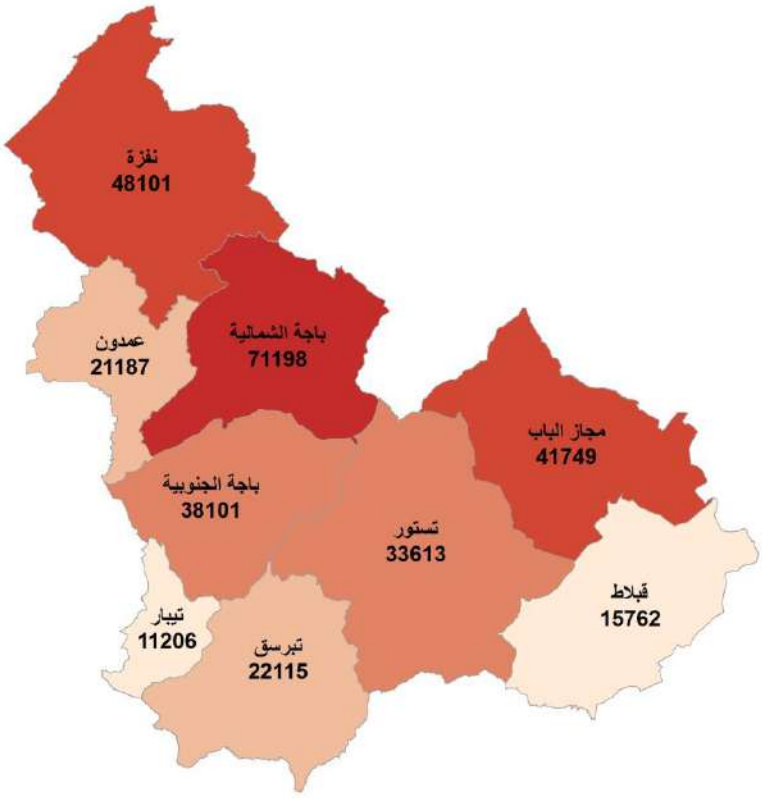

وتمسح الولاية 3 740 كلم² أي ما يمثل 2,4% من مساحة البلاد التونسية وتنقسم إداريا إلى **09 معتمديات** تضم **09 بلديات**. كما تعد حوالي 303,0 ألف نسمة حسب تعداد السكان لسنة 2014 أي مايمثل 26% من سكان إقليم الشمال الغربي و3% من سكان البلاد وسجلّت الجهة نسبة نموّ ديمغرافي سنوية سلبية قدّرت بـ (0.05-%) مقابل 1.03% على المستوى الوطني خلال الفترة (2004-2014).

ولئن تطورت نسبة الحضر بالولاية من 40,4% سنة 2004 إلى 44,7% سنة 2014 إلا أنها تبقى دون المعدل الوطني(67.8%) وهو ما يؤكد **الطابع الريفي للجهة**. كما تبلغ الكثافة السكانية 81 ساكنا/كلم² مقابل 71 ساكنا/كلم² على المستوى الوطني.

وبرتكز النشاط الاقتصادي أساسا على **القطاع الفلاحي** باعتبار أهمية الإمكانات التي تزخر بها وخصوصياتها الطبيعية والمناخية حيث تمسح الأراضي الفلاحية حوالي 341 ألف هك أي ما يمثل 91,2% من مساحة الولاية منها 252,4 ألف هك محترثة و65,6 ألف هك غابات و23 ألف هك مراعي.

توزيع المساحة الجملية حسب نوعية الأرض

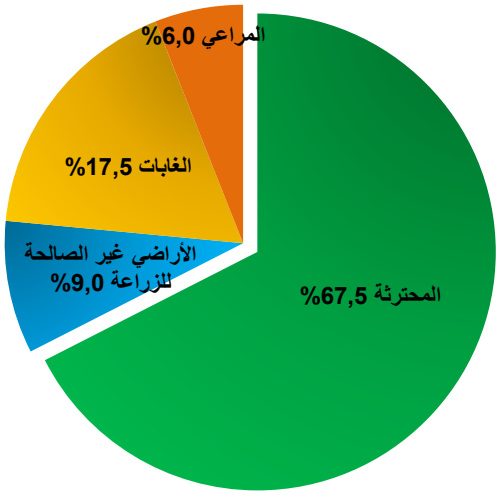

وتبلغ طاقة **الموارد المائية** القابلة للتعبئة 565 م.م^3 يتمّ التحكم فيها بواسطة **3 سدود كبرى** وهي كساب وسيدي سالم والبراق إضافة إلى 22 سدا تليا و58 بحيرة جبلية مما مكن من ري حوالي 25 ألف هك من المناطق السقوية ودعم معدل **مساهمة الجهة في الإنتاج الوطني الفلاحي** (25% من مادة الحبوب، 12% من مادة الحليب، 10% من اللحوم الحمراء، 9% من الطماطم، 65% من الصيد في المياه العذبة).

أما بخصوص **الأنشطة الصناعية** فتتواجد بالجهة 10 مناطق صناعية مهيأة على مساحة 106 هك لكن بنيتها التحتية مهترئة وتشكو صعوبات على مستوى تسييرها وصيانتها وضعف استغلالها. حيث يبلغ عدد المؤسسات الصناعية المنتصبة بالجهة (10 مشتغلين فأكثر) 144 مؤسسة مكنت من إحداث 13 557 موطن شغل تعد الجهة 42 مؤسسة مصدرة كليا توفر قرابة 8 411 موطن شغل أغلبها في قطاعي النسيج والصناعات الكهربائية والالكترونية.

وتتوفر بالولاية **إمكانات سياحية** من أهمها سواحل شاطئية على طول 26 كلم ومواقع أثرية بدقة والفوار وعين تونقة ومنابع للمياه المعدنية الباردة (عين مليتي وعين القوسة وعين صالح) والسخنة (عين سيالة وعين نفزة وعين كاف التوت) والمناطق الغابية والجبلية بشمال الولاية ومنطقة الزوارع على الساحل

البحري بشمال الولاية يمكن استغلالها **لتطوير السياحة الثقافية والبيئية والإستشفائية والساحلية** إلا أنها تبقى في حالة شبه عزلة في غياب الطرقات المؤدية لها.

وبخصوص **البنية الأساسية الطرقية** فتعبر الولاية الطريق السيارة تونس– وادي الزرقاء (38 كلم) فيما يجري حاليا انجاز الجزء الثاني وادي الزرقاء – بوسالم (49 كلم) وشبكة طرقات معبدة على طول 1 941 كلم والمسالك الفلاحية على طول 1 051 كلم. كما يعبر الولاية خط للسكة الحديدية لنقل المسافرين والبضائع بالإضافة إلى شبكة اتصالات تغطي كامل الولاية.

وبخصوص **التجهيزات الجماعية** فتوجد بالولاية 151 مدرسة ابتدائية و29 مدرسة إعدادية و19 معهد ثانوي إلى جانب 4 مؤسسات جامعية يؤمها حوالي 3 343 طالبا ومحضنتين للمؤسسات ومركز عمل عن بعد و4 مراكز للتكوين المهني في القطاع العام و15 مركز للتكوين المهني في القطاع الخاص بطاقة استيعاب جملية تقدر بحوالي 2 400 متكون في عدة اختصاصات، كما يوجد بالولاية مستشفيين جهويين بكل من باجة ومجاز الباب و5 مستشفيات محلية و81 مركز للصحة الأساسية إضافة إلى مركز للتوليد وطب الرضيع ذو الصبغة الإقليمية.

2. الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية

يتميز الوضع الاقتصادي بالولاية **بضعف مردودية القطاع الفلاحي** مقارنة بالإمكانيات المتوفرة **وبهشاشة النسيج الصناعي** مما نتج عنه ركود القطاعات الاقتصادية وعدم قدرتها على توفير حاجيات السكان ويعود ذلك أساسا إلى اعتماد منظومة إنتاج فلاحي غير مستدامة، إضافة إلى **هشاشة قطاع الخدمات** وغياب شبه كلي للأنشطة السياحية وضعف الاندماج الاقتصادي والتكامل بين القطاعات. كما تسجّل الجهة تباينا في المستوى التنموي بين المعتمديات وضعف الاقتصاديات المحلية من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ضعف إشعاعها وجاذبيتها وهو ما انعكس سلبا على مؤشراتها التنموية.

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

سجلّت ولاية باجة نسبة بنمو ديموغرافي سنوية سلبية (قدّرت بـ 0,05-%) مما يجعل منها **منطقة مغادرة للسكان** ويعود ذلك أساسا **لضعف مؤشرات التنمية البشرية** وتردي الأوضاع الاجتماعية الناتج عن ضعف مستوى التجهيز خاصة بالأرياف وتواضع نسق التنمية عموما. ويتأكد ذلك من خلال **ارتفاع عدد العاطلين عن العمل** وخاصة خريجي التعليم العالي حيث قدّرت نسبة البطالة في صفوفهم

بـ **19,5%**. فضلا على **تواضع الخدمات الأساسية** المتعلقة بالصحة والتعليم، حيث شهد القطاع الصحي تراجعا على مستوى البنية الأساسية والإطار الطبي المختص وتزايد عدد المنقطعين عن التعليم خاصة بالوسط الريفي. ورغم وجود 2 مركبات طفولة و4 نوادي أطفال إلا أنها تبقى غير كافية للعناية بجميع الأطفال المحتاجين للخدمات وتمكينهم من حقهم في الترفيه والرعاية. أما في **مجال المسنين** تتميز الولاية بوجود عدة جمعيات عاملة في المجال تقدم خدمات اجتماعية وصحية للمسنين المعوزين المقيمين داخل أسرهم. كما أن **المنشآت الشبابية والثقافية والرياضية** لم تعد تستقطب الشباب وذلك لتدهورها ولضعف الأنشطة بها وتبقى **منشآت الطفولة** لا تفي بالحاجة لتغطية الإحاطة بالأطفال.

وبالنسبة إلى **العمل الجمعياتي** فإنه يبقى في مرحلة التكوين ويتطلب المزيد من الإحاطة والدعم حتى يتمكّن من لعب الدور المرتقب منه في المجالات التنموية والإجتماعية.

وعلى **المستوى الاجتماعي**،سجلّت الجهة ارتفاعا في نسبة الفقر وذلك من خلال أهمية عدد العائلات المعوزة وضعف الموارد العائلية خاصة بالأوساط الريفية وهو ما يساهم في أهمية التحرك السكاني وتعميق أزمة المدن خاصة بالأحياء الشعبية ومشاكل التوسع العمراني العشوائي وبالتالي تأزم الأوضاع الاجتماعية في المدن أمام الضغط السكاني من ناحية وضعف التجهيزات والخدمات من ناحية ثانية سواء في مركز الولاية أو في سائر المراكز الحضرية بها مثل مجاز الباب وعمدون وتبرسق وتستور.

4. الوضع البيئي

يتميز الوضع البيئي بالولاية **باستنزاف الثروات الطبيعية وعدم القدرة على التوقي من الكوارث** إضافة إلى تدهور محيط عيش المتساكنين سواء في الوسط الريفي أو الحضري، حيث تسود في الأرياف أنماط استغلال غير مستدامة ساهمت في تفاقم ظاهرة الانجراف والتصحر مع تزايد عدد المصبات العشوائية للفضلات إضافة إلى تصريف مادة المرجين بالوسط الطبيعي مما يضر بالموارد الطبيعية وتلوث الموائد المائية السطحية.

وتشكو الأوساط الحضرية من **ضعف شبكات تصريف مياه الأمطار** إضافة الى **تقادم شبكة التطهير** وتركز العديد من المسالخ والوحدات الصناعية غير المجهزة بمحطات معالجة أولية، كما نلاحظ غياب خطط للنهوض بالوضع البيئي في الوسط الحضري ويبدو ذلك من خلال **عدم العناية بجمالية ونظافة المدن وإهمال للمناطق الخضراء** وبالتالي عدم الأخذ بعين الاعتبار هذا البعد في التخطيط الحضري والعمل البلدي خصوصا في الفترة الانتقالية.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

تتسم الولاية **بمركزية القرار** باغلب المصالح اللامحورية **ومحدودية صلاحياتها** وضعف التنسيق في ما بينها اضافة إلى غياب التمثيليات لعديد المؤسسات الحكومية ومصالح المساعدة والاحاطة المنتمية لبعض الادارات أوالمؤسسات العمومية على مستوى الجهة مع **إفتقار عديد المعتمديات لأبسط الخدمات الإدارية الموجهة للمواطن** على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز، البريد التونسي، البنوك، الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه.

كما تجدر الاشارة الى **ضعف نسبة التأطير** في أغلب الإدارات والمصالح الجهوية والجماعات العمومية (نسبة التأطير داخل إدارة ولاية باجة لا تتعدى 6%) **ومحدودية الموارد المالية للبلديات والمجالس الجهوية** الموجهة في جزء هام منها إلى الأجورو ضعف المشاركة الايجابية للمواطن في الشأن العام.

6. الإشكالية العامة للتنمية

اعتمادا على نتائج تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالولاية وتحليل مختلف القطاعات فإن إشكالية التنمية بولاية باجة تتلخص في **غياب التكامل بين القطاعات الاقتصادية وتباين المستوى بين المعتمديات وعدم إعتماد رؤية إستراتيجية مجالية شاملة قادرة على التحكم في التوسع الحضري والعمراني** ومرتكزة على حسن توظيف وإستغلال الإمكانات الطبيعية المتوفرة في ظل **حوكمة محلية رشيدة**.

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (2011– 2015) 1 063 م د منها 498 م د استثمارات عمومية وهو ما يمثل نسبة 46.8% من جملة الاستثمارات المنجزة :

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	498	46.8
القطاع الخاص	565	53.2
المجموع	**1 063**	**100**

بالنسبة **للقطاع العام**، فقد إستأثر **قطاع البنية الأساسية** بـ54% من مجموع الإستثمارات المنجزة وتوزعت بقية الإستثمارات على **مجالات التنمية البشرية والإجتماعية** 25% **وقطاعات الإنتاج** (21%). ومكّنت المشاريع المنجزة من تعصير وتطوير 123 كلم من الطرقات وتأهيل وتدعيم 515 كلم من المسالك الريفية وتزويد 3 156 عائلة بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي وتهذيب 4 أحياء شعبية وإحداث

1 600 هك من المناطق السقوية وتهيئة المنطقة الصناعية بوتفاحة على مساحة 30 هك إلى جانب بناء المستشفى الجهوي بمجاز الباب ومعهدين ثانويين ومدرسة إبتدائية.

ويبيّن الرسم الموالي توزيع الإستثمارات العمومية حسب القطاعات :

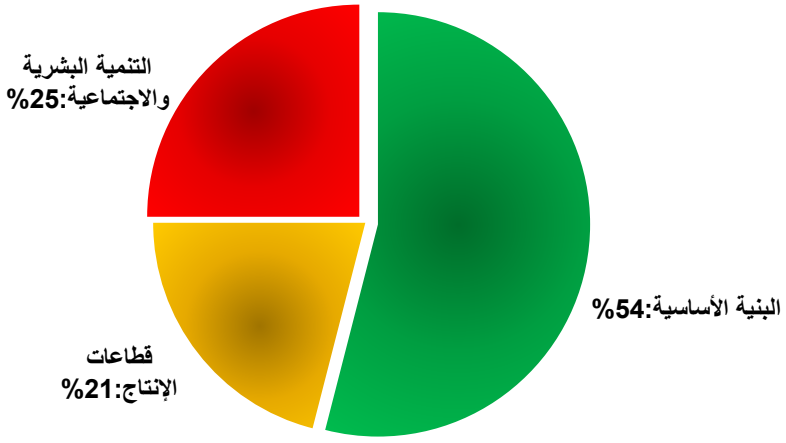

أما بالنسبة **للقطاع الخاص**، فقد إستأثر **قطاعي الفلاحة والصناعات المعملية** بـ69% مجموع الإستثمارات المنجزة وبدرجة أقلّ **قطاع السكن الذاتي** بنسبة 23% وتبقى النتائج المسجلة في مختلف القطاعات الأخرى دون المستوى المأمول. وعن أهمّ المشاريع المنجزة نذكر الوحدة الخاصة بصنع الأدوية (100 م.شغل) وإعادة تشغيل وحدة لتعليب المياه المعدنية (45 م.شغل) إلى جانب توسعة وحدة صناعة كوابل السيارات (740 م.شغل) وتوسعة معمل الحفاظات الصحية (70 م.شغل).

ويبرز الرسم الموالي توزيع الإستثمارات الخاصة حسب القطاعات :

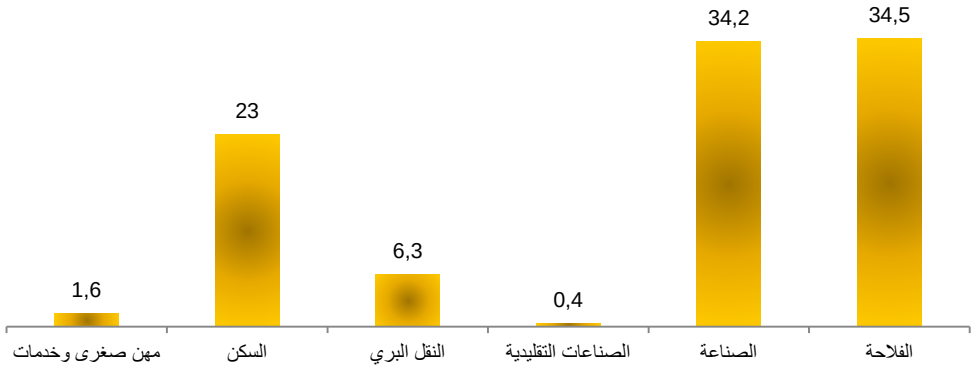

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020 السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية

إرساء منوال تنموي مستدام يحافظ ويثمن الثروات الطبيعية والبشرية من خلال إحكام التصرف فيها من جهة وحسن توظيفها لإرساء اقتصاد جهوي تنافسي ذو إشعاع جهوي وإقليمي ووطني ودولي وهو ما سيرفع من قوة جذب الولاية ويحد من التفاوت الجهوي وينهض بالمؤشرات التنموية ويقلص من نسب الفقر ويحقق العدالة الاجتماعية في إطار الحوكمة الرشيدة.

وتجسيما لهذه الرؤية سيتمّ العمل خلال الفترة (2016-2020) على المحاور الإستراتيجية التالية:

1. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

عملا على إرساء اللامركزية ودعم أسس الحوكمة الرشيدة سيتمّ العمل على:

- إرساء نظام حوكمة اقتصادية ومالية كفيل بضمان تصرف ايجابي في الأموال العمومية وإدخال السياسات الاقتصادية الناجعة حيز التنفيذ وإعداد خطة جهوية لمرافقة الإدارة الجهوية والجماعات المحلية لحسن إدارة وتسيير الشأن الجهوي والمحلي استعدادا للإرساء التدريجي لمساراللامركزية بالجهة.
- إرساء منظومة إحصائية جهوية ومحلية ديناميكية.

- إقرار منظومة حوافز لتشجيع الكفاءات للإقبال على العمل بالجهة.

2. النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

سعيا إلى تطوير وتنويع النسيج الاقتصادي بالجهة ودعم البنية الأساسية ستتجه العناية **بتطوير وتنمية القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي** من خلال إعداد إستراتجية بديلة للقطاع ترتكز على منظومات الإنتاج النباتي والحيواني ودعم مناطق الإنتاج المحلية خاصة في مجال الفلاحة البيولوجية إلى جانب **تنويع الأنشطة الصناعية** وإعادة هيكلة النسيج الصناعي وصيانة المناطق الصناعية.

كما سيتمّ التركيز على حسن إستغلال الإمكانات المتوفرة للنهوض **بالسياحة البيئية والثقافية** من خلال إيلاء قطاع الثقافة أهمية كبرى خلال الفترة القادمة (2016-2020) وذلك ببعث عديد من المراكز الثقافية وصيانة الآثار والمتاحف خاصة الجاذبة للسياح والتي من شأنها دعم القطاع السياحي إلى جانب العمل على تحسين طاقة الإيواء وذلك بتهيئة دور الشباب والعديد من مراكز التخييم والإصطياف.

كما سيتم العمل على تدعيم **الصناعات التقليدية** بإحداث منتوج خاص بالجهة وذلك عن طريق حصر وصيانة المواقع الأثرية القابلة للإستغلال وتحسين سبل النفاذ إليها من خلال تهيئة المسالك السياحية البيئية والثقافية **وتطوير البنية الأساسية وتحسين أداء شبكات النقل** وتحسين نسب الربط والتزود بالمرافق والخدمات الأساسية (الماء الصالح للشراب، الكهرباء، التنوير العمومي، المسالك الريفية، التطهير).

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

في مجال **تأهيل الموارد البشرية** سيتمّ العمل على النهوض **بالمنظومة الصحية** والصحة الإنجابية عبر تحسين البنية التحتية الصحية الجهوية والمحلية وتدعيم طب الاختصاص وتوفير التجهيزات الصحية اللازمة مع تأهيل المستشفيات المحلية ومراكز الصحة بالوسطين الحضري والريفي إلى جانب تجهيز عديد من المستشفيات الجهوية والمحلية بالمعدات الطبية محل النقص.

وعلى مستوى **التعليم** ستتواصل خلال الفترة (2016-2020) العناية بأداء الخدمات التعليمية وصيانة المؤسسات التربوية وتهيئة المدارس الإبتدائية والإعدادية وبناء وتوسيع عديد المؤسسات التربوية بمختلف مراحل التعليم إلى جانب بناء مبيتات ومطاعم وتوفير التجهيزات التربوية والإعلامية اللازمة، كما سيتم خلال الفترة القادمة تهيئة وتجهيز مؤسسات التعليم العالي والخدمات الجامعية.

وفي **التكوين المهني** سيتمّ العمل على تطوير عديد الاختصاصات ونوعية الشهائد المسندة بما يتلاءم مع حاجيات المؤسسات الاقتصادية وسوق الشغل وذلك من خلال إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بباجة.

وبالنسبة **للشباب والرياضة** سيتمّ تطوير وتدعيم المنشآت والمؤسسات من خلال إحداث وتهيئة العديد من الملاعب والقاعات الرياضية وتعشيب الملاعب بما يساهم في استقطاب الشباب، والارتقاء بالنشاط الثقافي وذلك بتهيئة دور الشباب ومراكز التخييم والإصطياف وتنويعه بما يمكن من تحسين المؤشرات الخاصة بالقطاع وتطوير عدد الجمعيات الناشطة في المجال. إضافة إلى تحسين دخل النساء ذوات الدخل المحدود وفاقدات السند من خلال تطور عدد النساء صاحبات المشاريع إلى جانب تقلص نسبة الفتيات المنقطعات عن التعليم وتحسين الإحاطة بالطفولة خاصة منها ذات الاحتياجات الخصوصية.

تعزيز **الإستثمار في الطفولة** والرفع من نسبة النفاذ إلى خدمات التربية في الطفولة المبكرة العمومية وإتاحة الترفيه وحماية الأطفال ذوي الوضعيات الهشة في إطار مبدأ تكافؤ الفرص وذلك بالتركيز خلال الفترة القادمة على تهيئة فضاءات الطفولة المبكرة ونوادي الأطفال المتنقلة وتهيئة مؤسسات الطفولة.

كما تستوجب مؤسسات الطفولة المزيد من العناية والدعم خاصة في ما يتعلق بالطفولة المبكرة بإضافة فضاءات تحتضن الأطفال وتوفر لهم خدمات التربية الجيدة في هذه المرحلة.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

حرصا على **المحافظة على البيئة وتنظيم المجال الترابي** في الجهة سيتمّ خلال الفترة القادمة على إرساء جملة من التوجهات منها :

- انجاز واستكمال أمثلة التهيئة العمرانية والحرص على المحافظة على التوازنات الايكولوجية.
- إحكام التصرف في الموارد الطبيعية بحماية المنشآت المائية الحالية ومواصلة إستراتيجية تعبئة الموارد المائية خاصة جنوب الولاية مما يمكن من تدعيم تعبئة الموارد المائية بالجهة، وحماية الأراضي الفلاحية والمدن من مخاطر الفيضانات.

- حماية المياه والتربة وتنمية المراعي والغابات ضمن مشاريع مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئة والاجتماعية والاقتصادية، وفقا لمنهج تشاركي يضمن استمرارية ونجاح هذه المشاريع فضلا عن تدعيم شبكة مراقبة جودة المياه الجوفية.
- وضع خطة لحماية وادي بسيم من التلوث في اطار الشراكة بين السلط الجهوية والمحلية والمؤسسات العمومية والصناعيين وهياكل المجتمع المدني.
- توسيع وتهذيب شبكات تصريف المياه المستعملة وتوسيع وتهذيب المحطات المتواجدة لتحسين نوعية المياه المستعملة المعالجة والتوجه نحو تطهير التجمعات الريفية الكبرى.
- الحد من الأثر السلبي للمخاطر والكوارث الطبيعية ومن التلوث البيئي عبر وضع نظام إنذار مبكر وتقييم وتحديد الآثار والمخاطر البيئية المنجرة عن الأنشطة الصناعية التحويلية.
- مراقبة الأنشطة الرعوية والغابية ومراجعة التشريعات للحد من الاستغلال المفرط لهذه الثروات بهدف ملاءمتها لاحتياجات متساكني هذه المناطق والمحافظة على الثروة الغابية. بالتوازي مع مواصلة برنامج إعادة التأهيل والتنمية المستدامة للغابات وتعزيز التوعية لدى المتساكنين والمرافقة الفنية (بدعم طرق وتقنيات إكثاروتوزيع بذور النباتات الرعوية وزراعتها وتوفير الدعم الفني لإدارة الموارد الطبيعية...)، إضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة لبناء قاعدة بيانات حول الغابات والمراعي.
- تهذيب جملة من الأحياء الشعبية داخل المناطق البلدية في إطار برنامج الجيل الثاني من تهذيب وإدماج الأحياء السكنية إلى جانب تدعيم عمل البلديات.

5. طموح الجهة

يتمثل طموح الجهة في دفع التنمية بالمعتمديات والرفع من جاذبيتها وتحسين الظروف المعيشية للمتساكنين.

وفي هذا الإطار سيتم العمل على **تطبيق الدراسات وأمثلة التهيئة العمرانية** على المجالات الحضرية والريفية ومواصلة المجهود لتحقيق **التكامل والاندماج المحلي** عبر برمجة مشاريع خصوصية لتقوية الجذب والإشعاع الداخلي والخارجي للمعتمديات. وعلى مستوى البنية التحتية ستتجه **العناية بصيانة وتعصير المسالك الفلاحية وشبكة الطرقات**. إضافة إلى **تهيئة وصيانة المناطق الصناعية**، تحسين البنية الأساسية **وتطوير شبكات الخدمات الأساسية** بها للرفع من جاذبيتها مع الإسراع في **تنشيط السياحة الثقافية والبيئية** مما يزيد من جذب المعتمديات الداخلية وتنشيط دورتها الاقتصادية.

كما سيتمّ العمل على **تدعيم المرافق العامة والتجهيزات الجماعية** ومواصلة المجهود لتحسين التزود بالماء الصالح للشراب خصوصا بالأرياف المعزولة **وتنظيم قطاع النقل الحضري والريفي والنقل المدرسي ودعم الجمعيات المائية** وتقوية قدراتها بمساندة المجتمع المدني.

مخطط التنمية لولاية قفصة

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تقع **ولاية قفصة** بالجنوب الغربي للبلاد التونسية يتوسط موقعها الجغرافي خمس ولايات (سيدي بوزيد، القصرين، قبلي، قابس وتوزر) وتنقسم الجهة إلى **4 مناطق طبيعية** رئيسية تشمل **منطقة السباسب العليا** وتضمّ معتمديات سيدي عيش وقفصة الشمالية والسند **ومنطقة الواحات** التي تشتمل على معتمديات قفصة الجنوبية والقصر والقطار **ومنطقة الحوض المنجمي** التي تشمل معتمديات الرديف، أم العرائس، المظيلة، المتلوي **والمنطقة الجبلية** التي تغطّي معتمدية بلخير.

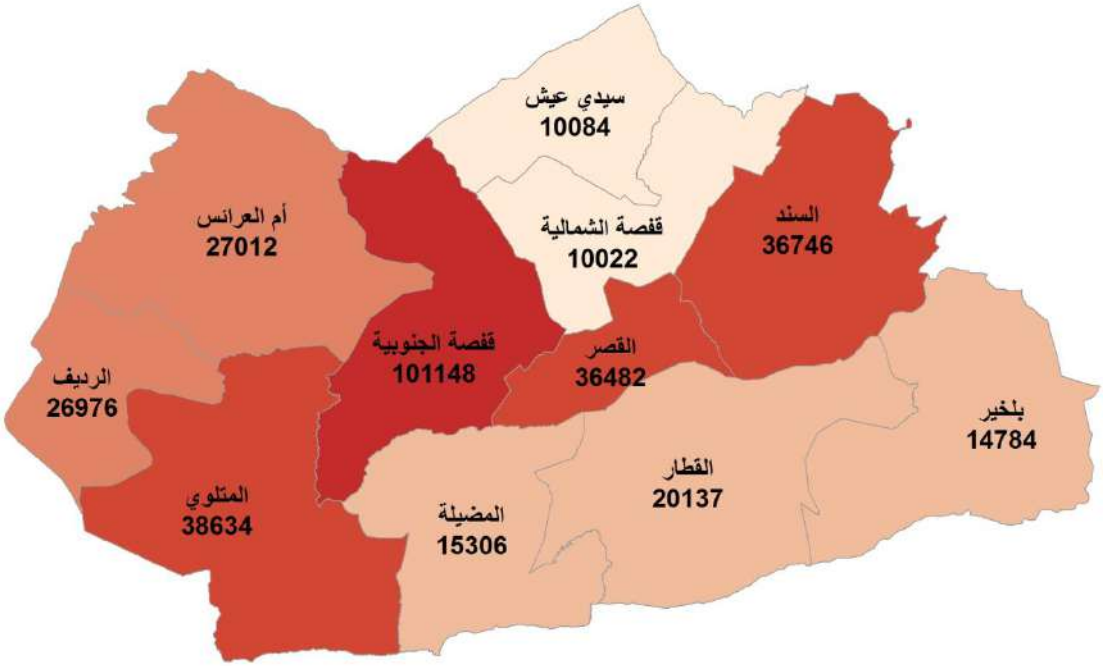

وتمسح ولاية قفصة 7 807 كلم مربع، وهو ما يمثل 9% تقريبا من مساحة إقليم الجنوب و5% من مساحة البلاد، وتنقسم إداريا إلى **11 معتمدية و10 بلديات** باعتبار البلديتين الجديدتين بكل من لالة وبلخير **و9 مجالس قروية و76 عمادة** منـها 43 عمادة ريفية.

وتعدّ الولاية حسب إحصائيات سنة 2014 حوالي 331 337 نسمة. وتقدّر **نسبة النمو الديمغرافي بـ0,51% سنويا** مقابل 1,03% على المستوى الوطني خلال الفترة (2004-2014) وتمثل نسبة السكان بالوسط الحضري 67,8% و32,2% بالوسط الريفي.

وتتواجد بالجهة **موارد وثروات طبيعية هامة** تتمثل أساسا في 128 مليون متر مكعب من المياه الجوفية في السنة (33 مليون م^3 من المائدة السطحية و95 مليون م^3 من المائدة العميقة) وأراضي فلاحية شاسعة تقدر مساحتها بـ690 577 هك منها 820 338 هك مراعي و730 232 هك صالحة للفلاحة.

كما تزخر الجهة **بموارد منجمية وإنشائية كبيرة** على غرار الفسفاط الذي يمثل أحد أبرز الأنشطة الاقتصادية بالجهة من حيث الإنتاج والتشغيل والتصدير ومواد إنشائية (رمل سيليسي، طين أحمر، جبس، فسفاط كربونات الكلسيوم...) ويوجد بالولاية **أماكن طبيعية متنوعة وثراء ثقافي وحضاري مؤهل للاستغلال السياحي.**

2. الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية

شهد الوضع الاقتصادي بولاية قفصة منذ 2011 ظروفا صعبة مما أفضى إلى تعطل وتراجع الإنتاج ونسق التنمية في سائر المجالات وعديد القطاعات وخاصة منها **استخراج وإنتاج الفسفاط** الذي عرف **انحدارا كبيرا بعد سنة 2010.**

وأهم ما يميز الوضع الاقتصادي:

- ضعف القيمة المضافة للموارد المحلية والمواد الأولية المميزة،
- ضعف البنية التحتية لا سيما فيما يتعلق بشبكة الطرقات والطرقات داخل مدن الولاية والنقص الهام المسجل في نشاط المطاروقدم السكك الحديدية والقطارات التي تستغلّ في نقل المسافرين والبضائع وخاصّة الفسفاط الخام من الحوض المنجمي بقفصة إلى المركّبات الصناعيّة للتحويل وانتاج الأسمدة
- افتقار معتمديات الولاية إلى مناطق صناعية مهيأة تستجيب إلى مواصفات مقبولة.
- ضعف النسيج الاقتصادي وعدم تمكن الجهة من القطع بصفة نهائية مع أحادية اقتصادها (القطاع المنجمي)
- غياب محيط أعمال محفز نتيجة ضعف اقتصاد الجهة وعزلتها على محاور النمو وعلى المراكز الاقتصادية الكبرى

3. الموارد البشرية والوضع الإجتماعي

أبرز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أن ولاية قفصة سجلت **نسبة البطالة الاعلى على المستوى الوطني** حيث تصل هذه النسبة الى **26.2%** مقابل 14,8% على المستوى الوطني. وتمثل

نسبة البطالة بالنسبة للذكور 19% مقابل 11,4%على المستوى الوطني و42,7% بالنسبة للاناث الاكثر تأثرا بالبطالة مقابل 22,2%على المستوى الوطني.

ويتسم **الوضع الاجتماعي** بالولاية كذلك بمحدودية منظومة التكوين المهني وتردي وضعية القطاع الصحي نظرا للنقص في أطباء الاختصاص ونقص في التجهيزات ومحدودية الفضاءات وضعف في المؤشرات الصحية بالنسبة لعدد السكان لكل طبيب وعدد السكان لكل مؤسسة صحية وعدد السكان لكل سرير إلى جانب افتقار المؤسسات الجامعية بالجهة للأساتذة من صنف أ مما أثر على مردوديتها.

رغم وجود **مؤسسات طفولة** بالجهة إلا أنها تبقى في حاجة إلى مزيد التطوير والعناية خاصة في مجال التعهّد بالوضعيات الهشة والطفولة الفاقدة للسند إلى جانب العناية بخدمات الطفولة المبكرة وخدمات الوقاية في إطار التنشيط التربوي الاجتماعي.

4. الوضع البيئي

ويتجلّى من تحليل الوضع البيئي بالولاية أن **عديد العوامل ساهمت في تردّي هذا الوضع** ممثلة في :

- افتقار الجهة لمصبات مراقبة ووحدات رسكلة النفايات مما ساهم في التلوث البيئي
- التلوث المتأتي من مغاسل الفسفاط بالحوض المنجمي والمعمل الكيميائي بالمظيلة.
- البناء الفوضوي واجتياح الأودية والمناطق الخضراء والواحات ومداخل المدن
- تآكل وقدم شبكة الماء الصالح للشراب بعدة أحياء
- تلوث مجاري الأودية ووجود مصبات عشوائية بمداخل المدن تهدد سلامة المواطنين
- الغياب التام للجمالية الحضرية بمدن الحوض المنجمي
- تفاقم ظاهرة التصحر
- غياب مخطط إستراتيجي لإعادة إستعمال المياه المطهرة
- محدودية شبكات التطهير وتجاوز الكميات المعالجة للمياه المستعملة قدرة استيعاب محطات التطهير وتصريف كميات من المياه المستعملة في الوسط الطبيعي نظرا للنقص في المحطات

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

يتسّم الأداء المؤسساتي والحوكمة بالولاية **بقلة الإمكانيات البشرية والمادية للإدارات الجهوية والجماعات المحلية** بما يحد من دورها في تجسيد المشاريع العمومية وتنظيم المجال الترابي والعمراني.

كما يشكو الوضع **تداخل الاختصاصات المسندة للجماعات المحلية** (بلديات، ولاية، مجالس قروية، معتمديات) إلى جانب **الدور المحدود للمجتمع المدني** خاصة في ما يخص المراقبة والمتابعة وبطء وتشعب إجراءات الصفقات العمومية وغياب منظومة إحصائية ومعلوماتية مساندة للتنمية **ومناخ اعمال لا يشجع على الاستثمار** نتيجة كثرة الاضرابات والاعتصامات العشوائية بعد الثورة. كما أن **مركزيّة القرار والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي** ساهم في الحدّ من فعالية البرامج والمشاريع.

6. الإشكالية العامة للتنمية

تتمثل الإشكالية العامّة للتنمية في العناصر التالية:

- إقتصاد جهوي غير ديناميكي وغير مندمج في محيطه وغير متوازن بين معتمدياته ولا يثمن الميزات التفاضلية للجهة وهذا ما جعل **ولاية قفصة تحتل المرتبة 16 على 24 ولاية حسب مؤشر التنمية الجهوية سنة 2015** كما أنّ أغلب معتمدياتها تنتمي إلى المجموعة الثالثة والرابعة.
- ضعف النسيج الاقتصادي وعدم تمكن الجهة من القطع بصفة نهائية مع **أحادية اقتصادها** (القطاع المنجمي) وهو ما نتج عنه صعوبات في القدرة على استيعاب طلبات الشغل
- غياب محيط أعمال محفز نتيجة ضعف اقتصاد الجهة وعزلتها على محاور النمو وعلى المراكز الاقتصادية الكبرى
- تضاعف حدة الضغوطات على الموارد الطبيعية
- نقص التجهيزات والفضاءات الكفيلة بتشجيع الباعثين والمستثمرين على الانتصاب بمعتمديات الولاية (الطرقات العصرية، شبكة السكة الحديدية، المنطقة اللوجستية، المناطق السياحية والصناعية) إلى جانب ضعف المخزون العقاري وطول وتشعب الإجراءات المتعلقة بتحويل الملكية واستبدال صبغة الأراضي وعدم تمثيلية بعض الإدارات الجهوية.
- **غياب المشاريع الاستثمارية الكبرى** التي بإمكانها المساهمة في حل إشكالية التشغيل ونقص الاستثمار الخارجي المباشر،
- ارتفاع عدد الوافدين الجدد على سوق الشغل من أصحاب المستويات التعليميّة العالية ممّا نتجت عنه ضغوطات في مستوى توفير فرص العمل وتلبية الطلبات الإضافية للشغل، **وارتفاع نسبة البطالة** مقارنة بالمستوى الوطني وخاصة لدى حاملي شهائد التعليم العالي.

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغت جملة الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 112 1 م د توزعت بين القطاعين العام والخاص كالآتي:

	الإستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العـام	586	52.7
القطاع الخـاص	526	47.3
المجموع	**1 112**	**100.0**

ويتضح من هذا الجدول أن **القطاع العام** إستأثر بـ586 م د أي ما يمثل **52.7%** من مجموع الإستثمارات المنجزة. وساهمت الإستثمارات المنجزة في القطاع العام في إنجاز عديد المشاريع من أهمّها :

- تزويد نحو 14 ألف ساكنا بالماء الصالح للشرب
- إنجاز 12 بئرا عميقة
- إحداث وتعهد 700 هك من المناطق السقوية
- إعادة تهيئة محطة التطهير بقفصة
- تطهير مدينة القطار

وبخصوص **القطاع الخاص** فقد بلغت جملة الإستثمارات المنجزة خلال الفترة (2011-2015) حوالي 526.2 م د أي ما يمثل **47.3%** من مجموع الإستثمارات المنجزة بالولاية. وتعتبر هذه المساهمة من قبل القطاع الخاص هامّة نسبيا.

وساهمت استثمارات القطاع الخاص في إنجاز عديد المشاريع من أهمّها :

- شركة سومصان لصنع المنتجات الصحية بالمتلوي
- شركة قرطاج للمياه المعدنية بسيدي عيش
- بيتطون لصناعة الملابس الجاهزة
- شركة الدراسات والبناء الصناعي بقفصة
- شركة أليس للصناعات الغذائية بسيدي عيش

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020:

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
قفصة قطب اقتصادي متنوع وديناميكي يقوم على إنتاج فلاحي وصناعي وسياحي ذا جودة عالية ويحتوي على شبكة طرقات عصرية مستغلا كل الفرص المتاحة لجعل قفصة وجهة تكنولوجية وعلمية وثقافية وصحية بالجنوب الغربي. وبالتوازي مع تطور أساليب إنتاج الفسفاط باعتماد الطاقات المتجددة وترشيد استغلال المياه تصبح قفصة بيئة سليمة وملائمة للحياة موفرة حزمة خدمات اجتماعية عالية الجودة في مجال الصحة والتعليم والتكوين وموارد رزق محترمة للشباب من النساء والرجال مع مزيد تشريكهم في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وتجسيما لهذه الرؤية تتمثل السياسات الواجب إعتمادها خلال الفترة (2016-2020) في العناصر التالية :

1. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

سيرتكز العمل التنموي بولاية قفصة خلال الخماسية القادمة على دعم الحوكمة الرشيدة وإرساء الإصلاحات من خلال التوظيف الأمثل للموارد الجهوية وتوخي الشفافية والمساءلة والتشاركية.

ففي مجال دور الجهة في **تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة** سيتجه العمل نحو :

- تدعيم قدرات الفاعلين المحليين والجهويين من إدارة ومجتمع مدني في مجال التخطيط والتصرف الإداري بتنظيم دورات تكوينية وتطوير منظومة المعلومات الجهوية وتيسير النفاذ إليها عبر المواقع الرسمية الجهوية لتوفير الظروف الملائمة لإرساء الديمقراطية التشاركية.
- وضع برنامج متابعة ومراقبة على المستوى الجهوي والقيام بإجراءات الرقابة والتقييم والتحفيز لتحسين المردودية والنجاعة مع التأكيد على مناطق تركز وكثافة العمال (شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي وشركات البيئة).
- تعزيز قدرات المجتمع المدني وتنسيق جهوده والدخول في شراكة معه وذلك بتشجيع الجمعيات الكفأة على القيام بأنشطة من شأنها أن تأثر تدريجيا في التغيير الايجابي نحو ارساء مناخ استثمار سليم ومشجع.

2. النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

في مجال **البنية الأساسية** سترتكز الجهود على مواصلة تهيئة وتدعيم شبكة الطرقات الرئيسية الرابطة بين مختلف معتمديات الولاية ومركزها ومع باقي جهات البلاد علاوة على تهيئة وتدعيم الطرقات بالمدن وتعبيد المسالك الريفية وتهيئتها لتثمين المواقع والمعالم الأثرية وإدماجها في المنتوج السياحي وربط مواقع الإنتاج الفلاحي بالمراكز العمرانية للولاية.

كما ستشهد فترة المخطط (2016-2020) محطات جديدة للنقل البري وتهيئة مركز الفحص الفني بقفصة وبناء فضاء للمعاينة واقتناء عدد من الحافلات للركاب عن طريق الشركة الجهوية للنقل بقفصة ومعدات جديدة لترشيد وتعصير نقل الفسفاط عن طريق الشركة الوطنية للسكك الحديدية.

وفي نفس الإطار سيتمّ:

- تطوير البنية الأساسية الفلاحية وذلك بمد خط رئيسي لكهربة الآبار ومناطق الإنتاج بثلاثي الأطوار وتهيئة المسالك والمساعدة على إحداث منشئات تخزين والعمل على خلق إمكانيات ترويج وتصديرأكبر.
- اعتماد سياسة تشجع على الفلاحة البيولوجية وعلى تنويع المنتوجات الفلاحية بالمناطق السقوية.
- تهيئة المناطق الصناعية ومدها بكل الوسائل اللازمة (الكهرباء، الغاز الطبيعي، التطهير...).
- ربط فضاء القطب بقفصة بالشبكات الخارجية.
- العمل على جعل ولاية قفصة وجهة سياحية هامة بإحداث مسالك سياحية متكاملة تربط جميع المواقع الأثرية والطبيعية والإيكولوجية وتثمين وتسويق المنتوج السياحي الذي يميز الولاية والتوجه نحو السياحة الثقافية والإيكولوجية الداخلية والخارجية باستغلال الموروث الثقافي العريق والطبيعي الذي يميز ولاية قفصة كمعلم وكذلك وضع خطة للنهوض بترويج وتصدير الصناعات التقليدية.
- تجديد أسطول الحافلات والقاطرات.
- تحسين جزء من شبكات الطرقات المرقمة داخل المدن بالقضاء على الإخلالات المتسببة في تدهورها.
- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص بالجهة (PPP).
- مزيد دعم تصدير الفسفاط والمنتوجات الكيميائية والبحث عن أسواق جديدة.
- تحسين وتعصير مختلف الشبكات الأرضية والهاتف الجوال.
- تعميم وسائل تكنولوجيات المعلومات والاتصال على المؤسسات التعليمية والثقافية بالجهة.

- مزيد اعتماد التقنيات الحديثة والتطبيقات العالية في العمل الإداري للوصول الى خدمات إدارية حينية من شأنها أن تسهل عملية الاستثمار
- التخصص في الأنشطة الفلاحية التي تتوفر بها ميزات تفاضلية حسب الخارطة الفلاحية للولاية.
- تهيئة المناطق الصناعية بالولاية وربط فضاء القطب بقفصة بالشبكات الخارجية وبناء محلات صناعية.

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الإجتماعي

يمثل النهوض بالموارد البشرية وتحسين قابلية التشغيل لدى الشباب أحد أهم أهداف الفترة القادمة والتي ستتميز بالخصوص بتعزيز منظومة التعليم العالي وإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني بمراجعة أساليب التكوين وتدعيمها بالتجهيزات الملائمة بما يساهم في توفير اليد العاملة الكفأة التي تستجيب للحاجيات المستقبلية للمؤسسات الاقتصادية وفي إدماج الشباب أصحاب الشهائد في الحياة النشيطة.

- مزيد الارتقاء بالمنظومة الصحية وذلك بتحسين التغطية الصحية بكافة مناطق الولاية والرفع من جودة الخدمات المسداة وتأهيل المؤسسات الصحية العمومية وتركيز التجهيزات الطبية والحديثة.
- مواصلة الجهود لتكثيف استخدام التقنيات الحديثة في مناهج التعليم وتدعيم البنية الأساسية ولاسيما بإحداث المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية وقاعات الاختصاص والمخابر العلمية للرفع من مردودية المنظومة التربوية.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

- اعتماد سياسة تهيئة عمرانية واضحة المعالم بمدن الولاية وبعض التجمعات السكانية.
- إنجاز وحدة معالجة النفايت ومراكز تحويل واعداد برنامج مندمج لتحسين الوضع البيئي بالحوض المنجمي
- وضع استراتيجية إقليمية للاقتصاد الأخضر موجه نحو تحقيق الاستدامة البيئية والاندماج الاجتماعي.
- ترشيد استغلال المياه باعتماد طرق ري مقتصدة واستغلالالمياه المستعملة المرسكلة في الانتاج الصناعي والمنجمي والفلاحي
- وضع خطة لمعالجة مختلف مصادر التلوث الناجمة عن استخراج ومعالجة الفسفاط بكامل مناطق الحوض المنجمي.

- دراسة فرص الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة وتأثيرها على خلق العمل وترشيد استهلاك الطاقة.
- اعتماد سياسة تحفز بعث الخواص لمؤسسات في مجال رسكلة النفايات بالجهة.
- اعداد دراسة حول تأثيرات الفوسفوجيبس على المائدة المائية بالجهة.

5. تجسيم طموح الجهة

يتمثل طموح ولاية قفصة خلال الفترة القادمة في :

- **تنويع القاعدة الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية**
- **التقليص من نسبة البطالة**
- **مواصلة تحسين نوعية الحياة**
- **تكريس التضامن والتكامل بين مناطق الولاية**
- **تشريك المجتمع المدني في كل مراحل القرار والمتابعة في كل ما يخص الجهة.**
- **تحسين مناخ الأعمال للرفع من القدرة التنافسية للجهة على استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيع المبادرة الخاصة على الانتصاب بالجهة ولاسيما في الأنشطة القطاعات المجددة وذات القيمة المضافة العالية والعمل على تثمين الخصوصيات الطبيعية والمناخية واستغلال الميزات التفاضلية للجهة**
- **تحفيز الكفاءات للعمل بمختلف المصالح والقطاعات**
- **ربط الجهة لوجستيا بأقطاب التنمية** (طرقات سيارة، وسائل نقل حديثة وسريعة ...)
- **تعزيز الدور الإقليمي للولاية وذلك بخلق الشروط الملائمة والمعززة وذلك بتوفير محيط استثمار ملائم يكون له التأثير الايجابي على تطوير عديد القطاعات وخاصة منها الخدمات وكذلك تطوير جهاز مالي وإداري ملائم يضمن الارتقاء إلى مستوى الجودة والمنافسة إضافة إلى الانخراط السريع في وسائل الاتصال الحديثة وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية**

مخطط التنمية لولاية مدنين

I- تشخيص وتقييم الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015:

1. تقديم عام

تقع **ولاية مدنين** بالجنوب الشرقي للبلاد وتمسح 9 167 كلم^2 (10% من مساحة الإقليم و6% من مساحة البلاد) وتعد **9 معتمديات و8 بلديات و5 مجالس قروية و94 عمادة** 48 منها ريفية.

وتحتل الولاية موقعا جغرافيا متميزا واستراتيجيا يربط بين ضفتي المتوسّط ويؤمن التواصل مع ليبيا وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء والمشرق العربي، وتحدها ولاية قابس شمالا وولاية قبلي غربا وولاية تطاوين جنوبا وغربا وليبيا شرقا والبحر المتوسط شمالا وشرقا.

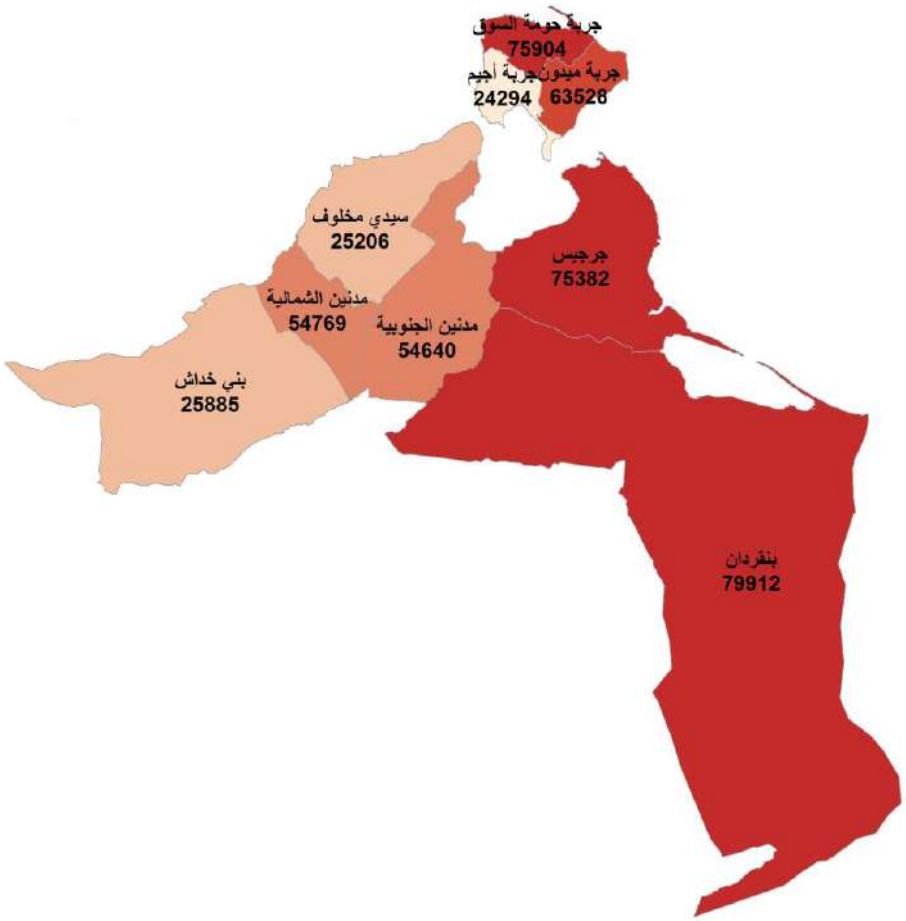

وتعدّ الولاية حسب نتائج التعداد العام للسكّان لسنة 2014 نحو **480 ألف نسمة** [79% منهم بالوسط الحضري] مقابل 432 ألف نسمة سنة 2004 [أي بنسبة نمو سكّاني سنوية في حدود 1,04%]. ويبلغ عدد الناشطين المشتغلين قرابة **133 ألف مشتغل** 56% منهم في قطاعات التجارة والخدمات والإدارة في حين ناهزت **نسبة البطالة 14.5%** مقابل 14.8% على المستوى الوطني.

وتتميز الجهة **بخاصيات مناخية** غير مستغلة على الوجه الأمثل وتتواجد بها ثروات طبيعية هامة ومتعدّدة تتمثل في مراعي شاسعة [تغطي 66% من المساحة الجملية للولاية و72% من الأراضي الصالحة للفلاحة] و580 كلم من السواحل المعروفة بثراء المنتوج وقيمته التجارية العالية [30% من سواحل البلاد] **ومخزون متنوع من الخامات والمواد الإنشائية ذات النوعية الرفيعة** على غرار الطين والحجارة الكلسية والرخامية والأملاح وتحتوي على **مواقع ومشاهد طبيعية وتاريخية وثقافية وجبلية وصحراوية فريدة** ساهمت في تركيز قطب سياحي ذي إشعاع عالمي.

وقد أمكن لولاية مدنين بحكم تعدّد مواردها وثرواتها الطبيعية أن تبني **قاعدة اقتصادية متنوعة** ترتكز على إنتاج الزيتون [4 مليون أصل] وتربية الماشية [510 ألف أنثى من الأغنام والماعز و19 ألف رأس إبل] والصيد البحري [2900 مركب صيد] والسياحة [143 وحدة فندقية بطاقة 55 ألف سريرا] والصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء والخزف [63% من المؤسّسات الصناعيةالتي تشغل 10 مواطن شغل فما أكثر] والصناعات التقليدية والتجارة بصنفيها المقنّن والموازي.

2. الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية

اتسم الوضع الاقتصادي بالولاية **بتراجع حاد للأنشطة** وركودا في الإنتاج وغلق العديد من المؤسسات وتسريح أعداد هامة من اليد العاملة خاصة في **القطاع السياحي** ما أدى إلى تأثر قطاعي الصناعات التقليدية والنقل الجوي كما سجلت الجهة **تزايدا للتجارة الموازية واستفحال ظاهرة الانتصاب الفوضوي.**

وتبقى إشكالية **البنية الأساسية وتحسين إطار العيش وتقريب المرافق العمومية** وخاصة منها المناطق الصناعية والنقل البحري والنقل الحديدي والمناطق اللوجستية والصحة والتعليم العالي وتحسين نوعية مياه الشرب من أوكد أولويات الجهة حيث اكتست التدخلات العمومية طابعا قطاعيا وغاب عنها البعد المجالي ولم تفض المشاريع المنجزة إلى الرفع من جاذبية الجهة والاستفادة من ميزاتها التفاضلية في استقطاب الاستثمار الداخلي والخارجي وتنويع القاعدة الاقتصادية وبخاصة في **القطاع الصناعي الذي يبقى الحلقة الأضعف في النسيج الاقتصادي بالولاية.**

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

شهدت الولاية في ما يتعلق بمحور التنمية البشرية والرعاية والإحاطة الاجتماعية **تراجعا ونقصا في مستوى الخدمات العمومية** المقدمة إلى جانب تزايد عدد الوافدين على سوق الشغل وخصوصا من أصحاب الشهائد العليا وارتفاعا في عدد العائلات المعوزة من 662 5 عائلة سنة 2010 إلى 556 8

عائلة سنة 2015 **ولم يرافق ذلك اعتماد برامج معالجة دائمة للحد من ظواهر البطالة والفقر** حيث اقتصر التدخل على عمليات إسعاف ظرفية طارئة.

4. الوضع البيئي

شهد الوضع البيئي تفاقم **ظاهرة التصحر** وتزايد الطلبات على الموارد المائية إلى جانب بروز إشكاليات بيئية حضرية معقدة خاصة بجزيرة جربة وغياب مخططات مديرية للحماية من الفيضانات **وضعف نسبة الربط بشبكة التطهير** حيث يبلغت نسبة الربط 37% بالمدن المتبناة مقابل 91% على المستوى الوطني كما شملت الاخلالات البيئية **منظومة التصرف في النفايات المنزلية** بمختلف أصنافها وتفاقم ظاهرة التعدي على الملك العمومي البحري والملك العمومي للمياه والأراضي الفلاحية واستفحال **ظاهرة البناء العشوائي.**

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

سجلت الجهة في باب الأداء المؤسساتي والحوكمة **محدودية قدرة الجهاز الإداري** على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة بحكم نقص الإمكانيات البشرية والمادية وضعفا كبيرا في مؤشر تجسيم نوايا الاستثمار المصرح بها نتيجة هشاشة محيط الأعمال ومناخ الاستثمار وطول الإجراءات الإدارية وتشعبها وصعوبة التمويل.

6. الإشكالية العامة للتنمية

يتّضح من خلال هذا التشخيص أن الوضع التنموي بالولاية يتسم **بالهشاشة والاختلال** وذلك على الرغم من تعدّد وتنوع المؤهلات التنموية الطبيعية منها والبشرية والاقتصادية فهي بكل المقاييس **جهة المفارقات التنموية.** ونتج عن هذه الوضعية التنموية الضعيفة والهشة :

- **تواجد ولاية مدنين في المرتبة 15 وطنيا بمؤشر تنمية يبلغ 0.397 سنة 2015** مقابل 0.762 لتونس العاصمة في أعلى الترتيب حيث انتمت اغلب معتمدياتها إلى قائمة المعتمديات الأقل نموا.
- **تفاوت اقتصادي واجتماعي كبير** بين الشريط الساحلي الجذّاب للولاية وعمقها الداخلي بلغ 155 نقطة بين معتمدية بني خداش في أسفل الترتيب ومعتمدية حومة السوق الساحلية في الصدارة كما بين المعتمديات الساحلية نفسها بين معتمدية سيدي مخلوف ومعتمدية حومة السوق بفارق 122 نقطة في مستوى الترتيب،

- المرتبة 14 وطنيا في سلم مؤشر جاذبية الأعمال والحوكمة المحلية بمقياس 3.18،

وبناء على ما تقدم يمكن **حوصلة اشكالية التنمية بالولاية** في ما يلي: لقد تحققت لولاية مدنين على امتداد المخطّطات السابقة وخلال المرحلة الانتقالية إنجازات هامة ومتعدّدة شملت سائر المجالات ومختلف القطاعات إلا أن تلك الإنجازات على أهميتها لم تمكّن من الارتقاء بمؤشر التنمية الجهوية إلى المستوى المأمول حيث اتسم الوضع **بضعف البنية الأساسية ومحدودية المرافق الجماعية وهشاشة النسيج الإنتاجي** وعدم قدرته على خلق قيمة مضافة عالية والرفع من الجاذبية والتنافسية الاقتصادية للجهة ممّا أفرز اختلال في التوازن والتكامل المجالي بين الشريط الساحلي من جهة والشريط الوسيط والمنطقة الداخلية من جهة ثانية فضلا عن تزايد حدّة الضغوطات المسلّطة على الموارد والثروات الطبيعية وتدهور الوضع البيئي بما يحد من تلبية احتياجات النمو السكاني ويهدد استدامة التنمية.

II- انجازات الفترة 2011-2015:

قدرت الاستثمارات الجملية المنجزة بالولاية على امتداد الفترة (2011-2015) بـ673 1 م د موزعة كما يلي :

	الإستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	468	27.9
القطاع الخاص	1 205	72.1
الجملة	**1 673**	**100**

بالنسبة للقطاع العام استأثر قطاع **البنية الأساسية** بـ56% من مجموع الإستثمارات المنجزة تليها مشاريع **قطاعات الإنتاج** بنسبة 27% فمشاريع **التنمية البشرية** بنسبة 17%. ومكّنت جملة المشاريع المنجزة من صيانة المناطق السقوية وإحداث 3 آبار وإستغلال بئر إستكشافية وتوسعة ميناء الصيد البحري بجرجيس وتهيئة وصيانة الميناء التجاري وبناء 3 مراكز للعمل عن بعد وتعزيز شبكة الاتصالات وإحداث 3 مدارس إبتدائية ومدرسة إعدادية وإحداث مركز قطاعي للتكوين في اللحام وإحداث 4 أقسام جديدة بالمستشفى الجهوي بجربة وقسم توليد بمستشفى بن قردان وإحداث مركز صحة أساسية صنف 4 بمدنين.

وفي مجال الطرقات والمسالك تمت تهيئة وتدعيم وتعبيد 698 كلم. كما إتجهت العناية بتزويد السكان بالماء الصالح للشراب حيث تمّ إنجاز 620 مشروعا مكّنت من تزويد حوالي 2000 ساكن فضلا على مشاريع تحسين نوعية المياه بكل من بني خداش وبن قردان ومدنين.

وشهدت الفترة (2011-2015) **ربط الجهة بالغاز الطبيعي** (جربة وجرجيس ومدنين) وإحداث منطقة صناعية بمدنين الشمالية وبناء فضائين صناعيين بها فضلا على تطهير 8 أحياء شعبية.

وبالنسبة **للقطاع الخاص** فقد تمّ إحداث 501 مشروعا فلاحيا و73 مشروعا صناعيا إلى جانب 184 2 مشروعا في مجال المهن الصغرى والصناعات التقليدية مكّنت من إحداث 076 4 موطن شغل.

وتجدر الإشارة إلى أهمية **قطاع السكن الذاتي** الذي أستأثر بنحو 52% من حجم الإستثمارات المنجزة وساهم بدرجة هامة في تنشيط الحركة الاقتصادية من حيث توفير مواطن الشغل ووقعه الإيجابي على القطاعات الرتبطة به كالتجارة والمكاتب الهندسية.

III- الرؤية المستقبلية للتنمية للفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
مجال تنموي مندمج وتنافسي مثمنا للموارد والثروات المتاحة حاضنا لقاعدة اقتصادية واسعة وذات قيمة مضافة عالية جاذبا للاستثمار المحلي والأجنبي قادرا على استيعاب طلبات الشغل وتحقيق الرفاه الاجتماعي مستجيبا لمقتضيات التنمية المستدامة مشعّا على ولايات الجنوب الشرقي ومنفتحا على محيطه الوطني والدولي.

وتهدف هذه النظرة المستقبلية للتنمية إلى تحقيق طموحات وتطلعات أهالي الولاية بتغيير واقعهم الحالي **وانطلاق مسار تنموي جديد يضمن أعلى درجات النمو الإدماجي والمستدام ويفتح أفاقا أرحب للتشغيل** ويمكّن من **تحقيق الرفاه الاجتماعي والتوازن الجهوي والمحلي والارتقاء بمؤشرات التنمية** إلى أفضل الدرجات **وتعزيز انصهار وتفتح الولاية على محيطها الإقليمي والوطني والدّولي.**

ويستوجب تجسيم هذه الرؤية المستقبلية ضبط إستراتيجية تنموية ناجعة على المدى المتوسط والبعيد تتبلور صلبها التوجهات والمحاور الأساسية والأهداف الكمية والنوعية المنشودة وتتشكّل في إطارها البرامج والمشاريع الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف في شتّى المجالات وسائر القطاعات.

وتبعا لذلك سترتكز الخطة التنموية للولاية للفترة (2016-2020) على **خمسة محاور رئيسية للتنمية** يتضمن كل محور منها أهدافا خصوصية أفقية وفرعية:

1. نحو اقتصاد تنافسي ذو قدرة تشغيلية عالية

يتمثل التوجه الأساسي لإستراتيجية التنمية للمرحلة القادمة في **جعل ولاية مدنين قطبا صناعيا متطورا** قادرا على استقطاب الجزء الأهم من مخزون البطالة وفضاء متميزا لجلب الاستثمار الوطني والأجنبي في الأنشطة المجدّدة وذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي المتطور والطاقة التشغيلية العالية وقاعدة إقليمية للتصدير إلى جانب الارتقاء بالدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الفلاحة والصيد البحري إلى أفضل المستويات والرفع من القيمة المضافة للمنتجات المحلّية في مختلف القطاعات.

ويتطلب ذلك تدعيم مقومات الجاذبية والتنافسية الاقتصادية للولاية بإيلاء العناية اللازمة للبنية الأساسيّة واللوجستية من خلال تعزيز شبكة الطرقات وتحديثها وربط الولاية بشبكة السكة الحديدية وتأهيل منظومات النقل وتأمين الربط والتواصل السلس بين مختلف المناطق مع مواقع الإنتاج والولايات المجاورة وتطوير الخدمات الاتصالية والمعلوماتيّة وتحسين التزود بالطاقة الكهربائية وتهيئة فضاءات الانتصاب وتوفير الإطار الحياتي الملائم لاستقطاب المستثمرين ورجال الأعمال.

2. موارد بشرية كفأة وسياسة اجتماعية دامجة

وبالتوازي مع النقلة الاقتصادية المنشودة يستوجب تجسيم الرؤية المنشودة العمل على مواصلة **تنمية الموارد البشرية والرفع من كفاءاتها وتحقيق الإدماج الاجتماعي لكافة الفئات وسائر المعتمديات** لتامين مساهمة الجميع في البناء التنموي وتحسين الظروف المعيشية للسكان والارتقاء بجودة الحياة بالمدن والأرياف إلى مستوى أفضل المستويات.

3. تنمية مستدامة وتنظيم مجالي شامل وناجع

ويستدعي تواصل الرقي الاقتصادي والاجتماعي **ضمان تنمية مستدامة** عبر إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها وتهيئة وتنظيم المجال الترابي والعناية بالبيئة والمحيط بمقاومة مظاهر التلوث بمختلف أشكاله وتوسيع وتهذيب شبكات تصريف المياه المستعملة بالمدن المتبناة وتاهيل محطات تطهير لتحسين نوعية المياه المستعملة المعالجة وتوسيع شبكة التطهير للرفع من نسبة الربط الحالية وإرساء الاقتصاد التضامني وتجسيد خيار التوازن التنموي داخل الولاية بين المعتمديات وصلبها كما مع الجهات المجاورة.

4. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة الرشيدة

لضمان نجاح توجهات الخطة الإستراتيجية للتنمية ستشهد المرحلة القادمة **التسريع بتطوير اللامركزية وإرساء دعائم الحوكمة الرشيدة** عبر **تثبيت أسس الديمقراطية المحلية** وتجذير مفاهيمها وتمكين الجهة من الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية لأداء دورها التنموي كاملا.

5. ولاية مدنين قطب تنموي إقليمي اقتصادي وصحّي

يتمثل طموح الجهة في إرساء قطب تنموي إقليمي اقتصادي وصحّي وذلك بالعمل على إنجاز مجموعة من المشاريع والبرامج منها بالخصوص :

- إحداث وتجهيز أقسام استشفائية جديدة بالمستشفيات الجهوية،
- تمديد خطّ السكة الحديدية،
- دراسة البحث عن مستثمر استراجي لتطوير القطب الإقتصادي بميناء جرجيس،
- تسريع انجاز منطقة التبادل التجاري الحر ببنقردان،
- استكمال منظومة القطب التكنولوجي لتثمين ثروات الصحراء بمدنين،
- جهر وتدعيم حماية الميناء التجاري بجرجيس،
- تأهيل القطاع السياحي بجزيرة جربة وتنويع نسيجها الاقتصادي ما يساعد على الحد من انعكاسات تراجع أداء النشاط السياحي،
- النهوض بالقطاع الصناعي بتهيئة المناطق الصناعية وبناء محلات صناعية،
- تدعيم شبكة الطرقات وتحديثها،
- تأهيل البنية الأساسية للصيد البحري،
- تعبئة الموارد المائية للنهوض بالفلاحة المروية.

مخطط التنمية لولاية المهدية

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تتوسط **ولاية المهدية** إقليم الوسط الشرقي للبلاد وتحدها ولايات سوسة والمنستير شمالا والبحر الأبيض المتوسط شرقا، والقيروان غربا وصفاقس جنوبا ولها واجهة بحرية على 75 كلم وتمتد الولاية على طول 140 كلم من المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية وتمسح 2 878 كلم^2 أي ما يعادل نسبة 20,2% من مساحة إقليم الوسط الشرقي و1,9% من مساحة البلاد.

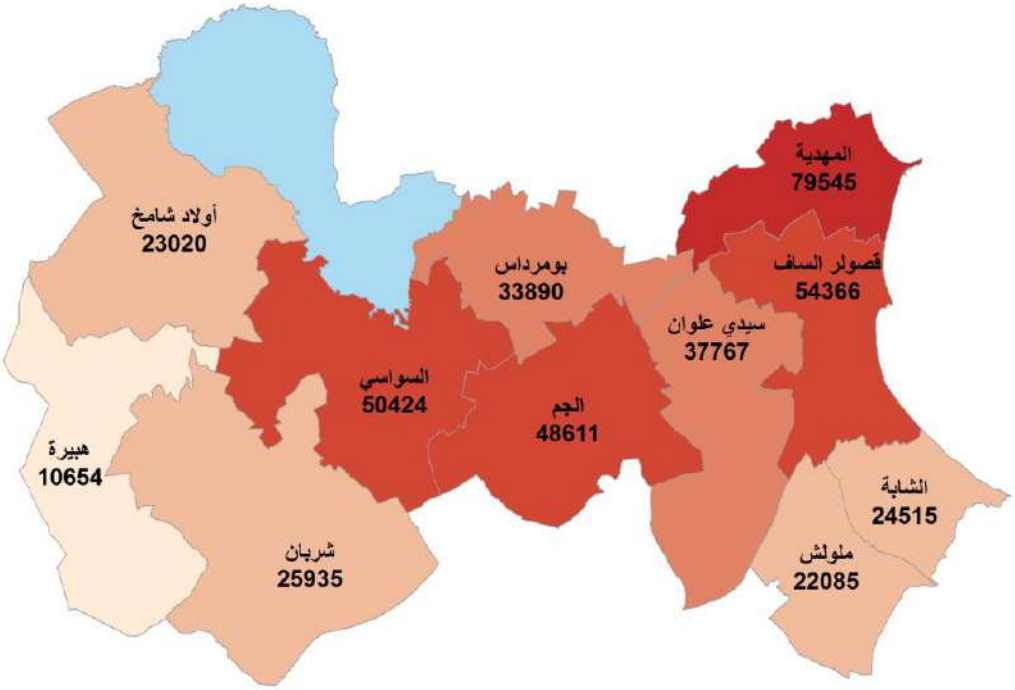

يقدر عدد سكان ولاية المهدية حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 بحوالي **410,8 ألف ساكن** أي ما يمثل **15,8% من مجموع سكان الإقليم و3,7% من سكان البلاد.** ويبلغ **معدل الكثافة السكانية** بها **139 ساكن/ كلم^2** مقابل 174 ساكنا/ كلم^2 بالإقليم و71 ساكنا/ كلم^2 على المستوى الوطني. ويمثل **سكان المناطق الريفية بها 54,2%** مقابل 32,3% على الصعيد الوطني وهو ما يضفي **الطابع الريفي للولاية.**

تزخر ولاية المهدية **بجانب هام من تاريخ البلاد التونسية** ضمن حقبات تاريخية مختلفة حيث كان لها إشعاعها في العهد الروماني وأبرز معالمه ما بقي بمدينتي الجم وسلقطة بقصور الساف، ثم بعد الفتح الإسلامي مع قيام الدولة الفاطمية ومن أبرز شواهده القصر القائم والجامع الكبير والسقيفة الكحلاء بالمهدية وبرج خديجة بالشابة.

وبخصوص **الموارد الطبيعية** تحتوي ولاية المهدية على 254,4 ألف هك من الأراضي الفلاحية وعلى حقل للبترول بصدد الإستغلال بالسواسى وعلى مواد إنشائية هامة من رمال وطين بكل من سيدي علوان وبومرداس وهبيرة.

2. الوضع الإقتصادي والبنية الأساسية

رغم إعتبار ولاية المهدية من الولايات المحظوظة نسبيا بوجودها على الشريط الساحلي وعلى مقربة من الأقطاب الإقتصادية وأهم الموانى التجارية والمطارات التونسية، فإنها **لم تواكب نسق نمو الأقطاب المجاورة** حيث بقي إقتصادها يعتمد على الأنشطة التقليدية في قطاعات الصيد البحري وتحويل الزيتون وتربية الماشية والصناعات التقليدية والمهن الصغرى والنسيج والملابس والصناعات الغذائية والأنشطة السياحية الشاطئية، إلى جانب بعض الأنشطة العصرية مثل إنتاج الألبان والفلاحة البيولوجية وتربية الأحياء المائية.

يعتبر **القطاع الفلاحي** من أهم ركائز إقتصاد الجهة، بقيمة إنتاج سنوي تقدر بـ **6% من قيمة الناتج الفلاحي الجملي للبلاد التونسية** وتساهم المهدية وطنيا بـ15% من منتوجات البحر و12% من إنتاج الألبان و10% من إنتاج الزيتون و8% من إنتاج اللحوم البيضاء ولعبت الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية (18 شركة تعاونية رقم معاملاتها بلغ سنة 2014 الـ100 م د ويتعامل معها 11 000 فلاح) ومجامع التنمية الفلاحية وجمعيات القروض الصغرى في **الإقتصاد الإجتماعي والتضامني** بإعتبار تواجدها على المستوى المحلي وقربها من مشاغل المتعاملين دورا هاما في نجاح قطاع الألبان خارج الضيعة وتتطلب المزيد من الدعم والتشريع المؤسس لعلاقات التكامل والشراكة بين القطاعين العام والخاص. ورغم عديد النجاحات فإن القطاع الفلاحي يبقى ضعيف المردودية تبعا لضعف الموارد المائية وصغر حجم المستغلات وتشعب الوضع العقاري وإختلال الموازنة العلفية وتهرم الزياتين وتفاقم الصيد العشوائي وتقادم الأسطول وعدم إنتظام مسالك الترويج وصعوبة النفاذ إلى مصادر التمويل.

أما **النسيج الصناعي** فيضم 149 مؤسسة تشغل 10 أشخاص فأكثر، وتمثل صناعات النسيج والملابس والصناعات الغذائية خاصة من تكييف منتجات البحر وإنتاج الحليب وزيت الزيتون القطاعين الرئيسيين. ويمثل **القطاع التصديري** نسبة **70% من المؤسسات المشغلة لـ 10 أشخاص فأكثر** ويشغل **79% من اليد العاملة** وتتركز المؤسسات الصناعية في 6 معتمديات ساحلية ووسطى ومؤسسة صناعية واحدة بمعتمدية شربان في حين لا توجد أي مؤسسة بهبيرة وهوما يبين بوضوح عدم التوازن الجهوي.

ظل **النشاط السياحي** مرتكزا على السياحة الشاطئية بمعتمدية المهدية حيث يوجد 25 نزلا منها 14 نزلا من فئة 4 و5 نجوم بطاقة إيواء تقدر بـــ 10 638 سريرا وسجل عدد الوافدين منذ جانفي 2011 تأرجحا هاما إثر الأحداث التي عرفتها بلادنا إذ تراجع العدد من 235 ألف سائح سنة 2010 إلى 170 ألف سائح سنة 2015 وإنعكس إنكماش القطاع السياحي على نشاط قطاع الصناعات التقليدية المشغل لحوالي 11 ألف حرفي.

سجل تشخيص الوضع التنموي بالولاية **تواضع البنية الأساسية خاصة بالمناطق الداخلية**، وعزلة أغلب المعتمديات على المحاور الكبرى للطرقات وشبكة السكك الحديدية وهو ما حد من قدرة مركز الولاية على تأطير كامل مجاله الترابي والإشعاع على كامل المعتمديات كما أنتج ضعفا في المؤشرات التنموية مقارنة بمؤشرات باقي ولايات إقليم الوسط الشرقي حيث **إحتلت المرتبة 14 حسب مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2015** وبذلك تبقى مؤشرات ولاية المهدية قريبة من أغلب الولايات الداخلية وبعيدة عن باقي ولايات الوسط الشرقي حيث أغلب معتمديات الولاية تنتمي إلى المجموعة الثالثة والرابعة (07 معتمديات : بومرداس 146 وملواش 166 والسواسي 170 وسيدي علوان 173 وشربان 174 وهبيرة 188 وأولاد الشامخ 222) خلافا لبقية ولايات إقليم الوسط الشرقي.

3. الموارد البشرية والوضع الإجتماعي

يتسم الوضع الإجتماعي بالولاية **بتراجع نسبة الإنقطاع عن التعليم الأساسي** خلال الفترة 2011-2015 مقارنة بسنة 2010 من 1,3% إلى 0,74% **وإرتفاع نسبة المنقطعين عن التعليم الثانوي** بحوالي 4% وهو ما يستدعي **النهوض بقطاع التكوين المهني** الذي يتميز بضعف جاذبية المراكز الـ (03) التابعة للوكالة الوطنية للتكوين المهني بالمهدية والجم ومركزين (02) للتكوين الفلاحي بالسواسي والصيد البحري بالمهدية نتيجة ضعف التأطير وعدم تنوع الإختصاصات وتواضع التجهيزات.

وتتسم وضعية **نوادي الشباب والملاعب الرياضية ونوادي الطفولة والمنشآت الثقافية** في أغلب المعتمديات بتدهور البنية الأساسية وغيابها في بعض المعتمديات الداخلية حيث تفتقر هبيرة والبرادعة إلى ملاعب رياضية وتفتقر أولاد الشامخ وهبيرة وملولش لمؤسسات عمومية تعنى بالطفولة. كما تستدعي الأنشطة المرتبطة بهذه المجالات التدخل العاجل لدعمها بالإمكانيات المالية والتجهيزات.

وفي **المجال الصحي** تحتوي جهة المهدية على مستشفى جامعي وحيد (الطاهر صفر) ومجمع للصحة الأساسية و10 مستشفيات محلية و109 مركزا صحيا أي بمعدل مركز صحة أساسية لكل 3 541 ساكن ويتوفر بالجهة 617 سريرا أي ما يعادل 1,5 سريرا لكل ألف ساكن وهو دون المستوى الوطني المتمثل

في 1,83 سريرا لكل ألف ساكن، وبخصوص الأطباء فقد بلغ المعدل طبيبا عموميا لكل 1 663 ساكنا مقابل طبيب لكل 1 700 ساكن وطنيا وإذا اعتبرنا أطباء القطاع الخاص يصبح عدد السكان للطبيب الواحد 1 082 ساكن سنة 2015 مقابل 1 249 سنة 2010 مسجلا بذلك تحسنا نسبيا. ولكن يبين توزيع الإطار الطبي تواجد طبيبا بالخطوط الأمامية لكل 4 324 ساكن وممرضا بالخط الأول لكل 812 ساكن وهو ما يترجم **ضعف التأطير الطبي في الخطوط الأمامية.**

وبلغت **نسبة البطالة سنة 2014** حوالي **12,1%** مقابل 14,8% وطنيا وترتفع النسبة خاصة لدى خرجي التعليم العالي لتبلغ 31,7% مقابل 31,8% وطنيا مما يعكس هشاشة النسيج الإقتصادي. ولئن إنخفضت **نسبة الأمية** من 27,4% إلى **21,90% خلال الفترة 2004-2014** فإنها تبقى مرتفعة مقارنة بالمستوى الوطني (18,8% سنة 2014) وتحتد هذه النسبة لدى الإناث (30% سنة 2014) مقارنة بالذكور (13% سنة 2014).

4. الوضع البيئي

تشكو ولاية المهدية من بعض **مظاهر التدهور للموارد الطبيعية وللمحيط** نتيجة تعطل منظومة معالجة النفايات بتوقيف إنجاز المصب الجهوي المراقب بقصور الساف والتصريف العشوائى لمادة المرجين وإنتشار المصبات العشوائية حيث بلغت 13 مصب أغلبها متواجدة بمناطق بيئية حساسة، كما ساهم الرعي المفرط في التصحر والإنجراف لجانب هام من الأراضي الفلاحية، بالإضافة **لتلوث الشواطئ** وتفشى ظاهرة الصيد بالكيس. كما يتسم الوضع البيئي **بضعف شبكة التصرف في المياه المستعملة ومحدودية منشآت التطهير** التي تقتصر على 5 محطات وتبني الديوان الوطني للتطهير 6 بلديات فقط من بين 14 بلدية بالولاية (المهدية والجم والرجيش وقصور الساف وبومرداس والشابة).

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

برزت خلال السنوات الماضية عديد **مظاهر الضعف للأداء المؤسساتي** من خلال تزايد المخالفات المتعلقة **بالبناء الفوضوي** حيث إرتفع عدد قرارات الهدم من 115 قرار سنة 2010 إلى 374 سنة 2014 وإنتشرت **التجارة الموازية والإنتصاب العشوائي** وإستغلال السباخ ومجاري الأودية كمصبات للنفايات الصناعية والفضلات المنزلية مما ساعد على إختلال التوازن بين مختلف مدن الولاية وصعوبة التنقل بين المناطق. **وتعطل كذلك إنجاز بعض المشاريع العمومية** جراء إعتراض المواطنين ومركزية القرار مما حد من تطور الإستثمار الخاص والعمومي.

6. الإشكاليات العامة للتنمية

تتمثل الإشكالية العامة للتنمية في:

- عزلة المعتمديات الداخلية والساحلية وخاصة مدينة المهدية مركز الولاية بإعتبارها لا تمثل نقطة عبور مما أدى إلى عدم إشعاعها على بقية معتمديات الولاية.
- تفاوت بين المعتمديات الساحلية والداخلية في جميع المجالات من بنية أساسية وتجهيزات جماعية وأنشطة إقتصادية.
- محدودية وملوحة الموارد المائية الصالحة للشرب والزراعة بالجهة حدّت من المردودية والإنتاج والإنتاجية وإحداث وتوسعة المناطق السقوية وإنجاز عديد من المشاريع الإقتصادية.
- تشعب الوضع العقاري (أراضي إشتراكية وأحباس عزيزة عثمانة...) حد من تطور الإستثمار ودخول العديد من العقارات وخاصة الفلاحية منها في الدورة الإقتصادية والتطور العمراني وخاصة بالمهدية مركز الولاية.
- التشتت السكاني من أهم العوائق التي تحول دون تحقيق تنمية مستديمة بالولاية والسيطرة على التفاوت الجهوي.
- تواضع جاذبية ولاية المهدية في إستقطاب الإستثمارات المباشرة وخاصة الأجنبية وتكثيف فرص الشراكة والتصدير.
- غياب قطب صناعي وتكنولوجي ومراكز للبحث بالجهة وغياب المناطق والمحلات الصناعية بالمناطق الداخلية للولاية وضعف البنية الاساسية وتقادمها بالمناطق الصناعية ونقص في تثمين المخزون الثقافي لتطوير السياحة الثقافية وتنويعها.
- في المجال الإجتماعي غياب الخط الثاني ومحدودية الخط الأول بالنسبة لقطاع الصحة مما ولد تفاوت في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصحية والخدمات المسداة وضغط كبير على المستشفى الجامعي بالمهدية.
- إختلال منظومة التصرف في النفايات وتثمينها بعد تعطل إنجاز مشروع المصب الجهوي بقصور الساف وتفشي ظاهرة الاوساخ وكيفية التصرف في المرجين وعدم تبني أغلب بلديات الولاية من طرف الديوان الوطني للتطهير.
- غياب تمثيليات للعديد من الإدارات الجهوية مما يبقى الولاية في تبعية لولايتي سوسة والمنستير وتشتّت هياكل المساندة وضعف الإمكانيات الموضوعة على ذمتها.

أفرزت هذه الإشكاليات إقتصادا متوسطا ضعيف الديناميكية غير مندمج في محيطه وغير متوازن ولا يثمن الإمكانيات الخصوصية للجهة.

II- إنجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 1 205 م د منها 292 م د إستثمارات عمومية أي ما يمثل 24.2%.

	الإستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	292	24.3
القطاع الخاص	913	75.7
المجموع	**1 205**	**100**

القطاع العام: بلغت الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 292 م د أي ما يمثل **24.3%** من مجموع الاستثمارات المنجزة، ومكنت هذه الإستثمارات من إنجاز عديد المشاريع بنسب متفاوتة في القطاعات التالية:

توزيع الإستثمارات العمومية المنجزة حسب القطاعات خلال الفترة 2011-2015

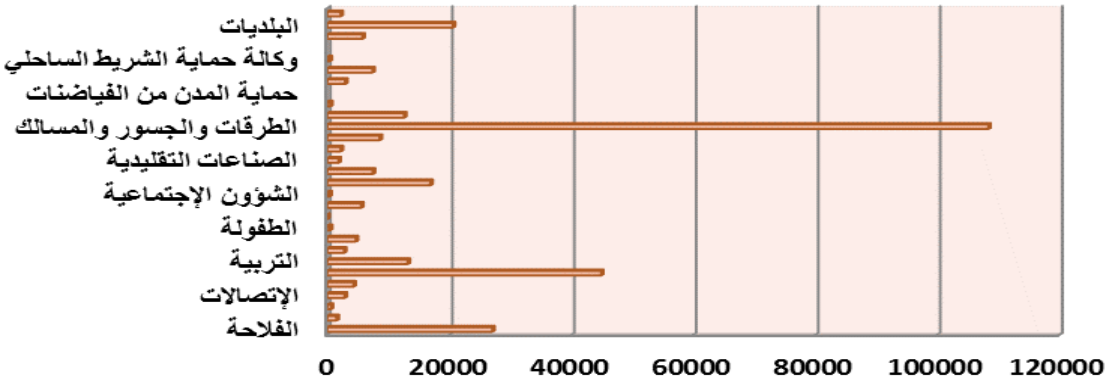

القطاع الخاص: بلغت الإستثمارات الخاصة المنجزة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 913 م د أي ما يمثل **75.7%** من مجموع الإستثمارات المنجزة. ومكنت هذه الإستثمارات من إنجاز جملة من المشاريع وخاصة في **قطاع السكن** (52% من جملة الإستثمارات الخاصة المنجزة خلال الفترة (2011-2015). وبلغ القسط الراجع إلى **القطاعات المنتجة** (الصناعة والفلاحة) 34% من مجموع إستثمارات القطاع الخاص.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع الإستثمارات الخاصة حسب القطاعات الفرعية خلال الفترة (2011-2015):

توزيع الاستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات خلال الفترة 2011-2015

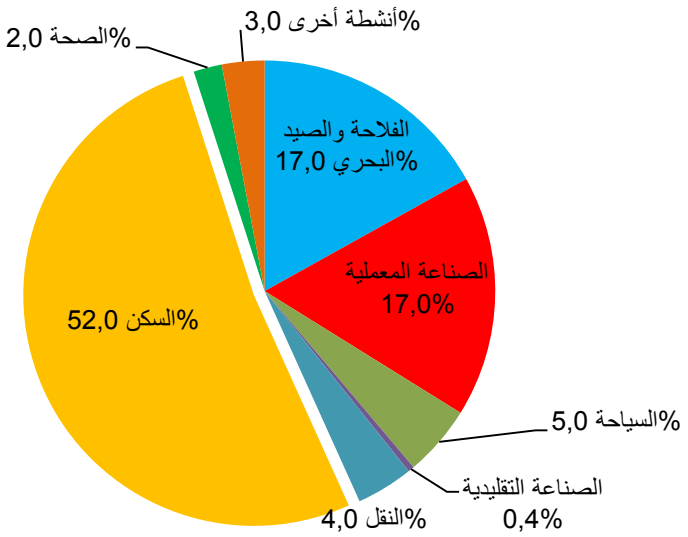

وقد مكنت الاستثمارات العمومية من إنجاز جملة من المشاريع منها بالخصوص:

- في مجال **الفلاحة والصيد البحري** تم إحداث بئرا للإستغلال بشيبة وأخرى إستكشافية بالغضابنة وكهربة 4 محطات ضخ (أولاد مولاهم، الشواشين، سيدي عبد العزيز، الرشارشة) وإعادة تجهيز 6 آبار عميقة (شيبة والزغابنة والشيخ نصر وشربان وهبيرة وسيدي علوان) وتجهيز 4 آبار (العجيلات، زالبة 1، الحريقة، هبيرة) وتهيئة 26,7 كلم من المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية وإحداث 3 800 هك مصاطب ميكانيكية والشروع في تأهيل ميناء الصيد البحري بالشابة.
- في مجال **تحسين ظروف العيش** تم إيصال التنوير الريفي لـ 320 ساكن وتزويد وتحسين تزويد 265 15 ساكن بالماء الصالح للشرب عن طريق الهندسة الريفية وتزويد 850 عائلة عن طريق الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه.
- في مجال **التعليم والتكوين** تم بناء المدرسة الإعدادية النموذجية وإحداث 03 مدارس للتعليم الإبتدائي (بالعويثة –الرشارشة قصورالساف والمسلان بالسواسي وأولاد أحمد بزالبة بسيدي علوان) وصيانة عامة لـ 17 مدرسة إبتدائية و4 مدارس إعدادية وصيانة 4 معاهد (النفاتية، السواسي، معهد إبن سينا بالمهدية، هبيرة) بالإضافة إلى عديد التوسعات، كما تمت إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بالجم وتهيئة مبيت جامعي بالمهدية.
- في **المجال الإجتماعي والشباب والرياضة والثقافة والطفولة** تم بناء وتجهيز مركز للدفاع والإدماج الإجتماعي بقصور الساف وبناء وحدات محلية بكل من بومرداس، وقصور الساف والمهدية وبناء فضاء المبادرة بالمهدية وتهيئة وتوسعة مكتب التشغيل والعمل المستقل بالمهدية وتهيئة قاعات مركب الطفولة الزهراء وإحداث دارالشباب بأولاد الشامخ وتعشيب الملعب البلدي برجيش وتهيئة فضاء المكتبة العمومية بالتلالسة الجم...

- بخصوص **هيكلة المجال الترابي والحضري** فقد تم تعبيد 46 كلم من الطرقات المرقمة (تهذيب ط ج رقم 96 بين السواسي ومنزل حشاد، تهذيب ط ج رقم 191 طريق شيبة (مدركة الساحل) وتهيئة وتدعيم 398.2 كلم من المسالك الريفية وبناء جسر على ط ورقم 1 وادي المشلات بالمهدية وتهيئة وتوسيع المنطقة الصناعية بالجم بالإضافة إلى تطهير 3 أحياء (حي علي بلهوان بالجم، حي الصنوبر وحي الفاطمي بقصور الساف) وتهذيب 3 أحياء أخرى عن طريق وكالة التهذيب العمراني (حي التعليم بكركر، حي نهج ليبيا بالجم، حي النقعة بقصور الساف) علاوة على تنفيذ جميع مكونات المخططات البلدية المبرمجة خلال الفترة 2010-2014.

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020 السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
جعل " ولاية المهدية قطبا تنمويا متوازنا مندمجا في محيطه وذو ديناميكية إقتصادية يثمن الميزات التفاضلية وخصوصيات الجهة" يوفر إطار عيش ملائم لكل الفئات بسائر المناطق ويضمن خدمات إقتصادية وإجتماعية متطورة في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص وإدماج الإقتصاد الأخضر والإقتصاد الإجتماعي والتضامني في المنظومة التنموية الجهوية.

وتجسيما لهذه الرؤية المستقبلية يتعين العمل خلال الفترة (2016-2020) على إعتماد إستراتيجية وسياسات ترتكز على المحاور التالية:

1. تقليص التفاوت الجهوي وبلوغ التنوع الإقتصادي بفك عزلة الولاية وحل الإشكاليات العقارية وتوفير الموارد المائية

سيتم العمل خلال الفترة القادمة على فك عزلة الجهة وتوفير الماء الصالح للشرب والري (بالجلب من الشمال أو بالتحلية) لإدماج الأراضي الفلاحية وحل الإشكاليات العقارية العالقة بإتمام المسح العقاري الإجباري (أحباس عزيزة عثمانة...). إنجاز دراسات خاصة بالطرقات السيارة واقتناء أراضي لتحرير حوزة هذه المشاريع وتدعيم شبكة الطرقات والمسالك وإعداد المخطط المديري للنقل الحديدي لولاية المهدية لربطها بمحيطها الإقليمي والوطني وتوفير نقل عمومي من قبل الشركة الوطنية للنقل بين المدن لإدماج الولاية في محيطها.

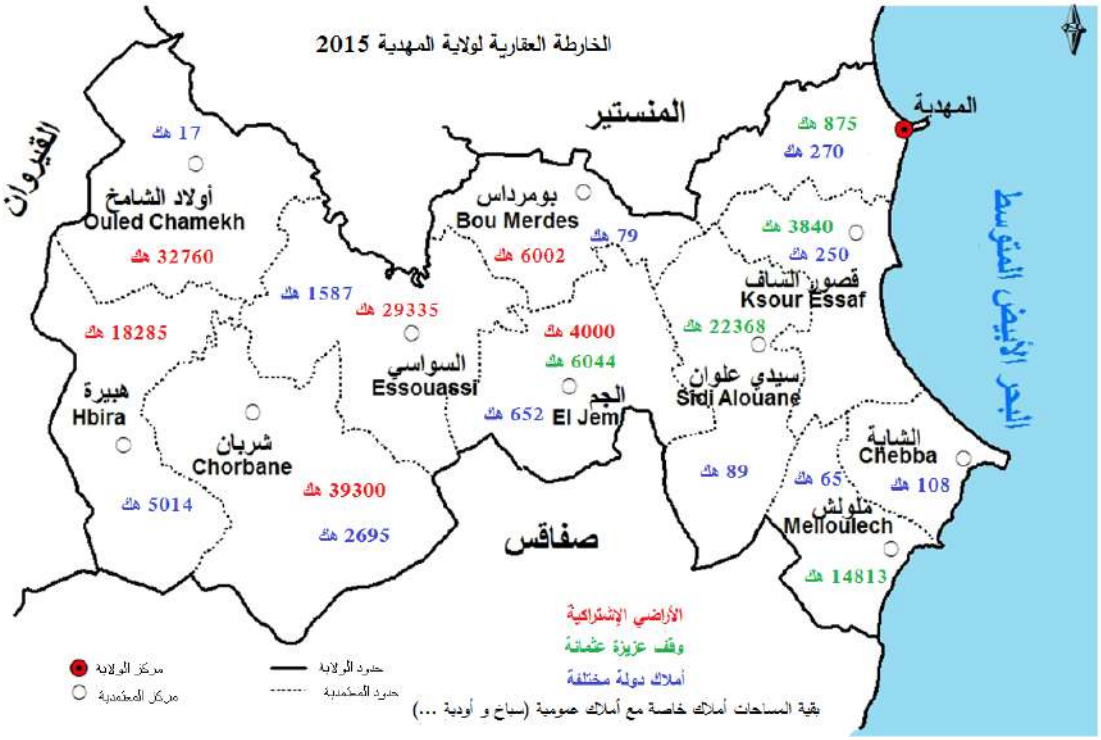

ولتحسين الظروف المعيشية على المستويين المحلي والجهوي وتقليص التفاوت الجهوي سيتم إنجاز **04 مشاريع للتنمية المندمجة** بكل من سيدي علوان ملولش وبومرداس وأولاد الشامخ مع مزيد توجيه دعم الدولة بما يمكن من **الإرتقاء بمؤشر التنمية الجهوية والحد من نسبة التفاوت بين المعتمديات الداخلية والمعتمديات الساحلية وبين ولاية المهدية وبقية ولايات الإقليم** والعمل على تحقيق الترابط والتواصل بين المعتمديات ومركز الولاية وتحسين إطار الحياة عبر تدعيم البنية الأساسية وهيكلة المراكز الحضرية وتحسين السكن وإنجاز المساكن الإجتماعية وتقريب الخدمات الإجتماعية والثقافية والإدارية والترفيهية إلى جانب العمل على تجهيز المناطق بالتنوير والكهرباء ثلاثي الأطوار والغاز كلما إستوجب الأمر ذلك.

2. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

سيرتكز العمل التنموي بولاية المهدية خلال الخماسية القادمة على دعم الحوكمة الرشيدة بمزيد التنسيق بين الإدارات الجهوية **وتشريك المجتمع المدني** في تدارس المواضيع والملفات وإرساء الإصلاحات وحسن توظيف الموارد الجهوية وتدعيم قدرات الفاعلين المحليين والجهويين (الإدارة والمجتمع المدني) في مجال التخطيط والتصرف الإداري وتطوير منظومة المعلومات الجهوية وتيسير النفاذ إليها عبر المواقع الرسمية الجهوية وتوفير الظروف الملائمة لإرساء الديمقراطية التشاركية **وفتح المجال للتعاون الدولي اللامركزي** لما له من إضافة بدعوة المصالح المركزية لتشريك الإطارات الجهوية في التربصات بالخارج من جهة، والتعاون مع وزارتي الخارجية والتنمية والاستثمار والتعاون الدولي لتكوين الجماعات

المحلية والمجتمع المدني في كيفية الإنتفاع بهذه البرامج مع العمل على إحداث تمثيليات للمؤسسات العمومية غير الممثلة بالولاية وفروع بنكية بمعتمديات ملولش وهبيرة وأولاد الشامخ وإحداث تمثيليات للإدارات الجهوية على المستوى المحلي **لتقريب الخدمات للمواطن**.

3. النسيج الإقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

لإرساء نسيج إقتصادي أكثر تنوعا وذو قدرة تشغيلية عالية وتحقيق التوازن الإقتصادي من خلال تقليص الفوارق التنموية بين المناطق الساحلية والداخلية يتعين العمل على:

- **مزيد التحكم في سلاسل القيم لبعض المنظومات الإنتاجية الناجحة** بالتركيز على الحلقات الضعيفة كتثمين الزيوت البيولوجية وتوفير الأعلاف بالنسبة لمنظومة الألبان واللحوم الحمراء والبيضاء والحد من الصيد بالكيس وتجديد أسطول الصيد البحري وتطويره وتنويع السياحة والصناعات التقليدية مع الحث على الإستثمار في الإقتصاد الرقمي والإقتصاد الأخضر وترسيخ مبادئ الإقتصاد الإجتماعي والتضامني في إطار مشروع "**مبادرات التشغيل في الإقتصاد الإجتماعي والتضامني**" بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي وجعل المهدية قطبا للإقتصاد الإجتماعي والتضامني.
- **تطوير القطاع الفلاحي** ليصبح قاطرة للإقتصاد الجهوي بإنجاز مجموعة من المشاريع كمشروع للتنمية الفلاحية المندمجة ومشروع تشبيب غابة الزيتون ومشروع التصرف في أحواض الأودية (الجزء الثاني 4 عمادات) إلى جانب تطوير الفلاحة البيولوجية من خلال تثمين المنتوج والترفيع في المساحات وتنويعها وإعطاء قيمة مضافة للمنتوج ومزيد تأطير وتكوين كافة المتدخلين في المنظومات. ويتعين العمل كذلك على تشجيع وتسهيل إحداث المشاريع المجددة وتعبئة الموارد المائية وتثمين الموارد غير التقليدية بإحداث مناطق سقوية حول محطات التطهير كمحطة مركزية ألبان "فيتلى" وتنمية قطاع الصيد البحري بمواصلة برامج التأهيل لجميع حلقاته (الموانى، الأسطول، النقل، الترويج، التحويل، حماية الثروة البحرية...).
- العمل على **تكثيف الزراعات داخل المناطق السقوية** لتثمين التجهيزات والرفع من نسب الإستغلال والتكثيف مع التشجيع على إنتاج العلف الأخضر داخلها.
- التركيز على **القطاع الصناعي ذو القيمة المضافة والتكنولوجيا العالية** بإحداث الفضاءات المهيئة وإعطاء قيمة مضافة للمنتوجات الفلاحية المميزة للجهة عبر التكييف والتعليب وعلامات الجودة والمنشأ ومزيد التحكم في سلاسل القيم لمنظومات الزياتين البيولوجية والألبان واللحوم الحمراء والصيد البحري.

- جعل المهدية وجهة **للسياحة الإستشفائية والبيئية والثقافية** وتحفيز الإيواء السياحي البديل وإرساء مبدأ الإبتكار والتجديد في مجال **الصناعات التقليدية** والحث على إحداث شركات خدمات وتعاونيات.

هذا بالإضافة إلى دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال بمزيد تسويق ولاية المهدية كوجهة للإستثمار **وإحكام المرافقة والمساندة الإدارية والفنية والإستشارية للباعثين الجدد وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص** ودعم برامج الإقتصاد الإجتماعي والتضامني.

ودعما **للمجهود التصديري** وتعميق الإندماج الفاعل في الدورة الإقتصادية العالمية سيتم العمل على تحسين جودة المنتوجات ومراقبتها (زيت الزيتون والمنتوجات البحرية والصناعات التقليدية والنسيج...) وإستعمال التكنولوجيات الحديثة للتعريف والترويج للمنتوج وتنويع المشاركة الجهوية في التظاهرات والمعارض الدولية **والبحث عن أسواق جديدة** (الخليجية والإفريقية والآسيوية..) مع تحسين البنية الأساسية لتسريع النفاذ للموانى البحرية والمطارات.

كما سيتم **تدعيم البنية الأساسية** بإنجاز المشاريع المهيكلة للنقل والطرقات وبتهيئة شبكة الطرقات المرقمة وصيانة المسالك الفلاحية بالإضافة إلى **البرامج السنوية للبرنامج الجهوي للتنمية** والتي ستعطى فيه الأولوية للمعتمديات حسب مؤشر التنمية الجهوية.

وبخصوص **الإقتصاد الرقمي** كدافع للتنمية الشاملة ستتضافر الجهود لمواصلة برنامج تأهيل التجهيزات الإتصالية والإرتقاء بالبنية الأساسية للجيل الجديد من الشبكات وتعميم خدمات الأنترنات بكامل تراب الولاية.

وسيتم التوجه نحو تطوير **قطاع الخدمات** لدعم الإستثمار بتدعيم قطاع النقل البري باعتماد النقل الذكي مع تطوير وتوسيع شبكة النقل الحديدي وتحسين النشاط التجاري وجودة الخدمات للمسافرين بالزيادة في تواتر السفرات بمضاعفة الخط الحديدي الرابط بين المكنين والمهدية واحداث خطوط للنقل العمومي بين مدن الولاية وتوفير نقل عمومي من طرف الشركة الوطنية للنقل بين المدن (بين ولاية المهدية وتونس وولايات الجنوب وغرب البلاد) وتطوير الخدمات المسداة خاصة للتلاميذ والطلبة من حيث عدد السفرات بالمناطق الريفية والحضرية.

4. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

في إطار إستراتجية التنمية المستقبلية سيتم العمل على الرفع من الكفاءات وتنويع الإختصاصات لدى خريجي التعليم العالي والتكوين المهني ودعم المناخ الثقافي والإعتناء بالشباب والرياضة والإحاطة بالطفولة وتحسين الخدمات الصحية مما ييسر **إدماج الوافدين على سوق الشغل في الحياة النشيطة** مع إيلاء عناية خاصة بالمرأة والفئات الضعيفة وذوي الإحتياجات الخصوصية من خلال صيانة وتعصير المنشآت مع إتمام وتطوير منظومة التربية للحدّ من الانقطاع المبكر عن الدراسة.

أما بخصوص النهوض الإجتماعي سيتم خلال الخماسية القادمة إعداد دراسة معمقة حول المظاهر الإجتماعية الشاذة وتفعيل دور المجتمع المدني في معاضدة مجهودات الدولة الرامية إلى محاربة الفقر والعناية بالعائلات المعوزة والفئات ذات الإحتياجات الخصوصية. كما سيتم توفير سجلات جهوية للكفاءات ورجال الأعمال أصيلي الولاية من المواطنين بالخارج لتشريكهم في الدورة الاقتصادية بالولاية.

ولمزيد **الإرتقاء بمؤشر التنمية البشرية** سيتم دعم الخط الأول والثاني للخدمات الصحية وتحسين التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصحية والخدمات المسداة والرفع من نسبة تواتر العيادات الطبية بالخطوط الأمامية بمراكز الصحة الأساسية في الأسبوع وتدعيم وحدات الإستعجالي بالمستشفيات المحلية بالتجهيزات والأعوان لضمان إستمرارية العمل 24/24 بالفحوصات التكميلية.

وللحد من نسب الفقر سيتم التشجيع على إحداث موارد للرزق وإدماج الفئات الهشة في الحياة النشيطة وتحسين التشغيلية وتكثيف برامج إدماج الشباب العاطل في سوق الشغل مع **تدعيم آليات التشجيع على العمل المستقل.**

5. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

سيتم العمل على التحكم في منظومة النفايات بتوفير المصبات المراقبة وإحداث وحدات جديدة لتثمين النفايات ومراكز تجميع كما سيتم العمل على التصرف الرشيد في الثروة السمكية وحماية الشواطئ من المهدية إلى ملولش من الإنجراف والتلوث.

ولحماية البيئة والمحيط ستتركز الجهود على تحسين نوعية المياه المعالجة بمحطات التطهير وتوسيع وتهذيب الشبكة للرفع من نسبة الربط الحالية مع العمل على تثمين المياه المعالجة والحمأة المستخرجة

من محطات التطهير وربط المناطق الصناعية بشبكة التطهير وتفعيل مجامع الصيانة الموجودة وإحداث مجامع جديدة ببقية المناطق الصناعية. كما سيتم التركيز على إحداث مصبات مهيأة للتصرف وتثمين مادة المرجين تستجيب للمواصفات الفنية والبيئية، وحماية الشريط الساحلي الجنوبي لمدينة المهدية والشريط الساحلي بسلقطة من الإنجراف البحري ودراسة مؤثرات تربية الأحياء المائية على المحيط البحري.

وسيتم العمل كذلك على إستغلال الفرص التي يوفرها الإقتصاد الأخضر في ميادين **الطاقة البديلة والخدمات البيئية والتصرف في النفايات والزراعة البيولوجية** لحل المشاكل البيئية وخلق فرص الإستثمار وإحداث مواطن الشغل.

ويتعين العمل كذلك على إعداد **تهيئة ترابية عادلة** تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الإيكولوجية بالحرص على إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة الفضاء الترابي وإعتماد التقنيات الحديثة بما يساعد على التكامل بين المناطق الساحلية والوسطى والداخلية والتوزيع العادل للأنشطة الإقتصادية على المدى المتوسط والطويل. كما سيتكثف المسعى على الإرتقاء بالمهدية لتصبح **قطبا عمرانيا وإقتصاديا متكاملا مع الأقطاب العمرانية الكبرى بالإقليم** من خلال تطوير المدن المتوسطة للولاية لتكون مراكز اشعاع وقاطرة لدفع التنمية بالمناطق الداخلية إلى جانب مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية لكافة مدن الولاية مع توفير المدخرات العقارية الضرورية من خلال إستكمال تصفية الأراضي الإشتراكية وأراضي الأحباس والإسراع بالمسح العقاري الإجباري.

وستتركز الجهود على **تحسين إطار الحياة** عبر تدعيم البنية التحتية وهيكلة المراكز الحضرية والريفية وتحسين السكن ومقاومة البناء العشوائي وتقريب الخدمات الإجتماعية والثقافية والإدارية والترفيهية وتسوية الأوضاع العقارية المجمدة بالبلديات وإدراج مشاريع إقتناء عقارات لكافة البلديات.

كما سيتم العمل على تكثيف **البحث العلمي لتحلية المياه والمحافظة على ديمومة الأراضي الفلاحية** إلى جانب إستعمال الطاقات المتجددة للتصرف الرشيد في المياه والتربة بمواصلة تجهيز المناطق السقوية العمومية والخاصة بمعدات **الإقتصاد في مياه الري** والرفع من الغطاء النباتي وترشيد إستغلال المراعي علاوة على **التشجيع على تربية الإبل** لإستغلال الموارد العلفية بالسباخ مع المحافظة على التوازنات الإيكولوجية.

ولحماية الثروة الطبيعية سيتم **دعم منظومة الرقابة البحرية** للحفاظ على الثروة السمكية والعمل على توسيع المجال البحري للصيد وحماية الأراضي الفلاحية من الإنجراف وتحسين مردوديتها والتوسيع في الغطاء النباتى والرعوي بتكثيف الغراسات للحد من إتساع وإمتداد رقعة التصحر والمحافظة على

الموارد الطبيعية وعلى المحيط لضمان تنمية مستدامة، مندمجة وشاملة والتهيئة الفلاحية والرعوية المندمجة للأراضي المهيئة وذلك بتثمينها بالغراسات المثمرة والعلفية والتحكم في مياه السيلان وتغذية المائدة المائية.

وللحد من **مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية** سيرتكز العمل على إعداد المخططات المديرية لتصريف مياه الأمطار وحماية مدن قصور الساف وملولش من الفيضانات وإعداد خطة جهوية للحد من آثار الجفاف ومخاطر التغيرات المناخية.

ولحماية المناطق الرطبة وتثمين السباخ سيتم إعداد برنامج لحماية هذه المناطق وإضفاء الإندماجية والشمولية والتشاركية والتكامل بين الفضاءات العليا والسفلى لأحواض مصبات السباخ بالعمل على إفراد المناطق الرطبة بالولاية ببرامج لتهيئة وإحياء للمناطق المتاخمة للسباخ ضمن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة **وإستغلال نتائج البحث العلمي** المتعلقة بالنباتات الملائمة لهذه الأوساط والإستغلال الرشيد للموارد المتواجدة بها.

مخطط التنمية لولاية قابس

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تمثل **ولاية قابس** قطبا من أهم الأقطاب الاقتصادية للجنوب عامة وللجنوب الشرقي خاصة، وتمثل ثقلا مهما على المستوى الديموغرافي والكثافة السكانية وارتفاع نسبة المناطق الحضرية. وقد راكمت الولاية المكتسبات الاقتصادية منذ السبعينات لتتبوأ **موقعا مهما ضمن الأقطاب الصناعية والخدماتية**، إذ تتميز ولاية قابس بموقع جيواستراتيجي يربطها جنوبا وغربا بولايات حدودية مع كل من ليبيا والجزائر ويجعلها منفتحة شمالا على أهم المراكز الإدارية والاقتصادية والخدماتية ممثلة بمناطق صفاقس والساحل والشمال الشرقي وخاصة بالعاصمة تونس.

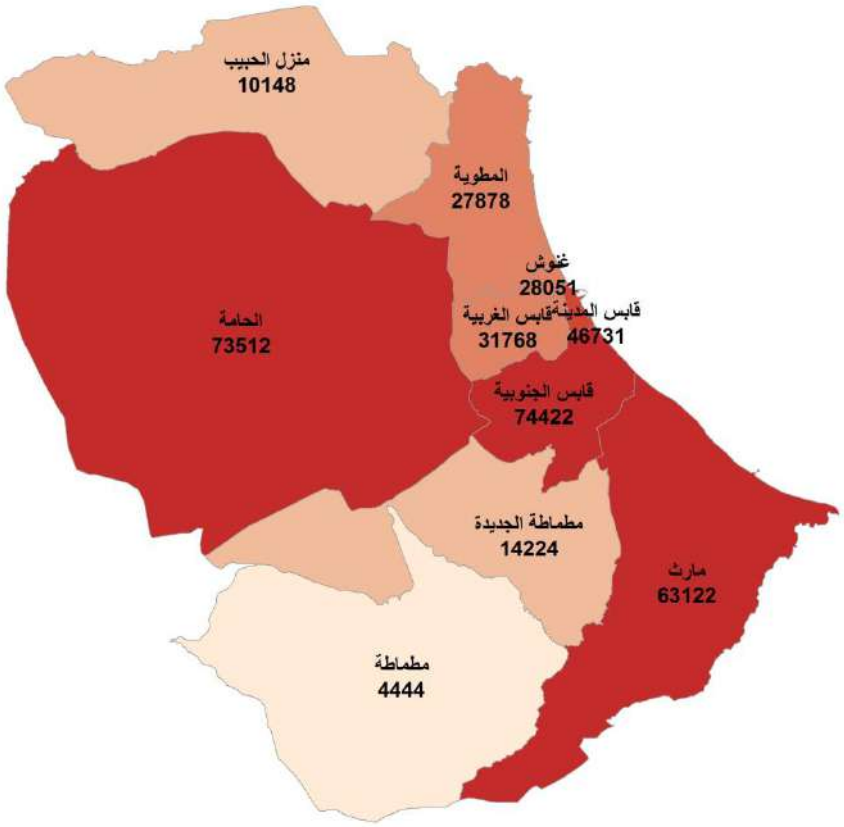

وتعتبر ولاية قابس ذات مقومات وخصوصيات لعل أهمها مناخ معتدل صيفا وشتاء وموقع استراتيجي متميز ومنظومة متنوعة تجمع بين البحر والصحراء والجبل والواحة وشريط ساحلي يمتد على طول 80 كلم من السواحل البحرية مع مياه معدنية حارة متوفرة وسهلة الاستغلال (بما يبشر بفلاحة جيوحرارية وسياحة استشفائية واعدة) وثروات طبيعية أخرى (أراض فلاحيه شاسعة ووفرة وتنوع في المواد الإنشائية...).

2. الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية

لا يزال **القطاع الفلاحي** رافدا للاقتصاد الجهوي والمحلي وخاصة على مستوى الطبقة الاجتماعية الريفية أو المتدنية والمتوسطة الدخل فهو يواصل تبوء مكانة متميزة لتشغيل الطبقات الضعيفة والمهمشة إلى جانب قطاع البناء والخدمات.

وتتميز ولاية قابس بقطاع فلاحي يتركز على **الفلاحة الجيوحرارية والصيد البحري والفلاحة الواحية والبعلية وتربية الماشية**، إذ تعتبر الولاية من أهم أقطاب الفلاحة الجيوحرارية لما لها من ميزات تفاضلية داعمة لقطاع التصدير. وتعد الفلاحة الجيوحرارية قطاعا استراتيجيا من حيث القيمة الاقتصادية والتشغيلية علاوة على قيمته البيئية والثقافية. كما تعتبر واحات قابس من أندر الواحات الساحلية لنخيل التمور: الإطلالة على خليج بحري، ومنظومة واحية غنية بالموارد الطبيعية والوراثية وعمق تاريخي وحضاري.

ويمكن للقطاع الفلاحي أن يتنوع أكثر ليشمل قطاعات واعدة كالفلاحة التصديرية الجيوحرارية والفلاحة البيولوجية وإنتاج قطاع الرمان القابسي والحنة والتبغ.

ولا يزال تطور **الصناعات الغذائية** محتشما بالرجوع إلى الإنتاج الفلاحي المتواجد بالجهة وبالخصوص منتوجات الصيد البحري.

كما تتميز ولاية قابس **بامكانيات سياحية متنوعة** متمثلة في الخصوص في الموقع الجغرافي للولاية (السياحة البحرية، السياحة الواحية، السياحة الجبلية، السياحة الإستشفائية والطبية والسياحة الثقافية...).

وتتواجد بولاية قابس أيضا **ببنية تحتية متنوعة قابلة للتطوير والتثمين** تضم طرقا سيارة في طور الانجاز وطرقا حزامية... كما تضم مطارا دوليا ذا مواصفات دولية وميناء تجاري يتميز بغاطس مائي يصل إلى 11.8 م وبطاقات استيعاب هامة جدا يؤهل الجهة للانفتاح على الفضاء الاورومتوسطي والمغاربي والشرق العربي، كما تضم الجهة ميناءين للصيد البحري (قابس والزارات) وشبكة سكك حديدية وقطبا جامعيا وعلميا (12 مؤسسة جامعية).

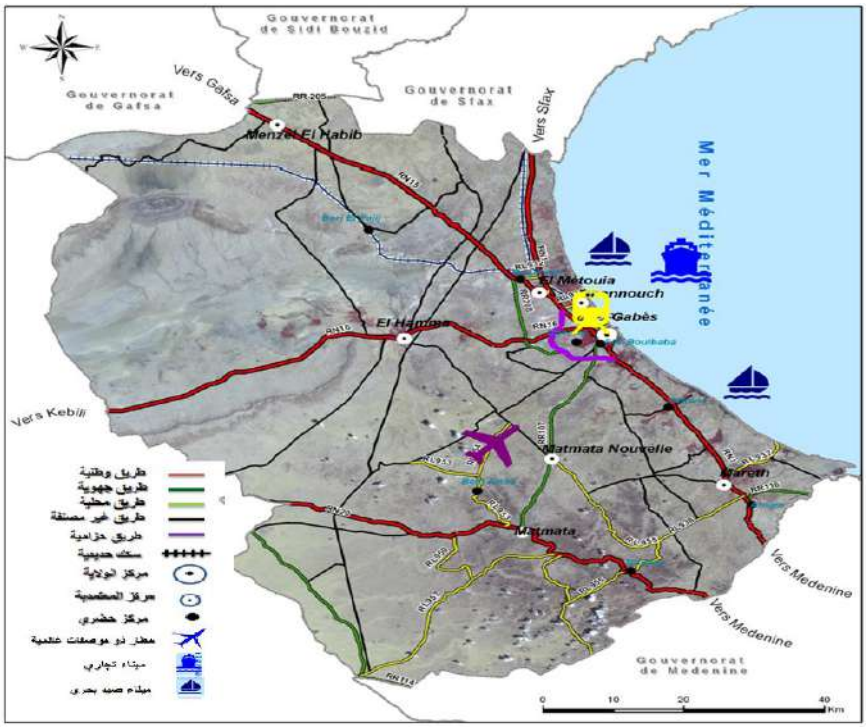

وبالرغم من المكتسبات التي حققتها مختلف القطاعات الإجتماعية بالولاية، فإن بعض النقائص مازالت قائمة وتتعلق بالخصوص **بالقطاع الصحي** الذي أصبح لا يستطيع الاستجابة إلى الحاجيات المستجدة نتيجة التلوث الصناعي والتطور السكاني. لذا يتعين التسريع في تدعيم البنية الأساسية والتجهيزات لفائدة هذا القطاع خلال الفترة القادمة (2016-2020).

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

حسب نتائج الإحصائيات السكانية **لسنة 2014** تعد الولاية **374.300 نسمة** مقابل 342.630 نسمة سنة 2004 و310.272 نسمة سنة 1994. وشهدت نسبة النمو السكاني انخفاضا على مدى الثلاث عشريات المنقضية إذ بلغت هذه النسبة 0.95% خلال فترة 2014/2004 مقابل 1,00% خلال فترة 2004/1994 و2,6% خلال الفترة 1994/1984. وتمثل **نسبة السكان بالوسط الحضري 70.2% سنة 2014** بعد أن كانت في حدود 67.7% سنة 2004.

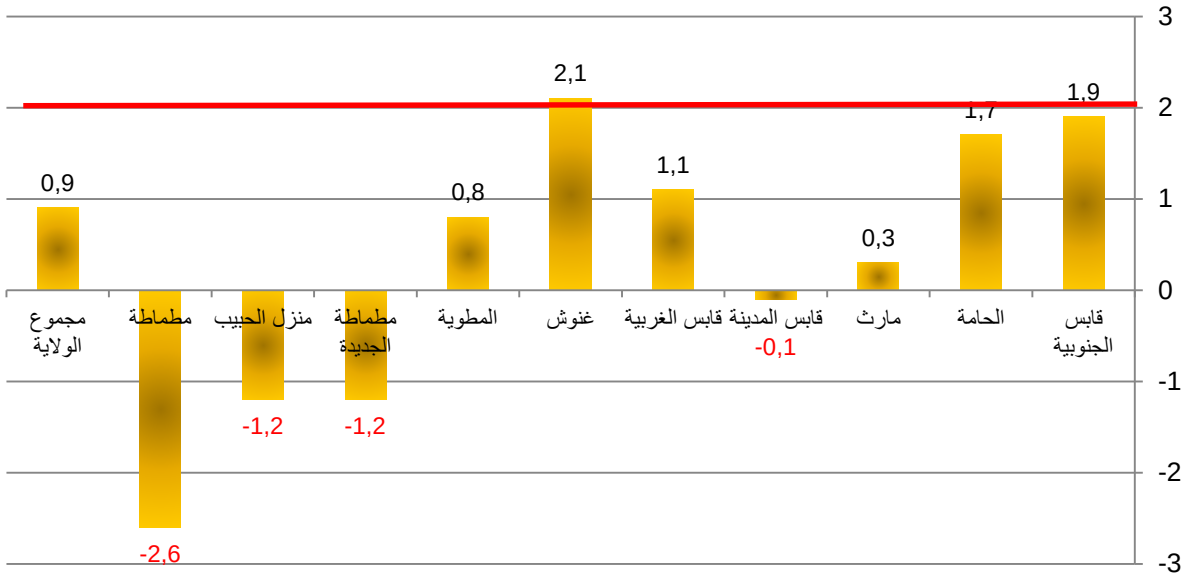

وأبرز التعداد كذلك أن **نسبة البطالة** بولاية قابس **مازالت مرتفعة (18.8%)** بالمقارنة مع النسبة المسجلة على الصعيد الوطني (14.8%) سنة 2014. وبالنسبة لخريجي الجامعات فقد بلغت نسبة البطالة لديهم في نفس السنة 36%. كما أبرزت نتائج التعداد أن **صافي الهجرة** بالولاية مازال سلبيا حيث بلغ خلال الفترة (2009-2014) **(-1300)**.

تطور النسبة العامة للبطالة لولاية قابس مقارنة بالمستوى الوطني والجنوب الشرقي

	2004	2008	2010	2014
قابس	14,6%	17,8%	18,1%	18,8%
الجنوب الشرقي	12,2%	15,5%	16,80%	17,7%
المستوى الوطني	13,2%	14,2%	13,00%	14,8%

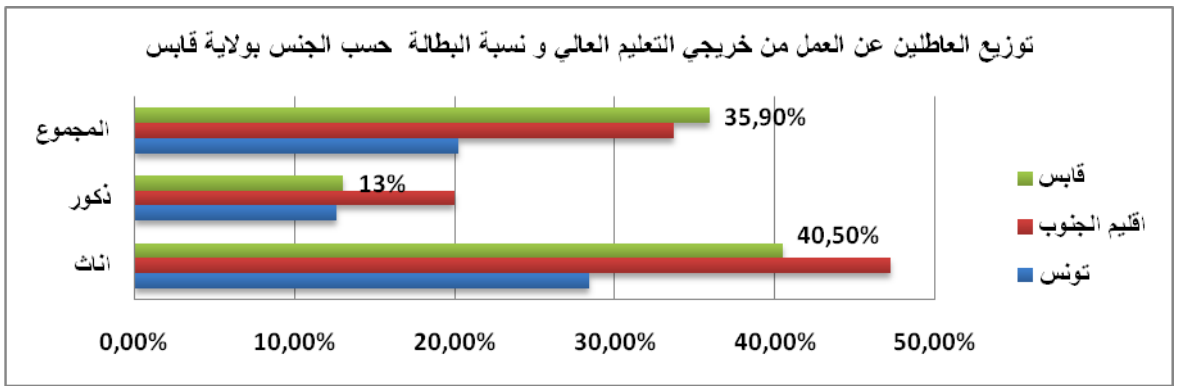

4. الوضع البيئي

رغم ما تمتاز به ولاية قابس من نقاط قوة إلا أنها تعاني **العديد من الإشكاليات البيئية** كالتلوث البحري والتلوث الهوائي واستنزاف الثروة المائية وتدهور المنظومة الواحية التقليدية بقابس وتقلص التنوع الحيوي وتفاقم ظاهرة الجفاف والتصحر.

5. الإشكاليات العامة للتنمية

تتمثل الاشكالية العامة للتنمية بولاية قابس أساسا في:

- محدودية الموارد المائية وتردي نوعيتها، لذا بات من المتأكد إيجاد الحلول الجذرية التي تساعد على توفير الحاجيات الضرورية لمتساكني الولاية.
- التلوث الذي تعاني منه الجهة والمتمثل في التلوث البحري والتلوث الهوائي وتدهور المنظومة الواحية التقليدية، لذا بات من الضروري إيجاد الحلول العاجلة لمشكل الفوسفوجيبس والعمل على تعبئة المياه البديلة.

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 450 م د منها 168 م د **استثمارات عمومية** وهو ما يمثل **37.3%** من جملة الاستثمارات المنجزة.

	الاستثمارات (م د)	**النسبة (%)**
القطاع العام	168	37.3
القطاع الخاص	282	62.7
المجموع	**450**	**100**

ويبين الرسم الموالي توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات:

توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات

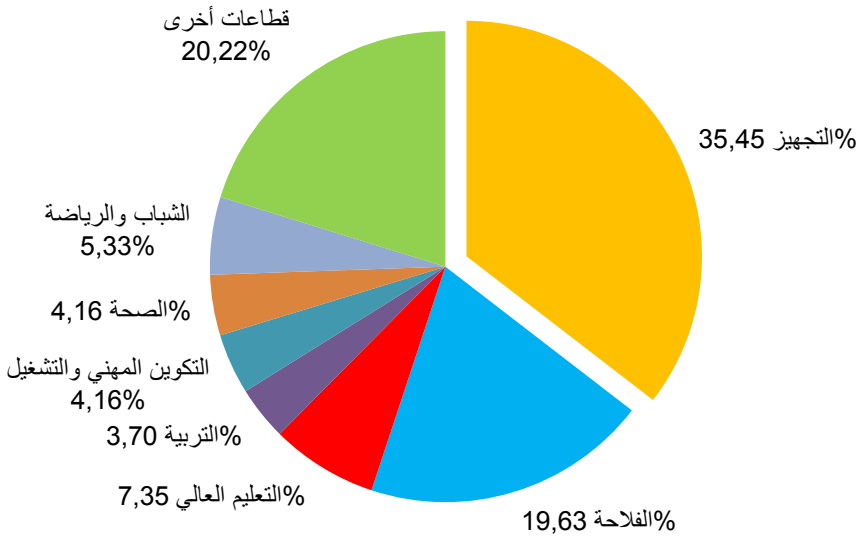

أما بالنسبة **للقطاع الخاص** فقد بلغ حجم الاستثمار خلال الفترة 2011-2015، **282 م د** إذ يمثل **قطاع الفلاحة** القطاع الاول في الاستثمار الخاص بنسبة **87,41%** من جملة الاستثمار الخاص خلال نفس الفترة.

ويبرز الرسم الموالي توزيع الاستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات:

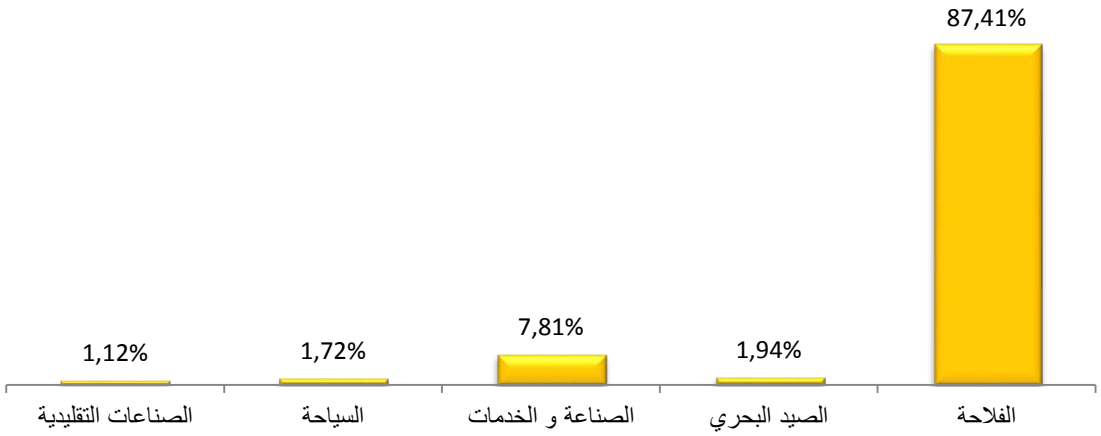

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020

1. الرؤية المستقبلية

انطلاقا من الإمكانيات التنموية والإشكاليات الخصوصية والعامة لولاية قابس يمكن ضبط الرؤية المستقبلية والهدف الأساسي والتوجهات العامة والمحاور الأساسية لإستراتيجية التنمية على المدى البعيد والمتوسط بالولاية كما يلي:

الرؤية المستقبلية
قابس قطب اقتصادي واجتماعي وجامعي وثقافي تضامني بإقليم الجنوب وبإقليم الجنوب الشرقي خصوصا يوفر بيئة نظيفة ويحقق الرفاه الاجتماعي والتنمية المستديمة على قاعدة الحوكمة المحلية والمواطنة الفاعلة.

وتجسيما لهذه الرؤية يتعين خلال الفترة (2016-2020) اعتماد سياسات ترتكز على المحاور التالية:

2. الحوكمة الرشيدة والإصلاحات

وضع **سياسات شفافة** تؤسس **لدور فاعل للمجتمع المدني** وإعطاء المزيد من **المرونة للإدارات والمصالح الجهوية في أخذ القرارات الجهوية والمحلية** ووضع الآليات التنفيذية لتمويل الاستثمار مع العمل على **حوكمة الأنشطة الصناعية الملوثة بالجهة** وإخضاعها للرقابة جهويا **وتشريك الكفاءات من أبناء الجهة بالخارج في شؤون الجهة وتنميتها.**

3. هيكلة الاقتصاد: نسيج اقتصادي ذو قيمة مضافة عالية

ولهيكلة الاقتصاد الجهوي لابد من العمل على **تطوير واستغلال الوجهة السياحية الشاطئية ووجهة السياحة البديلة بالجبال والمغاور** (مطماطة) **والسياحة الإستشفائية** وتثمين المنتوج المعرفي المحلي **والنهوض بالصناعات التقليدية.**

كما يتعين تركيز قاعدة أو قطب تنمية جهوية للإنتاج والتحويل لعديد المنتوجات للصناعات الكيميائية النظيفة والصناعات الغذائية والتعليب والنسيج، ومواد البناء بالإضافة إلى ضرورة تدعيم الخدمات اللوجستية إلى جانب تحقيق القيمة المضافة والجودة لإنتاج الولاية في كافة القطاعات.

4. التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي

وبالنسبة للتنمية البشرية والإدماج الإجتماعي يتعين العمل على إيلاء الأولوية إلى **النهوض بالتشغيل** وتقليص البطالة **والنهوض بالفئات الهشة**. كما يستوجب العمل على التركيز على **التكوين المهني** في مهن اللوجيستيك وصيانة المعدات الثقيلة بالإضافة إلى التشجيع على انجاز مشاريع ذات طاقة تشغيلية عالية خاصة في ميدان الصناعة الرقمية والطاقة البديلة.

كما تقتضي استراتيجية التنمية تطوير أنشطة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل التنمية ومحاضن المؤسّسات (المواد الكيميائية، المنتوجات الفلاحية والغذائية،...) لجعل **ولاية قابس قطبا جامعيا** بإقليم الجنوب في عديد الميادين.

5. تجسيم طموحات الجهة

تتمثل طموحات الجهة أساسا في:

- تنمية وتطوير البنية الأساسية اعتبارا لدورها الأساسي في تنمية وتطوير قطاعات الإنتاج وتحسين جودة الحياة.
- تطوير وتأهيل قطاع النقل البري والحديدي والبحري لتدعيم مكانة ولاية قابس كقطب اقتصادي بإقليم الجنوب.
- إبراز ولاية قابس كقطب إقليمي في ميدان الصحة والصحة الإستشفائية والطبية مندمجة مع السياحة الإستشفائية والطاقة الجيوحرارية.

6. الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

يتعين العمل خلال الفترة القادمة على مقاومة التلوث بجميع أنواعها من خلال إرساء الشراكة بين وزارتي الطاقة والمناجم والبيئة والتنمية المستدامة والمجمع الكيميائي التونسي والمجتمع المدني للإسراع بايجاد الحلول الفنية **لمعالجة مشكل الفوسفوجيبس**. ولحماية المحيط من التلوث المائي وتحسين ظروف عيش المواطنين، سيتم العمل كذلك على تاهيل وتجديد شبكات التطهير لتحسين نوعية المياه المعالجة وتعميم وتحسين خدمات التطهير.

مخطط التنمية لولاية قبلي

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تتوسط **ولاية قبلي** إقليم الجنوب وتعتبر نقطة ربط هامة بين ولايات الجنوب الشرقي والجنوب الغربي، كما أنها ولاية ذات حدود مشتركة مع القطر الجزائري بطول 140 كلم. وتمثل نقطة تواصل بين قطبين سياحيين جربة وتوزر، وتبعد 100 كلم عن مطارات كل من قفصة وقابس وتوزر – نفطة وعن ميناء قابس التجاري.

وتمسح الولاية 22.454 كلم^2 وهو ما يمثل 25% من مساحة إقليم الجنوب و14% من مساحة البلاد وتنقسم إداريا إلى 7 معتمديات و7 بلديات (معتمدية وبلدية رجيم معتوق حديثتا العهد) و11 مجلسا قرويا و42 عمـادة.

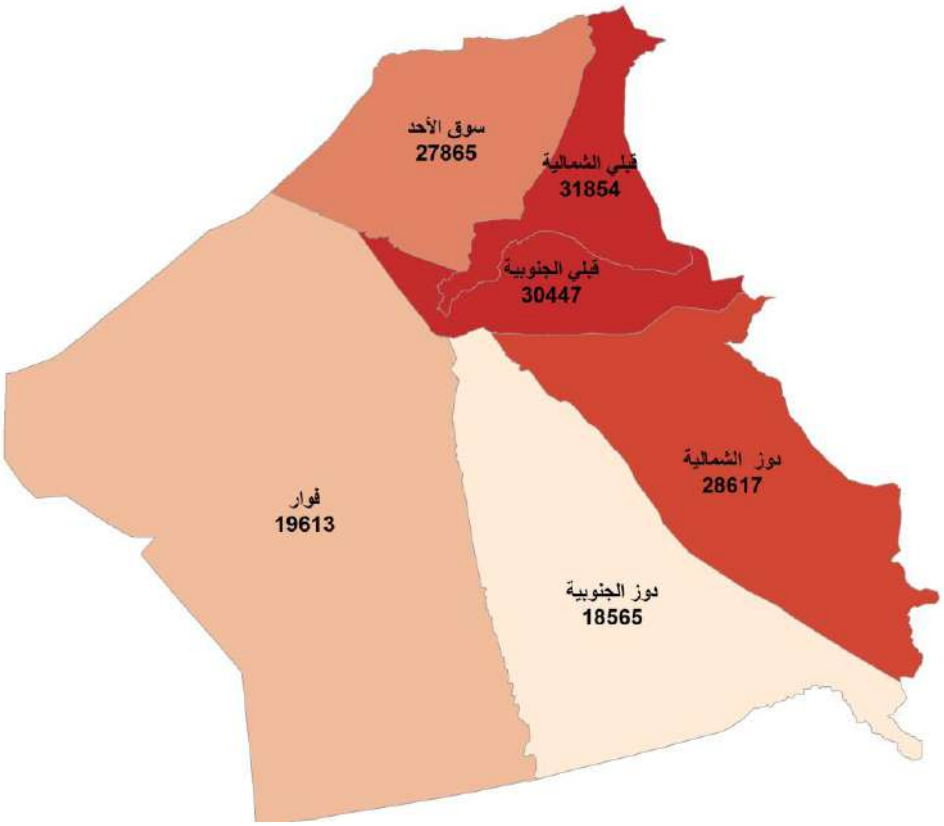

وتعد ولاية قبلي 157 ألف نسمة (54% بالوسط الحضري) حسب التعداد العام للسكّان والسكنى لسنة 2014، وهو ما يمثل نسبة **1,4% من مجموع سكّان البلاد**. وتبلغ نسبة النمو الديموغرافي 0,92% سنويا خلال العشرية (2004-2014) مقابل 1,03% على المستوى الوطني و0,83% خلال الفترة 1994-2004.

وتتوفر بالجهة **عديد الثروات الطبيعية** التي تشمل الأراضي الصالحة للفلاحة والمقدرة بـ621 ألف هك منها أكثر من 24 ألف هك واحات وحوالي 567 ألف من المراعي الطبيعية التي تكتسي أهمية بالغة لما توفره من موارد علفيّة بالنظر لمكانة قطاع تربية الماشية في النشاط الاقتصادي بالجهة.

وتقدر الموارد المائية بما يزيد عن 269 مليون متر مكعب (دون اعتبار الموارد المائية المتاحة في عمق الصحراء) منها 27 مليون متر مكعب من مياه السيلان و242 مليون متر مكعب مياه جوفية سطحية وعميقة موظفة في توفير مياه الشرب وتلبية حاجيات القطاعات الاقتصادية (الفلاحة والصناعة والسياحة).

كما تزخر الولاية **بعديد الخامات الأولية والمواد الإنشائية** (الطين والجبس والرمل والأملاح وحجارة المقاطع).

وتغطي **المرافق الاجتماعية** مختلف المجالات ولكنها في حاجة ملحة للتدعيم والتحديث، ففي ميدان التربية والتكوين والتعليم العالي تعد الولاية 81 مدرسة بالمرحلة الأولى من التعليم الأساسي و38 مدرسة إعدادية ومعهدا ثانويا ومؤسّسة واحدة للتعليم العالي و12 مركزا للتكوين المهني بالقطاعين العام والخاص في اختصاصات الفلاحة والسياحة والصناعات التقليدية والصحة والمهن الصغرى. وفي مجال الصحة يوجد بالجهة مستشفى جهوي و03 مستشفيات محلية و54 مركزا للصحة الأساسية.

أما في مجال **البنية الأساسية** فتتوفر بالجهة شبكة من الطرقات والمسالك يبلغ طولها 641 1 كم منها 769 كلم معبدة وتحتاج إلى التطوير والتعصير وإلى طرق ومسالك نقل إضافية لفكّ العزلة عنها ولربط مواقع الإنتاج ألفلاحي بالأقطاب الحضرية والاقتصادية بالولاية ولتعزيز التكامل والاندماج بين مختلف مناطق الجهة وربطها بالمنطقة الحدودية ودعم تفتّحها على ولايات الجنوب الشرقي وعلى الموانئ الأقرب إليها.

وتتميز ولاية قبلي بقاعدة اقتصادية ترتكز أساسا على **إنتاج التمور والخضراوات والباكورات وتربية الماشية والسياحة كقطب صحراوي**. كما تنتصب بالجهة وحدات صناعية **لمواد البناء والبلاستيك والصناعات الغذائية**، بالإضافة إلى **نسيج من المؤسّسات الحرفية والخدماتية الناشطة في الصناعات التقليدية والمهن الصغرى**.

وتتمثل القاعدة الاقتصادية بولاية قبلي في **إنتاج التمور** الذي بلغ سنة 2015 قرابة 136 طن دقلة نور أي ما يمثل **70% من الإنتاج الوطني**. كما تتميّز هذه القاعدة بتواجد عديد الوحدات السياحية بالرغم

من الظروف الصعبة التي يمرّ بها قطاع السياحة حاليا بالإضافة إلى نسيج من المؤسسات الحرفية والخدماتية المرتبطة بالسياحة الصحراوية.

2. الوضع الاقتصادي والبنية الاساسية

أبرز تحليل الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية أن هذا الوضع يعتمد بالأساس على الفلاحة الواحية والسياحة الصحراوية وهو ما نتج عنه **صعوبات في القدرة على استيعاب طلبات الشغل** وتوفير أسباب العيش لكافة متساكني الجهة. كما يتسم **بعدم جاذبية اللأعمال** والاستثمارات نتيجة غياب بنية أساسية عصرية تشجع على الإنتصاب بالإضافة إلى غياب الدّراسات الإستشرافية القطاعية لبلورة فرص استثمار هامة خاصة في مجال تثمين منتوجات الواحة والزراعات الجيوحرارية والفلاحة البيولوجية والسياحة الاستشفائية والمواد الإنشائية والطاقة البديلة.

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

يتسم الوضع الاجتماعي بالولاية بعديد الصعوبات متمثلة أساسا في:

- ارتفاع نسب البطالة والأمية والفقر.
- قلة المشاريع والبرامج ذات اولوية في مجال النهوض بالتشغيل لا تمكن أصحاب الشهائد العليا من الاندماج في الدورة الاقتصادية.
- هشاشة البنية التحتية والتجهيزات التعليمية للعديد من المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية القديمة إلى جانب افتقار البعض الآخر إلى التجهيزات المخبرية.
- محدودية طاقة التكوين والإيواء بمراكز التكوين المهني وافتقارها لاختصاصات جديدة تتماشى مع حاجيات الجهة.
- نقص في الإطار الطبي المختص وافتقارها للتجهيزات الضرورية.
- نقص في الإطار البشري بمؤسسات الثقافة والشباب والطفولة والعمل الاجتماعي.

4. الوضع البيئي

يتسم الوضع البيئي بالولاية **بتفاقم ظاهرة التلوث والتصحر وتملح الأرض** نظرا لضعف الهياكل الموجودة وافتقارها الى الموارد البشرية والمالية اللازمة لمواجهة هذه الكوارث والاستغلال المفرط للموارد المائية نتيجة للتوسعات وحفر آبار بدون ترخيص في منطقة صيانة الموارد **وضعف نسبة الربط بشبكة التطهير بالوسط الحضري 61%** مقابل 87% على المستوى الوطني **ونسبة الربط بشبكة**

البلديات المتبناة 82% مقابل 91% على المستوى الوطني، إلى جانب عدم استغلال الميزات المناخية (أكثر من 300 يوم مشمس و120 يوم رياح) في السنة لإحداث المشاريع الكبرى في الطاقة البديلة التي بإمكانها المساهمة في حل إشكالية التشغيل **والغياب شبه الكلي للاستثمار الخارجي المباشر**.

5. الاداء المؤسساتي والحوكمة

تتمثل الأسباب الرئيسية التي تؤثر على نجاعة الأداء المؤسساتي في محدودية الموارد المالية الذاتية للمصالح الجهوية والجماعات العمومية المحلية(المجلس الجهوي والبلديات والمجالس القروية) وعدم وجود منظومة تمويلية تمكن الجهة من ضبط حاجياتها التنموية **وقلة الموارد البشرية من الإطارات الفنية بالإدارات الجهوية والمحلية** وضعف التمثيل الإداري للعديد من المصالح جهويا ومحليا.

6. أهم الإشكاليات التنموية

تشكو ولاية قبلي من **اختلال في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ناتج عن العديد من الإشكاليات من أهمها:

- وضع اجتماعي صعب واقتصاد أحادي القطاع يعتمد بالأساس على الفلاحة الواحية والسياحة الصحراوية
- غياب نظرة إستراتيجية للواحات التوسعية لجعلها عامل قوة وحاضنة للاستثمار المنظم والمتعدد،
- بروز ظاهرة التلوث والتصحر وتملح الأرض نظرا لضعف الهياكل الموجودة وافتقارها الى الموارد البشرية والمالية اللازمة لمجابهة هذه الكوارث،
- هيمنة الأراضي الاشتراكية وتشتت الأراضي الزراعية مما يحد من توسع الأنشطة الفلاحية وتطويرها، ويدعو إلى بذل الجهود اللازمة للقيام بمسح عقاري شامل بالولاية،
- غياب التجهيزات والفضاءات الكفيلة بتشجيع الباعثين والمستثمرين على الانتصاب بمعتمديات الولاية (الطرقات العصرية، شبكة السكة الحديدية، المنطقة اللوجستية التجارية والصناعية، المناطق السياحية) إلى جانب ضعف المخزون العقاري وطول وتشعب الإجراءات المتعلقة بتحويل الملكية واستبدال صبغة الأراضي وعدم تمثيلية بعض الإدارات الجهوية (وكالة عقارية صناعية، وكالة عقارية للسياحة، معهد وطني للتراث، إدارة جهوية للبيئة...) نظرا لارتباط الخدمات الإدارية بالجهة بولايات أخرى (توزر . قفصة . قابس).
- تواضع المرافق الأساسية والاجتماعية وإطار العيش (الصحة والثقافة والترفيه) المتمثلة خاصة في هشاشة البنية التحتية والتجهيزات التعليمية للعديد من المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد

الثانوية القديمة إلى جانب افتقار البعض الآخر إلى التجهيزات المخبرية ونقص في الإطار الطبي المختص والتجهيزات بالمؤسسات الصحية، إضافة إلى محدودية طاقة التكوين والإيواء بمراكز التكوين المهني وافتقارها لإختصاصات جديدة تتماشى مع حاجيات الجهة (الطاقة البديلة – السياحة الاستشفائية – الصناعات الغذائية لتثمين منتوجات الواحة...) وإيجاد مؤسسات جامعية أخرى.

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم الاستثمارات المنجزة بولاية قبلي خلال الفترة 2011-2015 حوالي **412 م د** منها 139 م د **استثمارات عمومية** وهو ما يمثل نسبة **33.7%** من جملة الاستثمارات المنجزة.

القطاع	الإستثمارات (م د)	النسبة %
القطـاع العام	139	33.7
القطـاع الخـاص	273	66.3
المجموع	**412**	**100**

ساهمت الاستثمارات العمومية المنجزة خاصة مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية من تحسين بعض مؤشرات **تحسين ظروف العيش** المتعلقة بالتنوير والربط والتزود بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي. كما ساهمت عديد المشاريع الأخرى في **تدعيم البنية الأساسية** في مجالات الاتصالات وتهذيب وتهيئة وتعبيد الطرقات والمسالك. وبقيت المؤشرات التنموية الأخرى ضعيفة نسبيا نتيجة نقص في الاستثمارات المبرمجة لقطاعات الإنتاج والتنمية البشرية والبلدية والحضرية.

ويبرز **توزيع الإستثمارات المنجزة في القطاع العمومي حسب القطاعات الفرعية**، أن قطاعات الفلاحة والجسور والطرقات إستأثرت لوحدها بـ**50%** من جملة الإستثمارات المنجزة خلال الفترة (2011-2015).

ومن **أهمّ المشاريع العمومية المنجزة** خلال الفترة (2011-2015) :

- إحداث 3 محطات تحلية بكلّ من قبلي ودوز وسوق الأحد
- تهذيب الطريق الوطنية رقم 20 من دوز إلى الفوار
- تهيئة القسذط الأوّل من المنطقة الصناعية بقلعة
- تهذيب كلّ من حي العوينة بدوز وسوق الأحد.

أما بالنسبة **للقطاع الخاص** فقد بقيت مساهمته محدودة باستثناء **استثمارات قطاع السكن** التي بلغت 722 108 م د نظرا **لضعف المبادرة الخاصة في تحقيق مشاريع مجدّدة ذات القيمة المضافة العالية** بالرّغم من تعدّد الحوافز والامتيازات، إذ اختصرت جملة المشاريع في إحداث وحدات لخزن وتكييف التمور وهي مشاريع صغرى ذات قدرة تشغيلية ضعيفة.

الإستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص خلال سنوات 2015/2011

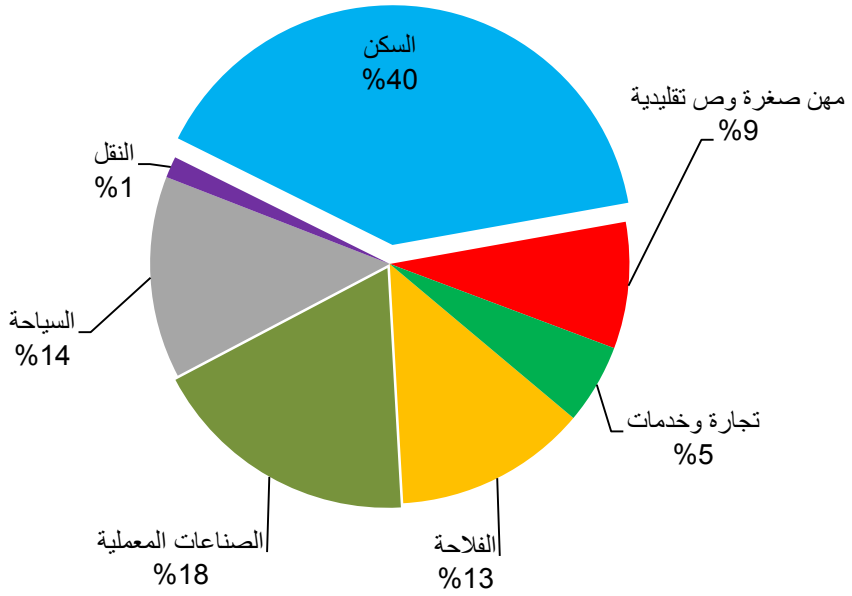

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
ولاية جاذبة للاستثمار، تثمّن فيها الموارد الطبيعيّة والموروث الحضاري والثقافي، ومنطقة ذات بيئة سليمة يستطاب فيها العيش وتتكافأ فيها الفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية، وذات مؤسسات اقتصادية ضامنة للعمل اللائق للجميع.

كما أنها **قطب سياحي صحراوي مندمجة في محيطها الوطني والإقليمي** ومرتبطة بالموانئ والمطارات القريبة وبشبكة اتصالية متطوّرة وكذلك **قطب وطني وإقليمي في إنتاج التمور عالية الجودة والباكورات** تستعمل **الطاقات الجيوحرارية** المتوفرة بها وتعتمد على أكثر **أنماط للإنتاج الفلاحي مردودية وحفاظا على البيئة.**

وفي هذا الإطار سترتكز إستراتيجية التنمية بولاية قبلي خلال المخطط الخماسي 2016-2020 على المحاور التاليـة:

1. تطوير اللامركزية وارساء الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

- تدعيم التمثيل الإداري على المستويين الجهوي والمحلي.
- تدعيم الإدارة الجهوية والمحلية بالموارد البشرية من الكفاءات البشرية ذات المستوى العالي لضمان حسن التصرف الإداري والمالي.
- دعم الجهة بالإمكانيات المادية لإنجاز الدراسات الفنية للمشاريع التنموية وصيانة المنشآت المنجزة بصفة دورية.

2. النسيج الاقتصادي والبنية الاساسية واللوجستية

- تركيز فلاحة حديثة ومتطورة لتعزيز مساهمة الجهة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني ودعم القدرة التصديرية للمنتوجات الفلاحية التي تتميز بها الجهة (التمور البيولوجية – الباكورات).
- النهوض بالإنتاج الحيواني وتطويره من خلال تركيز شبكة خدماتية متكاملة للنهوض بالقطيع (تحسين السلالة–التغطية البيطرية تكوين ورسكلة المربين).
- تعزيز القدرة التنافسية للنسيج الصناعي من خلال التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الجديدة ذات القيمة التكنولوجية المرتفعة والقيمة المضافة العالية مع استغلال الميزات التفاضلية الجهوية لتطويرالصناعات الغذائية
- تدعيم القطاع السياحي من خلال تنمية سياحة الإقامة عبر تنويع أنماط الإيواء الفندقي مثل الإقامة العائلية تماشيا مع الأسواق الواعدة ودفع سياحة المسنين نظرا للميزات المناخية المتوفرة وتوفير منتوجات سياحية حسب حاجياتهم مثل المعالجة بالمياه الساخنة فضلا عن مزيد تنويع المنتوج السياحي بتنمية سياحة المؤتمرات والسياحة الثقافية والسياحة الداخلية.
- النهوض بقطاع الصناعات التقليدية وذلك بتثمين خصوصيات الجهة وتطوير المؤسسات الحرفية بتدعيم مجالات البحث والابتكار والتجديد.
- تطوير الإقتصاد اللامادي لنشر الثقافة الرقمية من خلال الاستغلال الأمثل لفضاء العمل عن بعد وتحسين التغطية الهاتفية وتعميم السعة العالية بشبكة الأنترنات
- تهيئة وتدعيم وتهذيب الطرقات الجهوية والمحلية لربط المناطق الصحراوية والحدودية ذات الإشكاليات الخصوصية.

- النهوض بالنقل العمومي الجماعي من خلال تحسين خدمات النقل بواسطة الحافلات وتطوير النقل المدرسي.

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

- مزيد العناية بالتغطية الصحية بكافة المدن والقرى والرفع من جودة الخدمات المسداة بتوفير الاختصاصات الطبية الأساسية وتركيز التجهيزات الحديثة ومواصلة تأهيل المؤسسات الصحية العمومية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الصحي.
- تهيئة وتجهيز مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية.
- تحسين ظروف التعليم بالمؤسسات التربوية من خلال إحداث المزيد من القاعات متعددة الاختصاصات وتجهيزها بالمخابر وقاعات الإعلامية وتعميم الأنترنات بكل المؤسسات التربوية.
- تعزيز قطاعات الرياضة والشباب والأسرة من خلال بعث نوادي ودور شباب وفضاءات الترفيه للأطفال والشباب والعائلة والرفع من مردودية هذه المنشآت بتمكينها من التجهيزات العصرية ودعمها بإطارات التسيير المختصة.
- تكثيف الرعاية والإحاطة الاجتماعية بالمسنين والمعوقين وفاقدي السند
- تحسين مؤشرات التزود بالماء الصالح للشراب والربط بشبكة التنوير بالمناطق والتجمعات الريفية.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم واحكام التصرف في الموارد الطبيعية

- إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها والحد من ظاهرة الاستغلال المفرط للموارد المائية وتعميم تقنيات الاقتصاد في مياه الري.
- برامج مقاومة التصحر وحماية التربة وترشيد التصرف في الأراضي الزراعية والرعوية لمعالجة تدهور الكساد النباتي والاستغلال المفرط والعشوائي للموارد العلفية الطبيعية.
- الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر من خلال استغلال الإمكانيات المتوفرة في مجالات الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) والتركيز على الأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة.
- تطوير العمل البلدي والتهيئة الترابية والعمرانية.
- مواصلة أشغال التطهير عبر تهذيب الشبكة وتأهيل محطة تطهير قبلي للمعالجة الثلاثية للمياه المستعملة.

- التصرف في النفايات من خلال الإسراع بتعصير البنية الأساسية لمعالجة النفايات وإحداث مركز تحويل للتصرف في النفايات وإحداث مركز تحويل للتصرف في النفايات وتكثيف دوريات المراقبة للمنشآت الملوّثة بالجهة ومزيد دعم قدرات الجهة وبالخصوص البلديات الصغرى والمتوسطة في مجال التصرف في النفايات الصلبة.
- تهذيب الأحياء الشعبية والحماية من الكوارث الطبيعية.
- النهوض بالجمالية الحضرية من خلال إحداث وصيانة المناطق الخضراء وإحداث المنتزهات الحضرية والرفع من نسق التشجير وتدعيم المساحات الخضراء بالمدن والقرى.

5. تجسيم طموح الولاية

يتجسم طموح الولاية أساسا في:

- **شبكة من الطرقات العصرية تربط الولاية بمحيطها الإقليمي واهم الأقطاب الاقتصادية.**
- **العناية بالمناطق الحدودية ذات الإشكاليات الخصوصية من خلال انجاز برامج تنمية مندمجة.**
- **تحسين مؤشرات التزود بالماء الصالح للشراب والربط بشبكة التنوير بالمناطق والتجمعات الريفية.**
- **تقنين التوسعات الواحية الخاصة وهيكلة الأراضي الدولية الفلاحية.**

مخطط التنمية لولاية زغوان

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

أحدثت **ولاية زغوان** سنة 1976 وتقع بإقليم الشمال الشرقي للبلاد التونسية قرب أهم الأقطاب الاقتصادية والتنموية التونسية (تونس الكبرى 54 كم، الوطن القبلي 48 كم، وولاية سوسة عاصمة الساحل 90 كم) كما تمثل نقطة عبور هامة بين شمال البلاد وجنوبها وشرقها وغربها بواسطة شبكة طرقات هامة إذ يحدها من الشمال ولايتي بن عروس ومنوبة، من الجنوب ولاية القيروان، من الشرق ولايتي نابل وسوسة ومن الغرب ولايتي سليانة وباجة.

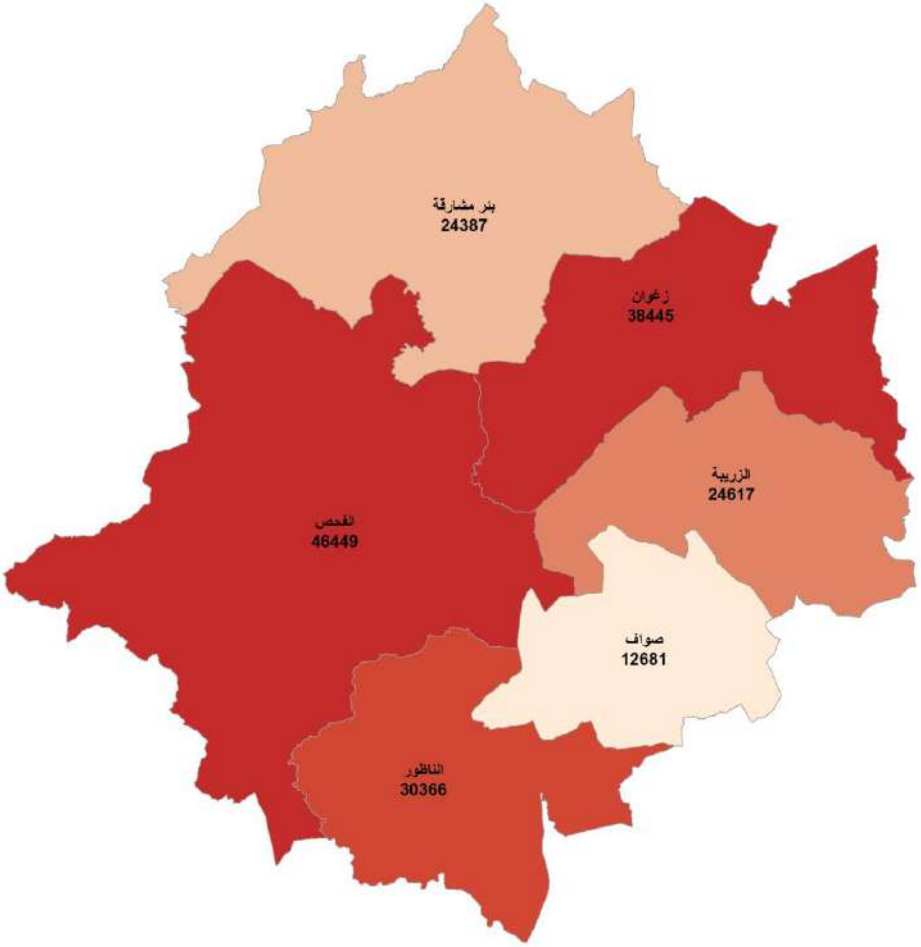

تمتد ولاية زغوان على مساحة 820 2 كلم^2 (أي ما يمثل 1,8% من المساحة الجملية للبلاد) وتعد **176.945 ألف ساكن سنة 2014** (أي ما يمثل 1,6% من مجموع سكان البلاد) منهم **43.7% بالوسط البلدي** (مقابل 67,8% على المستوى الوطني).

يقدر **عدد الناشطين المشتغلين** بالولاية **سنة 2014** بـ **55.767 ألف نسمة** يتوزعون على القطاعات الكبرى حسب النسب التالية: 36.5% في الخدمات، 28.3% في الصناعات المعملية، 19.4% في الفلاحة و15.8% في الصناعات غير المعملية، أما نسبة البطالة فتقدر سنة 2014 بحوالي 16.9% مقابل 14.8% على المستوى الوطني.

يستند الاقتصاد الجهوي بالأساس على **الثروات الطبيعية والأنشطة الفلاحية والصناعية** المميزة للجهة وبعض فروع **قطاع الخدمات** مثل التجارة والسياحة والصناعات التقليدية. ومن أهمّ خصائص الولاية:

- جودة المياه وتنوع مصادرها واستعمالاتها وعمقها الحضاري والتاريخي.
- توفر مخزون متنوع وهام من المواد الإنشائية قابلة للاستغلال والتصنيع.
- توفر فرص لتطوير السياحة البديلة قائمة على ثراء المحيط الطبيعي وتعدد وتنوع المواقع التاريخية والأثرية والمياه الإستشفائية.
- عراقة الاندماج بين الأنشطة الرعوية والزراعات الكبرى بأغلب مناطق الولاية.
- أهمية شركات الإحياء والتنمية الفلاحية ومقاسم الفنيين في تنوع وتطور الإنتاج الفلاحي.
- أهمية الإقبال على الانتصاب الصناعي بالولاية خلال العقدين الماضيين وخاصة بالمناطق المتاخمة لتونس الكبرى.
- تخصص الجهة في إنتاج وتصنيع مواد البناء في إطار تطوير منظومة صناعية حول مصنع الإسمنت بجبل الوسط.
- ارتباط الأنشطة الاقتصادية للولاية مع الأقطاب الثلاث المجاورة: مواد البناء والخدمات مع تونس الكبرى والسياحة والفلاحة ومواد البناء مع الوطن القبلي والساحل وذلك عبر محاور الوطنية رقم 3 والطرقات الجهوية 133 و28 و48 علاوة على تواصلها مع الولايات الداخلية باعتبار موقعها الذي يمثل منفذا أساسيا لهذه المناطق لتونس الكبرى.
- أهمية الريف في حياة أغلبية السكان وتأثيره على نمط الإنتاج ومستوى العيش بهذه المناطق.

2. الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية

يستند الاقتصاد الجهوي بالأساس على الثروات الطبيعية والأنشطة الفلاحية والصناعية المميزة للجهة وبعض فروع قطاع الخدمات مثل التجارة والسياحة والصناعات التقليدية.

تتوفر بالولاية **موارد مائية متجددة** تقدر بحوالي 145 مليون متر مكعب و185 ألف هك من الأراضي المحترثة منها 13.3 ألف هك مناطق سقوية إلى جانب 70 ألف هكتار من المساحات الغابية الواقعة أساسا بالجهة الغربية للولاية.

وبفضل هاته الموارد، **تساهم الولاية في الإنتاج الوطني الفلاحي بحوالي 7% من الحبوب و5,9% من الزيتون و4,4% من اللحوم الحمراء.**

كما تعتبر الولاية **قطبا صناعيا** بتواجد 10 مناطق صناعية على مساحة جملية تقدر بحوالي 475 هكتارا ويتكون النسيج الصناعي بالخصوص من عديد المؤسسات الصناعية الكبرى كمعمل الاسمنت ومعمل البلور إلى جانب 285 مؤسسة صناعية تشغل 10 عمال فما فوق منها 95 مصدرة كليا.

وفي **المجال السياحي** تحتوي الولاية على وحدتين للسياحة الريفية بطاقة جملية تقدر بـ 40 سريرا ويتوافد على الجهة قرابة 800 ألف زائر للحمام المعدني بالزريبة وأكثر من 20 ألف زائر للمواقع الأثرية والمغاور.

ومن خلال تحليل الوضع الاقتصادي بالولاية يمكن الإشارة إلى **أهم الاستنتاجات** التالية:

- بالرغم من تطور عدد المؤسسات التي تشغل 10 عمال فما فوق بالولاية من 202 سنة 2010 إلى 285 سنة 2015 وكذلك تطور عدد مواطن الشغل من 241 21 سنة 2010 إلى 140 23 موطن شغل سنة 2015 فإن جلها منتصبة بمعتمدية بئر مشارقة، بالإضافة إلى تباطء نسق النشاط الصناعي بصفة عامة وتقلص عدد المؤسسات الصناعية المصدرة كليا.
- ولئن احتلت الولاية مراتب متقدمة في قطاع الفلاحة على مستوى توفير المنتوجات الفلاحية الأساسية كالحبوب ووزيت الزيتون واللحوم، فإنها بقيت تعاني من عدة إشكاليات تتعلق بالاستغلال المفرط للموارد المائية الجوفية وارتفاع كلفة الإنتاج وعدم تسوية الوضعية العقارية للأراضي الفلاحية وتجزئة المستغلات الفلاحية بالإضافة إلى عزوف الشباب عن ممارسة النشاط الفلاحي وظاهرة إهمال الأراضي الفلاحية.
- رغم ما تتميز به ولاية زغوان من إمكانيات سياحية هامة (جبل زغوان ومعبد المياه ومواقع أثرية) فإن الأنشطة السياحية لم ترتق إلى مستوى المساهمة الفعالة في الحركة الإقتصادية بالجهة.

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

تعتبر الموارد البشرية المتوفرة بالولاية إحدى أبرز نقاط قوتها ولكن ما تجدر الإشارة إليه **هو ضرورة توظيفها التوظيف الأمثل** بما يساهم في دفع مسار التنمية. ومن خلال تحليل الوضع الإجتماعي بالولاية نستنتج مايلي:

- يبلغ عدد التلاميذ بالأساسي والثانوي 33 ألف تلميذ أي 18% من عدد السكان بالولاية. وتقدر نسبة التمدرس للفئة 6-14 سنة بـ97% بالوسط البلدي و93% بالوسط غير البلدي. وقد شهدت نسبة النجاح في الباكالوريا تراجعا من 54.4% سنة 2013 إلى 50.9% سنة 2014. كما أن عدد المنقطعين عن التعليم الإعدادي والثانوي يبقى مرتفعا حيث يمثل 1.7% من مجموع التلاميذ.
- يتوفر بالولاية قطب جامعي متواضع يتكون من 3 مؤسسات جامعية بها حوالي ألفي طالب .
- لا يتوفر بالجهة قطب تكنولوجي متخصص بالإضافة إلى غياب مخابر البحث التابعة للمؤسسات الجامعية.
- تضم الولاية مركزي تكوين مهني بالقطاع العام و4 مراكز خاصة تشهد تراجعا في نشاطها نظرا لعزوف الشباب عن اللجوء لهذه الآلية، من ناحية وعدم تطوير الخدمات المقدمة من قبل هذه المراكز من ناحية أخرى.
- بالرغم من توفر بنية أساسية دنيا بقطاعات الشباب والثقافة والطفولة إلا أنها تعاني من ضُعف الإمكانيات والتجهيزات وعدم ملائمة المحتوى المقدم لانتظارات الفئات المستهدفة.
- لئن حققت المرأة مكتسبات هامة خلال العقود الماضية على مستوى التعليم والمشاركة في الحياة العامة، إلا أنها لا زالت تعاني من ارتفاع نسب الأمية والبطالة وعدم وجود مراكز للرعاية النفسية والاجتماعية للنساء ضحايا العنف وتفاقم نسبة الطلاق ومحدودية البرامج الموجهة للمرأة الريفية.
- لايزال القطاع الصحي يعاني من ضعف الخدمات المسداة من القطاع العام وذلك رغم تحسن عديد المؤشرات الصحية ببلوغ نسبة التلاقيح للأطفال دون سن الثانية 100% والولادات المراقبة صحيا 97.6%.
- تأزم الوضع الاجتماعي ببعض المناطق الأقل حظا بالولاية حتى بعد مضاعفة عدد المنتفعين بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وعدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني خلال السنوات الأخيرة.

4. الوضع البيئي

شهد الوضع البيئي بولاية زغوان تدهورا متواصلا بالعديد من المناطق بالولاية مما **تسبب في العديد من التداعيات على الصحة العامة والجمالية الحضرية وسلامة الأوساط الطبيعية:**

- توقف مركز جرادو للنفايات الصناعية والخاصة عن النشاط بدعوى إضراره بالبيئة والمحيط.
- تأخر استغلال المصب المراقب وبطء نسق إنجاز مراكز تحويل النفايات مع كثرة المصبات العشوائية وفضلات البناء بالمناطق البلدية والقروية.
- وجود 03 مدن فقط متبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير وهي الزريبة وزغوان والفحص في حين يتم صرف المياه المستعملة بالوسط الطبيعي ببقية التجمعات السكنية والريفية.
- تدهور وضعية المصبات النهائية للفضلات بالفحص وبئر مشارقة والناظور والزريبة وبالتجمعات الريفية.
- تدهور وضعية المصب النهائي للمرجين بكل من زغوان والناظور.
- كثافة النشاط المقطعي بالجهة وعدم احترام التدابير البيئية المستوجبة عند الاستغلال والنقل وكذلك عدم تهيئة المواقع المنتهي استغلالها (خاصة مناطق جبل الوسط وعين تليد وجرادو أين تمثل المقاطع ضغطا بيئيا متزايدا)
- وجود نشاط تقليدي لإنتاج الجير (27 فرن) بمعتمدية الزريبة، لا يستجيب لشروط حماية البيئة جراء استعمال العجلات المطاطية وفضلات البلاستيك والأقمشة كمصدر للوقود.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

اتسمت الفترة السابقة **بمحدودية العمل وفق قواعد الحوكمة من شفافية ومساءلة** كما اتسمت بضعف اعتماد المقاربة التشاركية. وقد أدى هذا الوضع إلى عدة انعكاسات:

- ضعف النسيج الحضري واستفحال الطابع الريفي وهو ما انجر عنه تواضع الديناميكية الحضرية وأداء محتشم للمدن وانعكاس ذلك على ارتباط خدمات المواطنين بالحاصمة.
- مديونية متزايدة لجل المؤسسات العمومية بالجهة.
- ضعف إشعاع المؤسسات الكبرى المنتصبة بالجهة على محيطها على مستوى المسؤولية الاجتماعية لهذه المسؤسسات "RSE".
- تأخر انطلاق المشاريع المهيكلة الكبرى ومشاريع المؤسسات العمومية بسبب مركزية القرار وطول الإجراءات الإدارية.

- عدم التكامل بين مختلف المشاريع والبرامج الجهوية وغياب آليات التنسيق والتشاركية عند إقرار المشاريع.
- ضعف التنسيق وغياب الشراكة بين الجماعات المحلية والإدارات الجهوية.
- تعدد المخالفات والاعتداءات على الملك العمومي وتفاقم المخالفات المتعلقة بالبناء الفوضوي والانتصاب العشوائي.
- تفاقم التجارة الموازية.
- اختلال التوازن بين مدينة زغوان وباقي مدن الولاية.

6. الإشكالية العامة للتنمية

تتمحور الإشكالية العامة للتنمية بولاية زغوان في:

ضعف الإندماج الترابي واختلال التوازن بين المناطق الشمالية والجنوبية للولاية:

- ضعف الدور الوظيفي للولاية في التخفيف من التنافس الحاد للأنشطة الاقتصادية والنمو العمراني لتونس الكبرى نظرا لعدم قدرتها على التخلص من استقطاب العاصمة.
- تأثر النمو العمراني للولاية بالطابع الريفي الغالب على سكانها حيث يقطن 57% من السكان بالوسط غير بلدي مقابل 15% لجهة الشمال الشرقي و32% لكامل البلاد بما أفرز ضعفا في الديناميكية الحضرية القائمة على مدن زغوان والفحص (354 44 ساكنا) وتجمعات سكنية ريفية متشتتة.
- ضعف الجاذبية في استقطاب المؤسسات الخدماتية والتجارة والنقل حيث تحتل الولاية المرتبة 12 حسب مؤشر الجاذبية (3.27) مقارنة بولاية تونس التي تحتل المرتبة الأولى بمؤشر 5.56.
- غياب مالكي الأراضي الفلاحية وهو ما نتج عنه عدم تكثيف النشاط الفلاحي خاصة بالمناطق الشمالية للولاية بجبل الوسط وبئر مشارقة إضافة لعدم استقرار أصحاب المؤسسات الصناعية بالجهة ما أفرز عدم الإشعاع على تطور المدن حيث تمّ تسجيل صافي هجرة سلبي بين سنتي 2014/2009 يقدر بحوالي 0.9 ألف.
- تفاوت هام بين معتمديات الولاية من حيث مؤشر التنمية الجهوية: معتمديتي الناظور(المرتبة 225 وطنيا) وصواف (المرتبة 210 وطنيا).

عدم تنوع النسيج الإقتصادي:

- اعتماد الاقتصاد الجهوي على الفلاحة والصناعة حيث يقدر عدد الناشطين المشتغلين بالولاية سنة 2014 بـ 55.767 ألف نسمة يتوزعون على القطاعات الكبرى حسب النسب التالية: 28.3% في الصناعات المعملية، 19.4% في الفلاحة و15.8% في الصناعات غير المعملية.
- ضعف قطاع الخدمات حيث تقدر نسبة الناشطين 36.5% مقارنة بالمستوى الوطني 55% وتونس الكبرى 67%.
- ضعف نسب الإستغلال والتكثيف بالمناطق السقوية التي لا تتجاوز 40%.

الرأسمال البشري دون المستوى المأمول:

من أهم مكبلات التنمية بالولاية ضعف الرأسمال البشري (ترتيب 18 على المستوى الوطني) والذي يتضح من خلال المؤشرات التالية:

- ارتفاع نسبة الأمية التي تبلغ 26.4% (18.8% المستوى الوطني)
- ارتفاع نسبة الانقطاع المبكر عن التعليم التي تبلغ 2% سنويا (566 تلميذ سنويا)
- صافي الهجرة سلبي (900-)
- محدودية عدد مؤسسات التعليم العالي.
- فوضوية قطاع الطفولة (الروضات).
- عدم توازن التغطية الجغرافية للمعاهد الثانوية.

وضع عقاري مكبل للتنمية وضعف التمثيل المؤسساتي:

أصبح الوضع العقاري بالولاية مكبلا للتنمية والتطور العمراني والمجالي ويتضح ذلك من خلال :

- غياب مدخرات عقارية في مجالات الصناعة والعمران .
- شساعة الأراضي الدولية الفلاحية التي تقدر بحوالي 362 155 هك من جملة الأراضي الفلاحية بالولاية 000 272 هك وهو ما يمثل 57% من المساحة الجملية.
- أصبحت بعض المناطق مطوقة لا تساعد على التطور إلا في حدود ضيقة ولا تستجيب للنمو السكاني ولا تلعب أي دور اقتصادي .
- بطئ في مجال تسوية بعض الأوضاع العقارية (الأحباس).
- عدم تمكين الولاية من كل التمثيليات الإدارية بحجة قربها من العاصمة.

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم الاستثمارات المنجزة خلال فترة 2011-2015 حوالي 1 016 م د منها **263 م د استثمارات عمومية** وهو ما يمثل **25.9%** من جملة الاستثمارات المنجزة.

	الاستثمارات (م د)	**النسبة (%)**
القطاع العام	263	25.9
القطاع الخاص	753	74.1
المجموع	**1 016**	**100**

القطاع العام: بلغت استثمارات القطاع المنجزة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 326 م د وقد استأثر **قطاع البنية الأساسية** بحوالي 75% من الاستثمارات الجملية يليه **قطاع التنمية البشرية والاجتماعية** بحوالي 15% ثمّ قطاع الإنتاج بحوالي 10%،

ويبين الرسم الموالي توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات.

توزيع الاستثمارات المنجزة حسب القطاعات

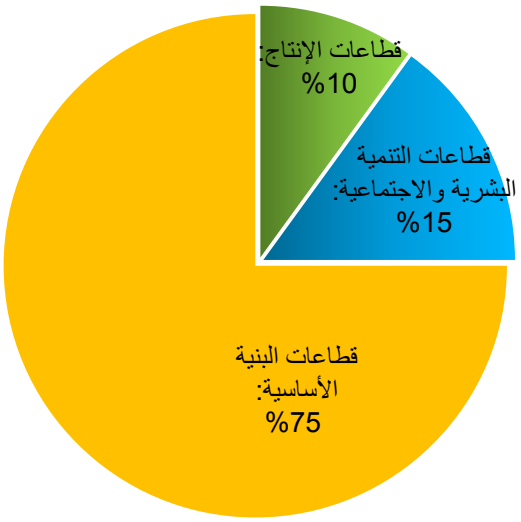

أمّا بالنسبة **للقطاع الخاص**، فقد بلغت الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 حوالي **753 م د** واستأثر **قطاع الصناعات المعملية** بحوالي **69%** من الاستثمارات الجملية يليه **قطاع الفلاحة** باستثمارات تقدر بحوالي 128 م د وهو ما يمثل حوالي **17%** من الاستثمارات الجملية المنجزة ثمّ **قطاعات السكن والنقل والصحة والطفولة والرياضة والثقافة** بنسبة **14%** من الاستثمارات الجملية.

ويبرز الرسم الموالي توزيع الاستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات:

توزيع الاستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات

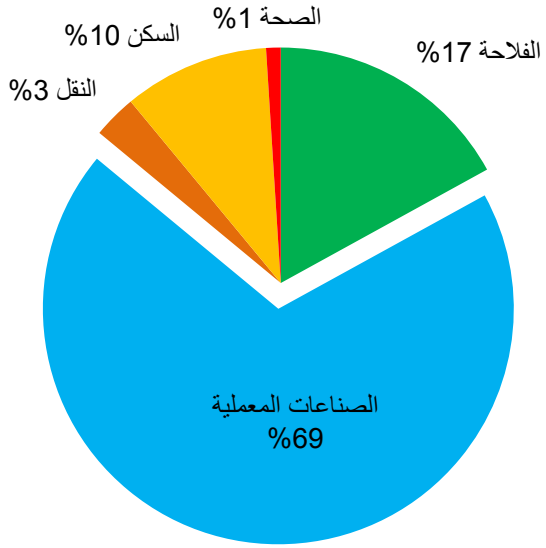

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020 السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
تطمح ولاية زغوان إلى تحقيق تنمية مستدامة تشاركية ومتضامنة تعتمد على تطوير الجاذبية والتنافسية والاقتصاد الأخضر والرقمي والتكنولوجيا الجديدة والمبتكرة في إطار تصرف حكيم في الموارد الطبيعية والموروث الثقافي والحضاري بشكل يضمن نوعية حياة أفضل وفرص عمل ونماء جديدة.

وتجسيما لهذه الرؤية المستقبلية، يتعين العمل خلال الفترة (2016-2020) على إعتماد إستراتيجية وسياسات ترتكز على جملة من المحاور متمثلة في:

1. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

سيرتكز العمل التنموي بولاية زغوان خلال فترة المخطط الجهوي للتنمية 2016-2020 على دعم الحوكمة الرشيدة والإصلاحات من خلال:

- تسوية الأحباس بتكفل الدّولة بإنجاز التسوية عن طريق ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط وعلى أن يقع استرجاع المبالغ المبرمة عن التكلفة من المنتفعين عند تسليمهم شهائد الملكية.
- تسوية وضعية التجمعات السكنية المقامة على أراضي دوليّة وذلك بتكفل المجلس الجهوي بإتمام إجراءات انجرار الملكية.
- تسوية الوضعية العقارية للمقاسم الصناعية بالمنطقة الصناعية بالفحص وجبل الوسط بالتعاون مع مجامع الصيانة والتصرف وذلك بتمكينهم من قروض لتسوية الوضعية.
- إيجاد التمثيليات الإدارية على غرار المحكمة العقارية وقيس الأراضي بمركز الولاية ومكاتب التشغيل بالناظور وصواف وشركة نقل جهوية خاصة بولاية زغوان.
- تهيئة وإدماج التجمعات السكنية الريفية المقامة على أراضي دولية من خلال وضع برنامج خصوصي لتهيئة هذه التجمعات السكنية بالشراكة بين المجلس الجهوي ووكالة التهذيب والتجديد العمراني بمعدل 5 تجمعات سكنية سنويا على إمتداد فترة المخطط.

2. النسيج الإقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

تقتضي خطة العمل في الفترة القادمة في المجال الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية العمل على:

- تحسين مردودية الأراضي الفلاحية من خلال تسوية الأوضاع العقارية بمواصلة برنامج التدخل العقاري في المناطق السقوية وخاصة بالناظور وصواف.
- مراجعة المديونية لدى فلاحي المناطق السقوية العمومية لفائدة 1 000 فلاح بالناطور وصواف.
- تسوية عقود الكراء وبرامج الاستثمار وتحيين العقود لـ 20 من مجموع 35 شركة إحياء وتنمية فلاحية وأيضا بالنسبة لمقاسم الفنيين.
- تطوير الخدمات الرقميّة بإحداث المدينة الذكية بمقرن من معتمدية زغوان.
- تطوير الخدمات اللوجستية والتجارية من خلال إنجاز المنطقة اللوجستية والقاعدة التجارية للمواد الطازجة ببئر مشارقة.
- تطوير السياحة البديلة الثقافية والإستشفائية والإيكولوجية من خلال البحث عن فرص شراكة مع القطاع الخاص لإحداث المصعد الآلي بمرتفع جبل زغوان وإحداث مشروع التنمية السياحية البيئية حول جبل زغوان (من جبل زغوان في إتجاه سيدي مدين إلى عين هارون).
- إحداث متحف للتراث بزغوان في الكنيسة.
- إحداث نواة مناطق سياحّية ثقافية حول معلمي تبربوماجيس بالفحص ومعبد المياه بزغوان.
- تثمين المدينة العتيقة بزغوان من خلال تحسين الواجهات والمقامات (سيدي علي عزوز وسيدي الطايع) وإحداث سوق سياحي لمنتوجات الصناعات التقليديّة.

- تصنيف معبدي المياه وتيبربوماجيس ضمن المواقع الثقافية العالميّة.
- إحداث إقامات ريفية على غرار دار زغوان وقصر الزيت بجهة سيدي مدين والمقرن.
- تثمين المسلك السياحي المعد من قبل الجهة والذي يربط المواقع الأثرية تبربوماجيس ومعبد المياه وجبل الوسط والزريبة العليا وجرادو وأوذنة وتكرونة في علاقة تكامل مع المناطق المجاورة بتونس الكبرى والساحل.
- بعث مراكز إستقبال وخدمات سياحية عن طريق أصحاب الشهائد العليا.
- بعث مراكز إقامة وتخيم عن طريق أصحاب الشهائد العليا في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في علاقة مع الرحلات للمغاور.
- التشجيع على بعث مراكز استقبال وتنشيط سياحي عن طريق أصحاب الشهادات العليا.
- تكوين عدد من أصحاب الشهائد العليا كأدلاّء سياحيين للمواقع الأثرية.

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

في إطار إستراتجية التنمية المستقبلية سيتم العمل على تنمية الموارد البشرية من خلال:

- العمل على تعميم السنة التحضيرية بالمدارس الإبتدائية والترفيع من عدد المطاعم المدرسية وتحسين جودتها وقيمتها الصحية وتحسين معدل إستقرار المدرسين بالجهة وخاصة بالمناطق الداخلية.
- التقليص من نسبة الانقطاع المبكر عن الدراسة ونسبة الأمية المرتفعة خاصة لدى الإناث بالمناطق الريفية وذلك بإعادة إدماج حوالي 1 000 تلميذ (700 إناث و300 ذكور) بالمدارس الإبتدائية والإعدادية وتمكين عائلاتهم من موارد رزق وتوفير النقل المدرسي عبر اتفاقيات خصوصية بين المجلس الجهوي والنقل الريفي الخاص.
- معالجة وضعيات الإعاقة المنتشرة بمنطقة سوغاس بالناظور بتمكين حوالي 1 000 معاق من موارد رزق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتمكينهم من المعالجة المجانية نظرا لشدة فقرهم بالتعاون مع الجمعيات الاجتماعية.
- دعم الخط الأول وإيجاد الخط الثاني وتحسين التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصحية والخدمات المسداة والرفع من نسبة تواتر العيادات الطبية بالخطوط الأمامية بمراكز الصحة الأساسية في الأسبوع.
- الحد من ظاهرة الفقر والبطالة خاصة لدى المرأة الريفية بتحسين المرافق الحياتية وبعث موارد رزق بحوالي 40 تجمع سكني ريفي.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

- إنجاز مراكز التحويل للمصبات المراقبة بكل من الفحص وبئر مشارقة والناظور وصواف والزريبة واستغلال المصب المراقب المنجز في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تهيئة أفران الجير بمنطقة الجوف بالزريبة بما يستجيب للمقاييس البيئية.
- ايجاد آلية لحل اشكاليات التطهير الريفي يعمل على إنجاز محطات تطهير مصغرة بجانب التجمعات السكنية الريفية.
- حماية مدينتي الناظور وصواف من الفيضانات.
- إنجاز شبكات التطهير بالبلديات غير متبناة من الديوان الوطني للتطهير على غرار بئر مشارقة وجبل الوسط والناظور وصواف.

5. الإرتقاء بولاية زغوان إلى فضاء تكامل وترابط بين تونس الكبرى والجهات الداخلية للبلاد

سيتم تجسيم طموح الجهة من خلال تحسين جاذبية الولاية عبر:

- تحسين الترابط والتكامل مع تونس الكبرى وبقيّة الجهات (سليانة، باجة، القيروان والنفيضة والوطن القبلي) من خلال تعزيز شبكة الطرقات وتحديثها وتأهيل منظومات النقل.

- تطوير أنشطة اقتصادية في تكامل مع تونس الكبرى عبر تطوير أقطاب تنموية تستقطب أنشطة اقتصادية مهيكلة.
- احتواء مؤسسات اقتصادية أخرى كبرى على غرار SOTUVER.
- توظيف امتيازات التنمية الجهوية بولاية زغوان لاستقطاب مؤسسات صناعية كبرى متواجدة حاليا بتونس الكبرى.
- خلق أنشطة اقتصادية دافعة بالمناطق الجنوبية للولاية على غرار منطقة النشاط الاقتصادي بالفحص وتطوير مراكز عمرانية تتمتع بوظيفة المدينة بكل من الفحص وزغوان وبئرمشارقة والزريبة.
- بعث أنشطة اقتصادية جديدة بالمناطق الجنوبية للولاية.
- إنجاز مشروع فلاحي مندمج بجنوب شرق الولاية لدفع إنتاج فلاحي يعتمد على الصناعات الغذائية من خلال تجفيف الطماطم وتصدير القرعيات وإنتاج الزيت البيولوجي وتصدير الخضر غير فصلية.

مخطط التنمية لولاية توزر

I- تقييم وتشخيص الوضع التنمويخلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تقع **ولاية توزر** بالجنوب الغربي للبلاد التونسية وتتميز بمناخ شبه صحراوي وواحي بإعتبارها وحدة طبيعية متميّزة بوجود الشطوط والواحات.

تمسح ولاية توزر 5 592.9 كلم² أي ما يمثل **3.6% من مساحة البلاد**، وتعد الولاية 108.7 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 مسجلة **نسبة نمو تبلغ 1.2%** مقابل1.03% على المستوى الوطني، ويمثل سكان الولاية 0.9% من مجموع سكان البلاد و14.7% من مجموع سكان إقليم الجنوب.

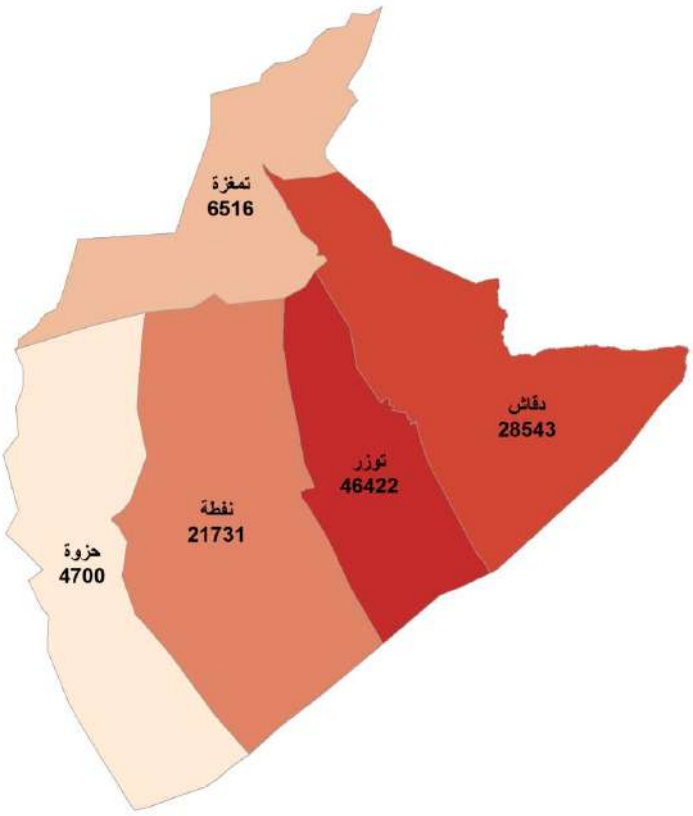

وتتميز الولاية **بطابع حضري** حيث يمثل سكان المناطق الحضرية 70.3% مقابل 66.2% على المستوى الوطني. وتزخر ولاية توزر **بطاقة مائية جوفية هامة** (208 مليون متر مكعب في السنة)، **ومراعي شاسعة** (55% من المساحة الجملية للولاية) بالإضافة إلى توفر **مواد إنشائية معدنية ومنجمية قابلة للتصنيع** (طين، أملاح والفسفاط...) إلى جانب **مياه جوفية حارة ومواقع طبيعية نادرة وثراء تاريخي وثقافي قابل للاستغلال السياحي.**

كما تتميز الجهة **بطاقة شمسية معتبرة** توفر أكثر من 3 200 ساعة شمس سنويا يمكن استغلالها في إنتاج الطاقة الكهربائية عبر تكنولوجيا الطاقة الفتوضوئية (Photovoltaïque) أو الطاقة الشمسية المركزة (Solaire Thermique à Concentration).

2. الوضع الإقتصادي والبنية الاساسية

ويتسّم **الوضع الاقتصادي** بالولاية ببعض الإشكاليات متمثلة في :

- مواصلة قيام القطاع العمومي بدور رئيسي وضعف مردودية القطاع الخاص خاصة في بعث مشاريع ذات قيمة تشغيلية عالية.
- ضعف إنفتاح الجهة عن باقي الجمهورية والولايات الجزائرية المجاورة.
- 10 ساعات تقريبا بين توزر وتونس بالقطار.
- نشاط دون المأمول بالمطار والذي تبلغ طاقة استيعابه السنوية للمسافرين الـ400 ألف مسافر سنويا، فيما لم تتجاوز حركة المسافرين سنة 2015 الـ23 ألف مسافر مقابل 92 ألف مسافر سنة 2010.
- رحلات بين توزر وبعض العواصم الأوروبية تم الغاؤها لغياب الجدوى مما زاد من معاناة قطاع السياحة.
- انخفاض الحركة الاقتصادية خارج المواسم الفلاحية والسياحية.
- صعوبة ترويج التمور خاصة بالأسواق الخارجية.
- عدم إفراد استغلال الطاقة الجيوحرارية والإنتاج الجيوحراري ببرامج خصوصية.
- استغلال المخزون الهام من المياه الجيوحرارية الإستشفائية بطرق تقليدية.
- الهبوط المستمر في المناسيب المائية وشيخوخة أغلب الآبار العميقة وترملها.
- قلّة تواجد مشاريع الصناعات التحويلية والاقتصار على التبريد والخزن.
- تردى الأوضاع بقطاع السياحة.
- نقص في التعريف بالمخزون التراثي والثقافي للجهة وتثمينه لتدعيم السياحة الصحراوية من خلال السياحة البيئية والثقافية وسياحة المؤتمرات.
- تفاقم المشاكل العقارية.

الوضع في المجال الفلاحي:

تتمحور أهم الصعوبات التي تعترض قطاع الفلاحة فيما يلي :

- نقص في مياه الري.
- تدهور نوعية المياه مما أثر سلبا على تنوع الزراعات التي يتم تعاطيها داخل الواحات.
- نقص فى الاعتناء بالخنادق تسبب فى صعوبة تصريف المياه المستعملة في الواحات.
- تلوث الوادي بالواحة القديمة.
- تدهور خصوبة الأرض بالواحة القديمة مع تملحها وتغدقها.
- تشتت الملكية نتج عنه صغر حجم المستغلات وبالتالي تردى الإنتاجية والمردودية.
- بطء المسح العقاري للأراضي وصعوبة تسوية الوضعية العقارية لأراضي الدولة.
- تفاقم مديونية الفلاح (تسديد القروض، دفع فواتير الكهرباء، دفع خطايا التأخير...).
- ضعف الإنتاج الحيواني داخل الواحة أو خارجها.
- تشعب مسالك الترويج للمنتوجات الفلاحية وخاصة التمور الى جانب كثرة المتدخلين.
- اقتصار دور مجامع التنمية الفلاحية على توزيع الدورة المائية.
- ضعف الامتيازات.
- تفشي ظاهرة كراء المقاسم (مقاسم دولية) مع سوء استغلالها.
- غياب هيكل مهني جهوي يشرف وينظم قطاع الزراعات الجيوحرارية.
- نقص كبير في إدراج حماية المشاريع من العوامل الطبيعية خلال البرمجة.

الوضع في المجال السياحي:

تتمثل الصعوبات التي تعترض القطاع السياحي في:

- محدودية نسبة الاستغلال نتيجة غياب سياسة واضحة لتسويق الجهة كمنتوج خصوصي يمكن ترويجه بمعزل عن السياحة الساحلية.
- معدل الإقامة 1,1 ليلة لكل سائح.
- ركود تام للقطاع خلال الفترة الحالية.
- تراجع نشاط المطار الدولي سواء بالنسبة للرحلات الداخلية او الرحلات الدولية.
- تراجع قطاع الصناعات التقليدية وتفاقم الصعوبات الجبائية والإجتماعية.
- عدم ملاءمة التكوين في قطاع السياحة لمتطلبات السوق الجهوية بالأساس وغياب استراتيجية واضحة المعالم.
- تراجع نوعية التكوين في المراكز المختصة نتيجة لعزوف الشباب على التكوين في القطاع. فمنذ سنة 1995 لم يعرف مركز توزر تجديدا في التجهيزات بالإضافة إلى النقص المسجل في الموارد البشرية.

3. الموارد البشرية والوضع الإجتماعي

يتسّم الوضع في هذا المجال **بضعف الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستية للبلديات** وافتقار الجهة لبعض الاختصاصات الطبيّة وضعف في عملية استقطاب حاملي الشاهدات العليا ونقص كبير في الإطار الطبي والشبه طبي المختص إلى جانب نقص في التجهيزات (أشعة ومخابر) وفي وسائل الإسعاف وضعف الإستثمار الخاص في القطاع الصحي (مصحات–مخابر–أشعة).

4. الوضع البيئي

يتسّم الوضع البيئي بالولاية بتدهوره حيث تضاعفت المصبات العشوائية بسبب عدم استغلال المصب المراقب. كما تعاني المساحات الواحية من سوء الاستغلال والتوسع الفوضوي وهو ما نتج عنه تقلص في هذه المساحات. كما تعاني الجهة كذلك من ظاهرة تملح وتغدق وتقفر التربة داخل الواحات القديمة. هذا بالإضافة إلى **غياب مشاريع ومبادرات لرسكلة النفايات وتثمين مخلفات الواحة.**

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

بالنسبة للأداء المؤسساتي يتسّم الوضع بالولاية بتفاقم العجز المالي للبلديات واستفحال ظاهرة التجارة الموازية التي ازدادت حدتها بعد الثورة بسبب الانفلات الأمني وغياب الرقابة.

6. الإشكالية العامة للتنمية

تتمثل الإشكالية العامّة للتنمية للولاية في :

- **محدودية التنوع للنسيج الاقتصادي** واعتماده على القطاع الفلاحي.
- **طول الإجراءات المتعلقة بالتخصيص وبتغيير صبغة الأرض.**
- **محدودية البنية الأساسية المتوفرة** خاصة في علاقة بالتواصل مع المناطق العمرانية الكبرى.
- **افتقار الجهة إلى وحدات صناعية وخدماتية موجهة نحو الأسواق المغاربية.**
- **الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية.**
- **ارتفاع عدد الوافدين الجدد على سوق الشغل.**
- **عدم مواكبة الإطار القانوني لواقع التنمية بالجهة.**

II- إنجازات الفترة 2011-2015

بلغت جملة الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 ما يقارب 566.4 م د موزعة بين القطاعين العام والخاص كالآتي :

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	470	83
القطاع الخاص	96.4	17
المجموع	**566.4**	**100.0**

ويتضح من هذا التوزيع أن **القطاع العام** إستأثر لوحده بالقسط الأكبر حيث بلغت مساهمته في الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 مبلغ 470 م د أي ما يمثل **83%** من المجموع.

وساهمت هذه الإستثمارات في إنجاز عديد المشاريع وخاصة في قطاعي الفلاحة والتجهيز والإسكان حيث بلغت الإستثمارات المنجزة في **قطاع الفلاحة** 164.8 م د أي ما يمثل **35%** من مجموع إنجازات القطاع العام. ومثل **قطاع التجهيز والإسكان** مبلغ 156.6 م د أي **33.3%** من مجموع الإستثمارات العمومية.

وبالنسبة **للقطاع الخاص** فإن مساهمته في المجموع الإستثماري بقيت متواضعة حيث لم تتعدّ مبلغ 96.4 م د أين ما يمثل **17%** من مجموع الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015.

ساهمت إستثمارات القطاع الخاص في إنجاز جملة من المشاريع وبالخصوص في قطاعات **السكن** (36.8 م د) **والفلاحة** (24.1 م د) **والصناعات التقليدية والمهن الصغرى** (12 م د).

III- الرؤية المستقبلية للتنميةخلال الفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
توزر – الجريد، فلاحة واحية وجيوحرارية تعتمد الطاقة المتجددة وتستقطب المستثمرين في السياحة البديلة وتثبت الشباب في أرضه وفق مشروع ثقافي يحقق الانتماء للجهة ويستمد جذوره من المخزون التراثي والأدبي. توزر – الجريد الذي يحقق التميز والرفاه الاجتماعي للرجال والنساء بفضل الاستثمار الخاص في الاقتصاد الأخضر والتضامني والابتكار في مجالات مُجددة تُثمن الموارد الإنشائية والبشرية وتجعل من مدنها أقطاب جذب بفضل البنية الأساسية العصرية والشبكات التواصلية المتطورة والداعمة للمبادلات التجارية الإقليمية والحدودية. توزر–الجريد : منتوج اقتصادي، فلاحي، سياحي وثقافي قابل للتسويق والترويج

وتسجيما لهذه الرؤية المستقبلية يتعيّن إعتماد سياسات خلال 2016-2020 ترتكز على المحاور التالية:

1. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

يتجسم هذا التوجه عبر تجاوز ضعف الاداء المؤسساتى وتكريس الشفافية وحسن التصرف فى الموارد المالية والاعتماد على البعد التشاركى فى ادارة الشان العام وحسن اداء المنظومة القانونية وتفعيل اليات الرقابة والقضاء على التجارة الموازية.

2. هيكلة الاقتصاد: نسيج اقتصادي ذو قيمة مضافة عالية

يتطلب تجسيد هذا التمشي تثمين الميزات التفاضلية للجهة والنهوض بالقطاعات الجديدة والأنشطة الواعدة التي توفر قيمة مضافة عالية وإمكانيات أكبر للتشغيل والتصدير، إلى جانب تحديث القطاعات التقليدية لإستغلال كل طاقات الإنتاج الكامنة بها.

ففي **المجال الفلاحي** سترتكز الجهود على مواصلة تحسين ظروف إستغلال المناطق السقوية لتسديد النقص الحاصل في مياه الري واستعمال التقنيات الجديدة فى ترشيد استعمال المياه.

كما ستتكثف الجهود لتثمين الخصوصيات الطبيعية والمناخية للولاية من خلال إستغلال الإمكانيات المتاحة في مجال الفلاحة البيولوجية ولسيما في أنشطة التمور والخضر بالإضافة إلى تثمين نتائج البحث العلمي لإستغلال الإمكانيات العريضة المتاحة في مجال النباتات الطبية والعطرية وتوسيع التجارب النموذجية المتعلقة ببعض الأصناف من النباتات الصناعية لإنتاج الوقود الحيوي على غرار الجوجوبا والجيتروفا، وهو ما سيساهم في الرفع من مردودية القطاع الفلاحي وفي تثمين موارد الصحراء.

وبالنظر للمكانة التي يحتلها **قطاع تربية الماشية** في النشاط الإقتصادي بالجهة ستشهد الفترة القادمة توظيف مساحات رعوية إضافية في عمق الصحراء وتخفيف الضغوط على المراعي.

وبالتوازي سيحظى **القطاع الصناعي** بأهمية بالغة نظرا لدوره في تنويع القاعدة الإقتصادية وفي تثمين الخامات الطبيعية وفي توظيف التطور المسجل في كفاءة الموارد البشرية وستتكثف الجهود في هذا المجال لإستغلال مركز العمل عن بعد الجديد بمعتمدية دقاش والقطب الصناعى والتكنولوجى لتوجيه الإستثمار الصناعي نحو المشاريع ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع والقيمة المضافة العالية على غرار مشاريع الطاقات البديلة.

كما ستتجه الجهود لتعميق الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالمواد الإنشائية وإنجاز الخرائط الرقمية لحصر المواقع الملائمة لبعث المشاريع وتحديد خصائص هذه المواد ومخزوناتها لحفز المستثمرين ورجال الأعمال على إستغلالها وتثمينها.

كما سيحظى **القطاع السياحي** بعديد الإجراءات والتدابير والمشاريع والبرامج وذلك من خلال تكثيف الانشطة السياحية والتظاهرات ذات الصلة وتوفير الفضاءات المناسبة للتنشيط السياحى وإستغلال الفرص الواعدة المتوفرة بالولاية في مجال النهوض بالسياحة الثقافية والبيئية والصحراوية والاستشفائية واستغلال فتح الاجواء للمطار الدولى توزر نفطة وإثراء المنتوج السياحي الوطني من خلال ضبط السبل الكفيلة بإدماج المواقع البيئية والأثرية ضمن المسالك السياحية بالجهة والتوجه نحو إنجاز المشاريع التي تبرز خصوصيات الجهة وموروثها الحضاري والثقافي والبيئي.

3. التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي

يمثل الهدف المتعلق بإستعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل والتقليص من نسبة البطالة من أهم رهانات الفترة 2016-2020، لذلك فقد إحتلت الأهداف الرامية إلى تنمية الموارد البشرية وبناء مجتمع المعرفة والذكاء وتحسين قابلية التشغيل طليعة الأولويات للفترة القادمة وذلك من خلال **إعادة هيكلة مراكز التكوين والتدريب المهني** إلى جانب العمل على إحداث إختصاصات ومسالك جديدة في القطاعات المجدّدة والواعدة بما يمكن من توفير اليد العاملة الكفئة والمهارات العالية التي تستجيب لحاجيات المؤسّسات الإقتصادية المنتصبة بالجهة، بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص فى المجال من خلال توفير فضاءات تكوين تعمل على تحقيق نجاعة أرفع **ومرونة أكبر للتكامل بين منظومة التعليم العالي والتكوين المهني** لإدماج المتخرجين فى الدورة الاقتصادية على غرار التكوين في مجال الطيران المدني والصيانة والتخزين الانتقالي للطائرات.

وبالتوازي ستتواصل الجهود لتدعيم نواة **التعليم العالي** بالجهة من خلال تهيئة وتجهيز مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية.

كما سترتكز العناية بتشجيع خريجي التعليم العالي ومراكز التكوين المهني **للانتصاب للحساب الخاص** وإحداث المشاريع وتحسيسهم بالامتيازات والحوافز الممنوحة وفرص الإستثمار المتاحة وتيسير حصولهم على التمويلات.

كما سيتدعم **القطاع الصحي** بعديد المشاريع والبرامج والمتعلقة بتهيئة وتجهيز الأقسام الإستشفائية الجامعية بالمستشفى الجهوي بتوزر وتشجيع طب الاختصاص للعمل بالمناطق الداخلية.

كما سيتواصل العمل على العناية **بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية** وإدماجها في الحياة النشيطة وتكثيف شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الهشة من الارتداد أو السقوط في دائرة الفقر وذلك عبر الاستغلال الأمثل للمؤسسات المختصة بالجهة.

4. تجسيم طموحات الجهة

ولتجسيم طموحات الجهة يتعيّن العمل على مزيد **إدماج الجهة في محيطها الاقليمى والوطني** وتعزيز تكاملها من خلال تطوير مناخ الأعمال والرفع من قدراتها التنافسية لاستحثاث نسق النمو وحفز المبادرة الخاصة وذلك عبر تحديث البنية الأساسية لتحسين ربط الولاية والأقاليم فيما بينها، إلى جانب **توسيع وتعزيز دور المجتمع المدني** لاستنباط المشاريع ذات الصبغة الجهوية وإعدادها وإنجازها ومتابعتها. كما سيتمّ التركيز على **دفع التبادل التجاري وتهيئة نقاط العبور** بما يمكن من تكثيف التبادل التجارى ويدعم التصدير الى جانب دعم وإحداث فضاءات للإستراحة والترفيه.

وستتواصل الجهود كذلك لمواصلة تعصير **ودعم البنية التحتية لمطار توزر نفطة الدولي** ودعمه بالتجهيزات والمعدات الحديثة وتعزيز ربطه برحلات منتظمة مع أهم العواصم والدول الأوربية، على غرار الخط الجوي المباشر الرابط بين توزر /باريس (شارل ديغول) الذي استأنفت شركة الخطوط التونسية استغلاله بمعدل رحلتين أسبوعيا، **وتكثيف الرحلات الداخلية لتنشيط السياحة الصحراوية** ودفع الحركية الاقتصادية بالجهة.

5. الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

ولتجسيم هذه التوجهات والأهداف سيحظى **العمل البلدي** بعناية خاصة من خلال **تكثيف حملات النظافة والمحافظة على البيئة والمحيط والمعالجة الناجعة لرسكلة الفضلات المنزلية والنفايات الصلبة** ومقاومة مختلف أشكال التلوث والعمل على استغلال المصب المراقب إلى جانب إنجاز مشاريع التهيئة والتهذيب بعدد من الأحياء الشعبية.

وبالتوازي ستتكثف الجهود للانصهار ضمن **المخطط الوطني للطاقات البديلة** من خلال إستغلال الطاقة الشمسية وتشجيع المؤسّسات الأجنبية على إحداث محطات كبيرة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية وتصديرها للخارج بما يعزز الخيارات الرامية لتثمين موارد الصحراء وتطوير الطاقات البديلة والمساهمة في تركيز إقتصاد جهوي بمحتوى تكنولوجي رفيع وصديق للبيئة.

كما ستشهد الفترة القادمة مواصلة الجهود في مجال **مقاومة مظاهر التصحر والحد من الاستغلال المفرط والعشوائي للمراعي** وإعداد خطة عملية لتوسيع مساحة المراعي باستغلال الفضاءات الشاسعة بالمناطق الصحراوية بإحداث المسالك المؤدية إليها ونقاط المياه والمظلات بما يساهم في معالجة تدهور الكساء النباتي والاستغلال المفرط للموارد العلفية.

وفي مجال **المحافظة على المياه والتربة والغابات** ستتواصل الجهود لتهيئة مصبات الأودية وبناء منشأة النشر وتغذية المائدة والعناية بالتشجير الغابي ومعالجة تدهور الكساء النباتي والاستغلال المفرط والعشوائي للموارد العلفية الطبيعية وبلورة وتنفيذ المخططات الجهوية والمحلية لمقاومة التصحر وضمان مقومات التنمية المستديمة.

كما ستتواصل الجهود لاستكمال تهيئة المحمية الطبيعية الصحراوية بدغومس لحماية المنظومات البيئية الخاصة ببعض الأصناف الحيوانية والنباتية البرية النادرة والمهددة بالانقراض **للمحافظة على التنوع البيولوجي** والعمل على إدماج هذه المنظومة في الدورة الاقتصادية عبر إنجاز محطات الاستراحة بجانب هذه المحمية وذلك في نطاق النهوض **بالسياحة الثقافية والبيئية.**

ولحماية المحيط من التلوث المائي وتحسين ظروف عيش المواطنين، سيتم العمل على توسيع وتهذيب محطات التطهير لتحسين نوعية المياه المعالجة وتجديد شبكات التطهير **وتعميم وتحسين خدمات التطهير.**

مخطط التنمية لولاية بنزرت

I- تقييم وتشخيص الوضع التّنموي خلال الفترة 2011-2015:

1. تقديم عام

تقع **ولاية بنزرت** في أقصى شمال البلاد التونسية ممّا جعلها تحتل موقعا جغرافيا استراتيجيا باعتبار تفتّحها على البحر الأبيض المتوسط حيث تمتد سواحلها شرقا وشمالا على طول 200 كلم فضلا عن أنّها امتداد طبيعيّ لإقليم الشمال الغربي.

وتقدّر مساحة الولاية بـ 3 750 كلم^2 (ما يمثّل 2,3% من المساحة الجملية للبلاد) وتمثّل كلّ من محمية إشكل، غابات سجنان، جزيرة جالطة، رأس إنجلة، بحيرات (بنزرت، إشكل، غار الملح) أهمّ المواقع الطبيعية والإيكولوجية التي يمكن استغلالها لتنويع الأنشطة السياحية.

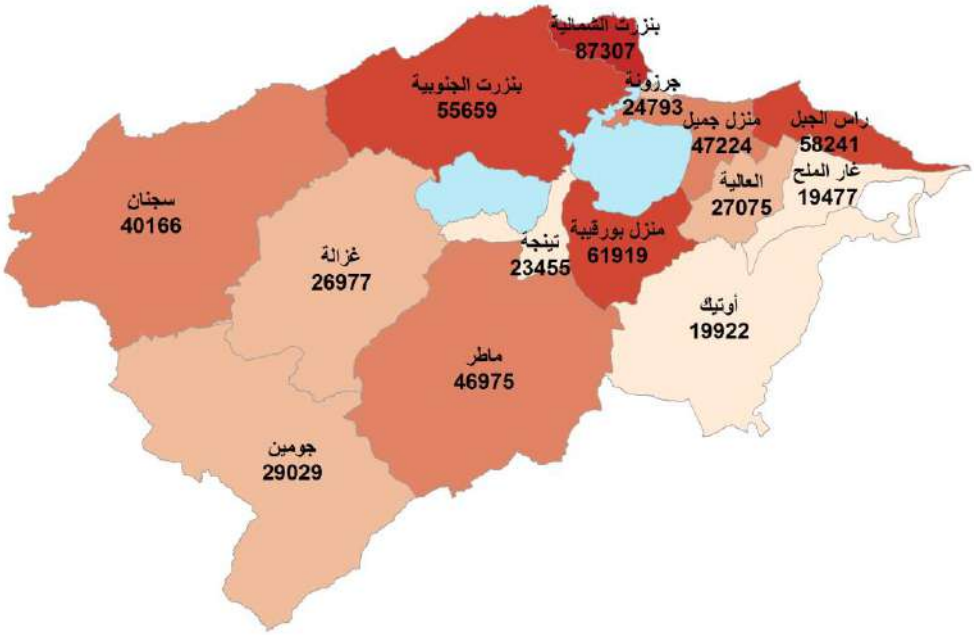

أمّا على مستوى المؤشرات الديموغرافية فقد عرفت الجهة نسبة نمو معتدلة في حدود 0,81% وهي دون المعدّل الوطني (1,03%) كما تمّ خلال الفترة (2004-2014) تسجيل **صافي هجرة سلبي** يقدّر بحوالي 5,8 ألف ساكن خاصة بالمناطق الغربية للولاية التي تعرف بطابعها الريفي **(80% وسط ريفي)**.

وتعتبر الولاية **قطبا فلاحيا** بما يتوفر فيها من موارد مائية متجددة تقدّر بحوالي 592 مليون متر مكعب أي ما يمثّل 13% من الموارد المائية الوطنية مكّنت من تهيئة حوالي 25 ألف هكتار من المناطق السقوية فضلا عن أهمية مساهمتها في الإنتاج الوطني الفلاحي (20% من البقول الجافة و45% من

القنارية و17% من البطاطا و12% من الحبوب و12% من الألبان كما أنها من المناطق الهامة للصيد البحري.

كما تعتبر الولاية **قطبا صناعيا** بوجود 8 مناطق صناعية تمسح حوالي 146 هكتارا إلى جانب فضاء الأنشطة الاقتصادية على مساحة 81 هكتار والقطب التكنولوجي للصناعات الغذائية بمنزل عبد الرحمان والمنطقة الصناعية المساندة له بالعزيب (66 هك) حيث تعد الجهة 300 مؤسسة صناعية (10 مواطن شغل فأكثر) توفّر حوالي 47 ألف موطن شغل (منها 194 مؤسسة مصدرة كليّا توفّر حوالي 38 ألف موطن شغل).

وفي **المجال السياحي** توجد بالولاية 18 وحدة سياحية (منها 4 إقامات سياحية وقرية سياحية) بطاقة إيواء جملية تقدّر بحوالي 3 011 سريرا.

كما يتوفّر بالولاية **بنية أساسية** متطورة تتمثّل أساسا في الميناء التجاري الذي يؤمن سنويّا قرابة 25% من المبادلات التجارية البحرية الوطنية علاوة على قرب الولاية من مطار تونس قرطاج (60 كلم) ومطار طبرقة (100 كلم) ووجود شبكة متطوّرة للطرقات من أبرزها الطريق السيارة تونس – بنزرت والطرقات الوطنية 7 و8 و11.

كما تعدّ الجهة **8 مؤسسات تعليم عالي** في عديد الاختصاصات بطاقة استيعاب تقدّر بحوالي 10,5 ألف طالب بالإضافة إلى **10 مراكز تكوين مهني قطاعية أو متعدّدة الاختصاصات** تقدّر طاقتها بحوالي 2800 موطن تكوين.

2. البنية الأساسية والوضع الاقتصادي

تتميّز ولاية بنزرت بتوفّر **بنية أساسية مهيكلة نسبيّا وبتنوّع نسيجها الاقتصادي** الذي يرتكز بالأساس على الصناعة والفلاحة بدرجة أولى بالإضافة للإمكانات الهامة التي يمكن توظيفها في تطوير القطاع السياحي. ومن خلال عملية التشخيص يمكن إبراز نقاط القوّة ونقاط الضعف التي تتمحور أهمها حول:

- تطوّر ملحوظ لحركة الحاويات على مستوى الميناء التّجاري بنزرت منزل بورقيبة التي مرّت من 5 000 حاوية سنة 2011 إلى حوالي 33 000 حاوية سنة 2014 رغم محدودية الفضاءات المستغلّة وتأخر تنفيذ مشروع توسعة الميناء وارتباط هذا النشاط بتوقيت فتحات الجسر.
- نجاح سياسة تعبئة الموارد المائية حيث بلغت نسبة تعبئة المياه السطحية 81% سنة 2014 (مقابل 64% سنة 2009) وتطوّر المساحات السقوية.

- انطلاق تهيئة وتسويق 4 مناطق صناعية جديدة على مساحة 128 هك.
- دخول بعض المؤسسات ذات البعد العالمي حيز النشاط (BIC، YAZAKI) وإتمام انجاز مكونات مشروع مركزية الحليب.
- تطوّر الاستثمار المنجز في القطاع الفلاحي مقابل تراجع ملحوظ بالنسبة لقطاع الصيّد البحري.
- تعطّل حركة المرور على جانبي الجسر عند كلّ عمليّة رفع وما يسببه من إشكاليات اقتصادية واجتماعية.
- تواضع أداء قطاع الصيّد البحري ومحدودية مساهمة نشاط تربية الأحياء المائية والقوقعيات.
- تفاقم مديونية غالبية المؤسسات العمومية بالجهة.
- تراجع ملحوظ لأداء القطاع السياحي نتج عنه تسريح حوالي 40% من اليد العاملة وغلق مؤسسة سياحية.
- تعطّل انجاز بعض المشاريع الكبرى في المجال السياحي بالجهة وتراجع أداء قطاع الصناعات التقليدية.
- تراجع عدد المؤسسات الصناعية من 366 سنة 2010 إلى 300 مؤسسة سنة 2014 وكذلك الشأن بالنسبة لليد العاملة الصناعية من 53 ألف إلى 47 ألف خلال نفس الفترة.
- ضعف مساهمة القطب التكنولوجي في الصناعات الغذائية في تدعيم المسار التّنموي بالجهة.

3. الوضع الاجتماعي والتّنمية البشرية

اعتبارا لقيمة الموارد البشرية المتوفّرة بالجهة وقدرتها على دفع ديناميكية التّنمية الشاملة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية فإنّ الضرورة تقتضي العمل على ملاءمتها مع حاجيات النسيج الاقتصادي. ويتّضح من خلال تحليل الوضع الاجتماعي بالجهة:

- تراجع أداء جهاز التكوين المهني العمومي (تقلّص عدد المتكونين بحوالي 40% خلال الفترة 2011-2014).
- تدهور وضعية البنية الأساسية للمؤسسات التربوية ونقص الإطار التربوي بالمنطقة الغربية والانقطاع المبكّر عن الدراسة خاصّة بالمرحلة الثانية من التعليم الأساسي والثانوي (من 6% سنة 2011 إلى 8% سنة 2014).
- ضعف نسبة التغطيّة الصحيّة خاصة بالمنطقة الغربية في ظلّ تدهور البنية الأساسية ونقص في والموارد البشرية.
- تواضع نسبة التغطية بخدمات التنشيط الشبابي والثقافي والاجتماعي بالمناطق الريفية والمناطق ذات الكثافة السكانية.

- تفاقم ظاهرة الطفولة المهدّدة بالجهة وتدهور وضعية المرأة الريفية في ظلّ غياب المعالجة النشيطة للمشاكل الاجتماعية.
- تراجع نسبة الأميّة من 24% سنة 2004 إلى 20,3% سنة 2014 (18,8% على الصعيد الوطني).
- ارتفاع نسبة البطالة من 12,8% سنة 2010 إلى 14,4% سنة 2014 (14,8% على الصعيد الوطني).
- تفشي ظاهرة البناء الفوضوي على حساب الأراضي الفلاحية والمناطق الغابية وبمحيط المناطق العمرانية الكبرى.
- محدودية منظومة النقل العمومي الجماعي الحضري والجهوي.

4. الوضع البيئي

تتميّز ولاية بنزرت بأهمية الموارد الطبيعية المتوفّرة (الموارد المائية، الغابات، البحيرات، ...) والتي يستوجب العمل على حسن توظيفها والمحافظة على ديمومتها. ومن خلال عملية التشخيص يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

- موارد مائية هامة تقدّر بحوالي 531 مليون م^3 وهو ما يمثّل 13% من الموارد المائية الوطنية أمام وجود بعض الإشكاليات المتعلّقة بالتعبئة والاستغلال.
- تواضع برامج المحافظة على المياه والتربة أمام أهمية المساحات المهدّدة بالانجراف(حوالي 180 ألف هك) منها 80 ألف هك تستوجب التدّخل العاجل.
- سوء استغلال وتوظيف الثروة الغابية التي تتمتع بها الجهة (حوالي 100 ألف هك) واختلال المنظومة الغابية نتيجة الزحف العمراني والاستغلال العشوائي.
- إتمام الدّراسات الخاصّة بالبرنامج المندمج لتحسين الوضع البيئي ببحيرة بنزرت.
- سواحل وبحيرات طبيعية ومسطحات مائية تشكو تلوّثا كبيرا يمثل تهديدا للموارد ولصحة السكان، وذلك باستفحال ظاهرة التلوث المائي، الهوائي، الفيزيائي...الخ.
- هشاشة المنظومة الساحلية والانجراف البحري على السواحل وبروز مناطق حسّاسة تستحق عناية خاصة.
- إشكالية تصريف المياه المستعملة خاصة بالتجمعات السكنيةالريفية وببعض المناطق الحضرية والصناعية.
- ضعف منظومة التصرّف في النفايات (المنزلية أو الصناعية) وإشكالية التصرّف في مادة المرجين بالإضافة إلى التلوّث الحضري الناجم عن إلقاء الأتربة وفواضل البناء.

- إشكاليات عقارية حادّة حالت دون تنفيذ عديد المشاريع في آجالها وخاصة منها المتعلّقة بالأراضي الراجعة بالملكية للمؤسسة العسكرية.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة الرشيدة بالجهة

يتجلّى ضعف الأداء المؤسساتي من خلال **عدم احترام قواعد المنافسة وسوء التصرّف في الموارد المالية** وغياب البعد التشاركي لبلورة السياسات الاقتصادية المستقبلية وتشعب الإجراءات إضافة لمركزية القرار وتداخل الأدوار وهو ما يفسر ضعف الحوكمة وتفشي الفساد مما أدّى إلى عدم تطوّر المبادرة الخاصة بالإضافة **للإشكاليات المتعلّقة بتنفيذ المشاريع الكبرى** سواء في القطاع العام أو الخاص.

6. الإشكالية العامة

انطلاقا من المقوّمات الهيكليّة للتّنمية من ناحية ومن عمليّة تقييم وتشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فإنّ الإّشكالية العامة للتّنمية لولاية بنزرت تتمحور بالأساس حول:

- عدم توظيف الموقع الجغرافي الاستراتيجي للولاية لتدعيم المسار التّنموي.
- ضعف استغلال الإمكانات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الولاية.
- التفاوت التّنموي بين معتمديات المنطقة الغربية التي لم تشهد ملامح نمو اقتصادي بالقدر الكافي من ناحية والمنطقة الوسطى ومنطقة بنزرت الكبرى والشريط الساحلي من ناحية أخرى.
- اختلال التوزان البيئي الذي أصبح يشكّل عائقا أمام التطوّر الاقتصادي والاجتماعي بالولاية من خلال التلوّث الكبير لبحيرتي بنزرت وغار الملح بالخصوص.

وتتفـرّع عن هذه الإشكـاليـة عـديـد الإشكـاليـات الخصوصية والتّـي تتمحور حـول:

- الجهة غير جالبة للسكان بالرغم من الإمكانات الكبيرة التي تزخر بها الولاية، ويتجلّى ذلك من خلال النموّ الديمغرافي الذي لم يتجاوز 1% سنويا (0,83%) خلال الفترة (2004-2014) وصافي هجرة سلبي خلال نفس الفترة.
- اختلال توزيع السكان بين منطقة بنزرت الكبرى وباقي الولاية (المنطقة الوسطى والمنطقة الغربية) ممّا تولّد عنه ضغط على منطقة البحيرتين وتوسّع الأحياء الفوضويّة والإشكاليات المترتبة عنه من مشاكل عمرانية وبيئية واجتماعية.

- صعوبة وتشعب الوضع العقاري بالجهة والناتج بالأساس عن الأراضي الراجعة بالملكية للمؤسسة العسكرية وأهمية المناطق الغابية والمناطق الحساسة والهشة مما يؤثر سلبا على الانتصاب وإنجاز المشاريع العمومية أو الخاصة.
- ضعف إنتاج الصيّد البحري بالعلاقة مع محدودية التجهيزات المستعملة في الصيّد وكذلك ضعف الاستثمار في مجال تربية الأسماك والأحياء المائية.
- غياب نواتات سكانية وعمرانية بالمنطقة الوسطى والمنطقة الغربية وبالخصوص بمعتمديات سجنان وجومين وغزالة، ويعزى ذلك بالأساس إلى ضعف النشاط الاقتصادي بهذه المعتمديات.

II- إنـجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم الاستثمارات المنجزة بالجهة خلال الفترة (2011-2015) حوالي 2 067 م د منها 624 م د **استثمارات عموميّة** وهو ما يمثّل نسبة **30,2%** من جملة الاستثمارات المنجزة:

	الاستثمارات (م د)	**النسبة (%)**
القطاع العام	624	30,2
القطاع الخاص	1 443	69,8
المجمـــوع	**2 067**	**100**

وقد تميّزت هذه الفترة **بأهمية نسبة إنجاز المشاريع العموميّة والمقدّرة بحوالي 80%** (مشاريع منجزة ومشاريع متواصلة) وذلك رغم عديد الإشكاليات المطروحة والمتعلّقة أساسا بتشعّب الإجراءات الإداريّة في مختلف مراحل الإنجاز بالإضافة إلى الإشكاليات العقارية والفنيّة والاجتماعية.

كما يتّضح من خلال عملية المتابعة أهميّة الاستثمارات العمومية في مجالي **قطاعات البنية الأساسية والإنتاج** التي تمثّل على التوالي نسبة **48%** و**41%**، أما **قطاع الموارد البشرية** فقد استأثر بحوالي **11%** من مجموع الاستثمارات المنجزة خلال هذه الفترة.

هذا وتتمثل أهمّ المشاريع العمومية المنجزة خلال نفس الفترة مبوبة حسب القطاع في:

<u>الفلاحة والصيد البحري:</u>

- بناء 4 سدود (المالح بغزالة، الطين بماطر، القمقوم والزياتين بسجنان) بطاقة 130 مليون م^3 بكلفة جملية تقدربحوالي 158 م د.
- منشآت تحويل مياه سدالزياتين (15 كلم) بكلفة 12 م د.

- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة غزالة جومين بكلفة 43 م د.
- توسيع وحماية ميناء الصيد البحري بغار الملح (3,6 م د)

البريد والإتصالات:

- بناء المركب البريدي ببنزرت (880 أد)
- إعادة بناء مكتب بريد العالية (363 أد)
- تدعيم التغطية وتطوير سيولة الحركة الإتصالية لشبكة الهاتف الجوال (652 1 أ د)

التربية والتعليم العالي:

- بناء المدرسة الإعدادية جبل السمّان بجومين (255 2 أد)
- تهيئة كلية العلوم ببنزرت (840 1 أ د)

الشباب:

- بناء دار الشباب بجومين (617 أد)
- بناء دار الشباب بالعالية (696 أد)

الرياضة:

- إنجاز قاعة المبارزة بالسيف ببنزرت (660 أد)
- تهيئة وتعشيب ملعب منزل عبد الرحمان (012 1 أد)
- بناء قاعة لتنس الطاولة برفراف (695 أد)

الصحة:

- بناء عيادات خارجية بالمستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة (003 1 أد)
- بناء مركز صحة أساسية صنف 4 بحي حشاد ببنزرت الجنوبية (411 أد)
- تحويل مركزي الصحة الأساسية بمنزل جميل وتينجة إلى مراكز صنف 4 (421 أ د)

التكوين المهني:

- إعادة هيكلة المركز القطاعي للتكوين في البناء المعدني بمنزل بورقيبة (القسط الأول: 330 4 أد)

السياحة:

- تهيئة وادي الكبير بالمنطقة السياحية سيدي سالم ببنزرت بكلفة 700 1 أد.

الماء الصالح للشرب:

- تزويد 625 منتفع من منطقة الصكاك بأوتيك والبريك بغار الملح والشرشارة العزيب بمنزل جميل بكلفة جملية تقدر بـ 753 أد.

الطرقات والمسالك:

- تهذيب الطريق الجهوية رقم 51 على امتداد 24,5 كلم (12,9 م د)
- إنجاز 3 جسور (وادي جومين بماطر، وادي مقرات بسجنان، وادي سجنان بغزالة) بكلفة جملية تقدر بحوالي 5,4 م د
- دراسة إنجاز منشأة ثابتة لعبور قنال بنزرت (4 م د)

حماية المدن من الفيضانات:

- حماية مدينة بنزرت من الفيضانات (تهيئة الجزء الأعلى من وادي هراقة والجزء الأسفل من وادي المرج) بكلفة تقدر بحوالي 6,6 م د.

البيئة:

- جهر الميناء القديم بغار الملح (850 أد)

التطهير :

- بناء وتجهيز محطة التطهير بعوسجة (14 م د)
- إكمال منظومة المياه المستعملة لمدن رأس الجبل ورفراف والعالية مشروع تطهير مدن ماطر رفراف رأس الجبل العالية (7,5 م د)

تأهيل الأحياء الشعبية:

- برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بمنطقة بئر مسيوغة وحي حشاد (5,3 م د)

ويبيّن الرسم الموالي توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات

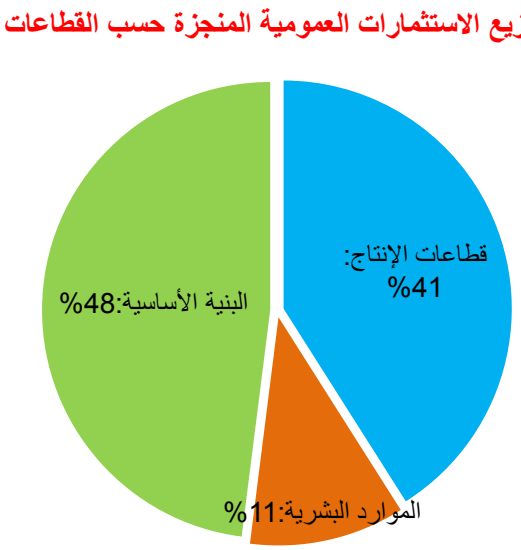

وفيما يتعلّق **بالقطاع الخاص** فقد كانت مساهمته هامة نسبيا في المسار التّنموي بالجهة وذلك بالرغم من الصعوبات التي تعرضت إليها المؤسسات الاقتصادية والباعثون الخواص منذ سنة 2011.

وتتمثل أهم المشاريع المنجزة حسب القطاعات :

في قطاع الصناعات المعملية:

- مؤسسة بيك لصنع الاقلام الجافة بالمنطقة الصناعية بالعزيب (بمنزل جميل).
- مصنع "يازاكي " لصنع كوابل السيارات بمنطقة بوشكارة بالعالية.
- مركزية الحليب ببنزرت بأوتيك.
- شركة " ناتيلي " لصنع الياغرت ومشتقات الحليب بأوتيك.
- توسعة وحدة للصناعات الإلكترونية بمنزل جميل.
- وحدة لصناعة عجين الورق المعد للتصدير بأوتيك.

في قطاع الفلاحة والصيد البحري:

- شركة تربية الأسماك " بورتو فارينا " بغار الملح.
- شركة سيدي علي المكي لتربية الاسماك بغار الملح.
- الشركة التونسية للأنشطة الفلاحية "CTA" لخزن الحبوب بمنزل بورقيبة وببنزرت الجنوبية وبجومين.

- مصرف الخدمات الفلاحية"CMA" لتجميع وخزن الحبوب بماطر.
- شركة المخازن الكبرى بباجة "GSB" لتجميع وخزن الحبوب وإنتاج البذور بماطر.
- شركة "أوروماق" لتجميع الحبوب بماطر.
- شركة زيوت الشمال لتعليب زيت الزيتون بمنزل بورقيبة.
- الشركة التونسية للأسمدة والري التكميلي بماطر.
- شركة "فرويتوس" لخزن وتبريد الخضر الورقية المعدة للتصدير بأوتيك.

في قطاع السياحة:

- مشروع إستضافة عائلية بمنزل جميل.
- مواصلة إنجاز مشروع مارينا بنزرت "كاب 3 000".

ويبرز الرسم الموالي توزيع الاستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات الفرعية.

توزيع الاستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات

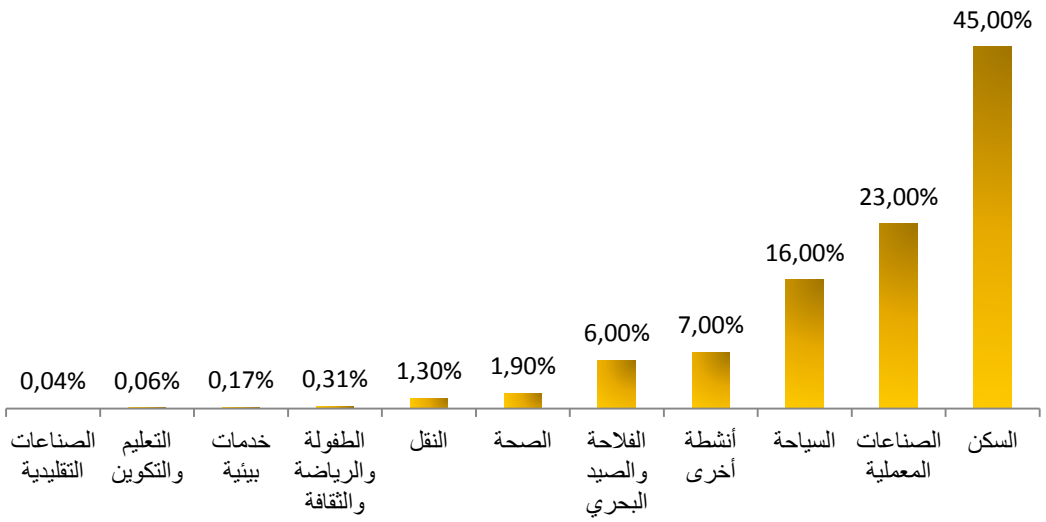

III- الرؤية المستقبليّة للتّنمية خلال الفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
الارتقاء بولاية بنزرت إلى قطب تنموي حيوي قادر على استقطاب الاستثمار.

إحكام توظيف موقعها الجغرافي الاستراتيجي ببعده العالمي والوطني والإقليمي.
اعتبار التهيئة الترابية والتوازن الاجتماعي بعدان أساسيان للتّنمية الجهوية المستدامة.

وتجسيما لهذه الرؤية، تتمثل السياسات الواجب إعتمادها خلال الفترة (2016-2020) في العناصر التالية :

1. تطوير اللامركزية وارساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

- إرساء منظومة جهوية للحوكمة ومقاومة الفساد.
- تطوير أداء المجتمع المدني من خلال تشبيك الجمعيات وتشريكها في كافة مراحل المسار التّنموي وتنظيم وتقنين علاقاتها مع مؤسسات الدولة.
- وضع قاعدة بيانات جهوية تشمل مختلف الميادين والمجالات وتيسير النفاذ إلى المعلومة.
- إحداث تمثيليات جهوية ومحلية لبعض المصالح الإدارية وتقريب الخدمات من المواطن وتدعيمها بالموارد البشرية.
- هيكلة الإدارات الجهوية وتطوير أداء مؤسسات الدولة على الصعيد الجهوي.
- مراجعة التقسيم الإداري الحالي.

2. تنويع الاقتصاد الجهوي وتطوير مناخ الأعمال والارتقاء بالجهة إلى قطب اقتصادي تنافسي

- تطوير وهيكلة البنى التحتيّة الصناعيّة والتكنولوجيّة من خلال إعادة تهيئة المناطق الصناعيّة الموجودة وتوفير مدّخرات عقارية لتوظيفها في إحداث مناطق صناعيّة جديدة عصريّة مجهّزة بمختلف الشبكات والعمل على التميز الإيجابي في هذا المجال لمعتمديات ومدن المنطقة الغربية.
- الإسراع بإجراءات إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الوطنية التي تشكو صعوبات مالية واجتماعية وذلك بالنظر في الحلول العمليّة التي تمكّنها من استعادة مساهمتها في الدورة الاقتصادية على الصعيد الجهوي والوطني.
- تدعيم أنظمة الإنتاج الفلاحي الناجعة وتطوير منظومات الألبان والحبوب والدواجن واللحوم الحمراء.
- تنويع أنظمة الإنتاج الفلاحي بالمنطقة الغربية خصوصا بإدخال الأشجار المثمرة البعليّة والسقوية.

- تطوير استغلال الموارد البحريّة وترشيد استغلال الثروة السمكيّة وهيكلة وتنظيم قطاع تربية الأحياء المائيّة.
- توظيف المواقع الطبيعيّة والأثريّة والثقافيّة في مجال أنشطة السياحة البديلة وتنويع المنتوج السياحي وتطوير منظومة الصناعات التقليديّة من خلال تبسيط الإجراءات والتشريعات في هذا المجال (عقارية وإجراءات إدارية..).
- تشجيع الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتّصال والتّموقع ضمن الاقتصاد الرقمي.
- النظر في إمكانية إفراد القطب التّكنولوجي للصناعات الغذائية بإجراءات خصوصيّة بهدف ضمان توظيف أمثل للفضاءات المتوفّرة باعتماد صيغ مرنة للاستغلال (كراء، بيع، كراء / بيع).
- استكمال إنجاز مركز الموارد التكنولوجية بالقطب التّنموي ببنزرت.
- تبسيط الإجراءات المتعلّقة بإعادة توظيف الفضاءات الصناعيّة بفضاء الأنشطة الاقتصادية وبالمناطق الصناعيّة مع إعطاء صلاحيات أكبر للجهة في هذا المجال.

3. تنمية الموارد البشرية وتدعيم التجهيزات الجماعية وتحقيق الإدماج الاجتماعي:

- إرساء مدرسة متفاعلة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي وجعل الفضاء المدرسي قادر على استقبال التلاميذ في أحسن الظروف البيداغوجيّة والصحيّة والنفسيّة.
- تحسين خدمات النقل المدرسي والجامعي بمختلف مناطق الولاية.
- ملاءمة منظومة التّكوين المهني والتّعليم العالي مع متطلّبات الاقتصاد الجهوي.
- تدعيم المؤسسات الثقافية وتأهيلها وتطوير أدائها والارتقاء بمضامين أنشطتها وإنجاز مركبات ثقافية بكلّ من بنزرت وسجنان ورأس الجبل.
- توفير تجهيزات رياضية قادرة على احتضان التظاهرات الرياضيّة الإقليمية والدوليّة.
- توزيع متوازن للمنشآت الشبابية والرياضية والثقافية مع دعم الموارد البشرية وبرامج الصيانة والتجهيز.
- العناية بمنظومة التربية ما قبل المدرسيّة بدعم رياض الأطفال البلدية وإحداث فضاءات طفولة مبكّرة مع وضع برنامج عمل متكامل لمنشآت الطفولة وتنويع الأنشطة بها.
- تعزيز وإنشاء أقسام استشفائية جامعية ودعم التكامل بين القطبين الاستشفائيين بنزرت ومنزل بورقيبة مع دعم الموارد البشرية.
- تهيئة وتطوير المستشفيات المحلية بسجنان ورأس الجبل إلى مستوى المستشفيات الجهوية.

- تدعيم الخطوط الأمامية من خلال تعزيز شبكة مراكز الصّحة الأساسيّ صنف 4 وإحداث مراكز وسيطة.
- توفير مقاسم سكنية لمختلف الشرائح الاجتماعية بشروط ميسّرة من خلال تهيئة المقاسم المبرمجة بعدد من المدن وإتمام الدارسات الخاصة بتهيئة المناطق السكنية الجديدة.
- مواصلة المجهود في مجال تأهيل وإدماج وتهذيب الأحياء الشعبيّة مع الحرص على إدماجها بمحيطها العمراني (برنامج إدماج الأحياء الشعبيّة 2).
- دعم الخدمات الموجّهة للنهوض بوضعية الفئات الهشّة وإرساء نظم المعالجة النشيطة للفقر.
- دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

4. تنظيم المجال الترابي ودعم مقوّمات التّنمية المستديمة ودفع الاقتصاد الأخضر

- إحكام توزيع الأنشطة الاقتصادية داخل الفضاء الحضري وتخصيص مناطق نشاط اقتصادي بالقرب من التجمعات السكنية الكبرى.
- تنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية بالمدن الصغيرة والمتوسطة بكامل الولاية وخصوصا بغربها.
- تكثيف برامج المحافظة على المياه والتربة بإدخال هذا العنصر ضمن عناصر الإنتاج واعتماده من طرف المستغلّ.
- ضمان الاستغلال الأمثل للثروة الغابية والمحافظة عليها وإدماج متساكنيها ضمن منظومة التصرّف فيها.
- حماية الفضاءات والمنظومات البيئية الطبيعية بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف بها.
- تطوير وتفعيل آليات حماية الثروة البحرية من الاستنزاف والمحافظة على التنوّع البيولوجي.
- النهوض بالطاقات المتجدّدة من خلال مزيد استغلال طاقة الرياح والطاقة الشمسيّة.
- تطوير منظومة التّصرّف في النفايات من خلال إيجاد صيغة لمعالجة الإشكاليات المتعلّقة بالمصبات المراقبة ودعم المبادرات في مجال الفرز الانتقائي والتّثمين والرسكلة.
- إيجاد الصيغ الكفيلة بمقاومة جيوب التلوّث الصناعي واستحثاث التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية.
- التّعجيل بإجراءات تنفيذ البرنامج النموذجي لمنصّة المهن الخضراء وتشريك مختلف الأطراف ذات الصلة.

5. تعصير وتأهيل البنية الأساسيّة المهيكلة وتحسين مستوى العيش للتّقليص من التفاوت بين مختلف مناطق الولاية

Vue en plan fuseau 4

- تأمين الربط الدائم بين ضفتي القنال بإنجاز الجسر الثابت.
- هيكلة حاضرة بنزرت الكبرى وجعلها قاطرة للتّنمية ومركز امتياز لاستقطاب الصناعات والتقنيات المتطوّرة وذلك بالعمل على توسيع وتطوير الميناء التجاري ببنزرت وتطوير شبكة الطرقات وتفعيل القطب التّنموي بالولاية وفضّ الإشكاليات التي حالت دون انتصاب المستثمرين.
- تنظيم وتعصير النقل البري الحضري وبين المدن وتعصير الشبكة الحديدية.
- تهيئة وتعبيد وصيانة شبكة الطرقات والمسالك.
- تحسين نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي بإتمام انجاز مشروع المحاور الكبرى بسجنان وانطلاق انجاز مشروع المحاور والذي يهدف إلى تحسين نسبة التزوّد بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي.

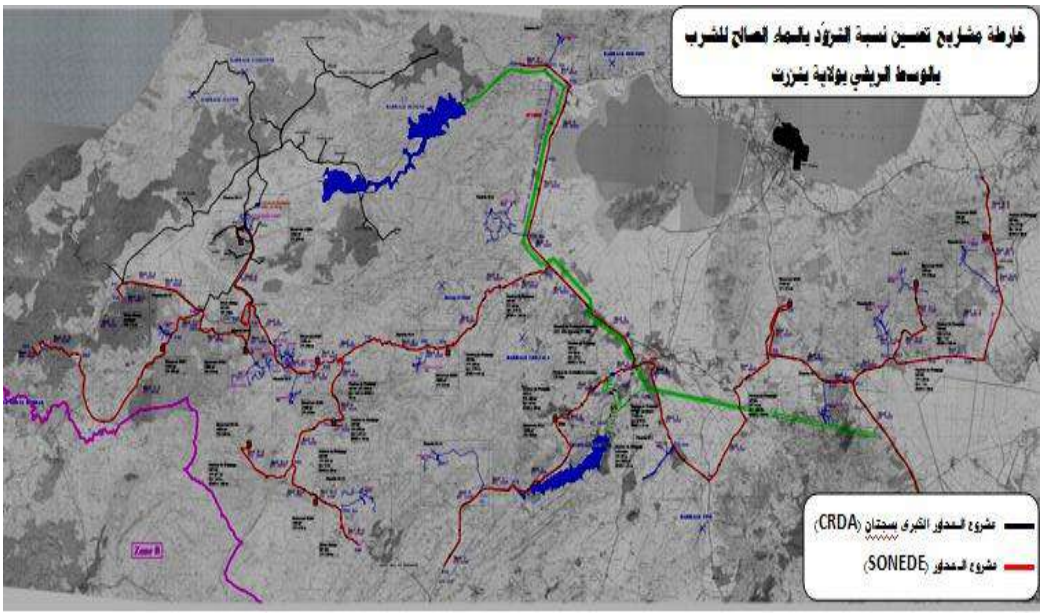

- التعجيل بتنفيذ مكونات مشروع تزويد الولاية بشبكة الغاز الطبيعي.
- تغطية كافة أرجاء الولاية بشبكات الاتصالات والأنترنات وفكّ العزلة الرقميّة على أرياف ولاية بنزرت.
- حماية بحيرة بنزرت من التلوّث المائي عبر تحسين نوعية المياه المعالجة وتوسيع وتهذيب شبكات ومحطات التطهير من خلال تدعيم الربط بشبكة تصريف المياه المستعملة بالتجمعات السكنية الحضرية وتبنّي عدد من البلديات وتطهير المناطق الريفية.
- دعم البرامج الجهوية والخصوصية للتّنمية ومضاعفة المجهود في مجال تأهيل وإدماج الأحياء الشعبية.
- إيجاد السبل الكفيلة لحلّ الإشكاليات العقارية وخاصة منها المتعلّقة بالرصيد العقاري الراجع بالملكيّة للمؤسسة العسكرية.

مخطط التنمية لولاية منوبة

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

أحدثت **ولاية منوبة** خلال شهر جويلية سنة 2000 بهدف تركيز قطب تنموي مشع بإقليم تونس الكبرى محليا وعالميا ومتوسطيا وذلك بإرساء مقومات اقتصاد جهوي متكامل ومتنوع قادر على الاندماج ضمن المحيط الإقليمي والدولي.

تقع ولاية منوبة بالمنطقة الغربية لتونس الكبرى، يحدها شمالا ولاية بنزرت وغربا ولاية باجة وجنوبا ولايتي زغوان وبن عروس وشرقا ولايتي تونس وأريانة. وتمسح الولاية 137 1 كلم²، أي ما يعادل **42.5% من مساحة إقليم تونس الكبرى** و0.7% من مساحة الجمهورية التونسية.

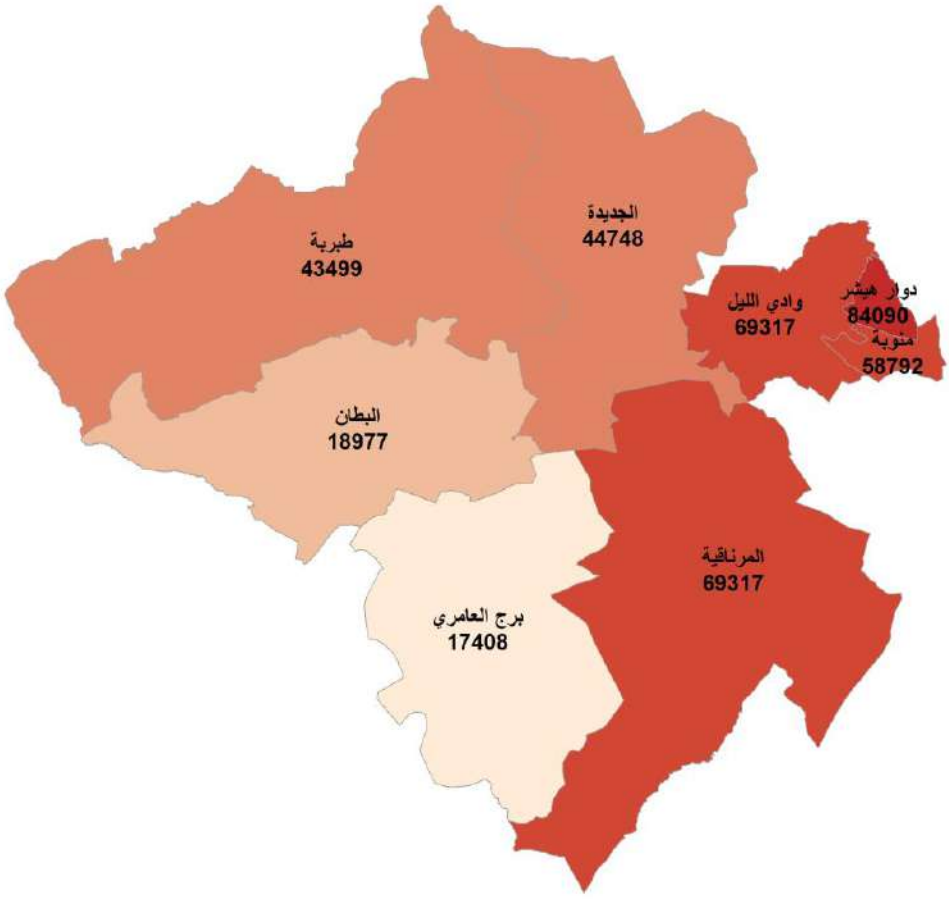

يبلغ عدد السكان 397.5 ألف ساكن سنة 2014، وهو ما يمثل حوالي 14.5% من سكان إقليم تونس الكبرى و3.5% من سكان الجمهورية التونسية وتبلغ نسبة التحضر 76% متجاوزة النسب الوطنية المقدرة بـ 67.7% وتتميز الجهة بنسبة نمو طبيعي في حدود 0.6%.

يعتبر **القطاع الفلاحي** ركيزة اقتصاد الجهة، كما يشهد **قطاع الصناعة** إنتعاشة حيث تعد المؤسسات الصناعية حوالي 198 مؤسسة صناعية تشغل حوالي 20 ألف ينشط نصفها في قطاع النسيج والملابس الجاهزة.

إرتكز العمل التنموي بولاية منوبة منذ إحداثها على **تنويع القاعدة الاقتصادية** وذلك بتطوير النسيج الاقتصادي من خلال مزيد تطوير وتعصير القطاع الفلاحي وتعزيز النشاط الصناعي بالجهة وبناء اقتصاد المعرفة لضمان استيعاب الطلبات الإضافية المتزايدة للشغل، **لكن تبقى كل هذه المجهودات الرامية لتنويع القاعدة الاقتصادية محدودة وغير كافية لتلبية حاجيات الجهة وإدماجها في وسطها الإقليمي والعالمي.**

2. الوضع الاقتصادي والبنية الاساسية

تتميز ولاية منوبة **بطابعها الفلاحي** السقوي وتبقى الموارد الطبيعية قابلة لمزيد الاستغلال والتثمين رغم تواضع البنية الاساسية المرتبطة بالقطاع على غرار قدم التجهيزات بالمناطق السقوية. وتبلغ نسبة الاستغلال لمختلف الموارد المائية الى **33.3%**. وتمثل مساحة المناطق السقوية 25 700 هك (19 530 هك مناطق سقوية عمومية و6 170 هك مناطق سقوية خاصة) وتبلغ نسبة الاستغلال بهذه المناطق 53% ونسبة التكثيف 67%.

وتبقى الجهة **غير جاذبة للإستثمار** خاصة في القطاع الصناعي وذلك لغياب البنية الأساسية الداعمة وعدم استكمال تهيئة المناطق الصناعية (مثلا الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1% من مجموع 58% من الاستثمارات الاحنبية المباشرة باقليم تونس الكبرى).

كما يتسم **الوضع الاقتصادي** بتواضع **القطاع السياحي** وعدم قدرته على تطوير نشاط سياحي إيكولوجي ثقافي بالرغم ما تتميز به الولاية من ثراء مخزونها الأثري وتعدد المعالم التاريخية والمواقع الأثرية ووفرة المقومات السياحية وخاصة البيئية والأثرية.

بالإضافة إلى تقادم تردي أسطول النقل وعدم استجابته لمتطلبات التطور العمراني بالجهة وتواضع البنية التحتية الاساسية من طرقات ومسالك مترددية لا تستجيب لحاجيات الولاية لعدم تعصير شبكة التنقل بين المناطق الداخلية للولاية ومركز الولاية من جهة أخرى وكذلك بين الولاية والجهات المجاورة من جهة ثانية.

ويبرز تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالولاية تفاوتا كبيرا واختلال التوازن بين مختلف المعتمديات حيث تحتل اغلبها مراتب متأخرة حسب مؤشرات التنمية الجهوية (معتمدية المرناقية المرتبة 96، برج العامري 104، وادي الليل 112، الجديدة 115، دوار هيشر 132، البطان 145 وطبربة 150). كما **تحتل الولاية المرتبة التاسعة حسب مؤشرات الجاذبية.**

مؤشرات التنمية لمعتمديات ولاية منوبة

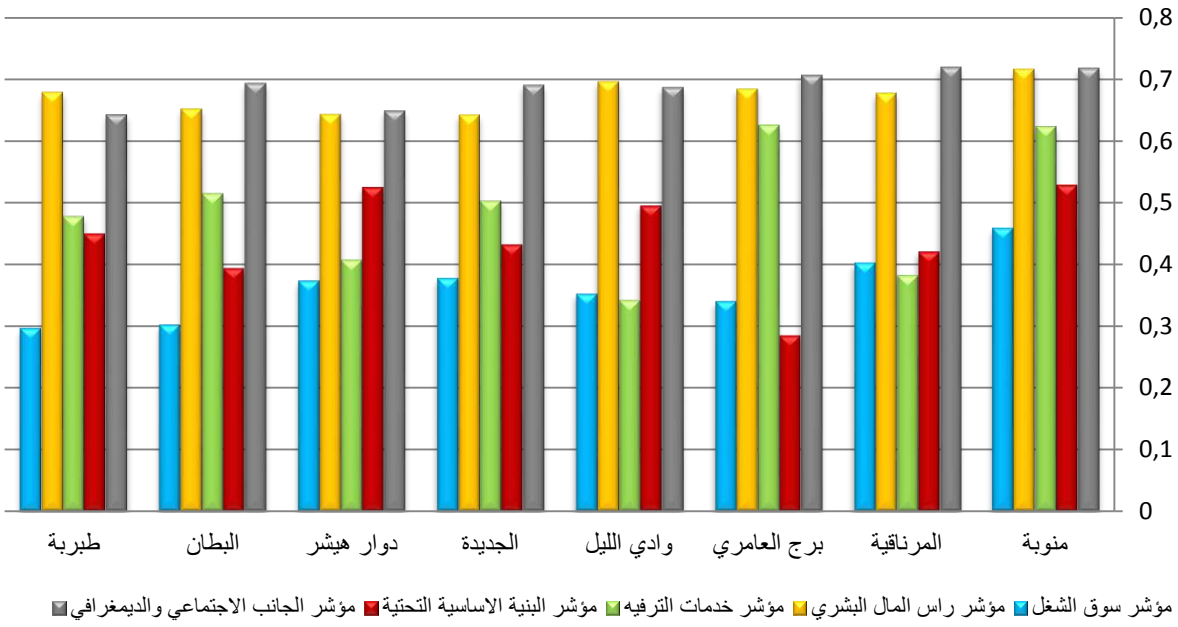

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

ويتسم الوضع الاجتماعي بالخصائص التالية:

- نسبة الانقطاع عن التعليم بالمرحلة الاولى من التعليم الاساسي 0.43% مقابل 1% كمعدل وطني وبالمرحلة الثانية 12.62% مقابل 10% على الصعيدالوطني.
- منظومة تكوين غير مندمجة ومنسجمة مع مختلف مكونات المنظومة الوطنية والجهويةوضعف تاطير المنقطعين عن الدراسة في مجالات جديدة ومبتكرة تحفزهم على الالتحاق بمراكز التكوين المهني.
- ضعف الإمكانيات ونقص في التجهيزات والفضاءات الشبابية والرياضية والثقافية التنشيطية في العديد من الأحياء والمناطق الداخلية من شانها تأطير الشباب في العطل وخارج اوقات العطلوالمنقطعين عن التعليم بالجهة.
- مستشفيان جامعيان لهما اشعاع وطني: المعهد الوطني لطب العظام "القصاب" ومستشفى "الرازي" للامراض العصبية لكن الجهة تفتقر الى مستشفى جهوي متعدد الاختصاصات يحسن من نوعية

الخدمات المقدمة للمرضى بالجهة (عدد السكان للطبيب الواحد: 9 000 مقارنة بالوطني 5 100)، كذلك محدودية التجهيزات الطبية الدقيقة في مختلف الاختصاصات ووسائل التشخيص بالأشعة.

4. الوضع البيئي

يبرز تحليل الوضع البيئي بالولاية أن عديد الإشكاليات لا تزال قائمة وتتعلق بـ:

- التصرف غير الرشيد في المقاطع.
- غياب شبكات تصريف مياه الامطار (450 مم/سنة) والمياه المستعملة في عدة مناطق من الولاية خاصة الريفية.
- التصرف غير الرشيد في مادة المرجين.
- ضعف الامكانيات البلدية وعدم المراقبة مما يساهم في تردي الوضع البيئي وتراكم الفضلات المنزلية وفواضل البناء والاتربة وانتشار المصبات العشوائية وخاصة مشكلة التلوث الصناعي بمعتمدية المرناقية.

5. الاداء المؤسساتي والحوكمة

ويبقى الأداء المؤسساتي بالولاية ضعيفا نتيجة بعض النقائص والمتمثلة أساسا في:

- وضع عقاري مكبل للتنمية وعدم إيلاء تنظيم وتهيئة المجال الترابي المكثف الأهمية التي يستحقها: انجرّ عنه بروز تجمعات سكنية ريفية حول المدن غير منظمة ويطغى عليها طابع البناء الفوضوي خاصة في الشريط الحدودي (معتمديات: البطان، طبربة، الجديدة، برج العامري والمرناقية)، الى جانب الأراضي الدولية والتي تمثل 21% من المساحة المحترثة بالولاية، غياب مدخرات عقارية وبطء في تسوية الأوضاع العقارية.
- إفتقار الولاية إلى مركز حضري ومركب إداري مؤطر منظم وكبير تبنى عليه مقومات التنمية.
- عدم تنسيق هياكل المساندة بالجهة في ما بينها.

6. الاشكالية العامة للتنمية بولاية منوبة:عدم اكتمال الطابع المميز للولاية كوحدة متكاملة مندمجة في محيطها الاقليمي والوطني والفضاء العالمي

تتمثل الاشكالية العامة للتنمية بولاية منوبة في:

- الجهة غير جاذبة للإستثمار خاصة في القطاع الصناعي وذلك لغياب البنية الأساسية الداعمة وعدم استكمال تهيئة المناطق الصناعية.
- تقادم أسطول النقل وعدم استجابته لمتطلبات التطور العمراني بالجهة وبنية تحتية اساسية لاتسجيب لحاجيات الولاية لعدم تعصير شبكة الطرقات بين المناطق الداخلية للولاية.
- نقص في البنية الأساسية الصحية: صعوبة في التنقل الى مستشفيات تونس العاصة ومحدودية التجهيزات الطبية.
- التعدي على المجال الترابي ووضع عقاري مكبل للتنمية وتطور عمراني غير مهيكل.
- **نسبة الانقطاع عن التعليم بالمرحلة الثانية 12.62%** مقابل 10% معدل وطني وعدم الربط بين حلقات التكوين ومتطلبات سوق الشغل من اليد العاملة في الاختصاصات المطلوبة.
- عدم القدرة على تحويل الجهة كقطب سياحي إيكولوجي ثقافي بالرغم ممّا تتميز به من ثراء مخزونها الأثري وتعدد المعالم التاريخية.
- غياب شبكات تصريف مياه الامطار (450 مم/سنة) والمياه المستعملة في عدة مناطق من الولاية خاصة الريفية، التصرف غير الرشيد في مادة المرجين والتلوث الصناعي بالمناطق الصناعية.
- موارد طبيعية قابلة لمزيد الاستغلال والتثمين وبنية اساسية غير دافعة لتطوير الانتاج الفلاحي.
- إفتقار الجهة إلى فضاءات تجارية وتسويقية وتنامي قطاع التجارة الموازية والاقتصاد غير المنظم
- تفاوت كبير واختلال التوازن بين مختلف معتمديات الولاية، فاغلبها تحتل مراتب متأخرة حسب مؤشرات التنمية الجهوية.

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 بولاية منوبة حوالي 878 م د، منها 374 م د **استثمارات عمومية** وهو ما يمثل نسبة **42.6%** من جملة الاستثمارات المنجزة.

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	374	42.6
القطاع الخاص	504	57.4
المجموع	**878**	**100**

القطاع العام: بلغت الاستثمارات العمومية إلى غاية موفى سنة 2015، 374 م د، ويبين الرسم البياني التالي توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات:

الاستثمارات العمومية حسب القطاعات خلال الفترة 2011-2015

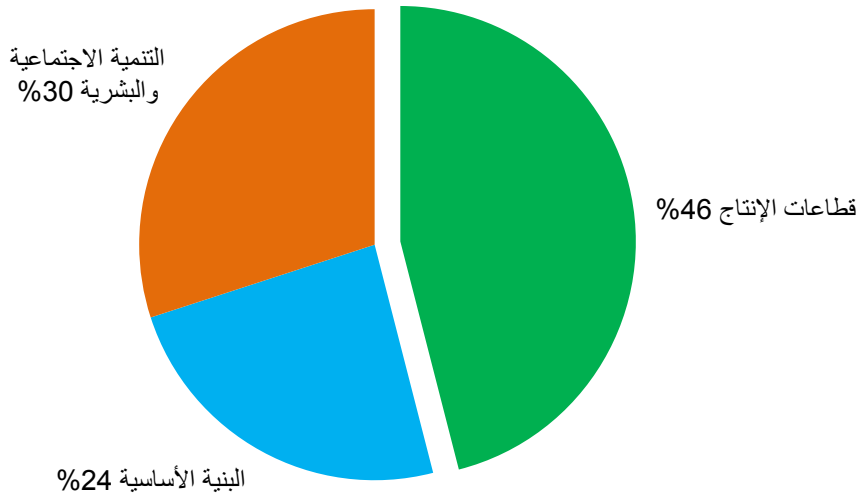

ويتضح من توزيع **الاستثمارات العمومية** المنجزة حسب القطاعات الفرعية أن قطاعات الإنتاج استأثرت بالقسط الأكبر من الانجازات حيث تمثل لوحدها 46% من مجموع الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة (2011-2015).

القطاع الخاص: بلغت جملة الاستثمارات في **القطاع الخاص** بولاية منوبة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 504 م د.

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020:

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
منوبة جهة ذات مناطق متكاملة ومتعددة الادوار متميزة في محيطها الاقليمي ومنخرطة في اقتصاد وطني ذو اشعاع عالمي

وتجسيما لهذه الرؤية المستقبلية يتعين اعتماد سياسات خلال الفترة (2016-2020) تعتمد على المحاور التالية:

1. تطوير اللامركزية وارساء اسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

- تدعيم وتشريك الجمعيات التنموية بالجهة في التحسيس والتعريف بأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خلق مواطن الشغل خاصة للفئات الخصوصية.
- تعميم تدريجي للنظام البلدي على مستوى المجالس القروية ذات الكثافة السكانية
- الحد من ظاهرة البناء الفوضوي وتكوين مدخر عقاري سكني بالمعتمديات والتجمعات السكنية التي بصدد إعداد أمثلتها العمرانية (الفجة والمرناقية وطبربة...)

2. النسيج الاقتصادي والبنية الاساسية واللوجستية

- التسريع باستغلال المنطقة الصناعية بالفجة بالتعاون مع القطب التنموي للنسيج «المنستير- الفجة» وذلك بتحسين نوايا الاستثمار وتعويض غير الجديين بمستثمرين جدد واعداد برنامج للتسويق للمنطقة.
- توظيف المخزون الحضاري والقصور والمعالم الاثرية والمقومات الطبيعية لدعم السياحة الثقافية والبيئية بمنوبة وطبربة والجديدة وخاصة البطان من خلال الإنطلاق في انجاز مكونات المشروع المتعلق بتنمية السياحة البيئية بالمناطق الريفية بولايتي منوبة في معتمدية البطان وأريانة في معتمدية سيدي ثابت عبر استعمال ركوب الخيل "Tourisme équestre" في إطار برنامج التعاون عبر الحدود تونس -ايطاليا.
- تأهيل الضيعات الفلاحية للحوض السفلي بمجردة بتوفير المسالك الفلاحية واحداث وتعصير المناطق السقوية وصيانة محطات الضخ وشبكات التجفيف.

3. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم واحكام التصرف في الموارد الطبيعية:

- تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الإيكولوجية: إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة الفضاء الترابي للولاية والهيكلة العمرانية بما يساعد على التوزيع العادل للانشطة الإقتصادية وتحسين إطار الحياة عبر تدعيم البنية التحتية وهيكلة التجمعات السكنية وتحسين السكن وتقريب الخدمات الإجتماعية والإدارية.
- تهذيب وتوسيع محطات التطهير ومحطات الضخ بكامل الولاية.
- احكام التصرف في الموارد الطبيعية: عبر إحكام وترشيد استعمال المياه وتوزيعها بين مختلف الأنشطة ومواصلة تجفيف وتصريف المياه بالمناطق السقوية للحد من ظاهرة التغدق ومواصلة تعبئة الموارد المائية والتحكم في مياه السيلان، اضافة الى احكام وترشيد استعمال الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وتطويرها وإحداث آبار استكشافية وحمايتها من الهدر والاستنزاف والتدهور البيئي.
- حماية مدن دوار هيشر وبرج العامري ووادي قريانة من الفيضانات.

4. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الادماج الاجتماعي

- الربط بين حلقات التكوين ومتطلبات سوق الشغل من اليد العاملة والاختصاصات المطلوبة وذلك بتاطير المنقطعين عن التعليم خاصة بالمرحلة الثانية من التعليم الأساسي والثانوي وخاصة بمعتمديات دوار هيشر والمرناقية وبرج العامري وطبربة.
- توسيع التغطية الصحية وتقريب الخدمات الصحية من المواطنين مع توفير تجهيزات طبية دقيقة وطب الاختصاص.
- النهوض بالقطاع الشبابي والرياضي عبر احداث وتهيئة القاعات والملاعب الرياضية والفضاءات الشبابية لتنظيم تظاهرات شبابية، رياضية وثقافية من شانها تاطير الشباب المراهقين الذين هم في سن حرجة.

5. طموح الولاية:

منوبة جهة ذات قاعدة اقتصادية متنوعة، لها بنية تحتية متطورة، مرتبطة باقليمها، متميزة ومشعة باقتصادها ومنتوجاتها الفلاحية البيولوجية اقليميا وطنيا وعالميا وتوفر اسباب العيش الكريم لمتساكنيها بجميع فئاتها ومعتمدياتها وجاذبة للاستثمار الداخلي والخارجي.

- دفع التنمية بكافة معتمديات الولاية: بالحد من نسبة التفاوت بين المعتمديات الداخلية (طبربة والجديدة والبطان والمرناقية...) الأقل نمو ببعث مشاريع خصوصية مندمجة وتطوير الاقتصاد التضامني وتهيئة الأحياء السكنية الشعبية.
- فك العزلة بين المناطق وتعزيز تكاملها مع الولايات المجاورة من خلال تطوير وتدعيم قطاع النقل ومواصلة برنامج السكن الاجتماعي وكل ما من شانه ان يحسن ظروف عيش المتساكنين بالجهة.
- تمديد وتعصير شبكة الطرقات والمسالك الريفية وتهذيب وتدعيم شبكات الطرقات المرقمة والجسور لتسهيل التنقل بين مختلف المعتمديات من جهة وبين تونس العاصمة وولاية منوبة من جهة اخرى.
- احداث مناطق نشاط باغلب معتمديات الولاية خاصة منها المهمشة وذات الكثافة العالية مثل دوار هيشر وطبربة والمرناقية وبرج العامري.

مخطط التنمية لولاية صفاقس

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تعتبر **ولاية صفاقس** من أهم الأقطاب التنموية بالجمهورية التونسية اعتبارا لوزنها الديموغرافي ودورها في الحياة الاقتصادية، حيث يسكنها سنة 2014 أكثر من 955 ألف ساكن أي ما يعادل 9% من مجموع سكان البلاد وتمسح 7 569 كلم² أي بكثافة تصل إلى 136 ساكنا/كلم² مقابل 71 ساكنا/كم² على الصعيد الوطني.

ويعتبر مناخها شبه قاحل جاف يتسم بارتفاع رطوبته حيث تتراوح معدل كميات الأمطار بها بين 180 مم بجنوب الولاية و220 مم بشمالها، وتتميز ولاية صفاقس بموقعها الجغرافي الوسيط وبشواطئها الممتدة على حوالي 235 كم.

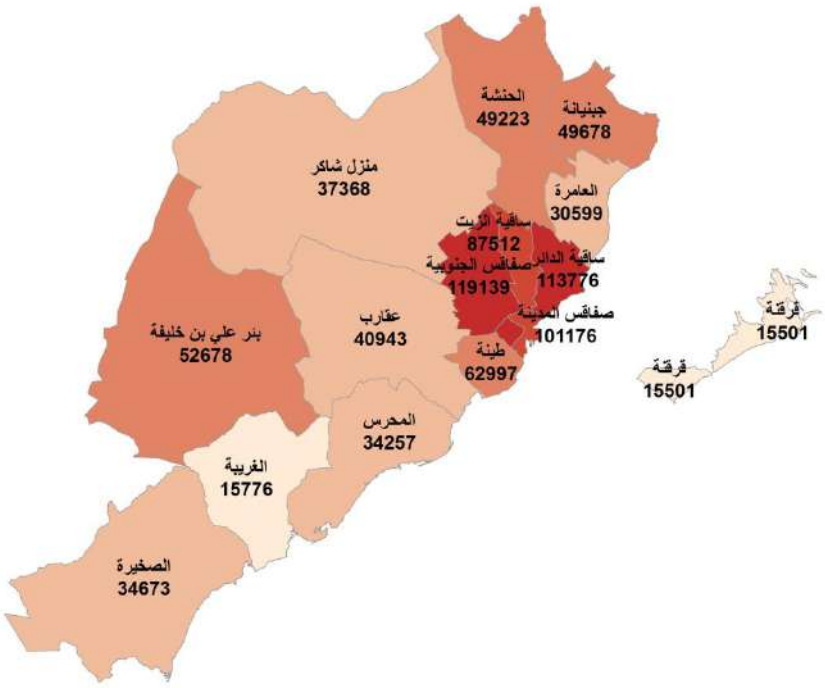

ويتسم **النسيج الاقتصادي** بصفاقس بتنوع مجالاته وتكاملها وأهمية وزنه على الصعيد الوطني، حيث شهدت العقود الأخيرة تطورا في مجال الصناعات المعملية والخدمات وسجل قطاع الفلاحة تنامي العديد من الأنشطة كتربية البقر الحلوب والدواجن وذلك إلى جانب قطاعات تقليدية كالزيتون وتربية الماشية والصيد البحري. وتساهم ولاية صفاقس **مساهمة فعالة في الصادرات الوطنية بنسبة تناهز 20%** من مجموع الصادرات بما في ذلك الفسفاط والنفط. هذا فضلا عما تتميز به الجهة من إمكانيات وقدرات في مجالات **التجارة والخدمات والمهن الصغرى والصناعات التقليدية**. كما تعتبر

ولاية صفاقس **أحد أهم الأقطاب الجامعية والصحية** بالبلاد بما يتوفر بها من مؤسسات جامعية وبحث علمي ومؤسسات صحية وموارد بشرية كفأة.

2. الوضع الإقتصادي والبنية الأساسية

توفر الولاية نسبة هامة من الإنتاج الوطني للبيض (50%) والزيتون (30%) والمنتجات البحرية (20%) بالرغم من الإشكاليات العديدة التي يعاني منها القطاع الفلاحي مثل **تهرم غابة الزيتون والإستغلال المفرط للموارد المائية** وعدم تسوية الوضعية العقارية للأراضي وإختلال منظومة تربية الدواجن **وتفاقم الصيد البحري العشوائي**.

يتوفر بالولاية مختلف أنماط **النقل**، حيث يعتبر الميناء التجاري بصفاقس البوّابة الرئيسية المفتوحة على الخارج بالجهة، إلا أن نشاط مطار صفاقس طينة الدولي محدودا إذ لا يمثل سوى 2% من المستوى الوطني. كما يتوفر بها شبكة هامة من الطرقات والسكك الحديدية تربطها بمختلف جهات البلاد غير أنها في حاجة ماسة إلى التدعيم والتطوير.

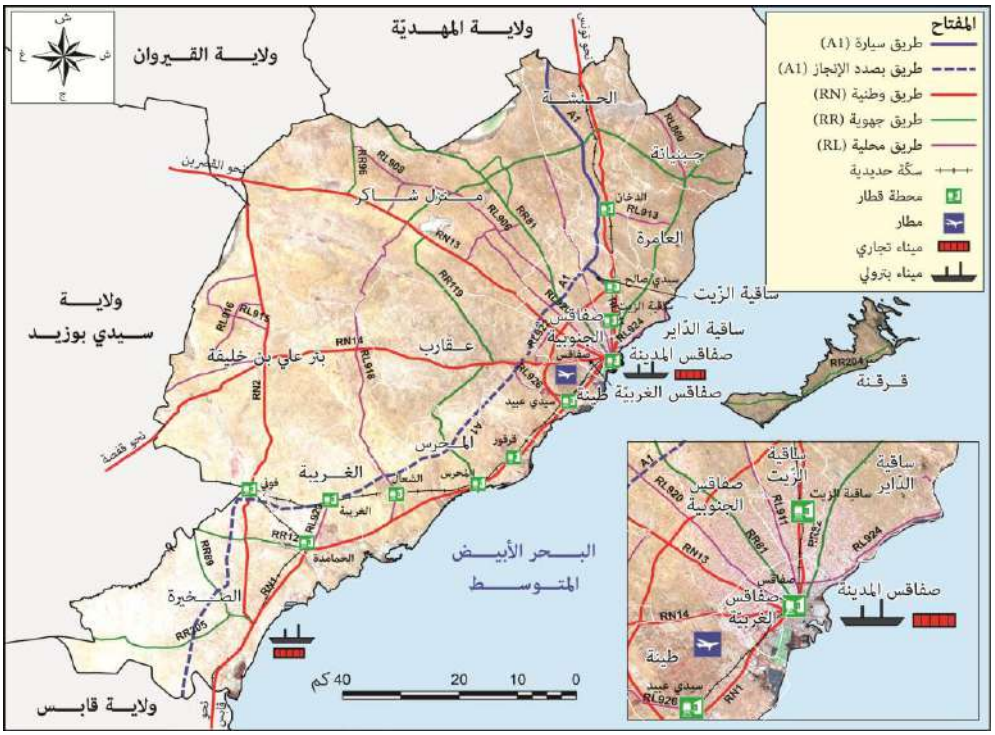

3. الموارد البشرية والوضع الإجتماعي

إتسم **الوضع الديمغرافي** بولاية صفاقس خلال الفترة الأخيرة بإنخفاض نسبة النمو السكاني والتزايد السكاني بالمناطق المتاخمة لمركز الولاية والتطور الضعيف لعدد السكان بالفئة العمرية ما دون 14 سنة مقابل **ارتفاع نسبة السكان بالفئة العمرية 60 سنة.**

ولئن دأبت الولاية على تحقيق نتائج طيبة في الامتحانات الوطنية غير أن **عدد المنقطعين عن التعليم يبقى مرتفعا.** ويتوفر بالولاية قطب جامعي هام يتكون من 20 مؤسسة جامعية وقطب تكنولوجي و3 مراكز وطنية للبحث تساهم بنسبة ضعيفة في تطوير الإقتصاد الجهوي. كما تضم الولاية 10 مراكز تكوين مهني بالقطاع العام تشهد تراجعا في نشاطها.

وبعكس **القطاع الصحي الخاص** الذي يشهد نموا هاما خلال الفترة الأخيرة فإن **القطاع الصحي العمومي** يتسم بضعف الخدمات في مختلف الخطوط وذلك بالإضافة إلى تأزم الوضع الاجتماعي ببعض المناطق الأقل حظا بالولاية.

4. الموارد الطبيعية والوضع البيئي والمجال العمراني

شهد **الوضع البيئي** بولاية صفاقس تدهورا متواصلا بالعديد من المناطق بسبب استمرار **تلويث المحيط** من قبل المؤسسات الصناعية وخاصة منها مصنع المجمع الكيميائي التونسي بصفاقس (SIAPE)، والصعوبات المتعددة على مستوى جمع النفايات، وذلك فضلا عن **التصريف العشوائي لمادة المرجين**، وإرتفاع كمية النفايات العضوية الناتجة عن نشاط تربية الدواجن **وتدني نسبة الربط بشبكة التطهير** (73% بالوسط الحضري). كما تشهد الولاية تعطّل عملية التخطيط الحضري والترابي مما ساهم في **بروز أحياء سكنية عشوائية** وتعقّد الوضع العمراني.

5. الحوكمة والآداء المؤسساتي

إتسمت الفترة السابقة بمحدودية تنفيذ قواعد الحوكمة من شفافية ومسائلة وضعف العمل بالمقاربة التشاركية وقد أدى هذا الوضع إلى **مديونية متزايدة لجل المؤسسات العمومية** بالجهة وتأخر انطلاق المشاريع المهيكلة الكبرى **وتفاقم التجارة الموازية** وإختلال التوازن بين مدينة صفاقس وباقي مدن الولاية وتعدد الاعتداءات على الملك العمومي وتفاقم المخالفات المتعلقة بالبناء الفوضوي **والإنتصاب العشوائي.**

6. الإشكالية العامة للتنمية بالجهة

تتمثل الإشكالية العامة للتّنمية بولاية صفاقس في **تراجع مكانتها كقطب تنموي ريادي في محيطها الإقليمي والوطني** نتيجة المركزية المفرطة مما تسبب في غياب إستراتجية تنموية شاملة ومندمجة وأدى إلى تدهور الوضع البيئي واختلال التوازن العمراني وتعميق التفاوت التنموي بين صفاقس الكبرى والمعتمديات الداخلية وتطور غير مؤطر للأنشطة الاقتصادية. وتتفرع الإشكالية العامة إلى أهم الإشكاليات الخصوصية التالية:

- تدهور الوضع البيئي وإفتقار محيط العيش لمقومات جودة الحياة.
- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية المحدودة بالجهة (المائدة المائية السطحية والموارد السمكية والأراضي الفلاحية والأودية...).
- تعقد الوضع العمراني وإختلال التوازن الجهوي بين مدينة صفاقس ومعتمدياتها الداخلية نتيجة تركيز جل الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الجماعية بمدينة صفاقس وتعطّل عملية التخطيط الحضري والترابي وتواضع المراكز العمرانية خارج مدينة صفاقس من جهة، وتفشي النزوح وإرتفاع نسب البطالة والفقر والأمية بالمناطق الداخلية.
- تردي البنية الأساسية للنقل (تراجع دور الموانئ التجارية بصفاقس والصخيرة ومحدودية الدور التنموي للمطار) وتراجع خدمات النقل العمومي الجماعي (بما في ذلك التنقل من وإلى جزيرة قرقنة) واختناق حركة المرور داخل مدينة صفاقس وتدهور البنية الأساسية للطرقات بالولاية وشبكة الطرقات التي تربطها بالولايات المجاورة.
- تراجع القدرة التنافسية لإقتصاد الجهة وتقلص إشعاعها على محيطها الوطني والإقليمي وتدني جاذبيتها (محدودية تدخلات القطاع العام، البطء في إنجاز المشاريع الكبرى الهيكلية، تباطؤ نسق النشاط الصناعي، نقص اليد العاملة المختصة، عدم تثمين سلاسل القيم بالقطاعات الهامة بالجهة وتفاقم النشاط الاقتصاد الهامشي غير المنظم).
- تدني التجهيزات والخدمات الجماعية خاصة في المناطق الداخلية
- هشاشة القطاع السياحي وعدم تنوع منتوجاته.

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغت الاستثمارات الجملية المنجزة بالولاية خلال الفترة (2011-2015) حوالي 3 211 م د منها **79.4%** **بالقطاع الخاص** (2 550 م د). شملت نصف **الاستثمارات العمومية** تدعيم البنية الأساسية للطرقات والمسالك وتحسين ظروف العيش في حين تحصلت مشاريع تأهيل الموارد البشرية والاجتماعية على

ثلث الاستثمارات وتم رصد البقية لتدعيم قطاعات الإنتاج مع الإشارة إلى ضعف التدخلات بقطاعات الصناعة والبيئة والثقافة وانعدامها بقطاعات ذات أهمية بالجهة كالسياحة والترفيه. بالنسبة **للاستثمارات الخاصة** المنجزة فقد استأثر قطاع السكن بنسبة 42% ثم قطاع الصناعة 29% يليها قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 9% فقطاع الخدمات المختلفة 6% وقطاع الصحة 5%. وتجدر الإشارة إلى **تمركز أغلب الاستثمارات الخاصة بمركز الولاية** وضعف الاستثمارات الخارجية وتراجع مؤشرات الإنتاج بالقطاع السياحي والصادرات عبر الميناء التجاري والإنتاج الفلاحي بالنسبة للخضر واللّوز واللّحوم الحمراء والحليب مقابل ارتفاع إنتاج البيض ومنتوجات الصيد البحري.

واحتلّت ولاية صفاقس **المرتبة السابعة وطنيا على مستوى مؤشّر التنمية** كما يبرز هذا المؤشر التفاوت الكبير بين معتمديات الولاية حيث تحصّلت معتمدية صفاقس المدينة على المرتبة الأولى جهويا والسابعة وطنيا فيما تحصّلت معتمدية بئر علي بن خليفة على المرتبة الأخيرة جهويا و207 وطنيا.

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020 السياسات والبرامج

تتمثل الرؤية الإستراتجية للتنمية على المدى المتوسط والبعيد في:

الرؤية المستقبلية
صفاقس جهة ساحلية نظيفة غير ملوثة، ذات بنية تحتية متطورة، تنافسية ومشعة وطنيا وعالميا بإقتصادها التكنولوجي ومنتوجاتها الفلاحية الرائدة وتوفر أسباب العيش الكريم لكل فئاتها ومعتمدياتها

1. المحور الأول: ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

إزالة التلوث وإرساء منظومة بيئية سليمة وفعالة

- إزالة التلوث بالمواقع الأكثر تضررا بالولاية مثل الشريط الساحلي الجنوبي لمدينة صفاقس (مصنع السياب) وعقارب والصخيرة...
- مصالحة صفاقس مع البحر بإزالة التلوث البحري واستصلاح السواحل الجنوبية لمدينة صفاقس.

مجال عمراني منظم يشمل كل المعتمديات

- مراجعة المثال التوجيهي لصفاقس الكبرى وإعداد أمثلة التهيئة التفصيلية لـ13 بلدية: صفاقس وقرمدة وجبنيانة والمحرس وقرقنة وساقية الدائر والعين وعقارب وساقية الزيت وطينة والحنشة ومنزل شاكر والشيحية.
- إتمام تهذيب عدد من الأحياء لمعالجة إرتفاع مستوى المائدة المائية وإستكمال تهذيب الأحياء الشعبية إلى جانب صيانة المدينة العتيقة بصفاقس،
- مواصلة تهيئة المقاسم السكنية وتوفير المخزون العقاري الضروري ببقية مدن الولاية،
- الاستغلال الأمثل للموارد الشاطئية المتوفرة على طول الشريط الساحلي وخاصة بالشفار وقرقنة ومنطقة تبرورة.

إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحمايتها

- تعبئة الموارد المائية والتحكم في مياه السيلان بمواصلة إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة واحداث البحيرات الجبلية فضلا على مواصلة استكشاف المائدة المتوسطة.
- تأمين حاجيات الجهة من الموارد المائية الصالحة للشرب عبر اللجوء لتحلية مياه البحر فضلا عن إستكمال تحسين تزويد صفاقس بالماء الصالح للشراب وتدعيم شبكات الجلب.
- تأهيل محطات التطهير والرفع من طاقتها وتحسين جودة المياه المطهرة المعالجة والرفع من نسبة استغلالها.
- إنجاز محطة تطهير خاصة بالمناطق الصناعية.
- إستكمال حماية جزر قرقنة من الإنجراف البحري.
- التوسع في استعمال الطاقات المتجددة وخاصة في مجالي السكن والفلاحة.

الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية

- إحداث مرصد جهوي يتكفل بالدراسة والتحليل والوقاية من الكوارث الطبيعية وتكثيف التكوين في هذا المجال.
- إيجاد شبكة إتصال ملائمة طيلة مدة مجابهة الكارثة تمكن من الحصول على المعلومات حول تطور الكارثة ومراحل مجابهتها وإيصال التعليمات وتحريك الإمكانيات إلى موقع العمليات بالسرعة المطلوبة.

2. المحور الثاني: ربط الجهة بمحيطها الوطني والإقليمي وتحقيق التوازن بين مختلف مناطق الولاية

تحسين ربط الجهة بمحيطها الوطني والعالمي

- بناء طرقات سريعة تربط الجهة بالولايات المجاورة وخاصة الوسط والجنوب الغربي (سيدي بوزيد والقصرين وقفصة)،
- تطوير مطار صفاقس والترفيع في طاقة استيعابه،
- إعادة توظيف وتطوير المنشآت الميناائية بميناء صفاقس،

تحقيق التوازن بين مختلف أرجاء الولاية

- تحقيق الترابط بين أرجاء الولاية بتعصير البنية التحتية للنقل إلى جانب الصيانة الدورية لشبكة الطرقات والمسالك والجسور والمنشآت الفنية بالولاية.
- تنويع القاعدة الاقتصادية بمختلف مناطق الولاية بتثمين القدرات والثروات الطبيعية والثقافية المتوفرة بها (سلاسل القيم، السياحة الإيكولوجية...) وتحسين البنية التحتية والمرافق الجماعية.
- إحداث مناطق صناعية وسياحية قادرة على إحتضان مشاريع كبرى ذات تشغيلية عالية ومشاريع تنمية فلاحية مندمجة بالمناطق الأقل نموا بالولاية.

3. المحور الثالث:الإرتقاء بصفاقس لتصبح قطبا اقتصاديا متوسطيا تنافسيا ودامجا ذو إشعاع وطني وعالمي

نسيج إقتصادي تنافسي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية

- تحسين مردودية القطاع الفلاحي بتطوير السلاسل القيمية بالنسبة للقطاعات الهامة وذات القيمة المضافة العالية بالجهة مثل زيت الزيتون ومنتوجات الصيد البحري والدواجن والألبان والزراعات البيولوجية.
- دعم القدرة التنافسية لقطاع الصيد البحري وتحسين مستوى البنية الأساسية والخدمات الميناائية.
- إرساء تكتلات إقتصادية لتطوير الصناعات المتميزة بالولاية على غرار الصناعات الميكانيكية والصناعات التكنولوجية والخدمات عن بعد والرقمنة والصحة الاستشفائية والصناعات التقليدية واللوجستيك.

- دفع الشراكة بين القطاع الصناعي والمؤسسات الجامعية والقطب التكنولوجي ومراكز البحوث قصد تدعيم البحث والابتكار والتجديد بالمؤسسات الصناعية خدمة للتكتلات المزمع إرساؤها.
- تطوير الجهة لتصبح قطبا في السياحة الإستشفائية وتنويع المنتوج السياحي ليشمل السياحة الإيكولوجية والثقافية والمؤتمرات مع إتمام إنجاز المناطق السياحية بكل من سيدي فنخل بقرقنة والشفار.

دفع الإستثمار وتحسين محيط الأعمال

- تشجيع الإستثمار الخاص للتوجه نحو المجالات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والقدرة التشغيلية كالصناعات المعدنية للسيارات والطائرات والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعة اللوحات الشمسية.
- توفير مناطق صناعية مهيأة بمواصفات تنافسية مع حسن استغلال المناطق المنجزة حديثا (الغريبة والمحرس ومنزل شاكر) وإعادة تأهيل المناطق الصناعية المستغلة.

دعم التصدير والإندماج في الدورة الاقتصادية العالمية

- تدعيم البنية التحتية اللوجستية.
- إرساء تكتلات في مجال الخدمات اللوجستية.
- دعم النقل الجوي للبضائع وتدعيم الخطوط المباشرة للنقل البحري والجوي نحو البلدان الإفريقية ودول الخليج.

الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة

- تجهيز المناطق الصناعية بشبكات الألياف البصرية وتركيز شبكة الجيل الرابع للجوال.
- تنشيط القطب التكنولوجي وضمان إندماجه في محيطه الجهوي وإضافة اختصاصات جديدة مثل الطاقات المتجددة والصحة والصناعات الميكانيكية والألكترونية والطب والإدارة الإلكترونية والتعليم والسياحة عن بعد.

تركيز منظومة نقل عصرية

- تدعيم شبكات النقل بالنظر في إحداث خطّ للمترو الخفيف بمدينة صفاقس.
- تطوير النقل الحضري الحديدي بين صفاقس والضواحي (سيدي صالح والمحرس).

- إعادة توظيف فضاء شبكة السكك الحديدية بوسط مدينة صفاقس إلى خارج المدينة.
- تعصير البنية الأساسية للطرقات.
- تطوير منظومة التنقل إلى جزر قرقنة.

4. المحور الرابع: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الإجتماعي

تنمية الموارد البشرية

منظومة تربوية ذات جودة تشمل مختلف مناطق الولاية

- إستكمال تعميم الأقسام التحضيرية والإرتقاء بمردودها.
- تأمين بيئة تعليمية دامجة لذوي الإحتياجات الخصوصية.
- تأهيل وتوسيع المؤسسات التربوية الحالية وإحداث مؤسسات جديدة بالمناطق بما يتوافق مع التوسع العمراني والسكاني المرتقب.
- تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية في الوسط المدرسي وإيلاء عناية خاصة للوسط المدرسي بالمناطق الداخلية والأوساط الريفية بتدعيم النقل المدرسي وتعميم المطاعم المدرسية ودعم التمييز الإيجابي للمؤسسات ذات الأولوية التربوية.

منظومة تكوينية تستجيب لمتغيرات الوضع الاقتصادي ومتطلبات سوق الشغل

- دراسة تشغيلية بعض الاختصاصات ومتابعة الخريجين ودراسة مدى اندماجهم في سوق الشغل.
- ضمان جودة منظومة التكوين المهني تلاؤما مع متطلّبات الاقتصاد وسوق الشغل.
- تحفيز المؤسسة الاقتصادية للانخراط الفعلي في عملية التكوين وتحديد الاختصاصات.
- دعم مراكز التكوين بالمكونين والقيمين وتوفير التجهيزات اللازمة وتفعيل خدمات الإقامة والمبيت.
- إستكمال إعادة هيكلة مراكز التكوين بسيدي منصور والمحرس وقرقنة وبوثدي.

جامعة ذات مردودية عالية منفتحة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والخارجي

- تطوير علاقات شراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.
- إحداث هياكل لنقل التكنولوجيا لدعم التعاون مع الأوساط المهنية والمؤسسات الاقتصادية في مجال البحث.
- تشخيص المؤسسات الصناعية والاقتصادية القادرة على استثمار براءات الاختراع ونتائج البحوث.
- تطوير الشراكة الفاعلة مع الجامعات الأجنبية وتعزيز تموقع الجامعة بين نظيراتها الأجنبية وإحداث نواتات للجامعات الأجنبية بصفاقس.

- توسيع طاقة إستعاب المبيتات الجامعية وتطوير الحياة الجامعية بما يتلاءم مع تطلعات واحتياجات الطلبة.

مؤسسات ثقافية عصرية موجهة لكل الفئات

- تأهيل المؤسسات الثقافية والارتقاء بمضامين أنشطتها وتدعيم البنية الأساسية للثقافة.
- تدعيم برامج الشراكة للنهوض بالأنشطة الثقافية بمؤسسات الطفولة والمؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي
- توظيف الإمكانيات التي تتيحها الثقافة لمزيد تنويع المنتوج السياحي بالجهة بتطوير المهرجانات (الفروسية بعقارب والفنون التشكيلية بالمحرس) مع إيلاء المدينة العتيقة والمعالم الأثرية (بطرية، برج يونقة) ما تستحقه من عناية.
- إحداث مكتبة رقمية بقاعة الكنيسة وتهيئة منطقة شط القراقنة في إطار صفاقس عاصمة للثقافة العربية 2016.

تجهيزات رياضية قادرة على احتضان التظاهرات الرياضية الكبرى

- إحداث المدينة الرياضية وتدعيم البنية الأساسية الرياضية بمختلف مناطق الولاية عبر تعشيب وتنوير الملاعب وإحداث القاعات الرياضية ومراجعة برامج التنشيط واستحداث أنشطة شبابية عصرية مرتبطة بالتكنولوجيا.
- تعميم الفضاءات الشبابية والرياضية وتوسيع ممارسة الأنشطة الرياضية على كل الفئات والمناطق بتشريك القطاع الخاص في تهيئة فضاءات رياضية عصرية بالمؤسسات التربوية.

تعزيز حضور المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية

- فتح مجالات أوسع للتكوين وتشغيل المرأة وإفرادها بحوافز خصوصية لتشجيعها على الاستثمار.
- العناية بالمرأة ذات الأوضاع الهشة ببعث مركز للرعاية النفسية والاجتماعية للنساء ضحايا العنف.

مؤسسات طفولة عصرية مستقطبة لمختلف شرائح الأطفال

- العناية بمنظومة التربية ما قبل المدرسية بدعم رياض أطفال القطاع العام وإحداث فضاءات طفولة مبكرة بمؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي بالمناطق ذات الأولوية.

العناية بالمسنين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية

- تدعيم وتقريب خدمات رعاية المسنين في المجالات الصحية والاجتماعية.
- ملائمة البيئة لخصوصيات كبار السن وتثمين مكانتهم داخل الأسرة والمجتمع.

تدعيم انخراط التونسيين بالخارج في تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالجهة

- تطوير سبل استقطابهم للاستثمار بالجهة والاستفادة من كفاءاتهم وخبراتهم في نقل التكنولوجيا.

قطاع صحي يستجيب لحاجيات طالبي الخدمة ويتلاءم مع المتغيرات الديمغرافية بالجهة

- إحداث وتجهيز أقسام استشفائية جديدة بالمستشفيات الجهوية.
- مواصلة تأهيل المستشفيات الجامعية.
- توسيع التغطية الصحية وتدعيم الخطوط الثلاثة للخدمات الصحية.

منظومة اجتماعية عادلة بين مختلف الفئات والمناطق بالولاية

- الحد من نسبة الفقر ونسبة الأمية خاصة لدى الإناث وبالمناطق الريفية.
- مراجعة شاملة للمنتفعين بالمنح القارة ودفاتر العلاج المجاني والتعريفة المنخفضة.

تحسين ظروف العيش

- توسيع وتأهيل شبكات الماء الصالح للشرب وخاصة بالمناطق الريفية بجنوب الولاية (الصخيرة وبئر علي والغريبة...).
- توسيع وتهذيب شبكة التطهير الحالية بالمدن المتبناة.

5. المحور الخامس: تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

- إحداث هيكل تنسيقي بين البلديات "وكالة جهوية للتعمير".
- بعث لجنة قيادة جهوية لمتابعة تنفيذ المشاريع المهيكلة الكبرى.
- تركيز دور خدمات بالمعتمديات الداخلية.
- إقرار خطة جهوية للحوكمة الرشيدة وإرساء لامركزية حقيقية على المستوى الجهوي والمحلي.
- تكثيف اعتماد المقاربة التشاركية عند وضع الإستراتجيات والخطط والبرامج.
- التصدي للمخالفات المتعلقة بالبناء الفوضوي والانتصاب العشوائي والاعتداءات على الملك العمومي.

مخطط التنمية لولاية نابل

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي بولاية نابل خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

ولايـة نـابل أو جهة الوطن القبلي هي شبـه جزيرة يحيط بها البحر الأبيض المتوسط مـن ثـلاث واجهـات، تقع بالشمال الشرقي للبلاد التونسية على مساحة 822 2 كم² (200 282 هك) أي ما يقابل 1,8% من مساحة كامل البلاد.

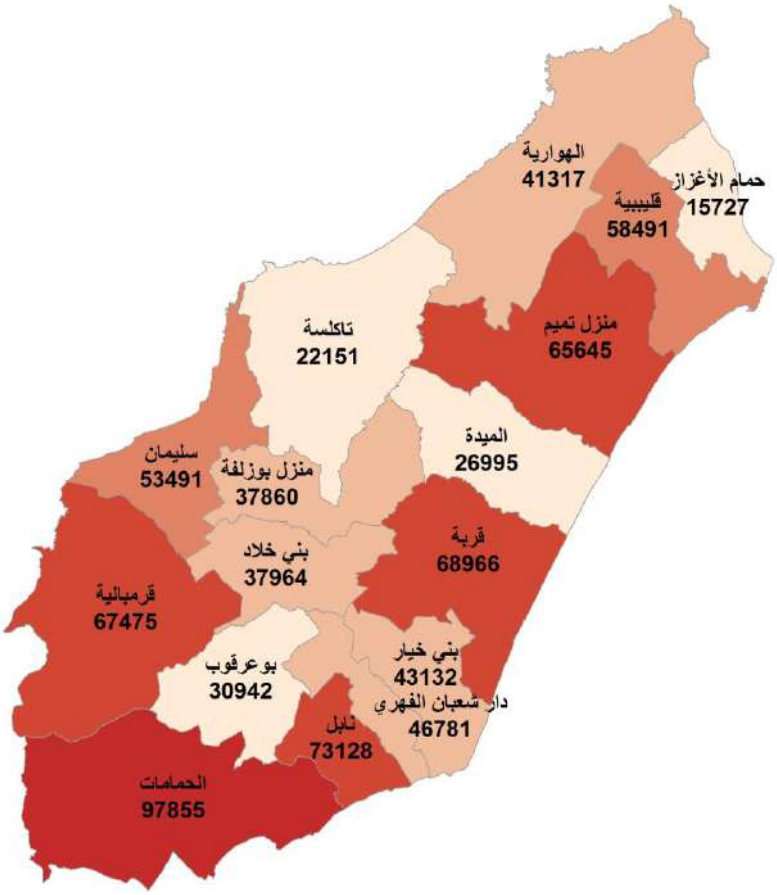

ويبلغ عدد السكان بالجهة طبقا لتعداد سنة 2014: 920 787 نسمة وهو ما يمثل 7.17% من مجموع السكان. وتقدّر نسبة النمو الديمغرافي خلال العشرية (2004–2014) بـ 1,28% وهي نسبة تفوق المعدل الوطني المقدّر بـ1,03% ولكنها تراجعت بـ 0,55 نقطة مقارنة بالعشرية التي سبقتها (1994–2004).

ويبلغ عدد سكان المناطق البلدية سنة 2014 : 970 535 ساكن أي ما يمثل 68,0% من مجموع سكان الولاية مسجلا بذلك نسبة نمو سنوية تقدّر بـ 1,6% خلال العشرية (2004-2014) مقابل 0,64% خارج المناطق البلدية.

وتقدّر الكثافة السكانية بالولاية **بـ279 نسمة بالكم²** أي ما يمثّل تقريبا **أربعة أضعاف الكثافة السكانية على المستوى الوطني.**

ويتميز **النسيج الاقتصادي** بالجهة بالتّنوع والحيويّة، ويحتل مكانة مرموقة على مستوى الإنتاج، فرغم صغر مساحة أراضيها الفلاحية التي لا تتجاوز 4% من مجموع مساحة الأراضي الفلاحية لكامل البلاد تساهم الجهة بـ **15% في مجموع الإنتاج الوطني الفلاحي** وتعتبر **قطبا فلاحيا بامتياز.**

ويعدّ الوطن القبلي أول **قطب سياحي** بتونس حيث تحتوي الجهة على 136 وحدة فندقية بطاقة استيعاب تقدّر بـ 50 000 سرير وهوما يمثل خمس طاقة الإيواء على المستوى الوطني.

كما يعتبر **القطاع الصناعي** محورا تنمويّا هامّا، إذ تحتوي الجهة على 12% من مجموع الوحدات الصناعية الوطنية، حيث تنتصب بها 706 مؤسسة صناعية (تشغل أكثر من 10 عمال) تعمل في قطاعات مختلفة مثل النسيج والملابس والبناء والخزف والصناعات الميكانيكية والكهربائية، ويشغّل القطاع أكثر من 71 000 عاملا وعاملة.

وتعد الولاية **قطبا تصديريّا هامّا** إذ تساهم بحوالي **10% من مجموع صادرات البلاد** وتتمثل أهم الصادرات في المنتوجات الفلاحية كالقوارص والخضر والتوابل والأسماك ومنتوجات الصناعات التحويلية كمصبرات الطماطم والهريسة، وكذلك منتوجات الصناعات التقليدية والملابس والجلود والأحذية والمواد الكهربائية والميكانيكية.

2. الوضع الاقتصادي بالجهة والبنية الأساسية

كان للوضع الاجتماعي والأمني الذي مرّت به البلاد بعد ثورة 14 جانفي 2011 تأثيرا كبيرا على الوضع الاقتصادي لجهة الوطن القبلي، ورغم هذه الظروف الصعبة فإنّ عديد القطاعات الاقتصادية صمدت في وجه التحديات على غرار **القطاع الفلاحي** الذي حافظ على حيويته **وقطاع الصيد البحري** الذي عرف تطورا في كميات الإنتاج والصادرات، كما تطوّر حجم استثمارات **قطاع الصناعات المعملية** وشهد **قطاع الصناعات التقليدية** نموّا هاما للصادرات.

وقد عرف **النشاط السياحي** بداية انتعاش خلال سنة 2012، ثمّ شهد **تراجعا ملحوظا بلغ أقصاه سنة 2015 نتيجة العمليات الارهابية،** وكان لذلك الأثر السلبي على عديد الانشطة المرتبطة بالقطاع.

كما أصبح **الوضع العقاري** يمثل عائقا شائكا سواء أمام تطوير وتعصير القطاع الفلاحي نتيجة تشتت الملكية، أو انجاز المشاريع التنموية المبرجة من طرقات ومسالك فلاحية وتجهيزات عمومية.

وتتمثل أبرز الإشكاليات فيما يلي:

- ضعف البنية الأساسية للطرقات.
- عزلة العديد من المناطق الريفية والفلاحية.
- عدم تنظيم قطاع النقل الجماعي واعتماده على أنماط مختلفة غير متكاملة فيما بينها مما اضرّ بمستوى الخدمات المقدمة وتدني خدمات النقل المدرسي بالمناطق الحضرية والأوساط الريفية.
- أغلب مدن الجهة غير مشمولة بخدمات النقل الحديدي التي بقيت محدودة وغير متطورة.
- التوزيع غير العادل للاستثمارات العمومية والخاصّة بين مختلف معتمديات الولاية مما أفرز إختلالا في التوازن بين المناطق الجنوبية والمناطق الشمالية.
- التفاوت على مستوى مؤشر التنمية للمعتمديات حيث توجد معتمديات الهوارية وحمام الأغزاز والميدة وتاكلسة بالمراتب الأخيرة في التصنيف داخل الولاية فيما تصنّف معتمديات نابل ودار شعبان الفهري وسليمان والحمامات ضمن المراتب الأولى جهويا ووطنيا.
- عدم مواكبة التهيئة الترابية للتطور الذي تعيشه الجهة حيث تفتقر الولاية حاليا إلى "مثال توجيهي للتهيئة" خاص بها، يحدّد على المدى البعيد مواقع التجهيزات الكبرى ومناطق الأنشطة الاقتصادية الهامة بشكل يسمح باندماج وديمومة التنمية ويضمن التوازن الوظيفي بين مختلف مناطق الولاية.
- أغلب أمثلة التهيئة العمرانية للمدن غير ملائمة وهي في أمسّ الحاجة للمراجعة، ممّا أثّر سلبا على ديناميكية وجودة الحياة بالمدن وانعكس على توازنها الوظيفي والاجتماعي من ناحية وتوزيع الأنشطة الاقتصادية وسهولة حركة المرور وتوفّر المرافق العامة من ناحية أخرى.
- اختلال التوازن بين الوسط الحضري والوسط الريفي على مستوى ظروف العيش والتجهيزات الجماعية والبنية الأساسية، بالإضافة إلى صعوبة الحياة بالأحياء الشعبية المحيطة بالمدن (فقر، بطالة، ...).
- قلّة العناية بالمناطق الطبيعية والنقص على مستوى المنتزهات والفضاءات البيئية المهيئة.
- ضعف الخدمات الاجتماعية والصحية والرياضية والثقافية والترفيهية.
- تفاقم ظاهرة الاكتظاظ المروري داخل المدن.

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

- تقادم البنية التحتية لمعظم المؤسسات التربوية وضعف مؤشرات تأطير التلاميذ نتيجة نقص الموارد البشرية.

- تردي البنية الأساسية الثقافية نتيجة نقص الصيانة ومحدودية الموارد المالية والبشرية والتجهيزات، إضافة إلى افتقار الجهة لانشطة ثقافية دائمة ومتنوعة.
- ارتفاع نسبة الأمية لدى الإناث التي فاقت 20% سنة 2014 مقابل 10% لدى الذكور.
- ارتفاع نسبة البطالة لدى الإناث حيث بلغت 14,8% سنة 2014 مقابل 8% لدى الذكور علاوة على نقص القدرات الذاتية للمرأة وخاصة الريفية نتيجة التنشئة الاجتماعية والمنظومة التقليدية للأسرة.
- ضعف المؤشرات الصحية نتيجة النقائص التي تشكو منها البنية الاساسية والتجهيزات والموارد البشرية والتوزيع الجغرافي غير العادل للمرافق الصحية.
- محدودية طاقة النسيج الاقتصادي بالجهة لاستيعاب وإدماج طالبي الشغل الحاملين لشهادات التعليم العالي.
- ضعف الإقبال على الانتصاب للحساب الخاص مقارنة مع الراغبين في التشغيل المؤجر.
- عدم الملاءمة بين المنظومة التكوينية ومتطلبات النسيج الاقتصادي.

4. الوضع البيئي

- ضعف منظومة التصرف في النفايات المنزلية وتعدد المصبات العشوائية وتدني الخدمات البلدية وخاصة المتعلقة بالنظافة.
- تآكل الرمال بالشواطئ جراء الإنجراف بالشريط الساحلي وعدم احترام الملك العمومي البحري.
- التوسّع العشوائي للمناطق العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة ومناطق الارتفاق للمكونات الطبيعية على غرار ضفاف الأودية العابرة للمدن والملك العمومي البحري.
- تعدد مصادر التلوّث للتربة وللمائدة المائية ولمياه البحر نتيجة كثرة المصبات العشوائية خاصة في بعض البلديات (حمام الغزاز، قليبية، منزل تميم، ..).
- تدهور الموارد الطبيعية من ماء وتربة نتيجة الأنظمة الزراعية المكثفة والإعتداء على الملك العمومي للمياه وحفر الآبار العميقة بدون رخصة وانجرّ عن هذا الاستغلال المفرط ارتفاع كبير لدرجة ملوحة المياه (تفوق الاربع غرامات في اللتر الواحد في بعض الأحيان) نتج عنه انخفاض في إنتاجية عديد الأراضي وهجرها أحيانا من طرف الفلاحين.
- تردي وضعية مجاري عديد الأودية بالجهة وبالخصوص وادي القرعة والصيادي بالهوارية والحجار بقليبية والمريقب بمنزل تميم ولبنة بالميدة والناجمة بالأساس عن تصريف مياه صناعية غير معالجة من قبل وحدات تحويل الطماطم والسمك المنتصبة قرب هذه الأودية، كما يتعرض

وادي الباي بسليمان لعمليات تلوّث كبيرة نتيجة لتصريف مياه صناعية غير مطابقة للمواصفات من مناطق قرنبالية وبوعرقوب وسليمان.

- تدهور الوضع البيئي لسباخ قليبية وحمام الغزاز وسليمان نتيجة لتصريف المياه المستعملة غير المعالجة وتعمّد إلقاء الفضلات المنزلية وبالخصوص فضلات البناء والأتربة.
- وجود 7 بلديات غير مرتبطة بمحطات التطهير وحاجة 6 محطات تطهير الى التهذيب وافتقار أغلب القرى الريفية وعديد الأحياء الشعبية بالمدن لشبكات صرف المياه المستعملة.
- الصرف العشوائي للمياه المستعملة غير المطهرة بالوسط الطبيعي وغياب منظومة تطهير ملائمة لخصوصيات المناطق الريفية.
- صعوبات في التزوّد بمياه الشمال، خاصة خلال فصل الصيف، ناتجة بالأساس عن تقاسم الكمية المضخة من مياه الشمال عبر قنال مجردة الوطن القبلي مع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والتوسّع في الغراسات والزراعات داخل مناطق الحماية، علاوة على تغدق المناطق السقوية وتقادم التجهيزات المائية وعدم القيام بالصيانة اللازمة نتيجة قلة الاعتمادات المرصودة.
- نقص حاد في الموارد المائية نتيجة تزايد الطلب على مياه الري والاستغلال غير المنظم للموائد المائية وهو ما يطرح اشكالية إستدامة التنمية.
- اضطرابات في توزيع الماء الصالح للشراب، بالشبكة التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، في أيام الذروة من فصل الصيف خاصة بمعتمديات قليبية ومنزل تميم ومنزل بوزلفة وحمام الغزاز ودار شعبان الفهري ونابل والحمامات.
- تقادم القنوات وتجهيزات التزويد بالماء الصالح للشراب التابعة للهندسة الريفية في عديد المناطق الريفية.
- إخلالات في منظومة التزويد بالماء الصالح للشراب بالأرياف بسبب تفاقم مديونية مجامع التنمية وتقادم الشبكات والتجهيزات المائية وكثرة الأعطاب.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

- جماعات عمومية محلية غير منتخبة وذات صلوحيات محدودة.
- ضعف آليات الحوكمة والمتابعة داخل المؤسسات الإدارية.
- ضعف أداء المجتمع المدني في مجال الحوكمة الرشيدة وقلّة وعي المواطن بسبل مقاومة الفساد.
- عدم وجود هيكلة واضحة تحدّد دور مختلف الإدارات والهياكل الجهوية وتنظّم العلاقات فيما بينها.

- ضعف استعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال في مجال الخدمات الموجهة للمواطن .
- نقص في الإطارات الفنية بالبلديات وعديد الإدارات الجهوية.
- مركزية اتخاذ القرار في جلّ الإدارات مما يحدّ من إمكانية التدخل الناجع وفي الوقت المناسب.

6. الإشكاليات العامّة للتنمية

اختلال التوازن بين المناطق وعدم مواكبة التخطيط الترابي والعمراني للتطور الاقتصادي

- التوزيع غير العادل للاستثمارات العمومية والخاصّة بين مختلف معتمديات الولاية مما أفرز إختلالا في التوازن بين المناطق الجنوبية والمناطق الشمالية.
- التفاوت على مستوى مؤشر التنمية للمعتمديات حيث توجد معتمديات الهوارية وحمام الأغزاز والميدة وتاكلسة بالمراتب الأخيرة في التصنيف داخل الولاية فيما تصنّف معتمديات نابل ودار شعبان الفهري وسليمان والحمامات ضمن المراتب الأولى جهويا ووطنيا.

النقل والبنية الأساسية

- ضعف البنية الأساسية للطرقات المهيكلة وخاصة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقليبية والطريق الجهوية رقم 43 بين منزل بوزلفة ومنزل تميم والطريق الجهوية رقم 26 بين برج السدرية والهوارية مرورا بسليمان والطريق الوطنية رقم 1، ومحدودية الاعتمادات المخصصة لصيانة الطرقات.
- عزلة العديد من المناطق الريفية والفلاحية نتيجة الحالة الهشة للمسالك الفلاحية والريفية.

جودة الحياة

- اختلال التوازن بين الوسط الحضري والوسط الريفي على مستوى ظروف العيش والتجهيزات الجماعية والبنية الأساسية، بالإضافة إلى صعوبة الحياة بالأحياء الشعبية المحيطة بالمدن (فقر، بطالة، ...).
- قلّة العناية بالمناطق الطبيعية والنقص على مستوى المنتزهات والفضاءات البيئية المهيئة.
- ضعف الخدمات الاجتماعية والصحية والرياضية والثقافية والترفيهية.
- تفاقم ظاهرة الاكتظاظ المروري داخل المدن.

- محدودية تدخلات المؤسسات العمومية المختصّة في مجال السكن بالجهة لتعديل السوق.
- قلّة الأراضي المهيئة والمعدة للسكن والنسق البطيئ لانجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بسبب صعوبة توفير الاراضي التي يمكن تخصيصها لبناء الوحدات السكنية.
- ارتفاع أسعار الأراضي الشيء الذي أدّى إلى اكتساح البناء الفوضوي للأراضي الفلاحية والملك العمومي البحري والمناطق الرطبة والمناطق الأثرية خاصة بالمدن السياحية والصناعية، إضافة إلى توسع المدن بصفة غير منظّمة على حساب الأراضي الزراعية الخصبة.

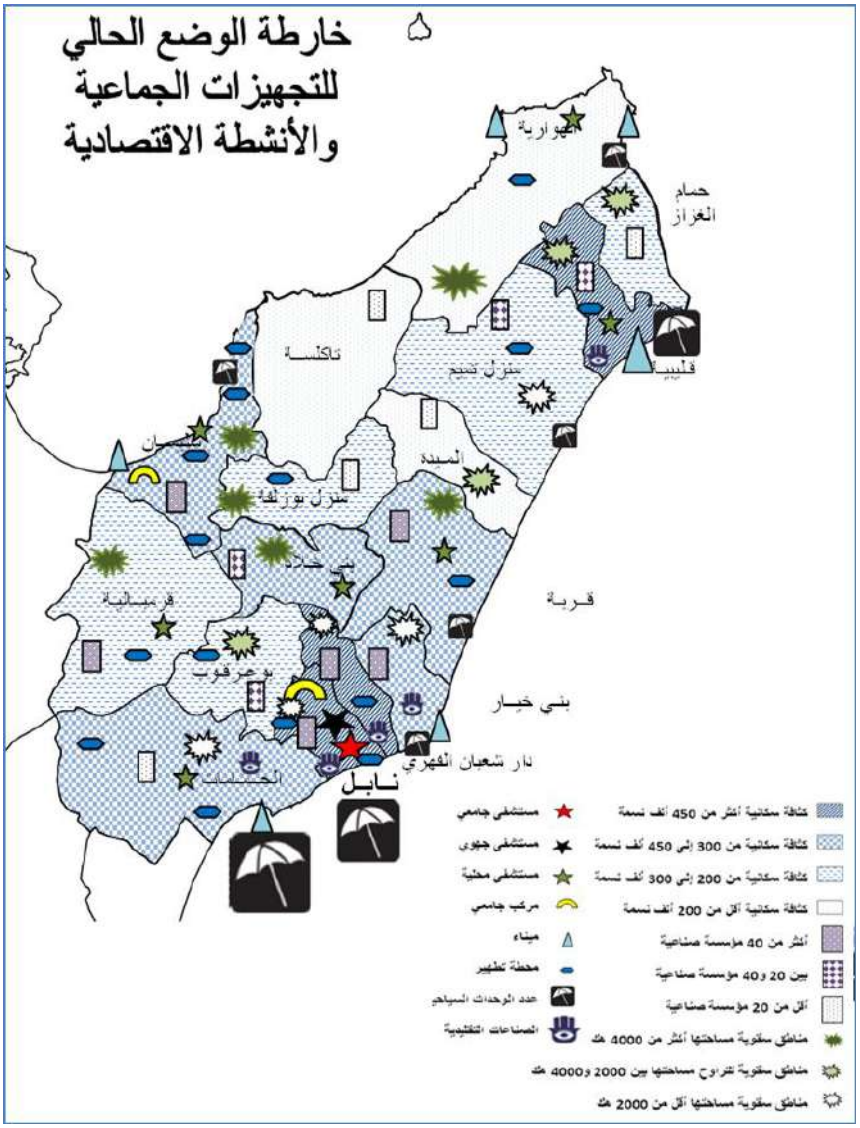

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (2011-2015) حوالي 2 920 م د منها 620 م د **استثمارات عمومية** وهو ما يمثّل **21.23%** من جملة الاستثمارات المنجزة.

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	620	21.23
القطاع الخاص	2 300	78.77
المجموع	**2 920**	**100,0**

ويبين الرسم الموالي توزيع الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة (2011-2015) حسب القطاعات:

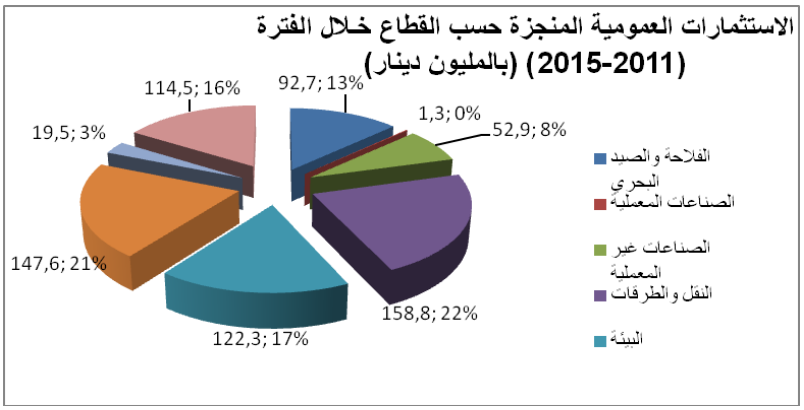

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
تهدف الرؤية المستقبلية بعيدة المدى بولاية نابل إلىإرساء "تنمية متوازنة ومستدامة" قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعيوذلك بتطوير وتنمية كاملمناطقالولاية وفق احتياجات وأولويات السكان ومتطلبات التنمية الحديثة أي باندماج وتفاعل إيجابي مع محيطها الداخلي والخارجي والحفاظ علىسلامة واستدامة البيئة وذلك ببناء اقتصاد جهوي تنافسي متوازن ومتنوع يعتمد على الإبتكار والمعرفة ويجعل من الولاية قطبا عالميا وبوابة لجذب الاستثمارات تدعمه بنية تحتية وخدماتية متطورة وعالية الجودة وبيئة سليمة وجودة حياة عالية بما يهيئ لبناء نموذج تنموي جديد يرتكز على تنمية متوازنة تمزج بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، وترفع عنوانا متقدما للاقتصاد الأخضر والطاقة البديلة وتولي أهمية أكبر لاقتصاد المعرفة.

1. تطوير اللامركزية وإرساء الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

- إرساء نظام إحصائي جهوي يساعد على حسن اختيار المشاريع والبرامج التنموية.
- إقرار خطة اتصالية لتشريك المواطن في إعداد الخطط التنموية وتنظيم استشارات دورية.
- اعتماد حوكمة تشاركية في تسيير الشأن المحلي والجهوي وتطوير مساهمة المجتمع المدني.
- إرساء اللامركزية عبر إجراء انتخابات بلدية وجهوية مع دعم صلوحيات الجماعات العمومية المحلية.
- تدعيم آليات البيانات المفتوحة للإدارات لدعم الشفافية والحوكمة الرشيدة قصد كسب ثقة المواطن والمستثمر.
- تطوير القدرات المهنية لإطارات وأعوان الإدارات الجهوية والمحلية والرفع من جودة الخدمات.

2. النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

النهوض بالتجديد التكنولوجي:

- **تفعيل القطب التكنولوجي ببرج السدرية وانفتاحه على محيطه** وخاصة المؤسسات الاقتصادية ليصبح دعامة لتطوير طرق وأساليب الإنتاج وتحسين الإنتاجية خاصة في مجالات الطاقة والمياه والبيوتكنولوجيا والمواد، وذلك بتنفيذ استراتيجية ترتكز على جملة من المحاور تتمثّل أساسا في إحداث وحدة لنقل التكنولوجيا وتثمين نتائج البحث العلمي وإنشاء شبكات شراكة وتجديد تشمل هياكل البحث العلمي والتكوين والمؤسسات.

تأهيل قطاع الفلاحة والصيد البحري:

- تشجيع الاستثمارات المادية واللامادية بالضيعات الفلاحية قصد توفير منتوجات قابلة للتصدير. وتحسين الإنتاجية بتطوير برامج الإحاطة بالفلاحين وتثمين نتائج البحث العلمي والنهوض بالمنتوجات ذات القيمة المضافة العالية وتفعيل منظومة عقود الإنتاج والتزويد.
- معالجة المشاكل العقارية بالمناطق الفلاحية بتنفيذ مشاريع التهيئة العقارية والتي تهدف إلى تجميع الملكية والتصفية العقارية للعقود غير القابلة للترسيم والعقود المجمدة ممّا يمكّن الفلاحين من الحصول على شهائد ملكية فردية.
- ضمان استرسال الإنتاج الحيواني وتطوير التغطية الصحية الحيوانية وتطبيق المخطط المديري للمسالخ والعمل على تجميع وتصنيع وتحويل جميع كميات الحليب المنتجة.

- ترشيد استغلال الثروة السمكية ودعم البنية المينائية.

تحديث القطاع الصناعي:

- تعزيز القدرة التنافسية للقطاع بمواصلة تشجيع المؤسسات على الانخراط ضمن برامج التأهيل والجودة والترفيع في نسبة التأطير داخل المؤسسات ونسبة المؤسسات المتحصلة على شهادات مواصفات الجودة ونسبة المؤسسات المستعملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- حثّ المؤسسات على التجمّع صلب شبكات مترابطة أو مجمّعات قصد ضمان الاستعمال الأمثل للمدّخلات والتكنولوجيا وتحسين جودة المنتوج والتحكّم في تكاليف الإنتاج والتسويق.
- انجاز مناطق صناعية جديدة وتكوين رصيد عقاري لتيسير هذه الإحداثات.
- تأهيل المناطق الصناعية المستغلة ودعم دور مجامع الصيانة والتصرف.

تنويع المنتوج السياحي وتطوير مردودية القطاع:

- تشجيع النزل على الانخراط ضمن برنامج التأهيل السياحي وبعث تجمعات مهنية بين المؤسسات السياحية.
- تحسين البنية الأساسية والعناية بالمحيط البشري بالمناطق السياحية والنهوض بالتنشيط داخل وخارج النزل.
- تشجيع الاستثمار في السياحة البيئية والثقافية والصحية والرياضية والمنجمية وسياحة المؤتمرات.
- بعث أنماط جديدة للإيواء كالإقامات الريفية ودور الضيافة وتسهيل عملية انتصاب مثل هذه المشاريع.
- إحداث ملاعب صولجان جديدة مع تنشيط المسلك السياحي بشمال الولاية وإعادة فتح مغاور الهوارية.
- تنفيذ مشروع قربص الكبرى وتهيئة مناطق سياحية جديدة بشمال الولاية تخضع للمقاييس البيئية.

تشجيع الابتكار والتجديد بقطاع الصناعات التقليدية:

- التشجيع على الابتكار والتجديد وحثّ الحرفيين على التكتّل صلب مجمّعات "Cluster" تضمّ حرفيين ومؤسسات بحث وتكوين ومؤسسات عمومية.
- إعادة هيكلة القرية الحرفية بنابل وتفعيل دور مركز التكوين في الحرف الفنية بنابل والنهوض بالتدريب المهنى.
- تشجيع الحرفيين على المشاركة في المعارض المحلية والجهوية والوطنية والأجنبية.

تطوير مناخ الأعمال ودفع الاستثمار

- تنشيط العمل الشبكي بين جميع المتدخلين في مجال إحداث المؤسسات وتطوير آليات دفع المبادرة الخاصة وتدعيم فضاءات الإنتصاب وإعداد مخطط للتسويق الترابي للجهة.
- تشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية والأنشطة الواعدة والمشغّلة مثل صنع مكونات السيارات والطائرات والبيوتكنولوجيا والنانوتكنولوجيا والمنتوجات الفلاحية والغذائية والبيولوجية والطاقات المتجدّدة.

الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة:

- تشجيع الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- الحد من الفجوة الرقمية ودَمقرطة تجهيزات النفاذ وتعميم الاستفادة من السّعة العالية.
- نشر الثقافة الرقمية عبر تعميم استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المسارات التعليمية.
- تطوير الصحة الإلكترونية والسياحة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية الإلكترونية.

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الادماج الاجتماعي

- تحسين مؤشرات التأطير والتقليص من كثافة الفصول وتطوير مؤشرات البنية الأساسية وتوسعة المؤسسات المكتظة وتكثيف برامج الصيانة والتجهيز.
- إتمام مكونات القطب التكنولوجي سليمان برج السدرية ودفع برامج تثمين نتائج البحث العلمي ونقل التكنولوجيا.
- مزيد الإحاطة بحاملي شهادات التعليم العالي ووضع خطط محلية وجهوية للتشغيل والانتصاب للحساب الخاص.
- تحديث جهاز التكوين المهني بالجهة من خلال انجاز مشاريع تحديث وإعادة هيكلة عدد من مراكز التكوين والتدريب المهني.
- تعزيز هياكل التشغيل.
- تدعيم البنية الاساسية الثقافية بتطوير المراكز الثقافية والمكتبات العمومية وتثمين العمل الإبداعي والنهوض بالفنون الدرامية والركحية والموسيقية.

- إحداث دور شباب وتطوير الفضاءات الشبابية وتهيئة مراكز التخيم والإصطياف وتدعيم القطاع بالموارد البشرية والمادية.
- تعميم تغطية التربية البدنية بالمدارس الابتدائية وصيانة وتدعيم التجهيزات الرياضية بالمؤسسات التربوية.
- تحسين وتهيئة المنشآت الرياضية وتشجيع الرياضة بالمناطق الشمالية والريفية وتوفير الفضاءات الملائمة.
- التركيز على خصوصية كل منطقة باكتشاف المواهب الرياضية واحتضانها من قبل الجمعيات المختصة.
- تأطير الطفولة بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية والأوضاع الاجتماعية الصعبة بإحداث نادي اطفال متنقل وتهيئة رياض الاطفال البلدية وفضاءات الطفولة المبكرة ومؤسسات الطفولة.
- تجذير ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إستراتيجية التنمية للجهة وتفعيل منظومات القروض الصغرى والقروض الصغيرة وتشجيع مهن الجوار والنهوض بالمرأة الريفية.
- تطوير الخدمات الاجتماعية وإيلاء الرعاية القصوى للفئات الهشّة وذوي الاحتياجات الخصوصية.
- تكثيف الاحاطة بالتونسيين بالخارج وفتح آفاق جديدة للإستفادة من كفاءاتهم في نقل التكنولوجيا وجلب الاستثمار الخارجي.
- مزيد تطوير قدرات المرأة وتوجيه عناية خاصة بالمرأة الريفية والمرأة المهمّشة.
- تعصير القطاع الصحي من خلال تهيئة وتوسيع المستشفيات الجهوية وإقتناء تجهيزات طبية جديدة وإحداث وحدة طبية متنقلة للإسعاف والإنعاش وتهيئة وتوسيع المستشفيات المحلية وتطوير الاحاطة والتغطية الصحية بالاضافة الى تدعيم الموارد البشرية بالمؤسسات الصحية.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

تنظيم المجال الترابي:

- هيكلة الفضاء الترابي من خلال إحكام الربط بين مختلف مناطق الجهة وتيسير ربطها بالموانئ والمطارات المجاورة لها عبر تطوير البنية الأساسية للطرقات ودعم النقل الحديدي.
- تأهيل المدن الكبرى وتحسين جودة الحياة فيها وذلك بالقضاء على مصادر التلوّث وإحكام توزيع الأنشطة الاقتصادية داخلها وتعزيز بنيتها الأساسية وتركيز الفضاءات الترفيهية والثقافية والرياضية.

- تطوير المدن المتوسطة ودعم المراكز العمرانية الصغرى باعتبارها مراكز تنمية محلية.
- ضمان التكامل بين الوسطين الريفي والحضري بتعزيز الروابط الاقتصادية والخدماتية فيما بينها والتركيز العادل للتجهيزات والبنية الأساسية.

تطوير الفضاء العمراني:

- التحكم في التوسّع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية بتوفير مشاريع سكنية اجتماعية وتكوين مدخرات عقارية حول المدن لإحكام توسّعها المستقبلي.
- مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية الحالية لمواكبة نسق التحضّر السريع وتغطية التجمعات السكنية الريفية بأمثلة تهيئة عمرانية ملائمة.
- إعداد أمثلة مرورية حضريّة وإنجاز مآوي للسيارات للحد من الاكتظاظ داخل المدن.

تدعيم الموارد المائية وإحكام استغلالها:

- تدعيم الموارد المائية واحكام استغلالها بالترفيع في طاقة الخزن السنوي لمياه الشمال والربط بين المنظومات المائية قصد تحسين طاقة الري بالمناطق السقوية.
- مواصلة التصدي لظاهرة التغدق بالمناطق السقوية بإنجاز مشاريع تجفيف وتصريف المياه بسهول معتمديات قرنبالية وسليمان وبني خلاد ومنزل بوزلفة.
- مراجعة خارطة استغلال الموائد المائية وتوفير موارد مائية بديلة وتشجيع الزراعات الأقل استهلاكا للمياه والأكثر مردودية.
- معالجة وضعية المجامع المائية للري خاصة على مستوى المديونية والتصرّف.

ترشيد التصرّف في المنظومة الغابية والرعوية والمحافظة على المياه والتربة:

- المحافظة على الثروات الغابية وتنميتها وتثمين منتوجاتها والترفيع في نسق التشجير بأراضي الخواص وإدخال أصناف جديدة من المشاتل الغابية والرعوية المحسنة.
- تدعيم أشغال المحافظة على المياه والتربة وإنجاز بحيرات جبلية وحماية المساحات المهدّدة بالانجراف.
- تشجيع الاستثمار في الإقتصاد الأخضر
- تحويل جزء من الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء عبر تشجيع الاستثمار في مجال التصرّف في النفايات والسياحة الإيكولوجية والفلاحة البيولوجية والصناعات المُراعية للبيئة.
- تثمين نتائج البحث العلمي بالقطب التكنولوجي سليمان – برج السدرية.

- النهوض بالطاقات البديلة وترشيد الاستهلاك وتوجيهه نحو الطاقات "النظيفة" واستعمال الطاقة الشمسية في الإنارة العمومية وتزويد المنشآت العمومية بالطاقة.
- تحسين منظومة التصرف في النفايات والعناية بمجاري الأودية والسباخ والشواطئ
- الحدّ من إنتشار المصبات العشوائيّة وإعتماد طريقة "الطمر الصحي" وانجاز وحدة لمعالجة النفايات.
- دعم الشراكة بين البلديات والجمعيات والقطاع الخاص في عملية الفرز الانتقائي بالمدن الكبرى.
- تشجيع المستثمرين الخواص على انجاز مشاريع لمعالجة وتثمين النفايات بالأقطاب السياحية والصناعية.
- تجهيز المعامل الملوثة بمحطات معالجة ناجعة وإحداث محطة تطهير لمعالجة المياه الصناعية ومنع استعمال الأودية والسباخ كمصبّات للمياه الملوثة.
- الحدّ من الإعتداءات على الملك العمومي البحري وحماية الشواطئ من الانجراف بكلّ من سليمان والشريط الممتدّ بين بني خيار والحمامات الجنوبية.
- تثمين واستصلاح السباخ.
- حماية المدن من الفيضانات.
- العناية بالبيئة الحضرية وتعهد المساحات الخضراء:
- تهيئة المناطق الطبيعية وإحيائها وإحداث منتزهات غابية وإيكولوجية تكون متنفسا للمدن.
- إعادة تهيئة المنتزهات الحضرية والتشجيع على احداث اقطاب سياحية بيئية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.
- دعم نشاط المجتمع المدني في مجال المحافظة على المحيط الطبيعي والتوازن الإيكولوجي.

تدعيم الإنجازات في ميدان التطهير:

- مواصلة بناء محطات التطهير بصدد الإنجاز وإحداث عدد من المحطات الجديدة.
- تأهيل وتهذيب منشآت التطهير لتحسين مستوى معالجة المياه المستعملة بالإضافة إلى توسيع شبكة التطهير لتشمل مجموعة من الأحياء الجديدة.
- تركيز منظومة متكاملة لاستغلال وصيانة البنية الأساسية لتصريف المياه المستعملة بالمناطق الريفية غير المتبناة من قبل الديوان الوطني للتطهير والإنطلاق في إنجاز المشروع الخامس لتهذيب الأحياء الشعبية.

5. جهة متوازنة وجذابة

إحلال تنمية متوازنة بين مناطق الولاية:

- التمييز الإيجابي لفائدة منطقة شمال الولاية بتعصير بنيتها الأساسية وربطها بخطوط نقل سريعة ودفع الأنشطة الاقتصادية بها.
- تثمين الثروات الطبيعية والبشرية بالمعتمديات الأقل نموّ بإحداث جيل جديد من المشاريع السياحية البديلة
- تحسين ظروف العيش بالمناطق الريفية بتكثيف البرامج الرامية الى صيانة المسالك الفلاحية والتزويد بالماء الصالح للشراب وتطهير المياه المستعملة.
- تأهيل القرى الريفية والأحياء الشعبية بإدماجها إقتصاديا واجتماعيا في محيطها المحلّي بإنجاز مشاريع للحد من التفاوت الجهوي ومشاريع تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.

الرفع من جاذبية الجهة:

- تحسين مناخ الاستثمار بتطوير الخدمات الإدارية وتكريس الشفافية مع اعتماد المقاربة التشاركية في كل ما يتعلّق بإدارة الشأن العام.
- تأهيل خدمات النقل والاتصالات والمعاملات المالية والبنكية وتوفير فضاءات الانتصاب للمستثمرين والباعثين الشبان مع تحسين جودة المحيط.

تطوير قطاع النقل:

- النهوض بقطاع النقل الجماعي بتطوير وتجديد أسطول النقل العمومي للأشخاص والعناية بمحطات النقل.
- تعزيز الاسطول وتطوير الخدمات بالشركة الجهوية للنقل بولاية نابل.
- النهوض بالنقل الحديدي وتوسيع الشبكة الحديدية.

تعصير وتحسين شبكة الطرقات والمسالك الفلاحية:

- تعصير شبكة الطرقات المهيكلة الرابطة بين مختلف مناطق الجهة وبين الولاية والولايات المجاورة.
- تحسين الطرقات بمداخل المدن.
- تهيئة وتعبيد أجزاء من الشبكة المرتّبة والصيانة الدورية لشبكة الطرقات وتعصير الجسور القديمة.

- تهيئة وتعبيد وصيانة المسالك الفلاحية لفكّ العزلة عن المناطق الريفية.

تطوير منظومة التزود بالماء الصالح للشراب:

- تطوير خدمات التزويد للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك بتدعيم الموارد المائية بعدد من المعتمديات وتحسين نوعية مياه الآبار.
- إعادة تهيئة الشبكات القديمة للتزويد بالماء الصالح للشراب بالمناطق الريفية وإحالتها إلى الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه.
- تهيئة وتجديد الشبكة لتحسين تزويد مجموعة من المناطق بالماء الصالح للشراب.

تحسين ظروف السكن:

- تسريع نسق إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بمختلف عناصره.
- معالجة الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية المقامة على الأراضي الفلاحية.
- تهيئة مناطق سكنية جديدة للاستجابة للطلبات المتزايدة وتوفير المقاسم الاجتماعية للبناء الذاتي.
- التشجيع على إنجاز البناءات العمودية والحد من التوسّع الأفقي للبناء.
- إدماج المناطق الاجتماعية المهمّشة ضمن محيطها العمراني وتحسين ظروف العيش داخلها.

مخطط التنمية لولاية سوسة

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تقع **ولاية سوسة** على الشريط الساحلي لإقليم الوسط الشرقي للبلاد التونسية على مساحة 669 2 كلم^2 (1,7% من المساحة الجملية للبلاد) وتمتد على طول 75 كلم من سواحل البحر الأبيض المتوسط **ويعد الموقع الجغرافي للولاية أحد الميزات التفاضلية الهامة لجلب الاستثمار ونقطة قوة لربط الجهة بمحيطها الوطني والأورومتوسطي والدولي.**

يحد الولاية من الشمال والشمال الغربي ولايتي نابلوزغوان ومن الغرب ولاية القيروان ومن الجنوب والجنوب الغربي ولايتي المنستير والمهدية. تتسم الجهة بمناخ شبه جاف حيث يبلغ المعدل السنوي للأمطار 330 مم وتنقسم الولاية ترابيا إلى **16 معتمدية و104 عمادة** وتضم **16 بلدية و13 مجلس قروي.**

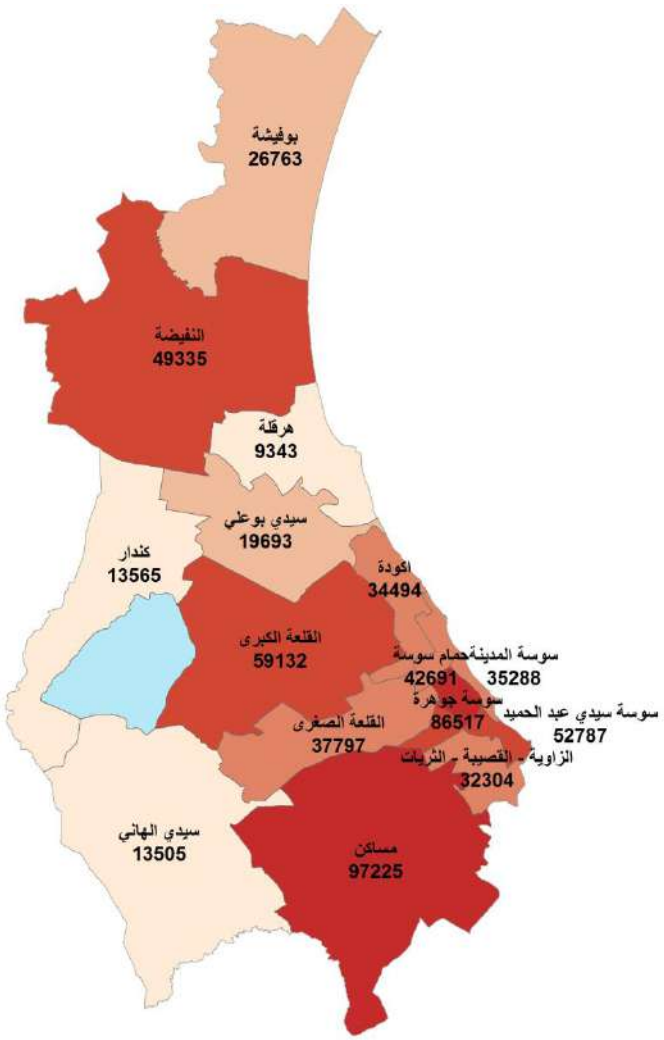

تعد الولاية 675 ألف نسمة سنة 2014، وتتسم بكثافة سكانية مرتفعة تبلغ **253 ساكنا بالكلم²** مقابل 71 ساكنا على المستوى الوطني وتفوق 000 6 ساكنا بالكلم² بأربع معتمديات. تمثل نسبة السكان بالوسط الحضري : 81% (68% على المستوى الوطني) بلغ معدل النمو السكاني خلال الفترة (2004-2014) 2.17% سنويا مقابل 1.03% على المستوى الوطني (المرتبة 3 وطنيا بعد ولايتي أريانة وبن عروس) وصافي هجرة إيجابي بـ 400 4+ **وتبلغ نسبة البطالة بالولاية خلال سنة (2014) 10.7%** (15.3% على المستوى الوطني) وكانت النسبة لحاملي الشهادات العليا 15.2% (15% على المستوى الوطني) ولدى المرأة 14.5% (22.2% على المستوى الوطني).

ويبرز **مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2015 التفاوت التنموي بين معتمديات سوسة الكبرى والمناطق الأخرى** وخاصة سيدي الهاني والكندار حيث يتراوح مؤشر التنمية الجهوية بين الرتبة 4 بسوسة المدينة و160 بسيدي الهاني (7 معتمديات متواجدة ضمن المجموعة الثانية والثالثة (من 79 إلى 160).

وتتميز الولاية **بنسيج إقتصادي متنوع** حيث تضم حوالي 559 مؤسسة صناعية (10 عمال فما فوق) توفر قرابة 000 53 موطن شغل (2.3% مهندسين) منها 325 مؤسسة مصدرة كليا توفر قرابة 000 40 موطن شغل وتتوفر بالجهة 9 مناطق صناعية على مساحة 256 هك. أما في المجال الفلاحي فتقدر المساحة الصالحة للزراعة بحوالي 000 205 هك منها 78 ألف هك زياتين (4.3 مليون أصل) و030 12 هك مساحات سقوية عمومية وخاصة ومركب فلاحي على مساحة 070 9 هك على ملك ديوان الأراضي الدولية وميناءين للصيد البحري و5 مراكز لتربية الأسماك وتسمين التن إلى جانب 3 مؤسسات للبحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي بشط مريم. أمافي القطاع السياحي فتحتوي الولاية على 3 مناطق سياحية (سوسة المدينة، سوسة القنطاوي، ياسمين الحمامات) وتحتوي كذلك على 3 مدارس للتكوين السياحي وميناء ترفيهي وملعب للصولجان بمواصفات عالمية بالقنطاوي وتعد الولاية 128 نزلا وإقامة بطاقة إيواء تقدر بحوالي 51 ألف سريرا توفر قرابة 21 ألف موطن شغل. ويتوفر بالولاية 15 مركزا للمعالجة بمياه البحر و4 إقامات ريفية.

تتميز الجهة **بثروات طبيعية وثقافية هامة** نذكر منها 3 سباخ مدرجة ضمن إتفاقية "رمسار" العالمية الخاصة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية (سبخة الكلبية وسبخة حلق المنجل وسبخة سيدي الهاني) وعدة معالم أثرية من أهمها المدينة العتيقة بسوسة المصنفة ضمن التراث العالمي ومتحف أثري ورباط والجامع الكبير والدواميس وسور المدينة إلى جانب القرية البربرية بتكرونة ومحمية غابة المدفون ذات التنوع الإيكولوجي

وتعتبر ولاية سوسة **قطبا للخدمات الصحية والتجارية والتعليم العالي** من خلال تواجد 2 مستشفيات جامعية و7 مصحات خاصة متعددة الإختصاصات و18 مؤسسة جامعية عمومية (33 ألف طالب) و10 مؤسسات جامعية خاصة (5 000 طالب) و149 فرع بنكي وفرع جهوي للبنك المركزي التونسي.

وتشتمل **البنية الأساسية** بالولاية على حوالي 600 كلم من الطرقات المرقمة منها 100 كلم طرقات سيارة إلى جانب مطار دولي بالنفيضة وميناء تجاري بسوسة المدينة وخط حديدي لنقل المسافرين والبضائع وخط مترو يربط سوسة بولايتي المنستير والمهدية.

أما بخصوص توزيع السكان المشتغلين حسب القطاعات، يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 51.4% يليه قطاع الصناعات المعملية بـ27.2% ثم الصناعات غير المعملية بنسبة 15.5% وأخيرا الفلاحة بـ 5.6%.

2. الوضع الإقتصادي والبنية الأساسية

يبرز تحليل الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية بالولاية **تردي المسالك السياحية** وتراجع النشاط السياحي (الليالي المقضاة) بنسبة 43% خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 و52% مقارنة بسنة 2010 إلى جانب **تراجع نوايا الإستثمار بالصناعة** سنة 2015 بنسبة 30% مقارنة بسنة 2014 (تراجع نوايا الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 34.5%) **وغلق 31 مؤسسة وتعرض 69 مؤسسة لصعوبات إقتصادية**. كما يتسمّ الوضع **بضعف نسبة التأطير** حيث لا تتجاوز 10% وتردي البنية الأساسية بالمناطق الصناعية ووجود نسيج صناعي عشوائي (60% من المؤسسات متواجدة خارج المناطق الصناعية المهيأة)، وساهمت الأوضاع الصعبة التي مرّت بها البلاد من 2011 في **تعطل إنجاز مكونات القطب التكنولوجي وغياب الشراكة بين الجامعة ومراكز البحث العلمي وقطاعات الإنتاج، ضعف حلقات الترويج والتسويق لمنتوجات الصناعات التقليدية** رغم وجود أسواق خارجية، وشهد الوضع كذلك نقص في مردودية المناطق السقوية نظرا لمحدودية الموارد المائية وتغيير مفرط لصبغة الأراضي الفلاحية **والإكتساح العمراني للمناطق السقوية**. كما حدّ عدم تسوية الوضعيات العقارية وضعف إستغلال المركّب الفلاحي بالنفيضة وهشاشة منظومات الإنتاج الفلاحي من تطور الإستثمارات الفلاحية، نظرا لضعف حلقات مسالك التوزيع وتعدد الوسطاء، وشهدت الولاية كذلك تراجع مردودية تربية الأحياء المائية باعتبار إرتفاع كلفة الإنتاج (جل المدخلات يتم توريدها) وتقلص الطلبات على مستوى الأسواق الخارجية. كما يزال الوضع الاقتصادي ووضع التنمية الترابية بالولاية تعترضه عديد الصعوبات من أهمّها **إختناق الحركة المرورية بسوسة الكبرى** على مستوى تقاطعات السكة (تطور أسطول النقل من 600 66 عربة سنة 2005 إلى حوالي 700 95 عربة سنة 2015)

وغياب مخطط مديري للنقل وعدم إستجابة الميناء التجاري بسوسة لتطور النشاط **(نسبة الإستغلال 250%)**.

3. الموارد البشرية والوضع الإجتماعي

يبرز تحليل الوضع الاجتماعي بالولاية **تفاقم الفوارق الإجتماعية وتراجع عروض الشغل بنسبة 37%** (السياحة – 80% والصناعة – 57%) وتراجع عمليات التشغيل بـ 59% مقارنة بسنة 2010. وفي هذا الصدد بلغ عدد **العمال المسرحين لأسباب إقتصادية** خلال الفترة (2011-2015) **200 2 عامل** بـ 69 **مؤسسة تلاقي صعوبات** و**300 1** مسرح نتيجة **الغلق الفجئي** لـ 31 مؤسسة إلى جانب الضغط الديمغرافي الذي لم يواكبه تطور البنية التحتية للولاية مما ساهم في خلق أحياء فوضوية وتقلص الدور الرئيسي للباعثين العقاريين العموميين في توفير مقاسم ومساكن إجتماعية خاصة أمام إرتفاع تكلفة البناء وسعر العقارات. كما يتسمّ الوضع الاجتماعي بالولاية بضغط مرتفع على المستشفيات الجامعية (40% من الخدمات موجهة لمواطني الولايات المجاورة) وتواضع الخدمات الصحية في مؤسسات الخط الأول والثاني وبتنامي ظاهرة الإنحراف والطفولة المهددة.

وتشهد الولاية كذلك إرتفاع نسبة المنقطعين عن التعليم وبطء نسق تعميم المرحلة التحضيرية وعدم إنتظام النقل المدرسي خاصة بالتجمعات الريفية إلى جانب تواضع خدمات الجوار لفائدة المسنين. ولايزال **الوضع الاجتماعي** صعبا نسبيا نتيجة ضعف تغطية الخدمات لفائدة الفئات ذات الإحتياجات الخصوصية وإستفحال ظاهرتي إستهلاك المخدرات لدى الأطفال والشباب والإقصاء الإجتماعي ونقص الفضاءات العمومية المشخّصة الرياضية والترفيهية والتثقيفية لكامل الفئات العمرية.

ويتضح من تحليل الوضع الاجتماعي أن عديد الصعوبات مازالت قائمة وتتعلق بالخصوص بضعف طاقة إستيعاب المبيتات الجامعية العمومية أمام محدودية الدخل العائلي (إرتفاع كلفة الكراء من الخواص) وغياب مركّب ثقافي جامعي بالولاية التي تعدّ 33 ألف طالب وغياب إستراتيجية جهوية في مجال التعاون مع التونسيين بالخارج لدعم برامج التنمية.

4. الوضع البيئي

يتسمّ الوضع البيئي بالولاية **بحدة الإنجراف والإنجراد البحري والتعدي على الملك العمومي البحري وتلوث كبير للأودية العابرة للمدن** (16 وادي) من أهمها وادي بليبان ووادي المالح ووادي حمدون

ووادي الحلوف إلى جانب إشكالية تصريف مياه التطهير في المحيط الطبيعي ومنه إلى البحر **وتردي نوعية المياه المعالجة بمحطات التطهير من جراء ضعف طاقة الإستيعاب.**

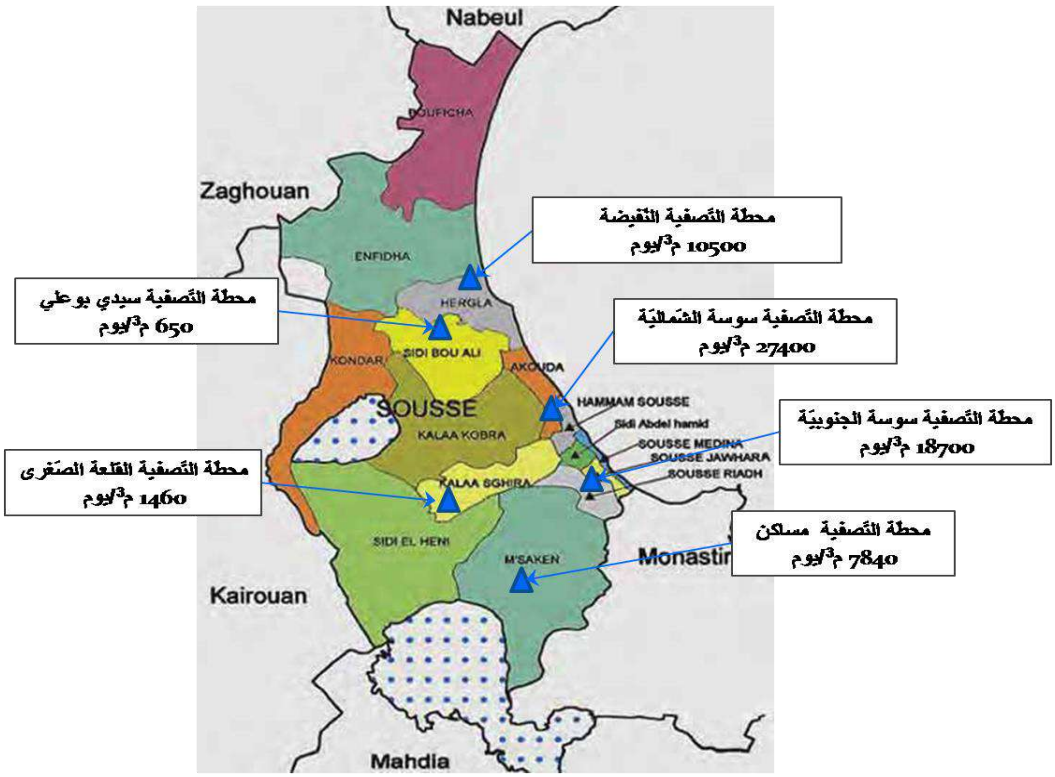

كما يشكو الوضع البيئي من **تلوث المائدة المائية ومياه البحر والسباخ** من جراء سكب مياه صناعية ومياه مستعملة غير معالجة (خاصة النسيج والمدابغ وتربية الأسماك ...) وتدهور المناطق الخضراء وغياب المنتزهات الحضرية وإشكالية النظافة الحضرية بالإضافة إلى **ضعف هياكل الرقابة البيئية** والقوانين ذات الصلة وضعف منظومة التصرف في النفايات وغياب قاعدة معطيات. كما ساهمت عدّة عوامل أخرى في تعقيد الوضع وتتعلق بالخصوص بضعف إنخراط المؤسسات الإقتصادية في برنامج التدقيق الطاقي **ونقص التعريف بأهمية الإقتصاد الأخضر** ومحدودية إستغلال الفرص التي يوفرها التعاون الدولي اللامركزي في التشغيل الأخضر.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

يبرز تحليل الأداء المؤسساتي والحوكمة أن عديد العوامل ساهمت في تعطيل المسار التنموي بالجهة، وتتمثل أساسا في **تخلي الدولة** على توفير فضاءات الإحاطة والترفيه لدى الطفولة والشباب لحساب القطاع الخاص أمام محدودية الدخل العائلي وصعوبة مراقبة المؤسسات الخاصة في مجال الطفولة والتعليم . كما تتعلق هذه العوامل **بمركزية القرار والتصرف** وتعقد الإجراءات الإدارية وغياب تقييم مساهمة الإستثمار الخاص في التنمية الإجتماعية والمحافظة على البيئة وعدم إحتساب المؤثرات

البيئية السلبية بالتقييم المالي للمشاريع الصناعية والخدماتية . وتمثلت العوامل الأخرى في تخلي القطاع العام عن العديد من الآليات التي تخول له التدخل لتحقيق التوازن الإجتماعي وتطبيق الأحكام وبعث منظومة لتقييم القطاع الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى **ضعف مشاركة المجتمع المدني في إدارة الشأن العام** وتفاقم الإنتصاب العشوائي والبناء الفوضوي في غياب هياكل الرقابة وتطبيق القوانين وضعف الموارد المالية للجماعات.

6. الإشكالية العامة للتنمية

تتمحور الإشكالية العامة حول النقاط التالية:

- تفاوت تنموي بين الواجهة البحرية لسوسة الكبربوباقي مناطق الولاية خاصة الداخلية منها وبروز أحياء سكنية فوضوية متاخمة لأهم المدن، نتيجة تمركز جل الأنشطة الإقتصادية بسوسة الكبرى.
- تردي الوضعية البيئية المتمثلة خاصة في **إرتفاع حدة الإنجراف البحري وتقلص مساحة الشواطئ وتلوث مياه البحر** وإختلال التوازن الإيكولوجي للسباخ **وتفاقم حجم النفايات** المنزلية والصناعية والإستشفائية نتيجة تواجد وتعارض عديد الأنشطة الإقتصادية والعمرانية على نفس المجال الترابي بالواجهة البحرية من سيدي عبد الحميد إلى شط مريم وعدم الإلتزام بالتراتيب العمرانية والإعتداء على الملك العمومي البحري والمناطق السقوية.
- عدم إستيعاب أمثلة التهيئة العمرانية للتطور السكاني والإقتصادي، مما نتج عنه إنتصاب عشوائي لأحياء سكنية ومناطق صناعية أدّى إلى بروز إشكاليات بيئية وإجتماعية حادة (طفولة مهددة، مرأة معنفة ومستغلّة، إدمان وإنحراف..).
- الضغط المتزايد على البنية الأساسية والمرافق العمومية خاصة الماء الصالح للشرب نتيجة إرتفاع نسبة النمو الديمغرافي.
- إكتظاظ مروري حادا وغياب مخطط مديري للنقل والتنقل ومحدودية دور النقل الجماعي العمومي وتدحرج جودته.
- تراجع مساهمة قطاعات الإنتاج في الإقتصاد الجهوي نتيجة الصعوبات الظرفية والهيكلية التي تمر بها الولاية ومن أهمّ هذه الصعوبات تلك المتعلقة بتراجع عدد الليالي المقضاة بالقطاع السياحي وغلق 31 مؤسسة صناعية ودخول 69 مؤسسة في صعوبات إقتصادية.
- نمو عمراني سريع بمنطقة شط مريم على حساب الملك العمومي البحري والمناطق السقوية وعدم إحترام التراتيب العمرانية (إقامات ومنازل فاخرة بدون رخصة بناء ...) مما إنجر عنه خاصة إشكالية الربط بشبكة التطهير.

II- إنجازات الفترة 2011-2015

بلغت جملة الإستثمارات المنجزة خلال الفترة (2011-2015) بولاية سوسة ما يقارب 435 2 م د توزعت بين القطاعين العام والخاص كالآتي :

القطاع	الإستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام (*)	300	12.32
القطاع الخاص	2 135	87.68
المجموع	**2 435**	**100.0**

(*) دون اعتبار المشروع الوطني توسعة محطة إنتاج الكهرباء بكلفة 160 1 م د بسوسة.

ويتضح من هذا التوزيع أن القسط الراجع إلى **القطاع العام** لم يتجاوز **300 م د** أي ما يمثل **12.32%** من مجموع الإستثمارات المنجزة.

ومكّنت الإستثمارات المنجزة في القطاع العام من إنجاز عديد المشاريع ساهمت في تطوير البنية الأساسية وتحسين ظروف العيش والنهوض بالموارد البشرية. وتمثلت أهمّ المشاريع المنجزة في :

- بناء منعرج الطريق الوطنية رقم 1 على طول 10.2 كلم وتدعيم الطريق الجهوية رقم 100 وتهذيب الطريق المحلّية رقم 822 وتهيئة وتدعيم 217 كلم من المسالك الريفية وبناء جسر علوي على الطريق الوطنية رقم 2.
- تزويد 1 064 منتفع بالماء الصالح للشراب عن طريق الهندسة الريفية و1185 منتفع عن طريق الشركة.
- تهيئة مجرى وادي بليبان بسوسة وإنجاز مصرف بحري بسوسة الشمالية وحماية سوسة وحمام سوسة من الفيضانات ومواصلة إصلاح الأرضية الضفة الشمالية لميناء سوسة التيجاري ودارسة جدوى إقتصادية وفنية لتوسعة الميناء من الجهة الجنوبية.
- تزويد الجزء الثاني من المنطقة الصناعية بسيدي الهاني (11 هك) بالكهرباء.
- إعادة هيكلة مراكز قطاعية للتكوين.
- بناء القسط الثالث للمعهد العالي للنقل وخدمات الإتصال.
- إنجاز مركز البحوث في الميكرو الكترونيك والنانو تكنولوجيا بالقطب التكنولوجي.
- تجهيز المدرسة الوطنية للمهندسين بسوسة الرياض.
- بناء أقسام إستعجالية بالولاية.

وتبقى مساهمة **القطاع الخاص** هامة حيث بلغ مجموع الإستثمارات المنجزة من قبل القطاع **135 2 م د** أي ما يمثل **87.68%** من مجموع الإستثمارات المنجزة بالولاية وذلك بالرغم من تردي الأوضاع الصعبة التي شهدتها الولاية خلال الفترة 2011-2015 والتي أثرت بصفة سلبية بالخصوص على قطاعين هامين يمكن إعتبارهما العمود الفقري للإقتصاد الجهوي وهما قطاعي الصناعة والسياحة.

ومكنت الإستثمارات المنجزة بالولاية من إنجاز عديد المشاريع تمثلت بالخصوص في :

- الشروع في إنجاز مكوّنات القطب التكنولوجي بسوسة على غرار منطقة خدمات zone off shoring.
- توسعة مؤسسة « Leoni » وإحداث 700 موطن شغل.
- إحداث وحدة لتربية الأسماك
- إحداث 16 منطقة سقوية (227 هك)
- إنجاز وحدة سياحية.

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020 السياسات والبرامج

تتمثل الرؤية المستقبلية للتنمية لولاية سوسة على المدى المتوسط والبعيد في:

الرؤية المستقبلية
سوسة قطب تنموي متنوع ومتكامل الأنشطة يثمن الثروات المادية واللامادية المتاحة، يحقق التوازن بين المناطق ويضمن تكافؤ الفرص لجميع الفئات الاجتماعية وفق مسار تنموي مستدام.

1. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية والرشيدة

- الانخراط الفعلي للجهة في الإصلاحات الكبرى في ميادين التعليم والتكوين المهني ومختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وإعداد الدراسات الضرورية لضبط حاجيات المؤسسات العمومية على مستوى الكفاءات والموارد البشرية واللوجستية.
- مراجعة طرق التصرف في الموارد الذاتية للجماعات المحلية وإقرار وإعتماد المحاسبة التحليلية على الصعيد الجهوي "comptabilité régionale" بالإضافة إلى إستغلال نظام المعلومات الجغرافية لتطوير أمثلة التهيئة الترابية والعمرانية حتى تكون أداة لتجسيم التوجهات وبرامج المخططات التنموية.

- تدعيم الجماعات المحلية بالتجهيزات الضرورية للتدخل الفوري لتنفيذ قرارات الهدم في الوقت المناسب ومراجعة كراس شروط البناءات الجماعية والفردية لفرض النجاعة الطاقية وترشيد إستهلاك الماء والتصرف في النفايات المنزلية.
- التنسيق بين الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والشركة التونسية للكهرباء والغاز للإستغلال الأمثل للطاقات البديلة ومراجعة مقاييس التدقيق الطاقي، إلى جانب مراجعة تقسيم الأدوار في المسار التنموي بين القطاع الخاص والقطاع العام لتقوم الدولة بدور أكثر فاعلية في توفير الخدمات للمواطن أمام محدودية الدخل العائلي ومراجعة الطريقة المعتمدة لدراسة وبرمجة تهيئة المناطق الصناعية وتحديد الكلفة الحقيقية لتهيئة المتر المربع الواحد مع إيجاد قوانين وآليات تنفيذ صارمة لحماية الملك العمومي البحري.

2. النسيج الإقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

- تعزيز القدرات المكتسبة للأنشطة الإقتصادية المميزة للجهة من خلال تأهيل البنية الأساسية والمحيط لتنويع المنتوج السياحي.
- تأهيل المركب الفلاحي بالنفيضة كقطب فلاحي عمومي نموذجي وجعله أداة عمومية للحد من الإحتكار.
- تأهيل الموانئ ومستلزمات الصيد البحري.
- الرفع من إنتاجية المنظومات المميزة للجهة (الزيت البيولوجي- البستنة).
- تهيئة وصيانة المسالك الريفية وتدعيم البنية الأساسية للنقل.
- دعم البنية الأساسية والخدمات اللوجستية.

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

- **التربية:** الحد من الفشل المدرسي والإنقطاع المبكر عن الدراسة والعنف داخل المؤسسات التربوية وتوفير وتنظيم النقل المدرسي خاصة بالمناطق الريفية وتوفير قاعات المراجعة والمطاعم بالمؤسسات التربوية بالمناطق الريفية ومراجعة الخارطة المدرسية لمواكبة التوسع العمراني والنمو السكاني.
- **التعليم العالي:** تحسين منظومة التكوين بالمؤسسات الجامعية العمومية والخاصة من خلال إعداد برامج لتوفير الظروف البيداغوجية الملائمة للطالب ودراسة محتوى البرامج التعليمية والبيداغوجية لجعلها ذات قدرة تنافسية عالمية وبعث إطار قانوني لمراقبة جودة التعليم العالي الخاص وإعداد برامج للتنسيق بين المنظمات المهنية ومؤسسات التعليم العالي إلى جانب تدعيم المبيتات

الجامعية العمومية وضمان السكن طيلة فترة الدراسة بالإضافة إلى توفير مركب ثقافي جامعي وتركيز خلايا إصغاء وتواصل بالمبيتات الجامعية.

- **الشباب والرياضة** : تدعيم دور القطاع العام في توفير الفضاءات الرياضية والشبابية أمام محدودية القدرة الشرائية لأغلب العائلات للنفاذ إلى خدمات القطاع الخاص وذلك من خلال تهيئة وتأهيل الملاعب الرياضية وإحداث دور شباب وإيجاد صيغ تعاون بين هياكل الصحة والهياكل الرياضية لتطوير مبدأ الرياضة أساس الصحة البدنية والنفسية وإعداد برنامج للنهوض برياضة المعوقين.
- **الثقافة:** العناية بالمخزون الثقافي والتراث وإعداد برامج تنشيط مدروسة تتلاءم والتوقيت المدرسي وإعداد برامج لتطوير وتوجيه المهرجانات والأنشطة الثقافية نحو تكريس روح المواطنة وإعادة النظر في التصرف الإداري والمالي للمؤسسات الثقافية وتطوير آليات لمزيد التنسيق بين المؤسسات الثقافية.
- **الصحـة** : إعداد برنامج للنهوض بالطب الوقائي وتطوير طب الجوار، توفير طب الإختصاص وتدعيم التجهيزات بالمستشفيات الجهوية والمحلية للحد من الضغط على المستشفيات الجامعية.
- **المرأة والطفولة والأسرة والمسنين:**إعداد برامج تنشيط موحدة لرياض الأطفال الخاصة والعمومية وإرساء منظومة للمراقبة وإرساء منظومة للعناية بالصحة النفسية للأطفال داخل العائلة وبالمؤسسات المعنية وإرساء منظومة للعناية النفسية والإجتماعية خاصة بالأطفال الجانحين وفاقدي السند العائلي وإعداد خارطة لمركبات الطفولة والمنتزهات العائلية وتهيئة الأحياء العشوائية بتوفير المرافق الضرورية وتحسين البنية الأساسية والفضاءات الترفيهية والتثقيفية.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية:

- إحكام التصرف في الموارد المائية وتدعيمها والتشجيع على إحداث المواجل بالمنازل وإعتماد المعالجة الثلاثية للمياه المستعملة لإعادة إستغلالها.
- حماية الأراضي الفلاحية ومراجعة الإجراءات للحد من تغيير صبغة اللأراضي المصنفة كمناطق صيانة والحد من الإنجراف البحري وتقلص مساحة الشواطئ ومراقبة التصرف في الملك العمومي البحري إضافة إلى حماية وتثمين السباخ والمحافظة على التوازن الإيكولوجي بسباخ سيدي خليفة وعسة الجريبة ببوفيشة وحلق المنجل بهرقلة وتعزيز الجانب التشريعي من خلال إحداث آليات جديدة للرقابة البيئية.

- حماية الثروة السمكية والحد من مشاريع تربية الأحياء المائية نظرا لمؤثراتها البيئية السلبية وضعف مردوديتها الإقتصادية الحالية.
- دعم المعارف والتحسيس بطبيعة وحجم التغيرات المناخية على جميع المستويات وتوسيع وتجديد محطات وشبكات التطهير بكامل مناطق الولاية وتحسين نوعية المياه المعالجة ومقاومة التلوث الصناعي وإنجاز محطات تصفية أولية وتطهير المناطق الصناعية بالنفيضة.
- تحسين منظومة التصرف في النفايات ومعالجة الإشكاليات البيئية المتعلقة بالمصبات العشوائية وتثمين الحمأة لإنتاج الطاقة وذلك من خلال تجهيز محطتي تطهير بأنظمة إنتاج الطاقة عن طريق تخمير الحمأة وبأنظمة تهوئة مقتصدة في الطاقة.
- تنمية المناطق الداخلية للولاية بإنجاز برنامج التنمية الفلاحية المندمجة
- تسوية الوضعية العقارية للرسم العقاري عدد 648 6 بمعتمديات النفيضة وبوفيشة وكندار وترشيد التصرف في العقارات الدولية وتصفية وإستغلال أملاك الأجانب والمحلات الشاغرة وتطوير آليات التهيئة الترابية لتكون أداة لتحقيق البرامج التنموية ومراجعة الضوابط المرجعية لإعداد أمثلة التهيئة العمرانية ضمن مقاربة تشاركية مع الهياكل المتدخلة مع إحكام السيطرة على الوضع العقاري بمدن بوفيشة والنفيضة وهرقلة وسيدي بوعلي لتفادي المضاربات المحتملة وذلك بإحداث دوائر تدخل عقاري للمحافظة على الأراضي الفلاحية المحيطة بهذه المدن وتطوير التجمعات الريفية والإرتقاء بها إلى مستوى المدن الصغرى والمتوسطة وخاصة بالنفيضة وسيدي الهاني وكندار باعتبار تواجدها على أهم المحاور لشبكة الطرقات الوطنية 1,2, و12 والطريق السيارة والطرقات الجهوية.

5. ضمان تنمية متوازنة ومستدامة ومزيد إشعاع سوسة دوليا من أوكد الاهتمامات والطموحات

- **جعل ولاية سوسة حاضرة جهوية ذات إشعاع عالمي** وذلك من خلال هيكلة السياحة الشاطئية والصحية والإيكولوجية والثقافية وتنمية سياحة العبور وتطوير الأحياء والمدن الذكية والرفع من جاذبية الجهة وحماية الشواطئ ومياه البحر من التلوث والإنجراف وتوجيه النشاط الصناعي نحو الميكاترونيك والنانوتكنولوجيا بمناطق صناعية تستجيب لمواصفات عالمية.
- إرساء **منظومة نقل وتنقل مستدامة وهيكلة عمرانية تعتمد الطاقات المتجددة ومنظومة بيئية مستدامة.**
- **تطوير منظومة البحث العلمي والتعليم العالي** للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.

مخطط التنمية لولاية بن عروس

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015:

1. تقديم عام

تمتد **ولاية بن عروس** على مساحة 761 كلم^2 وهي امتداد طبيعي لإقليم تونس الكبرى وتمثل قطبا سكانيا هاما (نسبة السكان بالوسط الحضري يقدر بـ 90,6%) وامتدادا عمرانيا للإقليم حيث تضم ما يزيد عن 631 ألف نسمة سنة 2014 (5,5% من سكان الجمهورية) مسجلة معدل نمو ديمغرافي سنوي يقدر بـ 2% مقابل 1.03% على المستوى الوطني، وذلك جراء استقطاب الولاية لنسبة هامة من الهجرة الداخلية.

وتضم الولاية **12 معتمدية و11 بلدية** تشهد **نموا سكانيا متباينا** نتج عنه توسع عمراني متواصل وتزايد الطلبات على تحسين البنية الأساسية وضرورة توفير التجهيزات الجماعية لتقريب الخدمات من المواطن. وقد انعكس هذا التباين على مستوى **نسبة البطالة التي تعد مرتفعة في بعض المناطق.**

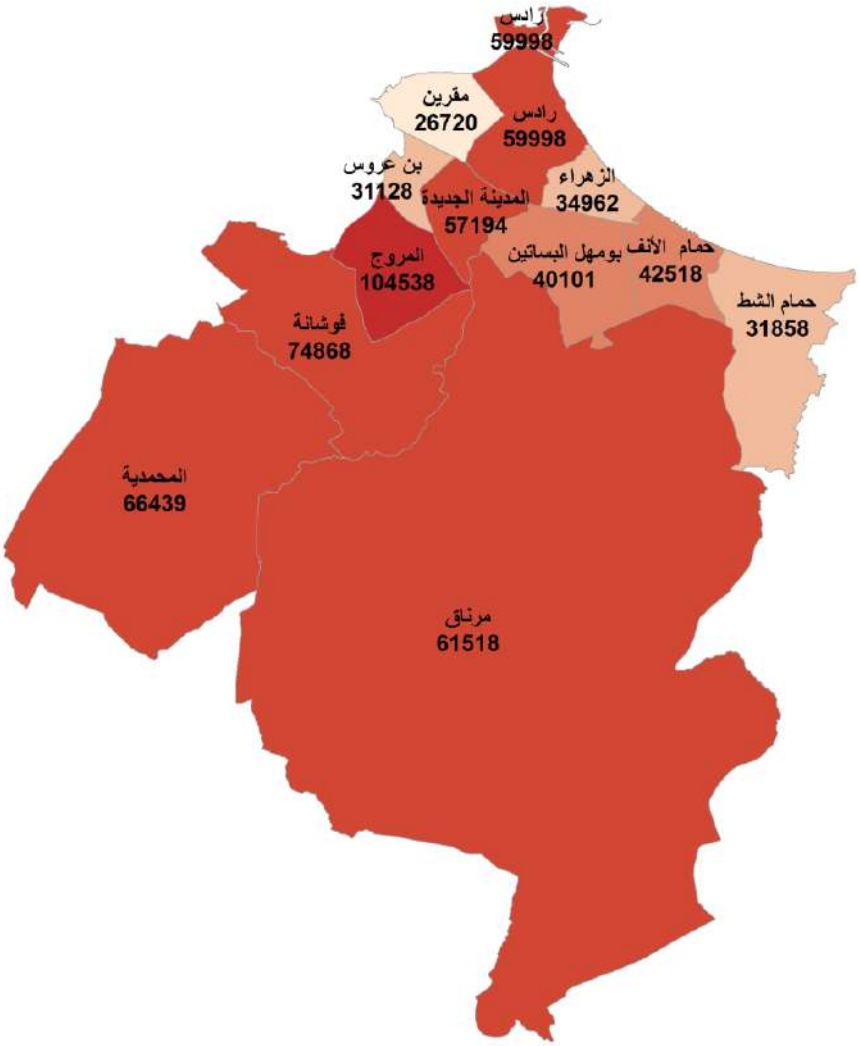

وعموما فإن **النسق المتميز لمستوى التنمية الإقتصادية بالولاية لم يواكبه نسق موازي للتنمية الإجتماعية وإستجابة للمتطلبات المباشرة لعيش المواطن.**

2. الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية

اتسم **القطاع الصناعي** خلال الفترة الإنتقالية باستقرار عدد المؤسسات الصناعية وعددها 547 مؤسسة صناعية توفر الشغل لحوالي 55 ألف عامل وتنشط بالخصوص في مجالات الميكانيك والإلكترونيك وتدعمت هذه المؤسسات سنة 2012 بمؤسسة تعمل في مجال صنع مكونات الطائرات في حين أن الاستثمار الخاص في المهن الصغرى لم يتطور بالقدر الكافي نظرا لتعدد المشاريع التكرارية التي لا تجد تحمسا من طرف البنوك لتمويلها.

كما حافظ **القطاع الفلاحى** على أهميته فى الحركة الاقتصادية رغم محدودية المساحة وصغر مستغلاتها حيث تمسح الأراضى المحترثة 36 الف هك تحظى كل من معتمديات فوشانة والمحمدية ومرناق بالجزء الأكبر منها. أما المستغلات الفلاحية فعددها 5 000 مستغلة بمعدل مساحة 7.2 هك والمساحات السقوية تمسح 11 750 هك بنسبة 2.8% من المجموع الوطني وتبلغ نسبة التكثيف 89%.

وفي مجال تطوير **البنية الأساسية للطرقات** فقد بلغت الإستثمارات 132.7 م د وشملت بالخصوص تنفيذ مشاريع كبرى تهم الطرقات الرئيسية المبرمجة وشهدت الطرقات الفرعية والمحلية وداخل التجمعات السكنية تدهورا جراء قلة الإعتمادات المخصصة لها. وقد مثلت الاستثمارات التي أنجزت في إطار البرنامج الجهوي للتنمية رافدا هاما ساهم في تحسين البنية الأساسية للمسالك.

أما المشاريع المتعلقة **بالنقل بمختلف أصنافه** فقد تم تسجيل استثمارات بحجم 400 م د شملت بالخصوص نقل المسافرين والنقل الحديدي والنقل البحري.

ويظل ضعف الربط الداخلي المباشر بين المناطق الساحلية والمناطق الجنوبية للولاية العائق الأساسي للتنمية الاقتصادية المتوازنة بين مختلف مناطق الولاية.

على مستوى **التشغيل:** بلغ عدد المشتغلين حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 بولاية بن عروس 271 215 عاملا أي ما يمثل 6,5% من عدد المشتغلين على المستوى الوطني منهم 33% إناثا مقابل 28,6% وطنيا. ويتوزعون حسب القطاعات الاقتصادية على 2.6% بالقطاع الفلاحي، 34.4% بالقطاع الصناعي و 63% بقطاعات الخدمات.

وتقدر **نسبة البطالة** بالولاية **بـ13% سنة 2014** مقابل 14,8% على المستوى الوطني، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 32 052 أي ما يمثل 5,6% من عدد العاطلين وطنيا منهم 15 694 إناث. ويتوزع عدد العاطلين حسب الجنس والمستوى التعليمي كما يلي:

	بدون مستوى	ابتدائيومرحلة أساسي	ثانوي وإعدادي	تعليم عالي	غير مصرح به	المجموع
ذكور	400	3 496	8 869	3 512	81	16 358
إناث	696	2 024	5 960	6 977	37	15 694
المجموع	**1 096**	**5 520**	**14 829**	**10 489**	**118**	**32 052**

3. الموارد البشرية والوضع الإجتماعي

مثل استقطاب الولاية لحوالي 126 070 ساكنا خلال الفترة 2004-2014 (بمعدل 12 600 ساكن إضافي سنويا) عاملا أساسيا في **تواصل ارتفاع الحاجيات المرتبطة بالخدمات الإجتماعية والتجهيزات الجماعية** إضافة إلى ملاءمة استقرار الفئات ذات المستوى الإجتماعي المتوسط والضعيف مقارنة بجهات أخرى حول مدينة تونس العاصمة من حيث تكلفة الإقامة وتوفر فرص شغل هامة. لذلك فإن نسق الإستثمارات المنجزة في مجالات تقريب المرافق الإجتماعية لمؤسسات الطفولة والتربية والثقافة والرياضية والشبابية يبقى دون المأمول بالرغم من الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الانتقالية في مختلف القطاعات المتصلة بالموارد البشرية.

وتتمثل أهم المؤشرات المتعلقة بالمستوى الإجتماعي في :

- نسبة النمو الديمغرافي بالولاية 2% مقابل 1.03% على الصعيد الوطني سنويا خلال الفترة (2004-2014)
- عدد المعاقين 18 000 حالة (بنسبة 4% من عدد السكان بالولاية)؛
- عدد العائلات المعوزة 7 173، مع تسجيل قائمة انتظار في حدود 1 000 مطلب؛
- عدد الأطفال المنقطعين مبكرا عن الدراسة 3 500 طفل سنويا؛
- عدد المدارس التي تضم أقساما تحضيرية 52 مدرسة (ثلث المدارس بالولاية) منها 12 مدرسة بالمناطق الريفية؛
- تواصل ارتفاع عدد التلاميذ بالمدارس الأساسية خاصة بمناطق المحمدية وفوشانة والمروج ونعسان وبرج السدرية بنحو 1 000 تلميذ جديد سنويا؛
- تواصل ارتفاع عدد تلاميذ بالإعدادي والثانوي بنحو 1 000 تلميذ جديد سنويا.

- وتقدر طاقة التكوين المهني العمومي بنحو 1 700 موطن تكوين من خلال 7 مراكز قطاعية في عدد من الإختصاصات بلغ نحو 45 اختصاص.

4. الوضع البيئي

يتلخص الوضع البيئي بالولاية في:

- التلوث بحوض وادي مليان جراء إلقاء الفضلات المنزلية والمياه المستعملة للتجمعات الريفية والمياه المستعملة الصناعية وفواضل البناء وغيرها؛
- التلوث البحري لشواطئ الولاية نتيجة تلوث مياه وادي مليان؛
- الاستغلال المفرط للموارد المائية بالمائدة العميقة وقلة الأمطار خلال السنوات الفارطة أدت إلى عجز في الموازنة بين الموارد وحجم الاستغلال وصل حاليا إلى 5 مليون م^3 من المياه؛
- صعوبة معالجة النفايات الصلبة الصناعية التي تقدر حاليا بنحو 30 ألف طن سنويا؛
- عديد التجمعات الريفية كثيفة السكان غير مطهرة وكذلك المنطقة البلدية بالخليدية لا تزال غير متبناة من طرف ديوان التطهير مع ان نسبة ربط المساكن بشبكة التطهير تقدر حاليا بـ 97.2% بالمدن المتبناة؛
- انتشار المصبات العشوائية للفضلات التي يبلغ معدل كمياتها سنويا حوالي 130 ألف طن؛
- وجود محطة وحيدة لمعالجة المياه الصناعية المستعملة إلاأن توسع إحداث المناطق الصناعية وتطور عدد الوحدات الصناعية أفرز عدم قدرة هذه المحطة على معالجة كميات إضافية من المياه المستعملة الصناعية.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

تميزت الفترة الإنتقالية بتطور سريع لعدد الجمعيات بمختلف أصنافها وتحرك المجتمع المدني للتنظم في جمعيات وأحزاب سياسية. ولقد كان لهذا الحراك الأثر المتميز في إثراء العمل القاعدي لإعداد المخطط. وقد برزت الحاجة إلى مزيد تطوير العمل الإداري للتفاعل مع هذه المستجدات من حيث الهيكلة والتكوين.

وخلال هذه الفترة تم تسجيل الإجتهادات الفردية من طرف البلديات والمجلس الجهوي في التعامل مع ظاهرة البناء الفوضوي والمصبات العشوائية للفضلات المنزلية والصناعية والإنتصاب الفوضوي

وغيرها من المستجدات التي رافقت المرحلة. وهي مبادرات تتطلب مزيد هيكلتها في إطار اللاّمركزية الإدارية والمالية.

6. الإشكالية العامة للتنمية

تتمثل الإشكالية العامة للتنمية في تفاقم الانعكاسات السلبية البيئية والعمرانية والاجتماعية التي رافقت نجاحات التنمية الاقتصادية بالولاية في ظل تغليب طابع الإندماج الإقليمي مع مدينة تونس العاصمة في أهـم المجـالات. كما تبرز إشكاليات خصوصية تهم :

- التلوث البيئي بحوض وادي مليان؛
- تنمية المناطق الغربية والجنوبية للولاية التي تشهد إعادة التهيئة العمرانية والاقتصادية بها.

وتبرز الخارطة التالية الرصيد العقاري في هذه المناطق الذي سيتم استغلاله لإنجاز مشاريع تنموية بها:

الرصيد العقاري المتوفر لإنجاز مشاريع تنموية بالولاية

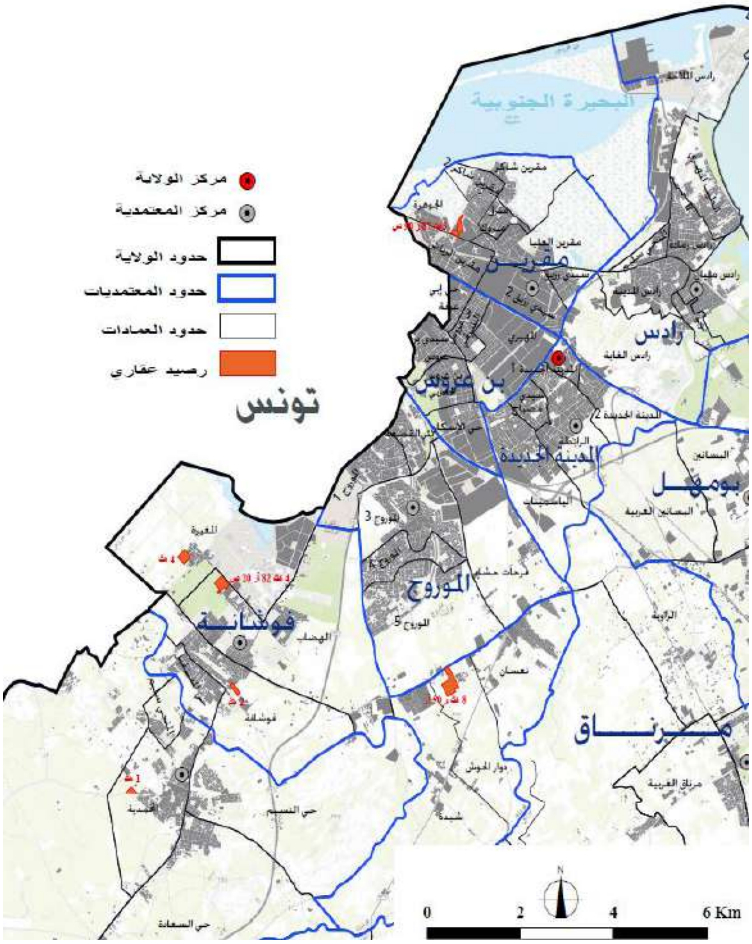

II- إنجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 4 029.7 م د منها **721 م د استثمارات عمومية** وهو ما يمثل نسبة **17.89%** من جملة الإستثمارات المنجزة.

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	721	17.9
القطاع الخاص	3 308.7	82.1
المجموع	**4 029.7**	**100**

- **القطاع العام:** استقطبت قطاعات الإنتاج النصيب الأكبر من الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 حيث بلغت حوالي 433 م د مقارنة بما يقارب 148 م د لقطاعات البنية الأساسية و67 م د لقطاعات الموارد البشرية.

ويبين الرسم الموالي توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات.

الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015

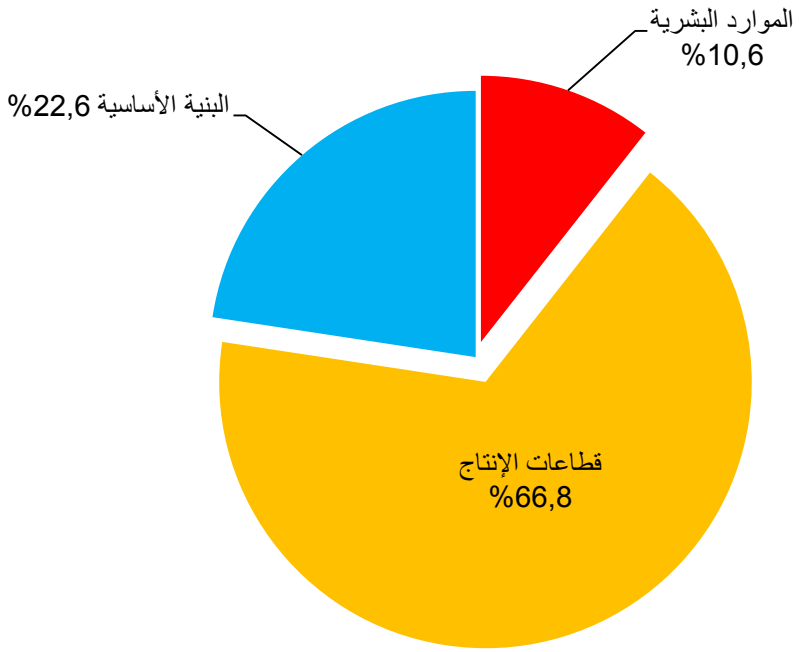

- أما **بالنسبة للقطاع الخاص**، فقد تم تسجيل انخفاض متواصل خلال السنوات 2011-2015 في أغلب القطاعات.

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016 - 2020

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
تم بناء الرؤية المستقبلية للتنمية بالولاية على أساس تحقيق المعادلة بين البعدين الإقليمي والجهوي للتنمية باعتبار اندماج الولاية ومساهمتها في تحقيق التطلعات لإقليم تونس الكبرى باعتباره القاطرة لدفع التنمية الوطنية وربطها بمحيطها العالمي من جهة، والتطلعات الجهوية والمحلية لإرساء مقومات فضاء لتنمية متناسقة اقتصاديا وعمرانيا وبيئيا من جهة ثانية.

وتجسيما لهذه الرؤية المستقبلية خلال الفترة (2016-2020)، يتعين العمل على اعتماد سياسات ترتكز على المحاور التالية:

1. تطوير اللاّمركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

- تفعيل "وظيفة الحوكمة الرشيدة" في أقرب الآجال الممكنة، وِفقا للرؤية الإستشرافية المرسومة وطِبقا للتوجهات الوطنية والتراتيب السارية.
- وضع "مدونة سلوك" تتضمن خطة لحوكمة تنفيذ المخطط الخماسي الجهوي،
- إحداث بوابة للولاية على الأنترنات تعرف بها وتسوق لميزاتها التفاضلية في جميع المجالات.
- ربط البلديات بشبكة الألياف البصرية في إطار اتفاقية إطارية بين وزارتي الداخلية وتكنولوجيا الاتصال.
- إنشاء موقع إلكتروني لتيسير نفاذ المواطنين إلى المعلومات والمُعطيات بحوزة الهياكل الجهوية والمحليّة، وتمكينهم من الإطّلاع على الوثائق والقرارات والبرامج والتقارير الدورية الخاصة بِسير تلك الهياكل.
- إعداد دليل لحوكمة البلديات وضمان تطبيقه في كافة خدمات ومصالح الجماعات المحلية.

2. النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

- تكثيف الإنتاج الفلاحي والرفع من المردودية بتطوير عمل الهياكل المهنية وتكثيف الزراعات باستغلال وتوسيع المناطق السقوية والتشجيع على تركيز منظومات إنتاج في القطاعات الإستراتيجية والتصديرية؛

- إدماج المساحات والزراعات القابلة للتحول الى النمط البيولوجى بسهولة وتنشيط الفلاحة البيولوجية عبر إدماجها ضمن مسالك سياحية بيئية وذلك عن طريق تطوير الفلاحة البيولوجية؛
- التغذية الصناعية للمائدة المائية عن طريق الشحن ومواصلة التشجير الغابى وحماية الغابات؛
- مواصلة تهيئة المصبات لمياه الأمطار ضد الانجراف بمختلف الأشغال عن طريق التصرف المحكم فى الموارد الطبيعية؛
- دفع الاستثمار الصناعي وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال فتح الآفاق وتوسيع الرصيد الحاصل في استقطاب المؤسسات الكبرى في مجالات الصناعات الالكترونية وصناعة مكونات الطائرات؛
- تنشيط السياحة البديلة وإرساء عدة مسالك سياحية (سياحة شاطئية–الآثار الرومانية والحسينية– الإقامات الريفية– السياحة الفلاحية الإيكولوجية) وربطها بمسلك "طريق الماء" بزغوان ومسلك السياحة الأثرية بدُقة وسبيطلة؛
- تطوير الميناء التجاري برادس عبر تحسين التجهيزات وإنشاء أرصفة جديدة تمكن من تحسين مؤشرات انتظار البواخر أمام الميناء وسرعة الشحن والتفريغ للحاويات؛
- توسيع شبكة المترو الخفيف؛
- تدعيم شبكة النقل الحديدي السريع، مما سيضمن توفير خدمات نقل سريعة لعدد من الأحياء والضغط على وسائل النقل التقليدية وعلى حركة المرور والحد من التلوث البيئي (عربات كهربائية لا تصدر انبعاثات غازية) ؛
- تدعيم عرض النقل العمومي المنتظم داخل الولاية باقتناء مزيد من الحافلات؛
- تنظيم النقل العمومي غير المنتظم (تاكسي– نقل ريفي) بتحسين الخدمات المقدمة؛
- تدعيم الربط بين مختلف وسائل النقل والمحافظة على تواتر وسائل النقل الجماعي؛
- تطوير شبكة الطرقات الجهوية والمحلية والمسالك وربطها بشبكة الطرقات المهيكلة وذلك عن طريق إحداث طرقات حزامية حول المدن وإنجاز جسور ومحولات على الطرقات لتفادي الإكتظاظ وكذلك تحسين جودة المسالك الريفية داخل الولاية.

وتمّ رسم **خطة مستقبلية للقطاعات الاقتصادية** على أساس:

- مزيد الارتقاء بنوعية الاستثمار الخارجي بالولاية في مجالات ذات قيمة مضافة عالية وتتناسب مع النسيج المؤسساتي بالولاية وهي قطاعات متصلة بالصناعات الميكانيكية والالكترونية باعتبار التجربة الحاصلة في هذا المجال وخاصة من خلال مشاريع الإفراق التي تعتبر عاملا هاما في مزيد اندماج المؤسسات الاجنبية في محيطها المؤسساتي؛

- بداية استغلال المنطقة الصناعية الخاصة بالمحمدية "شركة الوفاق" التي من المؤمل أن تحدث المؤسسات التي ستنتصب بها حوالي 50 ألف موطن شغل جديد؛
- تحفيز الاستثمار في المجالات الثقافية والترفيهية والسياحة البيئية وهي مجالات توظف الطاقات البشرية الموجودة وتثمن الرصيد التاريخي والبيئي بالولاية؛
- الاستثمار في المجالات الخدماتية التجارية باعتبار عدد المشاريع للمساحات التجارية الكبرى التي تحصلت على موافقة وزارة التجارة والذي بلغ 4 مؤسسات؛
- البحث في تطوير مجالات الصناعات التقليدية بالولاية باعتبار المشاريع المنجزة بكل من الزهراء وحمام الأنف؛
- المشاريع الكبرى الفلاحية وخاصة تعصير المنطقة السقوية بمرناق والتي سيكون لها تأثير مباشر على الاستثمار الخاص الفلاحي؛

أما على المستوى الإجرائي ونظرا للطاقة الكبرى **لإحداث مواطن الشغل عن طريق المشاريع الصغرى**، فان **الاقتراحات لمعالجة البطالة** بالولاية تتمثل في :

- المقاربة المحلية والاقتراب أكثر من أصحاب أفكار المشاريع عن طريق الجمعيات التنموية قصد تأطير الشباب وخاصة في مرحلة ما بعد الانجاز.
- إمكانية وضع بعض دور الشباب بالولاية على ذمة الجمعيات التنموية – وخاصة منها التي تشكو قلة إقبال الشباب عليها في الوقت الحاضر –بغاية استقطاب ومرافقة أصحاب المشاريع.

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الإجتماعي

- معالجة وضع 50 حالة من المسنين فاقدي السند بإنشاء مركز جهوي للمسنين بالعلاقة مع النشاط المتميز لجمعية رعاية المسنين بالولاية؛
- الرفع من مستوى الإحاطة بالمعاقين بمضاعفة الإعتمادات المخصصة لفائدة المعاقين القادرين عن العمل؛
- إحداث المزيد من الأقسام التحضيرية خاصة بالمناطق الريفية لبلوغ نسبة 50% من المدارس الريفية تتوفر بها أقسام (26 مدرسة)؛
- تعميم إحداث رياض أطفال عن طريق البلديات (10 رياض أطفال)؛
- تصنيف المستشفى الجهوي بالياسمينات مستشفى جامعي علما وأنه يضم حاليا 6 أقسام جامعية؛
- رفع نسبة توجيه التلاميذ في نهاية المرحلة الإعدادية نحو الشعب التقنية من 18% الى 40% تناسقا مع الطابع الصناعي للولاية؛

- الإرتقاء بمعدل كثافة الفصول بمرحلة الإعدادي والثانوي من 27.1 الى 25.1 (المعدل الوطني).

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

معالجة التلوث بالحوض الساكب لوادي مليان من خلال :

- إزالة مصادر التلوث المائي (سطحي وجوفي) بالحوض عن طريق مشروع "تهذيب منظومة المعالجة المائية لمحطة التطهير الصناعية جنوب مليان"؛
- المعالجة الثلاثية للمياه المستعملة، مما يمكن من توفير 5 م م^3 من المياه القابلة للشحن لتغذية المائدات العميقة لتغطية العجز في هذا المجال من جهة والمساهمة في الحد من تدهور البيئة الشاطئية وتلوث مياه البحر من جهة ثانية.
- مشروع تبني مدينة الخليدية ومد شبكة تطهير؛
- تفعيل القوانين المتعلقة بالتلوث البيئي الناتج عن إلقاء النفايات الصناعية أو المياه المستعملة الصناعية في الطبيعة والبناء الفوضوي؛
- إعادة تشغيل المصب المراقب للنفايات الصناعية بجرادو في أقرب الآجال؛
- البحث في إمكانية إنجاز مشاريع استثمارية لتثمين ورسكلة النفايات المنزلية واستغلال بعض هذه النفايات في المجال الصناعي أو إنتاج الطاقة مثل مشروع "التغويز" الذي يهدف إلى إنتاج غاز الميتان عن طريق النفايات؛
- حماية حرمة الوادي من البناء الفوضوي.

تنظيم الفضاء الترابي:

- تفعيل القوانين التي تتضمنها مجلة التعمير بخصوص التجاوزات في استغلال الفضاء الترابي؛
- إجراء مسح شامل لكل العقارات الراجعة بالملكية للدولة قصد المحافظة عليها؛
- تمكين وزارة أملاك الدولة من إحداث هيكل مختص له صلاحيات وأدوات التدخل لضبط المخالفات وتطبيق الأحكام مباشرة؛
- تسريع نسق إحداث مقاسم سكنية منظمة من طرف الباعثين العقاريين العموميين والخواص وبتكلفة معقولة؛
- إنجاز برنامج السكن الاجتماعي الخصوصي وبرامج سكنية عن طريق الصناديق الاجتماعية؛

- مراجعة مقتضيات مجلة التهيئة الترابية والتعمير بهدف تقليص آجال أشغال إحداث أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية؛
- إعطاء صلاحيات أكبر للجهة في إنجاز مراجعة أمثلة التهيئة العمراني؛
- مراجعة قانون التهيئة الترابية وإرجاع قانون سنة 1994؛
- حماية الأراضي العمومية المجاورة للمدن والتجمعات السكنية عن طريق إحداث وزارة أملاك الدولة لحراسة خصوصية على غرار حراسة الغابات؛
- تيسير شروط الانتفاع بالسكن الاجتماعي بهدف عدم إقصاء الفئات الضعيفة والمتوسطة؛
- تقليص آجال مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية التي تصل أحيانا إلى أكثر من 5 سنوات.

5. تدعيم مقومات التنمية المحليـة والجهويـة

- أولوية البعد التنموي الداخلي للولاية من خلال السعي إلى ربط مختلف أجزائها بشبكة من الطرقات الحزامية والجسور والمنشآت الفنية.
- دعم التمييز الإيجابي للتنمية بين مختلف مناطق الولاية (المعتمديات الساحلية ومعتمديات جنوب وغرب الولاية).
- تنمية المناطق الجنوبية الغربية للولاية
- إعداد دراسة شاملة حول التهيئة الاقتصادية والعمرانية وخاصة بهذه المناطق؛
- تطبيق القوانين المتعلقة بحماية الأراضي الفلاحية من التوسع العمراني العشوائي.

مخطط التنمية لولاية المنستير

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015:

1. تقديم عام

تحتل **ولاية المنستير** موقعا هاما في دفع مسيرة التنمية بالبلاد بفضل تواجد بنية أساسية مهيكلة (مطار المنستير الدولي والسكة الحديدية والقرب من الطريق السيارة) وتجهيزات جماعية معتبرة مكنت من تنويع قاعدتها الاقتصادية (صناعة وفلاحة وسياحة).

وتعد الولاية حوالي 548,8 ألف نسمة لسنة 2014 أي ما يمثل 5% من مجموع سكان البلاد وتتميز **بكثافة سكانية مرتفعة** (خاصة بالشريط الساحلي) **536 س / كلم²** مقابل 71 س / كلم² بكامل البلاد.

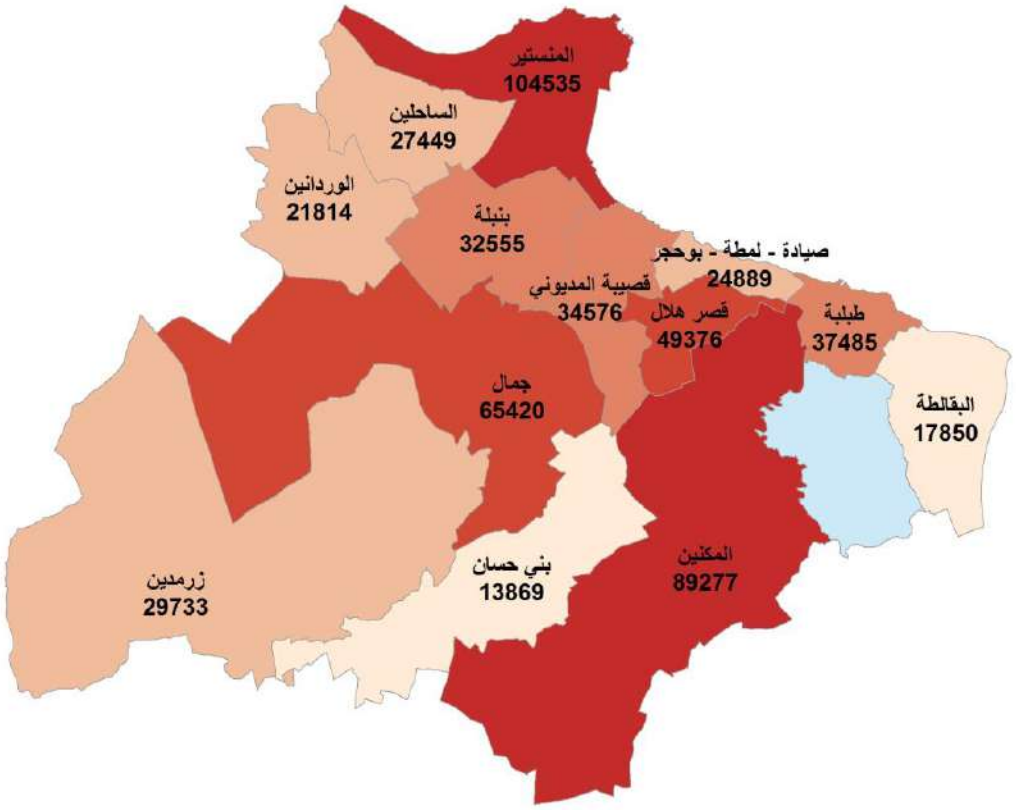

في **المجال الصناعي** تتميز الجهة بتواجد القطب التكنولوجي في النسيج (المنستير / الفجة) على مساحة 210 هك سيمكن من دعم المجالات الواعدة في قطاع النسيج (النسيج الفني) والرفع من القدرة التنافسية لهذا القطاع. كما تتميز بكثافة نسيجها الصناعي بفضل انتصاب 658 مؤسسة صناعية تشغل 10 عمال فما فوق (ما يمثل 11.6% من النسيج الصناعي الوطني) وتنشط جلها في صناعة النسيج والملابس (75% منجملة المؤسسات الصناعية بالجهة) وأغلبها مصدرة كليا (474 مؤسسة).

وتعتبر الجهة **قطب صناعي** ولكن بدون مناطق صناعية مهيأة حسب المقاييس والمواصفات المطلوبة (22 هك فقط من المناطق الصناعية المهيأة). حيث تحتضن أكبر عدد من المؤسسات الصناعية بجهة الوسط الشرقي.

كما تمثل الجهة **منطقة فلاحية بالأساس** حيث تبلغ مساحة الأراضي الفلاحية 400 81 هك منها 700 5 هك أراضي سقوية (أكثر من 11 ألف بيت حامي) جعل منها قطبا في الباكورات (47% من الإنتاج الوطني) فضلا عن 16% من الزيت البيولوجي الوطني.

ويرتكز اقتصاد الجهة كذلك على نشاط **الصيد البحري** الذي يساهم بـ 15% من قيمة الإنتاج الفلاحي ويوفر 000 4 موطن شغل. وتساهم الولاية بـ 21% من الإنتاج الوطني وتحتل المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج السمك الأزرق بفضل تواجد 5 موانئ أبرزها ميناء الصيد البحري بطبلبة، فضلا عن استقطابها لأفضل المواقع البحرية لتربية الأحياء المائية بكل من المنستير وطبلبة والبقالطة.

في **المجال السياحي** تتوفر بالولاية 2 مناطق سياحية مستغلة بالدخيلة وسقانص تعد 48 نزل بطاقة إيواء 400 23 سريرا، فضلا عن منطقة سياحية بالبقالطة على مساحة 80 هك (في طور مراجعة مثال التهيئة).

كما تعد الجهة **قطبا جامعيا عريقا** بفضل تواجد **12 مؤسسة جامعية** (كليات الطب والهندسة والبيوتكنولوجيا...) تستقطب **20 ألف طالب**، وتنفرد على المستوى الوطني باختصاصات طب الأسنان والصيدلة مما يفتح آفاقا هامة للجهة لتطوير الصناعات الصيدلية.

2. الوضع الإقتصادي والبنية الأساسية

ويتسم الوضع الإقتصادي والبنية الأساسية بالخاصيات التالية:

- عدد المؤسسات الصناعية المحدثة 387 مؤسسة صغرى محدثة خلال 5 سنوات الفارطة.
- تراجع في عدد المؤسسات الصناعية من 700 مؤسسة سنة 2010 إلى 671 مؤسسة سنة 2015 بسبب الوضع الإجتماعي الصعب الذي مرت به البلاد بعد الثورة.
- تم غلق 62 مؤسسة اقتصادية (صناعة وخدمات وسياحة) مما أدى إلى تسريح 467 3 عامل.
- ضعف تدخل البنوك التجارية في تمويل المشاريع وخاصة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- **تراجع نشاط مطار المنستير الحبيب بورقيبة الدولي** خاصة على إثر الأحداث التي شهدتها البلاد، باعتبار تموقعه السياحي.
- ضغط هام على شبكة الطرقات الرئيسية (كثافة مرورية بين 20 و30 ألف سيارة يوميا).
- ضعف تدخلات البلديات في تهذيب الأحياء الشعبية حيث أن الإعتمادات المرصودة لم تحدث نقلة نوعية في تحسين البنية الأساسية.
- **تراجع المؤشرات السياحية** بين 2010 و2015 (الوافدين بنسبة 17% والليالي المقضاة بنسبة 18.4% وكذلك طاقة الإيواء بـ 6%).
- مجهود هام من الدولة لتجهيز المناطق السياحية وربطها بالشبكات على غرار جنان الوسط بالمنستير لم يقابله استثمارات سياحية خاصة (جل المشاريع لم تنطلق أو بقيت متعثرة).

3. الموارد البشرية والوضع الإجتماعي

- تطور نسبة النمو الديمغرافي بالولاية بمعدل 1,8% مقابل 1.2% على الصعيد الوطني.
- كثافة سكانية عالية تقدر بـ 536 س/كلم^2 مقابل 71 س/كلم^2 على الصعيد الوطني.
- تسجيل نسبة بطالة تقدر بـ 6.6% سنة 2015 مقابل 15.2% على الصعيد الوطني.
- **ارتفاع نسبة البطالة لحاملي الشهادات العليا** من 18.7% سنة 2010 إلى **26% سنة 2014**.

4. الوضع البيئي

تدهور الوضع البيئي واستفحاله بمختلف أشكاله نتيجة:

- غلق مصب المراقب للنفايات الوحيد بالولاية بجهة منزل حرب سنة 2014.
- **الانجراف الحاد** بالمنطقة السياحية بالدخيلة بالمنستير الناتج عن أسباب طبيعية وأخرى غير طبيعية وتتمثل في إنجاز الحواجز الصخرية والبناء من الصلب بالواجهة البحرية لأغلب النزل والتدخل لإزالة الكثبان الرملية من طرف بعض أصحاب النزل والمصطافين وأصحاب الأكشاك.
- التلوث المائي بعدد من المناطق بسبب تصريف المياه غير المعالجة أو المعالجة نسبيا من طرف بعض المعامل بالمنطقة الصناعية بالمنستير ومحطتي التطهير بلمطة والفرينة، بالإضافة إلى **الردم العشوائي بالسباخ وداخل البحر على طول الشريط الساحلي**.
- **التلوث الهوائي** المتأتي من حرق النفايات المنزلية وفواضل المعامل من مختلف الاختصاصات خاصة من معامل الآجر بزرمدين وبني حسان.

- نقص فادح في المساحات الخضراء والمنتزهات الحضرية وانتشار السكن الفوضوي وعدم تطبيق القانون.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

تميزت الفترة السابقة بضعف إشعاع المؤسسات الكبرى على محيطها:

- **تعطل عدة مشاريع عمومية** نظرا للإشكاليات العقارية المتشعبة والتي تتطلب فترة طويلة لمعالجة الملفات حالة بحالة خاصة في الإشكاليات المتعلقة بالطرقات.
- **المركزية المفرطة** لبعض القطاعات مما يجعل الفروع الجهوية غير قادرة على حل مختلف الإشكاليات العقارية وغيرها.
- بطء نسق إنجاز المشاريع العمومية في عدة قطاعات مثل الصحة والتعليم العالي والتكوين والشباب والرياضة في بعض الأحيان والثقافة نتيجة عديدا لأسباب من أبرزها (طول مدة الدراسات، البطء المسجل في فتح الإعتمادات وتحويلها إلى المجلس الجهوي، إعادة طلب العروض أكثر من مرة، تقاعس بعض المقاولين في احترامالآجال....)
- بطء في انطلاق **منظومة متابعة المشاريع العمومية** التي ستمكن من متابعة دقيقة لإنجاز المشاريع والتدخل في الوقت المناسب عند بروز الصعوبات.

6. الإشكالية العامة للتنمية

تتمثل الاشكالية العامة للتنمية في:

- **عدم التوازن بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية بالولاية** (82% من السكان و80% من المؤسسات الصناعية بالشريط الساحلي) مما أدى إلى الاختلال في التنمية بين الجهات من جهة وإلى الاكتظاظ المفرط في المدن الساحلية من جهة أخرى (كثافة مرورية حادة بالطرقات الرئيسية).
- **انعدام الرؤية الإستراتيجية للتهيئة الترابية والتطور العمراني** مما انجر عنه توسع عمراني عشوائي على حساب الأراضي الفلاحية وظهور أحياء تفتقر إلى أبسط التجهيزات العمومية وعدم تلاؤم منظومة النقل مع متطلبات التطور السكاني مما يتسبب في الاكتظاظ والاختناق المروري.
- **تفاقم التلوث البري والبحري** والهوائي مما يهدد صحة الإنسان ومستقبل السياحة والصيد البحري، سواء من جراء عدم ملاءمة طاقة معالجة محطات التطهير للتطور السكاني أو بسبب سكب

المياه الصناعية غير المعالجة وغير مطابقة للمواصفات البيئية والتي تحتوي أحيانا على مواد كيميائية خطيرة.

- **ضعف الترابط**، في مجال تنمية الموارد البشرية، **بين قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وطلبات سوق الشغل** مما أدى إلى نقص في اليد العاملة المختصة مقابل ارتفاع عدد العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا والذي بلغ 8 000 عاطلا.
- **قلة التنوع والابتكار والتجديد في قطاعات الإنتاج**، حيث يطغى النسيج ذو القيمة المضافة المنخفضة على الصناعة وتهيمن السياحة الشاطئية على القطاع السياحي وتظل الفلاحة مهددة بمحدودية الموارد المائية والمتأتية أساسا من خارج الولاية.

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011–2015 بولاية المنستير حوالي 1 869.2 م د منها 302 م د استثمارات عمومية وهو ما يمثل نسبة **16%** من جملة الاستثمارات المنجزة.

	الاستثمارات (م د)	**النسبة (%)**
القطاع العام	302	16
القطاع الخاص	1 567.2	84
المجموع	**1 869.2**	**100**

أ- القطاع العام:

ويبرز توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص أن القسط الراجع **للقطاع العام** لا يمثل سوى **16%** من مجموع الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015. ومكنت المشاريع المنجزة من تدعيم البنية الأساسية وتحسين ظروف العيش وهي تتوزع كالآتي:

- **قطاعات البنية الأساسية:** 227.3 م د أي ما يمثل **58%** من جملة الإستثمارات العمومية المنجزة.
- **قطاعات الموارد البشرية** :85.9 م د أي ما يمثل **21.9%** من جملة الإستثمارات العمومية المنجزة.
- **قطاعات الإنتاج:** 78.8 م د اي ما يمثل **20.1%** من جملة الإستثمارات العمومية المنجزة

ويبرز الرسم الموالي **توزيع الإستثمارات العمومية حسب القطاعات :**

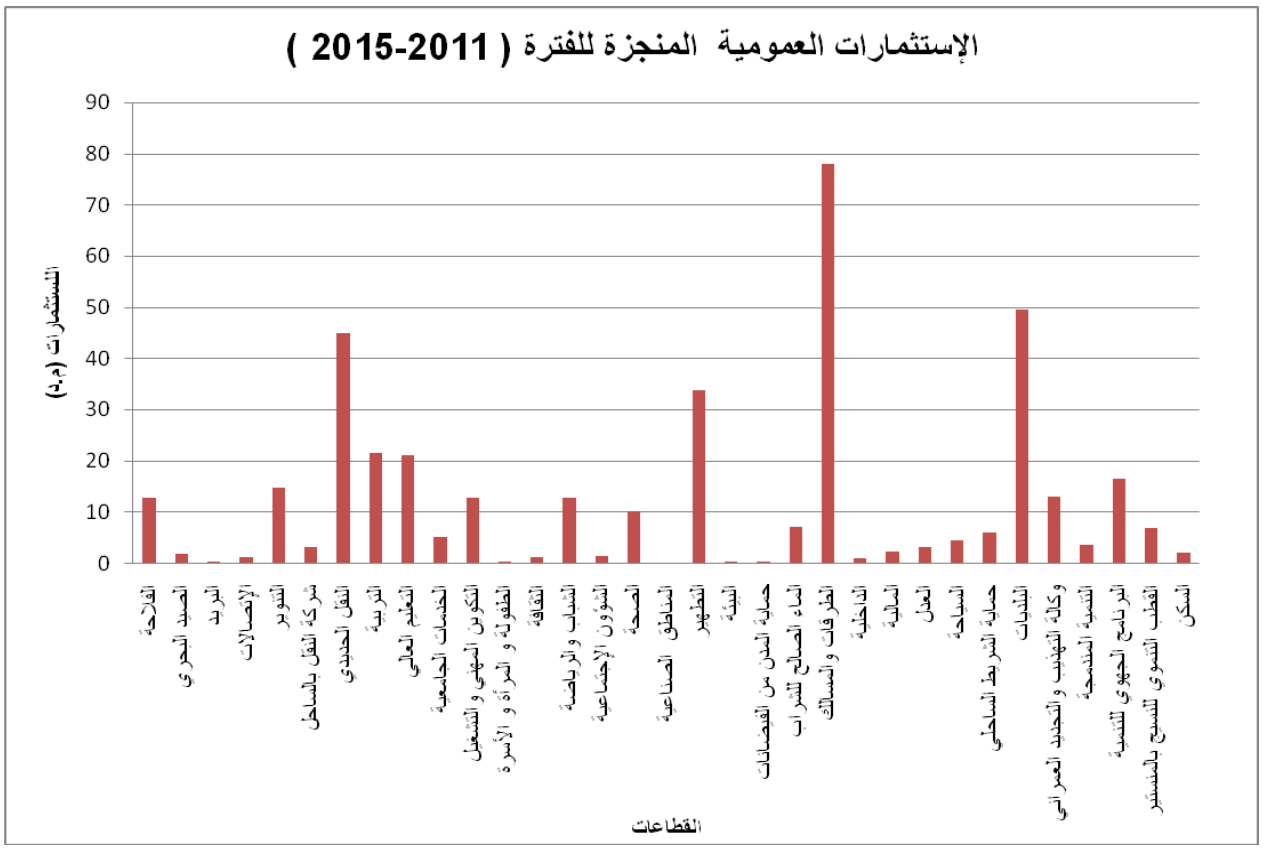

ويبرز هذا الرسم أن اغلب الإستثمارات توجهت الى **قطاع الطرقات والمسالك** 78 م د أي بنسبة 20% من حجم الإستثمارات العمومية يليه قطاع النقل الحديدي بـ 44.8 م د أي بنسبة 11.4% ثم **قطاع التطهير** بـ 33.8 م د (8.6%).

كما ساهمت **البلديات** في دعم المجهود التنموي من خلال إستثمارات منجزة بلغت 49.5 م د أي ما يمثل حوالي **13%** من الحجم الجملي للإستثمارات العمومية المنجزة.

ب-القطاع الخاص:

يقدر حجم الإستثمار الخاص المنجز بالولاية خلال الفترة (2011-2015) حوالي 1 567.2 م د أي حوالي 84% من مجموع الاستثمارات المنجزة، وتبقى مساهمة القطاع الخاص في المجهود الاستثماري بالجهة مرتفعة نسبيا.

ويبرز الرسم الموالي **توزيع لإستثمارات الخاصة حسب القطاع** :

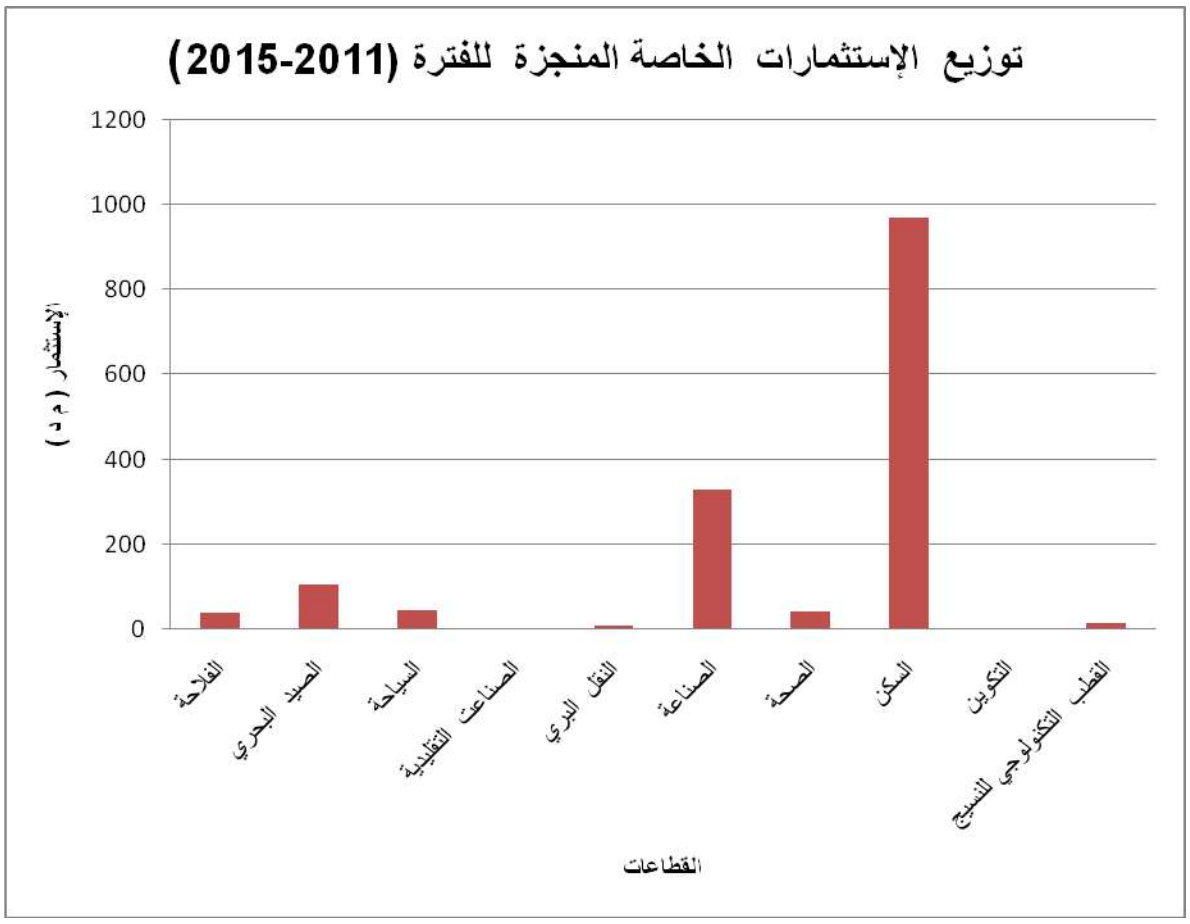

ويبين هذا الرسم أن **قطاعات السكن والصناعة والصيد البحري** قد استقطبت أهم نسبة من حجم الإستثمارات المنجزة في القطاع الخاص حيث بلغت على التوالي **(62%) و(21%) و(7%)**.

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

يقترح ضمن التصور المستقبلي توجه جديد للتنمية بالجهة يتمثل في تنظيم المجال الترابي إلى 3 أقطاب عمرانية (مراكز حضرية كبرى) مترابطة ومتكاملة فيما بينها وبين الجهات الأخرى. وسيمكن هذا التوزيع من تحقيق التوازن الجهوي بين المناطق والاندماج الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الفئات فضلا عن تقريب مختلف الخدمات من المواطن والتقليص من التنقلات وتتوزع هذه الأقطاب كالتالي:

- المركز العمراني الأول: معتمديات المنستير – الوردانين–الساحلين –قصيبة المديوني وبنبلة

- المركز العمراني الثاني: معتمديات قصر هلال – المكنين – طبلبة – البقالطة وصيادة/لمطة/بوحجر
- المركز العمراني الثالث: معتمديات جمال – زرمدين وبنيحسان.

وبناءا على هذا التوجه تتمثل الرؤية المستقبلية لولاية المنستير على المدى المتوسط والبعيد في:

الرؤية المستقبلية
الولاية قطب تنموي مستدام يعتمد على اقتصاد متنوع ومجدد، يوفر قيمة مضافة عالية في إطار نسيج عمراني متوازن يكفل الاندماج الاجتماعي.

ويمكن تجسيم هذه الرؤية الإستراتيجية ضمن المحاور التالية:

1. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

- **تنظيم المجال العمراني إلى 3 مراكز حضرية كبرى متكاملة فيما بينها** والاضطلاع بمهمة التنسيق بين البلديات في مجال التهيئة ومراقبة تنفيذ أمثلة التهيئة العمرانية بين المدن
- العمل على توفير آليات التنظيم والتخطيط في مجالي النقل والتنقلات (انجاز أمثلة التنقلات الحضرية بالأقطاب الثلاث، إحداث وكالة إقليمية للتهيئة العمرانية لجهة الساحل)
- دعم برامج تعبئة المائية وذلك بوضع خطة تمويلية لإنجاز مختلف برامج تعبئة الموارد المائية في إطار التعاون الدولي
- وضع خطة لمقاومة الانجراف البحري وارتفاع مستوى سطح البحر في إطار دراسات استشرافية.
- تهيئة وإصلاح مجاري الأودية العابرة للمدن وذلك برصد اعتمادات للبلديات قصد إعانتها على التدخل لتهيئة مجاري الأودية
- وضع منظومة جهوية تتضمن انجاز وحدة لمعالجة وتثمين النفايات وعدد من مراكز التحويل لفائدة البلديات
- برنامج مقاومة التلوث بخليج المنستير
- تطوير منظومة الحالية لإحكام التصرف في مادة المرجين باعتماد المعالجة والتثمين واستصلاح الأحواض المخصصة لخزن هذه المادة بصفة تدريجية
- إنشاء وحدة مراقبة بيئية مندمجة بمشاركة المجتمع المدني لمشاريع تربية الأحياء البحرية

- دعم الأنشطة السياحية والبيئية المثمنة لسواحل الجهة على غرار مشروع تحويل جزيرة قوريا إلى فضاء بحري محمي وتثمينها في تنويع المنتوج السياحى (إحداث مسلك سياحي ودعم رياضة التجديف والأشرعة (Kayak))
- النهوض بالجمالية الحضرية لمدن الولاية عبر إنجاز مشاريع مساحات خضراء مشتركة بين البلديات
- تثمين مشاريع التصرف في النفايات بالإسراع بسن القانون المنظم لهذا الصنف من المشاريع في إطار لزمة
- تأهيل وتهذيب وتوسيع عدد من محطات التطهير المستغلة وتحسين نسبة الربط بالشبكة
- تطهير عدد من المناطق ضمن **المشروع الرابع والخامس لتطهير الأحياء الشعبية**
- توسيع وتدعيم الشبكة ضمن برنامج توسيع وتهذيب منشآت التطهير لحماية المتوسط (قسط 1) و (القسط 2) من هذا البرنامج

2. النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

في مجال الفلاحة والصيد البحري

- جلب مياه الشمال عبر ربط محطة المعالجة بالساحل بالمنظومة الحالية لمياه الشمال وإعادة تهيئة قناة نبهانة
- البحث والتنقيب عن الموارد المائية الجوفية قصد تدعيم الطاقة المائية للمناطق السقوية التي تشهد تدنيا في المنسوب والتوجه نحو استغلال الموارد المائية غير التقليدية (تحلية مياه البحر والمياه المعالجة)
- تجديد البيوت الحامية ذات النفق الواحد وتغيير البيوت الحامية التقليدية ببيوت متعددة الأنفاق
- حث الفلاحين بالمناطق الداخلية للولاية (المكنين، بني حسان، زرمدين، جمال، الوردانين) على الإنخراط في الفلاحة البيولوجية حيث تتوفر مساحات شاسعة قابلة للتحويل للنمط البيولوجي
- التشجيع على بعث مشاريع السياحة الفلاحية بتوفير وجبات غذائية بيولوجية بالمنشات العمومية (مطاعم جماعية، رياض أطفال).
- تدعيم الإدارات الساهرة على الرقابة بالموارد المالية والبشرية للقيام بحماية المواقع البحرية وردع المخالفين.
- التطبيق الصارم للتشاريع القانونية التي تستهدف الصيد غير القانوني الذي تفشى على كامل سواحل الولاية (مراجعة النصوص القانونية لتصبح رادعة بشكل أفضل خاصة عندما يتعلق الأمر بأصناف موضوع اتفاقيات دولية على غرار صيد التن).

- دعم مشروع وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي لبعث محمية بجزيرة قوريا ضمن برنامج احداث المحميات البحرية الساحلية
- تنويع نشاط تربية الأحياءالمائية بإدخال أصناف جديدة من الأسماك وتربية الطحالب المجهرية ذات الفوائد الصحية العالية (القيام بتجارب بالمحضنة الفلاحية بالمنستير والتفكير في بعث مشاريع في هذا المجال)
- العمل على استكمال منظومة تربية الأحياء المائية بإصدار النصوص التطبيقية

في مجال النهوض بالتجديد والإبتكار

- تطوير منظومة النسيج التقني "textile technique" على مستوى القطب التكنولوجي للنسيج بالمنستير
- مزيد التعريف بالنظام الوطني للتجديد وإبراز الحوافز والتشجيعات المسندةعبر توفير دعم مالي لأصحاب أفكار المشاريع المجددة في مرحلة الإبتكار وصنع النماذج

في مجال تأهيل القطاع السياحي وتنويع المنتوج

- حث القطاع الخاص على بعث مشاريع قرى مندمجة للمسنين الأجانب خاصة بالقطب الأول (منازل للإقامة ونزل للزائرين ومصحة وخدمات متعددة وفضاءات ترفيهية)
- إحياء وتثمين المواقع التاريخية والأثرية الموجودة بالقطبين الثاني والثالث وذلك بإحداث كل المرافق الضرورية حولها (مطاعم، مراكز استقبال، تنشيط...)

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الإجتماعي

- دعم ميزانية التصرف للمؤسسات التربوية فيما يخصّ الاعتناء بالبناءات (إعدادي وثانوي)
- مزيد تنظيم حملات تحسيسية بالوسط المدرسي حول مخاطر التدخين والمخدرات...
- تعميم قاعات المراجعة داخل المؤسسات التعليمية
- توفير النقل المدرسي ونظام نصف الإقامة بالمعاهد لتخفيف الضغط على بعض المعاهد
- تطوير مخابر البحث وحثهاعلى الحصول على شهائد الإعتماد
- تدعيم وتجهيز المؤسسات الجامعية
- وضع إستراتيجية جهوية لتثمين التراث بالجهة قصد تنويع العرض في مجال السياحة الثقافية
- دعم التشغيل الذاتي للنساء في الريف وتطوير مهارن في العمل الفلاحي والصناعات التقليدية (دورات تدريبية حول طرق انجاز وتمويل مشاريع انتاية صغرى في الفلاحة البيولوجية، الحدائق المنزلية ...)
- تعزيز البنية الأساسية لمؤسسات الطفولة ودعم برامج التكوين والرسكلة لإطارات الطفولة

- دعم قطاع السكن عبر تشجيع الباعثين الخواص على انجاز نسبة من المشاريع موجهة إلى السكن الإجتماعي
- مزيد تدعيم إنخراط التونسيين بالخارج في عملية البناء الديمقراطي والتنموي وذلك بتركيز بنك معطيات لفائدة هذه الفئة والعمل على استقطابهم لبعث مشاريع في الجهة.

رفع جودة الخدمات الصحية وتقريبها للاستجابة لحاجيات المواطن

- مزيد دعم البنية الأساسية الصحية وترشيد توزيعها
- تحقيق التلاؤم بين الإطار الطبي المتوفر والاحتياجات الجهوية والمحلية للخدمات الصحية من خلال إحداث مجمعات صحية بالمناطق التي تحتاج لذلك ومراجعة الخارطة الصحية للولاية.
- مراجعة التصنيف الحالي لولاية المنستير لتصبح مركز تعيين للأطباء عوضا عن مركز نقلة
- تهيئة وتجهيز عدد من المؤسسات الصحية

4. تهيئة ترابية متوازنة تدعم أجهزة الربط على المستوى الداخلي والخارجي

ربط الجهة بمحيطها العالمي والإقليمي والوطني من خلال:

- استكمال مشروع مدركة الساحل
- استقطاب شركات النقل الجوي الدولية من أسواق جديدة لاستغلال رحلات جوية باتجاه مطار المنستير

ربط المناطق الداخلية بمناطق الشريط الساحلي

- تحسين الربط بالمناطق الداخلية وذلك بتقوية الطرقات التي تمر بها يوميا شاحنات النقل والتنقل
- دعم النقل العمومي الجماعي والإعتناء بالنقل المدرسي بالمناطق الداخلية

دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها

- إحداث 3 أقطاب (مراكز حضرية كبرى) واعتماد سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية وفق خصوصيات كل قطب
- تحسين البنية التحتية ومختلف المرافق الجماعية خاصة بالقطب الثالث (برمجة مشروع للتنمية المندمجة بزرمدين)

- تهيئة وإعادة تهيئة عدد من المناطق الصناعية
- انجاز دراسات استشرافية حول آفاق التنمية على المدى البعيد

5. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

- ترسيخ الشفافية داخل الإدارة وتبسيط **الإجراءات وتركيز أنشطة الإدارة حسب الأهداف**
- وضع برامج تشريك المجتمع المدني في العمل البلدي وتعميمه (على غرار برنامج إعداد ميزانية بلدية المنستير لسنة 2016 بمشاركة مجالس أحياء المدينة)
- **دعم التنسيق بين الجمعيات** الناشطة في نفس القطاعات لتكوين شبكات فاعلة ومؤثرة
- تدعيم مراقبة التصرف المالي للمؤسسات والموارد البشرية
- الإسراع بانجاز قاعدة او لوحة بيانات ومعطيات جهوية **لمتابعة الظواهر الإجتماعية السلبية** في الجهة (الهجرة السرية، قضايا الطلاق، الإنتصاب الفوضوي ...)

مخطط التنمية لولاية أريانة

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

جغرافيا، تقع **ولاية أريانة** التي صدر مرسوم إحداثها سنة 1983 بالجهة الشمالية الشرقية للبلاد التونسية، يحدها البحر الأبيض المتوسط شرقا وكل من ولايتي بنزرت ومنوبة غربا وولاية تونس جنوبا.

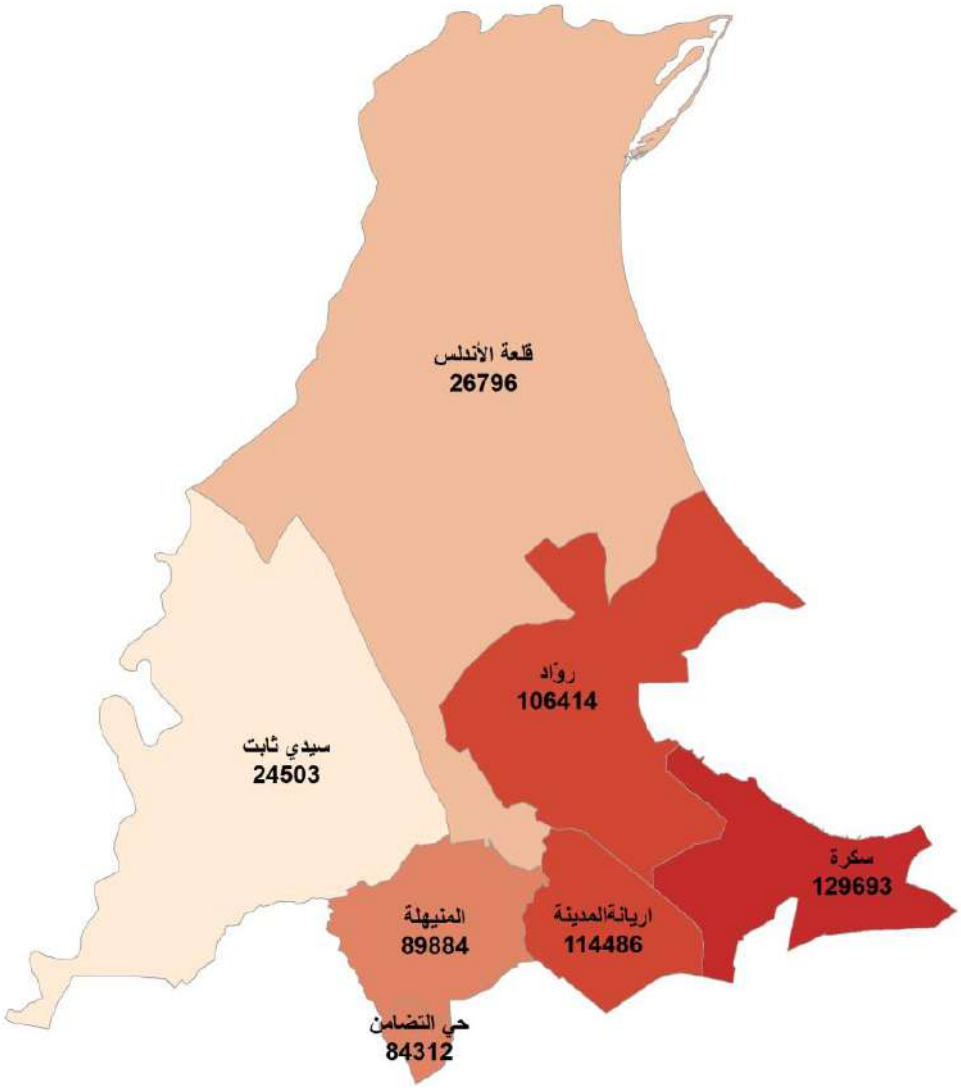

وتعد الولاية 7 **معتمديات** و6 **بلديات** و48 **عمادة** و6 **مجالس قروية**. وتمتد الولاية على مساحة 48 215 هكتار، يقطنها 088 576 نسمة **منهم حوالي 88.8% بالمناطق البلدية**. وبالرغم من صغر المساحة التي لا تتجاوز 18% من مساحة الإقليم و0.3% من مساحة البلاد التونسية، إلا أن الولاية تستقطب **21.8% من سكان الإقليم** البالغ عددهم 695 643 2 نسمة.

وتتميّز ولاية أريانة **بطابعها الحضري**، حيث بلغت نسبة التّحضّر 88.8% مقابل 66.5% على المستوى الوطني. وقد لعب امتيازها الجغرافي والمتمثل في كونها مدينة ساحلية، مجاورة لعاصمة البلاد وقريبة من مراكز القرار ومتاخمة لثلاثة ولايات، تونس، بنزرت ومنوبة من استقطاب قرابة 260 ألف نسمة من سكان المدن الداخلية والمناطق المجاورة خلال الـ4 عقود المنقضية (1975-2015)، وهو ما أثر على **ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي البالغ 3.16% خلال العشرية 2004-2014.**

وتبلغ **الأراضي الفلاحية** 670 31 هكتار منها 380 23 هكتار أراضي محترثة، (أي ما يمثل 14.6% من المساحات المحترثة بالإقليم) منها 050 13 هكتار أراضي سقوية عمومية وخاصة، وهو ما يعادل 25.7% من المساحات السقوية بالإقليم. وتمسح **الغابات والمراعي** حوالي 534 4 هكتار، أي ما يمثل 9.4% من مساحة الولاية. وتشهد الموارد الغابيّة ضعفا على مستوى الاستغلال والتشجير نتيجة عدم توفر مساحات تابعة لملك الدولة، حيث أن 86% من الغابات في حوزة الخواص.

كما تزخر الجهة **بالمواد الإنشائية** حيث تم حصر 7 مقاطع جلّها تنشط في استخراج الحجارة الكلسية خاصة بمناطق النحلي بقلعة الأندلس وجعفر برواد المستعملة عموما في قطاعي البناء والتزويق.

وتشهد ولاية أريانة تطورا في **بنيتها التحتية**، حيث تمتدّ شبكة الطرقات المرقمة على مسافة 184.4 كلم منها 32.4 كلم طرقات وطنية و13.2 كلم طرقات سيارة، بالإضافة إلى وجود 9 محولات.

ويضم **النسيج الصناعي** 304 وحدة صناعية تشغّل 10 عمال فما فوق، من جملة 432 1 وحدة على مستوى الإقليم، أي ما يعادل 21.2% من مجموع المؤسسات الصناعية المنتصبة بالإقليم.

وتعرف الولاية **بالقطبين التكنولوجيين، الغزالة وسيدي ثابت.** ويعتبر قطب الغزالة الذي يمسح قرابة 65 هكتار من أهم الأقطاب على المستوى العربي والإفريقي نظرا لما يوفره من إمكانيات وفرص استثمار في الاقتصاد اللامادي. ويضم محضنة لإيواء أفكار المشاريع المجددة في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات والإعلامية والملتيميديا. ويمثل القطب البيوتكنولوجي بسيدي ثابت الممتد على مساحة 114 هكتارا شكلا جديدا في الشراكة بين البحث والتكوين والتجديد والإنتاج من أجل النهوض بالقدرة التنافسية للمؤسسات الوطنيّة.

ويعتبر **النشاط الفلاحي** من الركائز الأساسية في تنمية الاقتصاد الجهوي بفضل ما تم انجازه من منشآت وتجهيزات أهمها البحيرات الجبلية وعددها 12 بطاقة خزن تقدر بـ500 ألف متر مكعب والآبار السطحية والعميقة وعددها 595 قابلة أن توفر 10.7 ألف متر مكعب وقنال العروسية على طول 10 كلم ببجاوة–شرفش و3 محطات ضخ مجهزة بـ12 محرك و12 مضخّة كهربائية وشبكة ري سطحية

طولها 150 كلم وأخرى تحت الضغط طولها 200 كلم و325 كلم مجاري مياه سطحية و515 كلم مسالك فلاحية منها 215 كلم مهيأة.

2. الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية

يتكون **النسيج الاقتصادي** من **45 037 وحدة** مسجلة بالسجل الوطني للمنشآت مسجلا تطورا بحوالي 3 آلاف سنويا.كما يحتوى النسيج على **457 منشأة أجنبية مختلفة الحجم**، وهو ما يمثل عُشر المؤسسات الأجنبية المنتصبة بالبلاد التونسية. وتمثل هذه المنشآت الأجنبية 3% من النسيج الصناعي بالولاية.

وتمثل **الأنشطة التجارية** 37% من النسيج الاقتصادي الخاص سيما تجارة التفصيل 26% يليها قطاع النقل والخزن 14% والأنشطة الصناعية 12% والبناء 7%. ويمثل قطاع البنوك والتأمين أقل من 1%. وتتوزع بقية المنشآت على مختلف المهن الصغرى.

وفيما يتعلق **بالقطاع الفلاحي**، فيعتبر من روافد التنمية بالجهة إذ يساهم الإنتاج النباتي بحوالي 43% من قيمة مجموع الإنتاج الفلاحي، علما وأن أكثر من 63% من المستغلات الفلاحية مساحتها لا تفوق 5 هك و78% من المستغلات مساحتها أقل من 10 هك. ويمثل الإنتاج الحيواني أهمية كبرى في مجموع صادرات المنتجات الفلاحية والغذائية والتي تتكون أساسا من منتجات الصيد البحري، علما وأن الإنتاج الفلاحي ساهم سنة 2014 بنسبة 5% من مجموع صادرات الولاية وبقيمة تناهز 22 م د.

وفي قطاع **الصيد البحري** بلغ الإنتاج الجملي للصيد الساحلي بولاية أريانة، 206 طن خلال سنة 2014 مسجلا انخفاضا بنسبة 31% مقارنة بسنة 2013. ويلاقى مرفأ الصيد البحري بقلعة الاندلس إشكالية تتمثل في ترمل ممر الملاحة نتج عنه هجرة الصيادين إلى المواني المجاورة.

وشهد **القطاع المالي** تطورا في عدد الفروع البنكية من 69 سنة 2011 إلى 103 فرع سنة 2015، وهو ما يعكس الحركية الاقتصادية بالجهة. ويبرز التوزيع الجغرافي كثافة مطلقة لمدينة أريانة بالنسبة للبنوك. ونلاحظ عدم توازن في توزيع مكاتب البريد حسب المعتمديات، حيث نجد مكتب بريد واحد بالمنيهلة و7 بمعتمدية أريانة.

أما بخصوص **البنية الأساسية**، تم تدعيم وتهيئة 35 كلم من الطرقات خلال فترة 2011-2015. وبلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشراب 99.9% (94.9% من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه و5% عن طريق مصالح الهندسة الريفية).

وفي إطار **تحسين ظروف العيش بالأحياء الشعبية**، تم تهذيب 14 حيا شعبيا، كما تطورت نسبة الربط بشبكات التطهير بالوسط البلدي من 91.8% سنة 2011 إلى 92.6% سنة 2014. وتشير الإحصائيات أن جميع المؤسسات الصناعية التي تشغل 10 عمال فما فوق مرتبطة بشبكة الانترنات.

3. الموارد البشرية والوضع الإجتماعي

بلغ عدد السكان بولاية أريانة 576 088 نسمة خلال سنة 2014 مقابل 422 200 نسمة سنة 2004، وقد تطور عدد السكان خلال العشرية 2004-2014 **بمعدل نمو يساوي 3.16 سنويا**. هذا وقد بلغت نسبة الكثافة السكانية سنة 2014، **1 195 ساكن/كلم²** مقابل 876 ساكن/كلم² سنة 2004.

- لم تشهد معتمدية أريانة المدينة نموا هاما خلال العشرية 2004-2014 مقارنة بمعتمديات رواد وسكرة والمنيهلة وذلك لسببين إثنين، الأول هو أن منطقة شمال النصر وهي منطقة التوسع العمراني، لم تشهد نموا سكانيا هاما لعدم وجود مثال تهيئة عمرانية لبلدية أريانة، حيث لبث مثالها في مرحلة المراجعة منذ سنة 2001 إلى يومنا هذا. ثانيا، تعتبر مدينة أريانة مدينة الخدمات حيث تمثل نسبة المشتغلين في القطاع حوالي 69% سنة 2014 (نسبة 62.7% سنة 2004)، وهذا التطور الحاصل شمل خاصة الأنشطة التجارية وذلك على حساب قطاع السكن.
- شهدت معتمدية رواد نموا قياسيا، حيث سجل التعداد السكاني حوالي 500 45 نسمة خلال الفترة 2004-2014 ويعزى ذلك إلى الاسباب التالية: قرب المعتمدية من مركز الولاية ومن تونس العاصمة، تواجد حركية صناعية (منطقة صناعية) وخدماتية (القطب التكنولوجي بالغزالة) بالمنطقة إلى جانب وفرة العقارات السكانية وغيرها بأثمان آنذاك منخفضة مقارنة بمعدل الأثمان المعمول بها بإقليم تونس الكبرى.
- وسجلت معتمديتا سكرة والمنيهلة نموا هاما بحوالي 000 40 نسمة و000 36 نسمة خلال العشرية 2004-2014، ويعزى ذلك لعدّة أسباب أهمها: قرب المعتمديتين من مركز الولاية ومن ولايتي تونس ومنوبة وما يوفرونه من حركية اقتصادية الى جانب الانشطة الفلاحية التي كانت تعرف بها سكرة (خاصة الاشجار المثمرة والخضروات) والتي استقطبت العديد من اليد العاملة الفلاحية والرصيد العقاري المتوفر بكلا المعتمديتين الذي ساهم في انتشار الأحياء الشعبية.
- وشهدت معتمديتا سيدي ثابت وقلعة الأندلس نموا سكنيا ضعيفا (في حدود 000 5 نسمة خلال الفترة 2004-2014) وهي مناطق تعرف بضعف أنشطتها الاقتصادية (ماعدا الفلاحة) وقلة فرص العمل بها وصعوبة التنقل خارجها وداخلها وعدم قدرتها على خلق ديناميكية اقتصادية مع الولايات المجاورة (بنزرت بالنسبة لقلعة الأندلس ومنوبة بالنسبة لسيدي ثابت).

- أما معتمدية التضامن التي شهدت نموا بحوالي 000 6 نسمة خلال العشرية المذكورة فتتمثل معضلتها الرئيسية في انعدام إمكانية التوسع العمراني بها وعدم وجود عقارات سكنية وغيرها إلى جانب صغر مساحتها التي لا تتعدى 400 هكتار وهو ما أدى إلى بلوغ كثافة سكانية جدّ مرتفعة.

مؤشرات التنمية البشرية:

وفيما يخص **قطاع التشغيل**، شهدت طلبات الشغل تقلصا خلال فترة 2011-2015. واستقطبت برامج النهوض بالتشغيل حوالي 54 ألف طالب شغل. ومن أهم البرامج نذكر برنامج دعم التشغيل الذي شهد نسقا تصاعديا في انجازاته. وقد انتفع بآليات البرنامج خلال الفترة المذكورة 816 38 منتفعا.

أما فيما يتعلق **بالإحاطة بالفئات الخصوصية**، ينتفع 382 4 عائلة بإعانة قارة من مجموع 250 ألف عائلة على المستوى الوطني، وهو ما يمثل نسبة 1.75%. ويبلغ عدد المعوقين 11.156 شخص بالجهة، وهو ما يمثل نسبة 4.3% من مجموع المعوقين على المستوى الوطني. وبخصوص برامج تحسين السكن، انتفعت 600 3 عائلة محدودة الدخل بتدخلات البرامج المخصصة لذلك.

وبالنسبة **لقطاع الصحة**، يبرز المؤشر "عدد السكان لكل مركز رعاية صحية أساسية" أن الخط الأمامي من الخارطة الصحية بالولاية يفتقر للمراكز، حيث سجلنا 047 25 ساكنا لكل مركز بولاية أريانة مقابل 763 5 ساكنا للمركز الواحد عل المستوى الوطني. كما تبرز المؤشرات المتعلقة بالتجهيزات والمعدات التقنية (عدد: الأسرّة، وحدات الكشف بالأشعة، كراسي الأسنان وحدات التحليل) النقص التي تشكو منه المؤسسات الصحية بالولاية بالمقارنة مع المستوى الوطني.

وفي **قطاع التربية**، بلغ معدل مؤشر متوسط كثافة الفصل بالمدارس الابتدائية العمومية بالجهة 28.82، ويلفت الانتباه متوسط الكثافة بمعتمديتي رواد (32.78) والمنيهلة (30.41)، كما تشكو ولاية أريانة كمثيلاتها من الولايات من ظاهرة الانقطاع المدرسي الذي يمثل نسبة 6.24% من مجموع 19882 تلميذ بالمرحلة الثانية من التعليم الأساسي.

وفي الجانب المتعلق **بالتعليم العالي**، يتكون النسيج الجامعي من 12 مؤسسة عمومية يؤمها 678 13 طالبا منهم 339 8 إناث (61%).

وتشكو الولاية من **قلة دور للثقافة** سوى 2 دور بقلعة الأندلس والمنيهلة. وتضم الجهة **11 مكتبة عمومية ومكتبة بكل معتمدية** إضافة إلى **مكتبة متجولة**. وتتكون **البنية التحتية الشبابية والرياضية** بالجهة من 11 قاعة رياضية و5 ملاعب و5 دور شباب و2 نوادي. وتنتشر دور الشباب في كل

معتمديات الولاية أما القاعات الرياضية فتعد 11 قاعة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد القاعات الرياضية لا يغطى احتياجات 53 جمعية رياضية بالجهة. ويوجد بالولاية 5 ملاعب رياضية.

4. الوضع البيئي

تعتبر **الغابات** من أهم الموارد الطبيعية المتجددة والمساعدة على المحافظة على التنوع الحيوي والبيئي وتساهم في تثبيت التربة والمحافظة على خصوبتها. وتمثل **نسبة الغطاء الغابي بالولاية 10%** من مساحة الولاية.

ويمثل **الزحف العمراني** خطرا على الأراضي الفلاحية، حيث تعددت الاعتداءات على الأراضي الغابية الخاصة والخاضعة لنظام الغابات بهدف تغيير صبغتها. كما أن تردي الوضع البيئي ناتج بالأساس عن تراكم الفضلات وانتشار المصبات العشوائية. ولتدارك الوضع، تم **إحداث مركز تحويل للنفايات المنزلية بسيدي صالح بمعتمدية سكرة**.

وفي ما يخص **نوعية الهواء** تم وضع خطة وطنية تشمل تركيز شبكة من المحطات الثابتة للمتابعة المستمرة لنوعية الوسط الهوائي ومراقبة مصادر التلوث، حيث تم تركيز **3 محطات لمراقبة نوعية الهواء** وهي على التوالي محطة النحلي (سنة 2004) ومحطة مدينة العلوم (سنة 2006) ومحطة الغزالة (سنة 2007).

وفيما يتعلق **بالمساحات الخضراء** بالولاية، ناهزت هذه الأخيرة 15.70 م^2 للفرد الواحد. ويتواجد بولاية أريانة المنتزهين:

- **منتزه النحلي:** فضاء بيئي وترفيهي يقع جنوب ولاية أريانة ويمسح حوالي 280 هكتارا منها 30 هك مساحة مهيأة.
- **منتزه بئر بلحسن:** يعتبر فضاء ترفيهيا لمدينة أريانة تؤمّه العديد من العائلات نظرا لموقعه المتميّز بوسط المدينة.

5. الحوكمة والآداء المؤسساتي

شهدت ولاية أريانة خلال الفترة 2011-2015 برامج وآليات تنموية تعتمد على المنهجية التشاركية، حيث تضم الأطراف المعنية خاصة المجتمع المدني. وعلى هذا الاساس يتم تطبيق بطريقة غير مقننة لأهم مبادئ الحوكمة الرشيدة كالشفافية والمشاركة والتشاور، ولكن يبقى **إدماج مبدأ المساءلة والمحاسبة والالتزام وتحديد المسؤوليات محدودا** نظرا لغياب آليات لتطبيقها مثل هياكل مؤسساتية وقانونية. وقد أدى هذا الوضع إلى عدة إنعكاسات على الوضع التنموي بالجهة:

- تأخير في إنجاز المشاريع العمومية،
- ضعف إشعاع المؤسسات الكبرى المنتصبة بالجهة على محيطها،
- تعطيل في الخدمات الإدارية نظرا لطول الإجراءات الإدارية،
- عدم التكامل بين مختلف المشاريع والبرامجالجهوية ومحدودية المقاربة التشاركية عند إقرار المشاريع،
- ضعف التنسيق والشراكة بين الجماعات العمومية المحلية والإدارات الجهوية،
- جماعات عمومية محلية ذات صلاحيات محدودة،
- غياب آليات الرقابة العمومية لمختلف هياكل الدولة،
- تفاقم ظاهرة الاعتداءات على الملك العمومي وتفاقم المخالفات المتعلقة بالبناء الفوضوي والإنتصاب العشوائي.

6. الإشكالية العامة للتنمية

تتمثل الاشكالية العامة للتنمية في النقاط التالية:

- غياب الهياكل الجهوية والآليات لإرساء الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة.
- قاعدة اقتصادية ينقصها التنوّع خاصة في المجال السياحي (بالخصوص سياحة الأعمال والمؤتمرات، إقامات ريفية خاصة بسيدي ثابت...).
- نقص على مستوى تثمين القطاعات الواعدة ومنظومات فلاحية غير مهيكلة بالقدر الكافي.
- بعض المجالات الاقتصادية دون النشاط المأمول، تنتظر قرارات مركزية للحسم فيها نهائيا على غرار مشروع تهيئة وحماية مرفأ الصيد البحري بقلعة الأندلس من الترمل على مستوى ممرّ الملاحة ومشروع استصلاح المنطقة السقوية بالمياه المعالجة "السبّالة" على مساحة 2000 هك كقسط أول ببرج الطويل بمعتمدية رواد باستعمال المياه التقليدية –وادي مجردة–عوضا عن المياه

المعالجة التي لاقت عزوف المستغلين الفلاحيين في استعمالها، حيث لم تتعد نسبة الاستغلال 10% من المساحة الجملية للمنطقة والبالغة حوالي 3 200 هك.

- اكتظاظ الحركة المرورية على مستوى المداخل الرئيسية بالجهة وتردي قطاع النقل العمومي.
- تعطل على مستوى استغلال التوسعة المنجزة لقطب الغزالة بالنحلي جراء إشكال عقاري وإشعاع دون المأمول للقطب البيوتكنولوجي بسيدي ثابت نتيجة بطء في الإجراءات المتعلقة بانجاز مثال التهيئة التفصيلي للقطب.
- مؤشر متوسط كثافة الفصل بالجهة من أعلى المؤشرات مقارنة ببقية الولايات خاصة بالمعتمديات المتواجدة في أسفل الترتيب على مستوى مؤشر التنمية كالتضامن والمنيهلة، كما أن عديد المؤسسات التربوية تشكو من الاكتظاظ.
- نقص على مستوى البنية التحتية والتجهيزات الصحية وطب الاختصاص.
- نقص على مستوى المنشآت والتجهيزات التربوية والشبابية والرياضية والثقافية والموجهة للمرأة والطفولة وغياب المنشآت الخاصة بالمسنين.
- عديد الأحياء الشعبية تشكو نقصا فادحا على مستوى البنية التحتية والمرافق والتجهيزات الأساسية.
- التعدي على النظام الايكولوجي لسبخة سكرة.
- غياب عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تحويل النفايات المنزلية والمشابهة.

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم الاستثمارات العمومية والخاصة المنجزة خلال الفترة 2011–2015 حوالي 1 502.5 م د منها 401 م د استثمارات عمومية، وهو ما يمثل نسبة 26.7% من جملة الاستثمارات المنجزة بالجهة.

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	401	26.7
القطاع الخاص	1 101.5	73.3
المجموع	**1 502.5**	**100**

وتقدر جملة الاستثمارات المنجزة في **القطاع العام** خلال الفترة (2011-2015) بـ401 م د، تتمثل في مشاريع تعصير البنية الأساسية بكلفة 233 م د، تليها مشاريع قطاعات التنمية البشرية والاجتماعية بكلفة بلغت 153.8 م د، وفي الأخير مشاريع قطاعات الإنتاج بكلفة 41.4 م د.

ويبين الرسم الموالي توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات:

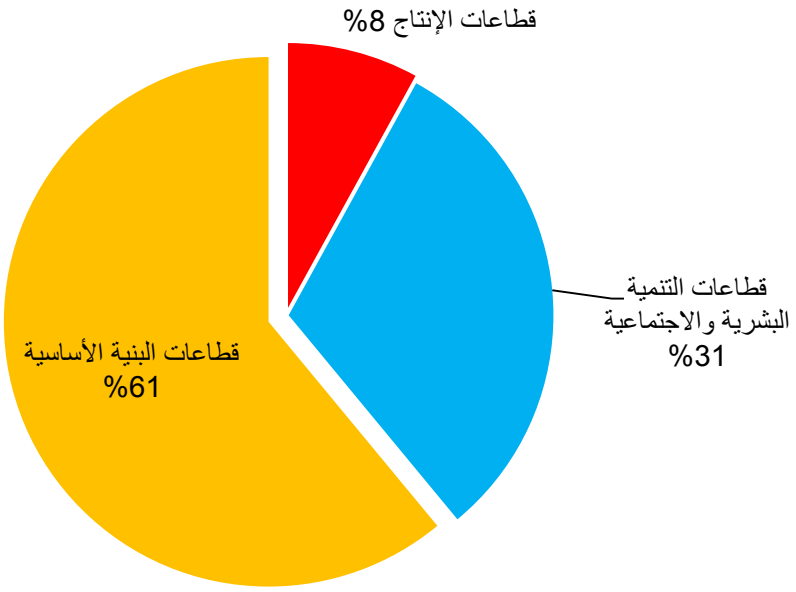

ومكنت الاستثمارات العمومية من انجاز عديد المشاريع خلال الفترة 2011-2015 تمثلت أهمها في **قطاع البنية الأساسية:**

- تدعيم الطريق الوطنية رقم 8 والطريق المحلية 518 والجهوية 40 بولايتي أريانة ومنوبة على طول 12.5 كلم بكلفة 8 414 أد،
- تهيئة الطريقين المحليتين 516 و517 بقلعة الأندلس على طول 12.7 كلم بكلفة 4 700 أد،
- إتمام جسر على وادي المالح بالطريق الوطنية 8 ن ك 26,4 بكلفة 1 108 أد،
- تهيئة مسالك فلاحية بمعتمدية سيدي ثابت (مسلك شرفش 24–مسلك جباس 1 وجباس البرج) على طول 7.6 كلم بكلفة 990 أد،
- صيانة مسالك فلاحية على طول 108 كلم بكلفة 2 163 أد،
- 7 مشاريع تزود بقيمة 755 أ.د لـ500 منتفع بكل من معتمديات المنيهلة، قلعة الأندلس وسيدي ثابت.

وقد لعب **القطاع الخاص** دورا هاما في تنمية الاستثمارات بالجهة، حيث بلغت جملة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (2011-2015) حوالي 1 101.5 م د، وهو ما يمثّل 73.3% جملة الاستثمارات المنجزة بالقطاعين العام والخاص.

ويبرز الرسم الموالي توزيع الاستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات:

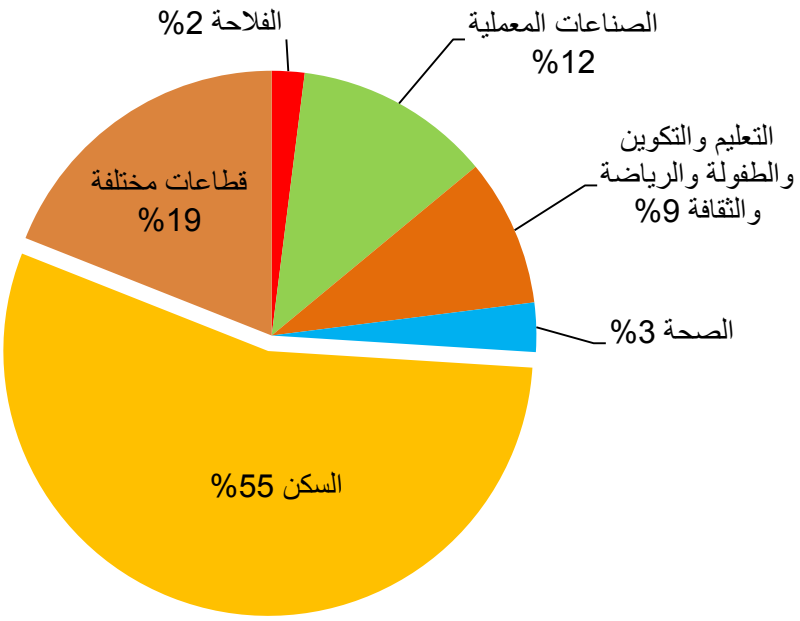

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020 السياسات والبرامج

الرؤيةالمستقبلية
ولاية أريانة قطب تنموي ذو إشعاع أورو–متوسطي بقطبيه التكنولوجي والبيوتكنولوجي ومتوازن في تطوير قطاعاته الاقتصادية وبين معتمدياته وضامن لأسباب العيش الكريم لكل فئاته في بيئة ومحيط سليم.

وتجسيما لهذه الرؤية المستقبلية يتعين خلال الفترة (2016-2020) إعتماد سياسات ترتكز بالأساس على المحاور التالية:

1. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

- اعتماد الشفافية من خلال نشر التقارير المتعلقة بتسيير المرفق العام وبالمالية العمومية المحلية.
- **تدعيم وتشريك الجمعيات التنموية** بالجهة في التحسيس والتعريف بأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خلق مواطن الشغل خاصة للفئات الخصوصية.

- تعزيز دور المواطن والمجتمع المدني عبر بعث هياكل تفكير مفتوحة تساعد على تحديد الاخلالات وإيجاد الحلول الملائمة لتجاوزها.
- التعميم التدريجي للنظام البلدي على مستوى المجالس القروية ذات الكثافة السكانية.
- **الحد من ظاهرة البناء الفوضوي** وتكوين مدخر عقاري سكني بالمعتمديات والتجمعات السكنية التي بصدد إعداد أمثلتها العمرانية (برج الطويل برواد وشرفش بسيدي ثابت) والإسراع بتحيين مثالي التهيئة العمرانية بأريانة والتضامن–المنيهلة.

2. هيكلة النسيج الاقتصادي وتطوير البنية الأساسية واللوجستية:

تطوير المجالات الواعدة وإحداث منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة:

- إضفاء حركية اقتصادية بالمنطقة الشمالية الشرقية للولاية تعتمد على سياحة الأعمال والمؤتمرات وذلك ببعث نواة لمنطقة سياحية برواد الشاطئ.
- الانطلاق في انجاز مكونات المشروع المتعلق **بتنمية السياحة البيئية بالمناطق الريفية بولايتي أريانة ومنوبة عبر استعمال ركوب الخيل** "Tourisme équestre" في إطار برنامج التعاون عبر الحدود بين تونس وايطاليا.
- تحفيز أصحاب الضيعات الفلاحية الريفية بسيدي ثابت لبعث مراكز إقامات ريفية.
- **تطوير استعمالات "ورد أريانة"** انطلاقا من تكثيف المساحات المزروعة إلى مرحلة الاستغلال واستشراف مستقبل واعد لمدينة أريانة في مجال قطاع العطور على غرار مدينة " قراس " الفرنسية المتواجدة بجهة "Provence-Alpes-Côtes d'Azur" المعروفة بورودها وعطورها على المستوى الدولي والتي تربطنا معها اتفاقية شراكة.
- **تطوير المنظومات الإنتاجية الفلاحية الناجعة بالجهة:** الطماطم والألبان واللحوم الحمراء بقلعة الأندلس وسيدي ثابت وسكرة.
- **تدعيم الصناعات التحويلية خاصة في مادة الطماطم بالجهة** من خلال بعث وحدات جديدة وتطوير إنتاج مصنع تحويل الطماطم بسيدي ثابت (الشركة التونسية لتحويل المنتجات الفلاحية).

دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال:

- وضع منظومة شبكيّة بين مختلف المتدخلين في مجال بعث المؤسسات تكون الإدارة الجهوية للتنمية المشرف على المنظومة.
- إحداث شباك موحد جهوي يضم هياكل الإحاطة والمساندة والمرافقة للباعثين.

- إيجاد الإطار المناسب لإرساء علاقات تعاون وشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث العلمي بالجهة.
- وضع خطة عمل جهوية لتطوير الاتصال والتعامل والإحاطة بالمؤسسات المنتصبة والعمل على توفير الظروف الملائمة لديمومة نشاطها الاقتصادي وبقائها بالجهة (الأولوية للشركات التي تمر بصعوبات).
- إعداد برنامج لتسويق الميزات التفاضلية التي تزخر بها الجهة وترويجه بالتنسيق مع تمثيلياتنا بالخارج قصد مزيد إستقطاب المستثمرين الأجانب.
- بعث فضاء جهوي للاستقبال والمتابعة والتأطير للمشاريع المجددة المتأتية من البحوث التطبيقية ومشاريع ختم الدروس الجامعية.
- تهيئة المناطق الصناعية البلدية غير المهيأة التي تتوفر بها مقاسم غير مباعة.

تحسين شبكة الطرقات وتأهيل قطاع النقل من خلال :

- إحداث وتدعيم وتعصير الطرقات الجهوية والوطنية.
- تدعيم النقل الحديدي وتوسيع شبكة السكك الحديدية لتخفيف الاكتظاظ على الطرقات الرئيسية بالجهة.
- تعزيز أسطول الحافلات بزيادة في عدد الحافلات.
- تدعيم النقل الجماعي العمومي والخاص على مستوى المناطق التي تشكو من نقص فادح في عدد الخطوط والسفرات اليومية على غرار معتمدية قلعة الأندلس (رواد–قلعة الأندلس غير مؤمنة).
- فتح قطاع النقل الجماعي للخواص.
- الإسراع في انجاز المخطط المديري للنقل بالجهة.

تطوير البنية اللّوجستية:

- دعم الشراكة بين القطاعات الاقتصادية والشركات المتواجدة بقطب الغزالة.
- التسريع بتسوية الإشكال القائم بين قطب الغزالة وخواص على مستوى مشروع التوسعة بمنطقة النحلي على مساحة 36 هك وذلك استجابة للطلبات العديدة للانتصاب.
- تطوير الصحة الالكترونية والتجارة الالكترونية والسياحة الالكترونية والخدمات اللوجستية الالكترونية بالتعاون بين القطبين التكنولوجيين.
- إنشاء قاعدة بيانات من الباحثين ومختبرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- إحداث مكتبة رقمية لفائدة الشركات.
- تحفيز الوحدات الصناعية الناشئة في المجال البيوتكنولوجي والصناعات الصيدلية والشبه الصيدلية والهندسة المطبّقة في الصحة بإيوائهم بمحضنة القطب البيوتكنولوجي بسيدي ثابت ووضع التجهيزات العلمية والمخابر على ذمتهم.
- التسريع في انجاز مثال التهيئة التفصيلي للقطب البيوتكنولوجي والنظر في إمكانية مراجعة النصوص والإجراءات المتعلقة بإسناد المقاسم الصناعية (عزوف الصناعيين على الانتصاب بمقاسم على وجه الكراء).
- إرساء شبكة تضم القطب البيوتكنولوجي ومراكز البحث والمؤسسات الصناعية لتثمين نتائج البحوث وبراءات الاختراعات.
- تعزيز التعاون اللامركزي بين القطب البيوتكنولوجي بسيدي ثابت ومراكز البحث العلمي بالجهة ومثيلاتها بالمنطقة الأورو–متوسطية.

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

- معالجة الكثافة بالفصل والحد من المؤسسات المكتظة وحسن التداول على القاعات بالرفع من طاقة استيعاب المؤسسات التربوية خاصة بالمرحلة الأولى من التعليم الأساسي خصوصا بمعتمديتي رواد والمنيهلة والتضامن.
- مراجعة البرامج التكوينية خاصة بمركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بالتضامن وإضافة اختصاصات في مجالات اللغات الحية والشؤون الإدارية والبستنة.
- دعم التكوين والإدماج المهني بالمركز القطاعي للتكوين في فنون الطباعة بأريانة في إطار برنامج (PAFIP).
- صيانة وترميم المعالم التاريخية على غرار قصر البكوش المتواجد بمدينة أريانة.
- تطوير المهرجانات الصيفية وإعطاءها الصبغة الخصوصية لكل منطقة وتهيئة مسارح في الهواء الطلق لاحتضان البعض منها.
- تهيئة ملاعب أحياء مجاورة للمؤسسات التربوية بالنسبة للمعتمديات التي تشكو من نقص في التغطية على غرار معتمديتي رواد والتضامن.
- برمجة فضاء رياضي بكل برنامج تهيئة يخص حي شعبي بالجهة.
- مزيد دعم الرياضات الفردية بالمناطق المتفوقة جهويا ووطنيا كالتضامن وقلعة الأندلس وإدخال اختصاصات تتماشى مع خصوصيات المناطق.

- إحداث مؤسسات طفولة بالأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية وتشجيع البلديات والخواص على الاستثمار في الميدان.
- مزيد تفعيل اللجان الجهوية واللجان المحلية للنهوض بالمرأة الريفية.
- تركيز خلايا إنصات جهوية في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة.
- تحفيز الجمعيات النسائية لاحتضان ومرافقة الأمهات العازبات والسجينات المفرج عنهم وذلك لتسهيل اندماجهم في الدورة الاقتصادية بالجهة.
- تشجيع القطاع الخاص لبعث مراكز رعاية للمسنين.
- تطوير التواصل مع مواطنين بالخارج والاستفادة من علاقاتهم مع أوساط الأعمال ببلدان الهجرة لمزيد استقطاب الاستثمار الأجنبي بالجهة.
- تيسير انخراطهم في الحياة المجتمعية والعمل التطوعي والتضامني.
- تشجيع مشاريع الشراكة مع مواطنينا بالخارج.
- تطوير الإحاطة الاجتماعية بالفئات الخصوصية بتأهيل ومضاعفة عدد الأعوان المختصين.
- مزيد تحفيز الإطار التربوي المعتمد في برنامج تعليم الكبار واستقطاب مزيد من المستهدفين.
- مزيد برمجة مساكن اجتماعية خاصة برواد والمنيهلة وسكرة.
- وضع خطة جهوية لإدماج أبناء العائلات المعوزة.
- الترفيع في قيمة منح التسيير المسندة للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.
- الترفيع في حجم القروض المسندة للمعوقين لإحداث مشاريع تنموية.
- تجهيز وتوسعة المؤسسات الصحية لإضافة أقسام جديدة وتدعيم طب الاختصاص بها.
- تدعيم الوقاية والتثقيف الصحي.
- تركيز الإعلامية بالمؤسسات الصحية وتدعيم التكوين المستمر.
- اعتماد **خطة جهوية تشاركية للتقليص من عدد العاطلين** عن العمل بتدارس العراقيل التي تحد من تجسيم نوايا الاستثمار وتثمين الثروات والطاقات المتاحة وتوظيفها لخلق مواطن رزق.
- القيام بدراسات إستراتيجية وإحصائية لمعرفة خصوصيات طالبي الشغل وذلك بتطبيق برنامج تشغيل خصوصي لكل معتمدية.
- وضع **برنامج لاستيعاب العاطلين عن العمل** وذلك بإبرام عقود شراكة وتبني مع المؤسسات الاقتصادية الكبرى بالجهة.
- الانطلاق في تنفيذ برنامج "فرصتي".

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف وحماية الموارد والثروات الطبيعية

- **تنظيم المجال العمراني** بالولاية وتخفيف التمركز بمدينتي أريانة وسكرة في اتجاه قلعة الأندلس وسيدي ثابت بإحداث مقاسم سكنية منظمة من طرف المنشآت العمومية المعنية (SNIT-AFH-SPROLOS) وبتكلفة معقولة.
- التسريع في **مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بأريانة والتضامن–المنيهلة** والعمل على تغطية جميع التجمعات السكنية والريفية بأمثلة تهيئة على غرار حي شاكر بمعتمدية رواد.
- التسريع في استصدار **خارطة حماية الأراضي الفلاحية بالجهة** التي بمقتضاها يمكن الحد من التجاوزات التي طالت الأراضي الفلاحية وخاصة المناطق السقوية.
- **التصدي للبناء الفوضوي** بتوفير مساحات للسكن ضمن المدن والتجمعات السكنية والريفية التي لا تزال أمثلتها العمرانية بصدد الإنجاز على غرار برج الطويل برواد وشرفش بسيدي ثابت وتحيين مثالي التهيئة العمرانية ببلديتي أريانة والتضامن–المنيهلة.
- مواصلة **تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت** على مساحة 5 046 هك.
- التوسع في **تعصير المساحات السقوية** لتشمل منطقة شرفش على مساحة 1 800 هك.
- تعصير شبكة الري وتجهيز المساحات السقوية بالمعدات المقتصدة لمياه الري بسيدي ثابت وقلعة الأندلس.
- مواصلة تجفيف وتصريف المياه بالمناطق السقوية لمجابهة تخدق التربة خاصة بالمنطقة السقوية بشرفش من معتمدية سيدي ثابت.
- النهوض بالفلاحة البيولوجية وحماية النباتات.
- توسيع وتهذيب شبكات تصريف المياه المستعملة وتأهيل محطات تطهير لتحسين نوعية المياه المستعملة المعالجة وتوسيع شبكة التطهير للرفع من نسبة الربط الحالية.
- المحافظة على الثروة الغابية وتنميتها بشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- حث الخواص على تشجير مستغلاتهم الغابية، علما وأن 86% من المساحة بحوزة الخواص.
- المحافظة على المساحات الغابية من الحرائق.
- حماية الأراضي الفلاحية من الفيضانات بمواصلة صيانة الحاجز الترابي على ضفاف وادي مجردة.
- العمل على تشجيع الصناعيين على ربط منشآتهم بالغاز الطبيعي.

- العمل على تنويع مصادر إنتاج الطاقة بالجهة ودراسة إمكانية استعمال الطاقة الهوائية بالشريط الساحلي برواد وقلعة الأندلس وبالمناطق المرتفعة كجبل عمار وجبل النحلي.

حماية الثروات الطبيعية:

- المحافظة على المائدة المائية من التلوث.
- تشديد المراقبة على المساحات الغابية والمحافظة على الثروة الحيوانية.
- إرساء منظومة مراقبة أكثر فاعلية للحد من المخالفات المرتكبة على الملك العمومي للمياه بمعتمدية قلعة الأندلس.
- تهذيب المقاطع المتروكة والتصرف الرشيد في المقاطع المستغلة.
- الحدّ من انتشار المصبات العشوائيّة والعمل على تعميم مراكز تحويل النفايات.
- بعث وحدة لتحويل النفايات المنزلية والمشابهة بمعتمدية المنيهلة (قطاع خاص).
- وضع منظومة لإحكام التصرف وإعادة استعمال فواضل البناء وتكثيف المراقبة والزجر عند الاقتضاء بالنسبة لعمليات التخلص من فواضل البناء بالمواقع غير المخصصة لها.
- تسويق الدراسة المتعلقة بسبخة أريانة والمعدة من طرف وكالة حماية الشريط الساحلي لاستغلالها من طرف الخواص على غرار مشروع "مدينة الورد" السكنية والترفيهية.

5. تحقيق التوازن بين مختلف المناطق وتحسين ظروف العيش

تقليص الفوارق بين المعتمديات:

- تدعيم قدرة كافة المعتمديات على استقطاب الاستثمارات بإحداث مناطق صناعية جديدة من طرف الوكالة العقارية الصناعية ومناطق صناعية أخرى في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتهيئة المناطق الصناعية البلدية غير المهيأة وإحداث مناطق حرفية وخدماتية في إطار مشاريع التنمية المندمجة.
- توسيع وتجديد شبكات التطهير بكافة المعتمديات وتحسين نسب ربط المساكن بشبكة التطهير بالوسط الحضري ومواصلة برنامج تطهير الأحياء الشعبية.
- استغلال الثروات الطبيعية المتواجدة بالمناطق الأقل حركية اقتصادية كالحشائش البحرية بقلعة الأندلس ورواد والمنتجات الغابية بقلعة الأندلس وسيدي ثابت ومادة الطين بسيدي ثابت لخلق مشاريع تنموية.

- خلق ديناميكية اقتصادية خاصة بالمناطق المصنفة بالمراتب الأخيرة تنمويا (التضامن والمنيهلة وقلعة الأندلس) ورواد
- برمجة تهذيب أحياء شعبية ضمن القسط الثاني من برنامج تهيئة وإدماج الأحياء السكنية.

تحسين الظروف المعيشية على المستويين المحلي والجهوي:

- تجديد البنية التحتية الخاصة بجلب المياه وتدعيم طاقة إنتاج المياه الصالحة للشراب بالجهة في إطار مشروع تعزيز طاقة الإنتاج لتونس الكبرى إلى حدود 2030.
- تزويد عدد من المناطق بالماء الصالح للشراب وتحسين جودة مياه الشراب بمناطق أخرى في إطار تدخلات المصالح الجهوية للفلاحة والصيد البحري.
- تسريع انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والقسط الثالث من السكن الاقتصادي.
- حماية الجهة من الفيضانات في إطار مشروع حماية المناطق الشمالية والشرقية لتونس الكبرى من الفيضانات الذي سيشمل معتمديات سكرة ورواد والمنيهلة.

مخطط التنمية لولاية تونس

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تمسح **ولاية تونس** قرابة 288 كلم² (دون اعتبار مساحة المسطحات المائية) أي ما يعادل 0.2% من المساحة الجملية للبلاد وتنقسم إداريا إلى **21 معتمدية** وتضم **8 بلديات**.

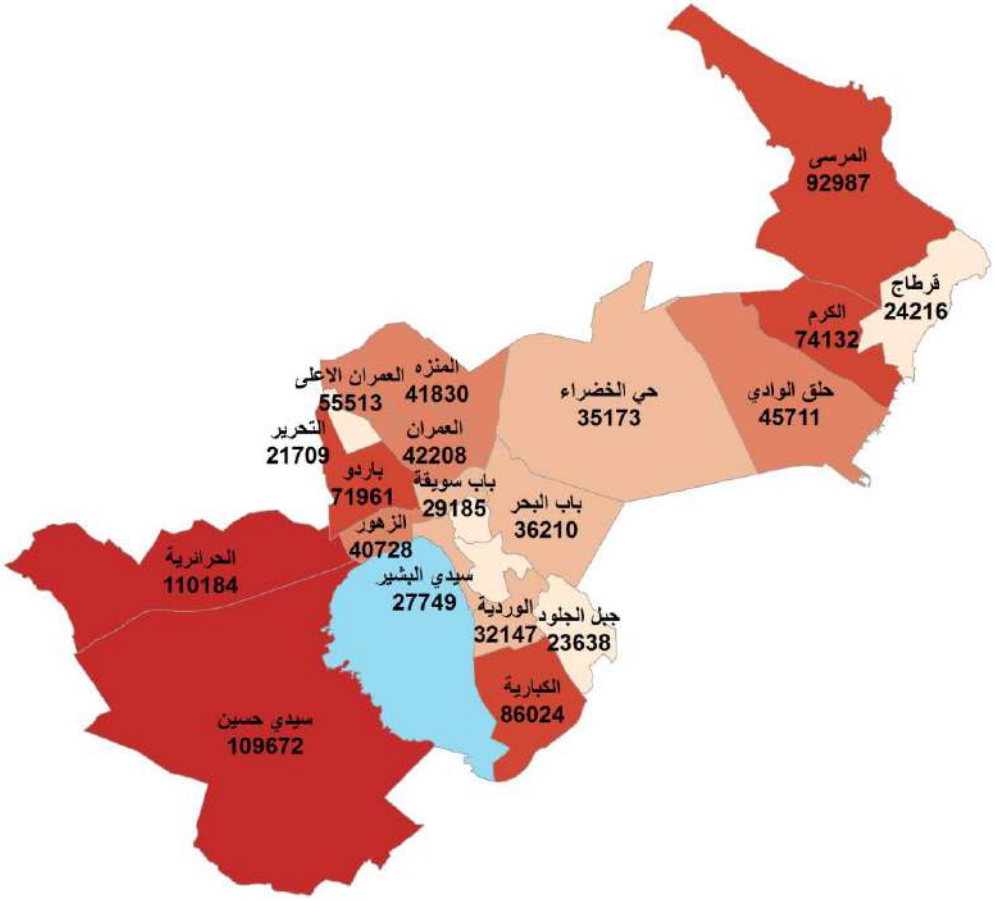

يبلغ عدد سكان الولاية حوالي **1,056 مليون نسمة سنة 2014** وهو ما يمثل حوالي **40% من سكان تونس الكبرى و25,2% من سكان إقليم الشمال الشرقي و9,6% من سكان البلاد.**

تسجل أرفع كثافة سكانية على الصعيد الوطني **3 667 ساكن /كلم²** مقابل 71 ساكن / كلم² كمعدل وطني وتتميز الولاية بحركية متواصلة لسكانها نحو الأقطاب العمرانية الكبرى الشمالية والغربية.

2. الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية

يتسم الوضع الاقتصادي والبنية الأساسية بالخاصيات التالية:

- نسيج صناعي وخدماتي وسياحي هام حيث تستأثر ولاية تونس بـ19% من مجموع الشركات والمؤسسات الخاصة بالبلاد و47% من الشركات الأجنبية.
- يبلغ عدد المؤسسات الصناعات المعملية التي يفوق عدد مواطن الشغل فيها العشرة يبلغ 366 (6.5% من مجموع المؤسسات على مستوى البلاد) منها حوالي 138 مؤسسة تصديرية جلها متخصصة في قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية.
- تمثل المؤسسات المرتبطة بالخدمات الصناعية المرتكزة بالولاية 36% من مجموع هذا الصنف من المؤسسات بالبلاد.
- يبلغ عدد المؤسسات الصناعية ذات الرأس مال الأجنبي 408 باستثمار قدره 7 972 م د سنة 2014 وهو ما يمثل على التوالي 11.2% و29% من حيث الاستثمارات على مستوى البلاد.
- تمثل المؤسسات الناشطة في مجال الاقتصاد الرقمي نسبة 40% من مجموع المؤسسات المرتبطة بالخدمات الصناعية.
- تحتل مدينة تونس مرتبة متميزة مقارنة ببعض مدن إفريقيا حيث تحتل المرتبة الثانية من بين عشرين مدينة في مجال فرص الاستثمار.
- تمثل قطبا خدماتيا متنوعا خاصة في مجالات الخدمات المرتبطة بالصناعة والخدمات الإعلامية وخاصة الخدمات الصحية التي شهدت تطورا مطردا خلال السنوات الأخيرة حيث سجل القطاع عائدات بلغت 172 ملون دينارا سنة 2013 ونسبة تطور سنوي تناهز 20%.
- 114 وحدة فندقية منها 15% غير مصنف بطاقة جملية تفوق 19.7 ألف سريرا. وتوجد هذه الوحدات أساسا بمعتمديتي باب البحر (67 نزلا) والمرسى (19 نزلا).
- شبكة طرقات ممتدة على طول 375 كلم: 75 كلم من الطرقات السيارة و107 كلم من الطرقات الجهوية و90 كلم طرقات محلية.
- نقل متعدد الوسائط: شركة النقل بتونس تستغل 227 خطا وشبكة نقل حديدي والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية تستغل 16 قطارا كهربائيا وأربع شركات خاصة تستغل 194 حافلة ونقل جوي بطاقة استيعاب 5 مليون مسافر ونقل بحري عن طريق ميناء حلق الوادي.

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

- 185 مدرسة ابتدائية يؤمها 467 78 تلميذا و120 معهدا و3 مؤسسة جامعية عمومية بطاقة استيعاب تقدر بحوالي 91 ألف طالب (28,9% من عدد الطلبة بالبلاد). و24 مؤسسة تعليم عالي خاص.

- 19 مركزا للتكوين المهني بطاقة استيعاب جملية تقدر بـ 7014 موطن تكوين، وقرابة 100 اختصاصا.
- 6 مستشفيات جامعية ومستشفى جهوي و11 مركزا طبيا وطنيا و6 معاهد وطنية للصحة.
- 13 دار شباب ومركبين شبابيين و7 مركبات رياضية و11 قاعة رياضية متعددة الاختصاصات و5 قاعات رياضات جماعية و17 قاعة رياضات فردية و21 ملعبا معشبا.
- تشكو الولاية من عديد الظواهر الاجتماعية السلبية على غرار الانقطاع المبكر عن الدراسة وتنامي ظاهرة التسول والهجرة غير الشرعية والطفولة المهددة وتفشي الجريمة واستهلاك المخدرات...

4. الوضع البيئي

- تتكون المنظومة الحالية في التصرف في النفايات المنزلية بولاية تونس من مصب مراقب وحيد ببرج شاكير وتفتقر الولاية إلى مراكز تحويل وهو ما تسبب في تردي الوضع البيئي بمختلف المناطق خاصة مع ضعف الإمكانيات البلدية. كما مثلت فواضل البناء والأتربة إشكالا خاصة في غياب مصب مهيأ لاستيعاب هذا النوع من النفايات.
- تشكو بعض المناطق الصناعية بالولاية من تدهور الوضع البيئي وتلوث المحيط الطبيعي.
- مخاطر الفيضانات تهدد كل مناطق الولاية نظرا لمحدودية أو غياب شبكات صرف مياه الأمطار وغلق المجاري الطبيعية للمياه نتيجة البناء الفوضوي والتمدد العمراني غير المنظم.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

- غياب التنسيق بين مختلف المؤسسات وتضارب في الاختصاصات.
- صعوبة النفاذ إلى المعلومة وتبادل المعطيات ونقص الشفافية
- ضعف تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة ومراكز القرار وضعف مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام المحلي (ضبابية المفاهيم وغياب قواعد واضحة للتشريك).

6. الإشكالية العامة للتنمية

تتمثل الاشكالية العامة للتنمية في:

- **اكتظاظ الحركة المرورية وسط العاصمة وعلى مستوى المداخل الرئيسية واختلال هيكلة شبكة النقل الجماعي وتفاقم ظاهرة التجارة الموازية والانتصاب الفوضوي.**

- **نسبة بطالة مرتفعة حيث بلغت 19.3% خلال الثلاثية الثانية لسنة 2015.**
- **تدهور الوضع البيئي بكل مناطق الولاية** جراء تكاثر المصبات العشوائية ومخاطر الفيضانات وتقادم قنوات تصريف المياه وعدم التحكم في التطور الحضري للمدينة.
- **التوزيع المجالي المتفاوت للسكان بين مناطق الولاية والمشهد العمراني غير المتناسق** (جهة شمالية راقية، جهة وسطى عتيقة وجهة غربية تضم العديد من الأحياء الشعبية).
- **ظاهرة الانحراف، العنف المدرسي، التسول، والانقطاع المبكر عن الدراسة** وخاصة بالمنطقة الغربية والأحياء الشعبية (430 تلميذا ينقطعون عن التعليم سنويا بمعتمدية سيدي حسين).
- **تدني مستوى البنية الأساسية** وخاصة بالأحياء الشعبية **وتوزيع متباين للتجهيزات الجماعية.**

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغ حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011–2015 حوالي **2 596 م د** منها 1 052 م د **استثمارات عمومية** وهو ما يمثل نسبة **40,5%** من جملة الاستثمارات المنجزة.

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	1 052	40,5
القطاع الخاص	1 544	59,5
المجموع	**2 596**	**100**

القطاع العام :

شملت الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة 2011-2015 عديد المجالات وخاصة **قطاعي النقل الحديدي** (مشروع الشبكة الحديدية السريعة) **والبنية التحتية** (طرقات ومحولات...).

ويبين الرسم الموالي توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الفرعية:

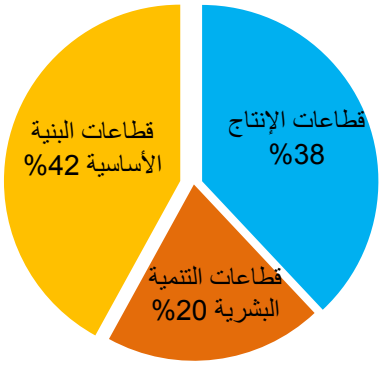

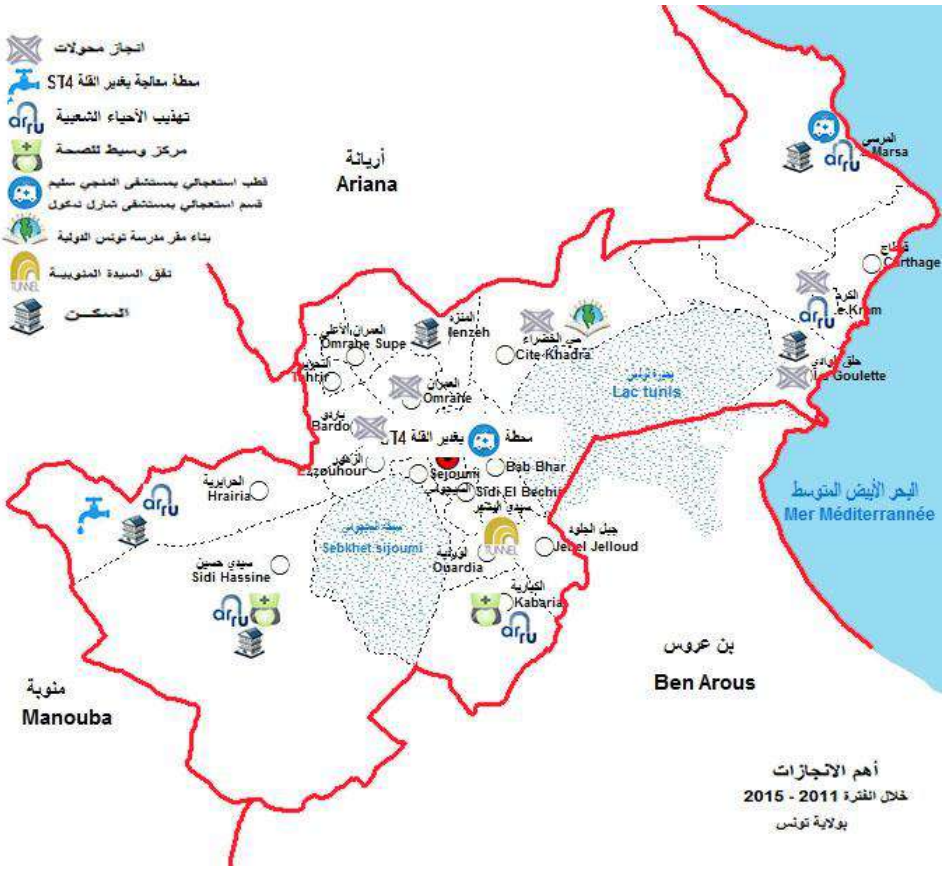

القطاع الخاص:

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد شملت الانجازات خاصة قطاعي **السكن والصناعات والخدمات المعملية** كما يبينه الرسم الموالي:

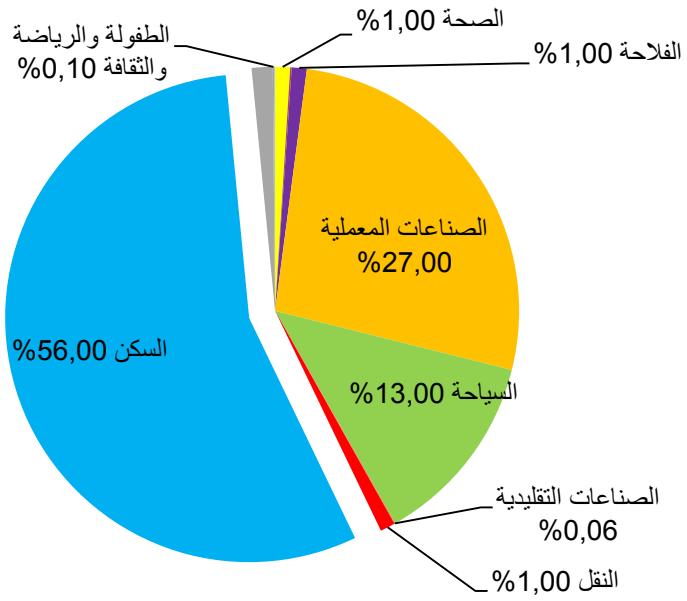

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
دعم مقومات ولاية تونس كمدينة متوسطية صاعدة وفاعلة في محيطها الإقليمي والعالمي.

وتجسيما لهذه الرؤية المستقبلية يتعين خلال الفترة (2016-2020) العمل على اعتماد استراتيجية وسياسات ترتكز على المحاور التالية:

1. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة: جعل ولاية تونس مرجعا في الحوكمة المحلية الرشيدة

- برمجة دورات تكوينية لأعوان الإدارات المحلية والجهوية في **التصرف المالي والإداري والحوكمة الرشيدة** ووضع برامج تصرف ومراقبة ومتابعة مستمرة للمؤسسات العمومية بالولاية.
- توفير المعطيات وتسهيل النفاذ إليها واعتماد الشفافية من خلال **نشر نتائج المعطيات المتعلقة بتسيير المرفق العام** (تفعيل وتحيين مواقع الواب والبيانات المفتوحة).
- وضع منظومة لضبط **قيم وقواعد العمل الإداري وميثاق حسن التصرف**
- العناية بالجمعيات وتأطيرها لتدعيم دورها في المساهمة في إرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهوض بالفئات الاجتماعية الهشة.
- إعادة الهيكل التنظيمي لبعض الإدارات.
- اعتماد طرق تسيير وتصرف ذات نجاعة (**التصرف حسب الأهداف...**).
- منح مزيد من المرونة على مستوى التصرف في الإدارات الجهوية **واعتماد منظومة متابعة وتقييم المشاريع والبرامج العمومية.**

2. النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

- تطوير المنتوج السياحي في مجالات السياحة الثقافية بالمدينة العتيقة والضاحية الشمالية والسياحة الصحية وسياحة المؤتمرات والأعمال.
- تنشيط سياحة الرحلات البحرية الترفيهية واستغلال الواجهة المطلة على البحر بتركيز مشاريع تنشيطية وترفيهية حول الميناء القديم بتونس.

- إحداث قاعدة لوجيستية في الخدمات التصديرية والتجارة الالكترونية في المنطقة الشمالية.

دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال: ويرمي هذا التوجه إلى الارتقاء بولاية تونس إلى مراتب أفضل عالميا في مجال التنافسية في الخدمات والصناعات ذات القيمة المضافة العالية :

- إرساء بنية أساسية حديثة بالمواصفات العالمية: تطوير الطرقات وإنجاز محولات ووصلات تربط بين مختلف التجمعات العمرانية والمناطق الصناعية (X20, X30...).
- تهيئة البناءات والمستودعات القديمة التي هي على ملك المؤسسات العمومية (بباب سعدون والمنصف باي وتونس البحرية..) وتوظيفها في مشاريع اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية.
- وضع مرصد جهوي للتعريف بالإمكانيات التصديرية.
- تطوير الشراكة الاقتصادية مع الجهات والمناطق الأجنبية وتوظيف علاقات التعاون والتوأمة الموجودة قصد تفعيل دور الجهة في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- البحث عن مصادر تمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لانجاز المشاريع الكبرى المدرجة بولاية تونس.
- تركيز قاعدة معطيات وبيانات في كل الإدارات الجهوية وتسهيل النفاذ إليها.
- تدعيم المؤسسات الناشطة في مجالات العمل عن بعد وخاصة من خلال تطوير الصحة الإلكترونية والسياحة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد.

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الإجتماعي : طموحات الجهة : جعل المناطق الغربية منطقة إنتاج وخلق الثروات

- تحسين جاذبية المناطق الغربية لاستقطاب الشركات الوطنية والأجنبية بتهيئة سبخة السيجومي وإحداث أنشطة اقتصادية على ضفافها.
- خلق حركية اقتصادية بهذه المناطق وإدماجها في محيطها الاقتصادي بمشاريع خصوصية على غرار مشاريع التنمية المندمجة والاقتصاد التضامني والاجتماعي.
- تمييز هذه المناطق إيجابيا بإعطائها الأولوية في التدخلات العمومية.
- تطوير منظومة النقل الجماعي وتوسيع شبكة المترو الخفيف وتحسين الخدمات المسداة.
- مواصلة إنجاز برامج تهيئة وتهذيب الأحياء الشعبية والحد من ظاهرة البناء العشوائي.
- إنجاز تجهيزات جماعية وتطوير الأنشطة الثقافية والترفيهية.
- توفير سكن اجتماعي بشروط ميسرة لفائدة العائلات ضعيفة الدخل
- إحداث صندوق لتنمية هذه المناطق (ثقافيا واجتماعيا) بمساهمة الشركات المنتصبة.

- تمييز ايجابي لموارد البلديات (بشرية، مالية، تجهيزات) لتحسين مجال التدخل وتحسين الظروف الأمنية.
- تمييز ايجابي لموارد البلديات (بشرية، مالية، تجهيزات) لتحسين مجال التدخل وتحسين الظروف الأمنية.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد البشرية : جعل العاصمة مدينة مستدامة والعمل على إدراجها في الترتيب العالمي للمدن المستدامة

- تفعيل تدخلات مرصد المرور للحد من الاكتظاظ والتحكم في حركة المرور (خلق ممرات للمترجلين).
- تدعيم الاستثمار في مجال النقل العمومي الجماعي وتطوير محطات الترابط.
- تنظيم تواقيت العمل بالنسبة لبعض الإدارات العمومية والخاصة لتفادي الازدحام المروري.
- تغيير مقرات بعض الوزارات والمؤسسات العمومية وخاصة تلك التي ليست بعلاقة مباشرة بالخدمات المتعلقة بالمواطن (إلى جهة باردو أو تونس البحرية ..).
- تهيئة المحطات وخاصة محطات الترابط وإنجاز مآوي ذات طوابق على مشارف مدينة تونس وقرب محطات النقل العمومي.
- تهيئة فضاءات لاحتضان التجار. (وسط العاصمة والأحياء المجاورة وخاصة سيدي حسين ...) وإدماج هذه الشريحة في منظومة التجارة المهيكلة.
- الحد من المخاطر المتأتية من الفيضانات من خلال وضع خطة لحماية المناطق المنخفضة (المنطقة الغربية وجزء من الضاحية الشمالية) وتأهيل الشواطئ وتنظيفها وتهيئة السباخ.
- إحداث مراكز لتحويل النفايات بعدد من المعتمديات.
- إحداث مرصد لاستشراف ومجابهة الكوارث المناخية خلال الخمس سنوات.

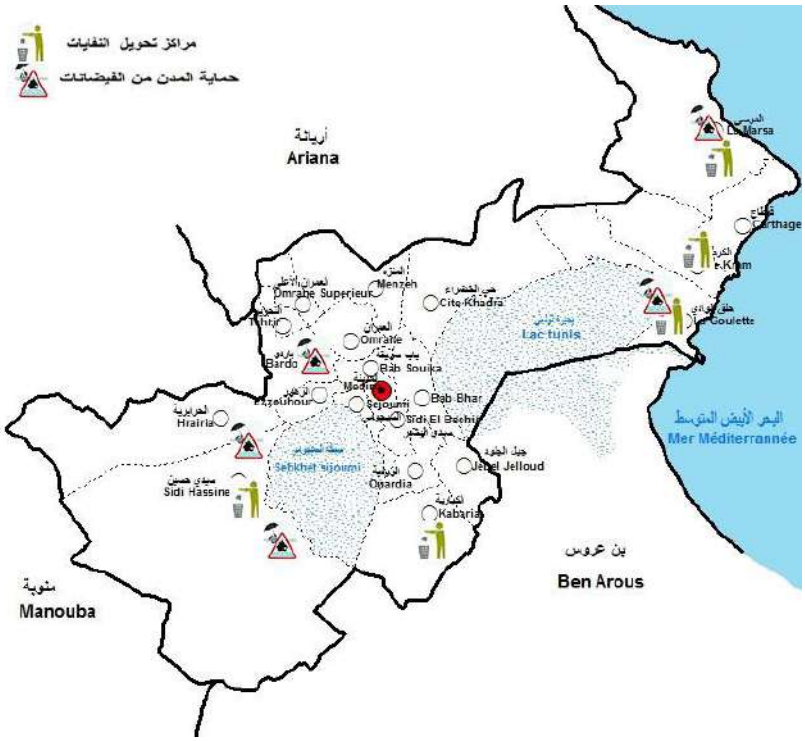

5. الرفاه الاجتماعي والحد من التفاوت بين مختلف المناطق الهدف الأسمى للتنمية بولاية تونس

تحسين مؤشرات التنمية البشرية بمختلف مناطق ولاية تونس:

- وضع برامج تأطير ومتابعة للتلاميذ الذين يلاقون صعوبات من خلال تفعيل اللجنة الجهوية التي تعنى بالموضوع بما يحد من **الترسب المدرسي والأمية والعنف والتشرد.**
- تعميم الرياض البلدية وخاصة بالمناطق الغربية والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.
- إحداث مدارس ابتدائية وإعدادية ومراكز وسيطة للصحة بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية على غرار منطقة البحر الأزرق والحرائرية وسيدي حسين.
- وضع برامج لصيانة وإعادة تهيئة المنشآت التربوية والشبابية والثقافية والصحية المتداعية.
- إدماج الفئات الهشة في الحركية الاقتصادية بالولاية.
- وضع قاعدة بيانات للمنقطعين عن الدراسة لمرافقتهم وإدماجهم في الحياة الاجتماع.

مخطط التنمية لإقليم تونس الكبرى

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

يقع **إقليم تونس الكبرى** بالشمال الشرقي للبلاد ويحتضن **العاصمة** ومعتمدياتها بالولاية وكل من ولايات **أريانة ومنوبة وبن عروس** ويبلغ عدد سكانه حوالي **2 643.7 ألف نسمة** حسب تعداد 2014 وهو ما يمثل **24%** من مجموع سكان البلاد.

- **أكبر مركز حضري:** ثلث سكان المدن بالبلاد: 2.430 مليون نسمة سنة 2014.
- الأكثر كثافة بالبلاد بـ 980 س/كم^2 مقابل 71 س/كم^2 على المستوى الوطني، و163 س/كم^2 بباقي ولايات الشمال الشرقي (بنزرت ونابل وزغوان).
- وتتوفر بالإقليم **بنية أساسية متطورة** تتمثل في مطار تونس قرطاج الذي تقدر طاقة استيعابه حوالي 5 مليون مسافرا سنويا أي ما يمثل 25% من طاقة استيعاب مجموع المطارات التونسية كما يؤمن 80.3% من كميات الشحن الجوي للبضائع. هذا إلى جانب 2 موانئ تجارية بكل من رادس وحلق الوادي.
- تتوفر بالإقليم **شبكة هامة من الطرقات المهيكلة والسريعة**، والسكك الحديدية تربط العاصمة بالمناطق الأخرىوشبكة النقل السريع لضواحي العاصمة الشمالية والجنوبية إضافة إلى شبكة المترو الخفيف بتونس الكبرى والشبكة الحديدية السريعة (RFR بصدد الانجاز).
- ويتواجد بالاقليم **40% من عدد المؤسسات الجامعية الوطنية و4 أقطاب تكنولوجية** فضلا عن تواجد **20 مركزا للبحث العلمي و100 مخبرا صلب مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات العمومية للصحة.**
- **الاستثمار الخاص** هام في مجالات مختلفة ويُمثل **30% من الاستثمار الوطني.**
- **27% من عدد المؤسسات الصناعية الوطنيّة (+10 عمال) منها 57% مصدرة.** (18,4% من الناشطين المشتغلين).
- **9% من المداخيل السياحية الجملية** :13% من طاقة الإيواء الوطنية. ومركزا للخدمات الرفيعة: 67,3% من الناشطين المشتغلين ويتصدر المرتبة الأولى في مجالات الخدمات المالية والبنكية.
- انتاج فلاحي مكثف تحت ضغط التوسع العمراني :4,5% من الناشطين المشتغلين.
- 4,3% من اللحوم الحمراء، 10,5 % من اللحوم البيضاء و10,2% في الحليب من الانتاج الوطني.

2. الوضع الإقتصادي والبنية الاساسية

يتسم الوضع الإقتصادي بتونس الكبرى بمناخ ملائم وتوفر البنية الاساسية الدافعة وتمركز المهارات وهي عوامل من شأنها أن تساعد بالإرتقاء بدور الاقليم ليصبح مساهما في الاستثمار الخاص **بـ30% من الاستثمار الخاص الوطني.**

وتنتج منطقة تونس الكبرى ومنطقة الوسط الشرقي **نصف الإنتاج الوطني في قطاع الصناعات المعملية.** حيث تأوي تونس الكبرى **27% من عدد المؤسسات الصناعية الوطنيّة** 57% منها مصدرة. كما تحتل تونس الكبرى مرتبة ثالثة في انتاجية الصناعات المعملية بعد قابس وبنزرت. وارتفعت حصةالخدماتإلىحدود 67% من مجموع الناشطين المشتغلين بتونس الكبرى مقابل 33.7% مساهمة الخدمات على المستوى الوطني.

ويحتل الإقليم المرتبة الأولى في **مجالات الخدمات المالية والبنكية** باحتضانه لـ175 1 مؤسسة مالية ومصرفية وشركات إيجار مالي وشركات تأمين، 60 مؤسسة تعمل في مجالات الاتصالات وصناعة البرمجيات والهندسة والاستشارة والبحوث في مجال الإعلامية بالقطب التكنولوجي الغزالة.

كما يساهم الاقليم بـ **9% من المداخيل السياحية الجملية للبلاد** وبـ **13% من طاقة الإيواء الوطنية.**

ورغم الضغوطات العمرانية واكتساحها للأراضي الفلاحية تبقى **الفلاحة** مساهمة بفاعلية في الانتاج الوطني الفلاحي رغم تقلص عدد الناشطين بالقطاع الذي لا يتجاوز4,5% من مجموع الناشطين المشتغلين بالاقليم.

ولا تزال هنالك آفاق واعدة لتحسين نسب الاستغلال والتكثيف حيث **تمثل المساحات المروية فعليا 50% من هذه المساحات** نتيجة عزوف الشبان على النشاط الفلاحي بفعل جاذبية العاصمة باعتبارها أهم حوض تشغيل بالبلاد وخاصة في قطاع الخدمات، كما يمثل **ارتفاع كلفة مياه الري والمديونية المجحفة وعدم تسوية العقود المبرمة مع الفلاحين** وتحويلها الى شهائد ملكية عوائق حقيقية لتكثيف الانتاج الفلاحي السقوي بالخصوص.

ورغم هذه الصعوبات الهيكلية فإن اقليم تونس يساهم في الانتاج الوطني بـ **:4,3%** من اللحوم الحمراء و**10,5%** من اللحوم البيضاء و**10,2%** من الحليب، و**4%** من الانتاج الوطني للأسماك.

ويبقى النشاط الاقتصادي غير قادر على التوسع بحكم التمركز بمناطق عمرانية ولم تستهويه الجهات المتاخمة للاقليم خاصة بولايات باقي الشمال الشرقي لضعف جاذبيتها مما أدى الى بروز **ظواهر**

المضاربة العقارية بالمناطق الصناعية والسكنية وضعف تدخل وكالات التهيئة أمام تزايد الطلب على الأراضي الصناعية مع ارتفاع كلفتها.

وتتمثل هيكلة الناشطين المشتغلين حسب أهمية القطاع كما يلي:

	إقليم تونس	أهمية القطاع %
الفلاحة	36 900	4.5
الصناعة المعملية	147 900	18.4
الصناعة غير المعملية	79 400	9.8
الخدمات	554 800	67.3
المجموع	**819 000**	**100**

وعلى مستوى **البنية الأساسية واللوجستية** فأن تونس الكبرى تستأثر بأهم المنشآت الوطنية بتواجد شبكة عصرية من الطرقات المهيكلة والنقل الحديدي والمحولات التي تأمن الترابط بين مناطقها الداخلية وبقية جهات البلاد بالإضافة إلى أول مطار دولي (تونس قرطاج) بتأمينه لحوالي 25.6% من طاقة الاستيعاب وما يقارب 80.3% من كميات شحن البضائع الوطنية

كما يمثل الإقليم **قاعدة لوجستية للتصدير ونقل المسافرين** من خلال الميناء التجاري برادس الذي يؤمن (80% من طاقة الشحن الوطنية) وحلق الوادي الذي يؤمن نقل 660 ألف مسافرا سنويا.

وإذ تعتبر هذه البنية الأساسية في حجم عاصمة البلاد فهي في المقابل تخفي عدة إشكاليات تتمثل بالخصوص في **تواصل الاكتظاظ بالاقليم وصعوبات الربط خاصة مع المناطق الداخلية للبلاد** وخاصة جهة الوسط ويتواجد ميناء رادس وسط النسيج العمراني إضافة إلى ضعف عمقه (بين 9 أمتار و10،5 متر) وهو ما يمثل عائقا أمام البواخر الكبيرة الحجم. إضافة إلى **تهديد الفيضانات للمدن** واختلال هيكلة شبكة النقل الجماعي، وضعف البنية الأساسية بالمناطق الداخلية للإقليم.

ولئن ساهمت الطرقات الحزامية الحديثة في التقليص من العبور عبر وسط المدينة وأصبح هنالك ربط خارجي بين المناطق العمرانية الكبرى يبقى وسط العاصمة الأكثر جاذبية لحركة التنقل.

3. الموارد البشرية والوضع الإجتماعي

بحكم جاذبيته يمثل اقليم تونس الكبرى أكبر حاضرة بالبلاد فهي تحتوي على حوالي ربع سكان البلاد (24%) وهي أكبر مركز حضري: ثلث سكان المدن وأكثر الجهات كثافة (980 س/كم^2 مقابل

71 س/كم^2 على المستوى الوطني)، و163 س/كم^2 بباقي ولايات الشمال الشرقي وهي أكبر مستقطب للهجرة الداخلية: صافي الهجرة 300 46 نسمة خلال الفترة 2009-2014.

وقد افرز هذا **الضغط السكاني المتزايد** هيكلة عمرانية تتميز بكثرة الأحياء الشعبية المتاخمة للمدن الكبرى وفراغا بأرياف الاقليم وبالولايات المجاورة بحكم الاستقطاب نتيجة تمركز الأنشطة الاقتصادية بالاقليم.

كما أفرزت هذه التركيبة السكانية **مجمعا للمهارات والكفاءات البشرية** حيث تمثل أكبر كثافة من حيث عدد الأطباء والمؤسسات الصحية باحتضانها لـ65% من مجموع أطباء الاختصاص و30% من عدد الطلبة على المستوى الوطني يتخرج منهم سنويا 000 23 (منهم 100 3 مهندس)، و66% منهم إناث فضلا عن إحتواء الإقليم على 64% من مجموع مؤسسات التعليم العالي الخاص.

ويمثل الإقليم أهم **حوض تشغيل** حيث يبلغ **عدد الناشطين المشتغلين** بالإقليم **819 ألف** تمثل **نسبة 25,3% من العدد الجملي بالبلاد** يستقطب منهم قطاع الخدمات 67.3% مقابل 33.7% على المستوى الوطني.)

ولئن تعتبر هذه المقومات البشرية إجمالا مكسبا وثراء لكامل البلاد فهي في المقابل تخفي عدة **تناقضات داخل الجهة:**

- **نسبة بطالة مرتفعة حيث تبلغ سنة 2015 18.2%** مقابل 15.2% على المستوى الوطني. ويمثل العاطلون عن العمل بالإقليم 24.6% من عدد العاطلين عن العمل على الصعيد الوطني. وتتصدر الشريحة مرحلة ثانية تعليم أساسي وتعليم ثانوي بـ 46% من العاطلين ثم شريحة التعليم العالي ب 32%.
- **نسبة أمية مرتفعة في صفوف الإناث** حيث بلغت 16.27% وهي مستفحلة بالمناطق الغربية لتونس الكبرى حيث تبلغ 23.3% بريف منوبة و22.1% بريف بن عروس و22.4% لدى الاناث بولاية بن عروس. ويحتضن الإقليم **13.6% من الفقراء على المستوى الوطني** وظاهرة الفقر **أكثر استفحالا بالأحياء الشعبية الكبرى.**

وانعكس التفاوت المسجل على مستوى ظروف العيش والمؤشرات الاجتماعية والديموغرافية ورأس المال البشري والمؤشرات الاقتصادية وسوق الشغل بصفة جلية على مستوى ترتيب الولايات الأربع وبين مختلف المعتمديات حسب مؤشر التنمية الجهوية.

فولايات تونس الكبرى تأتي في المراتب الأولى على المستوى الوطني (المرتبة الأولى لتونس والمرتبة الثانية لأريانة والمرتبة الثالثة لبن عروس والمرتبة الثامنة لمنوبة) بينما تتواجد 11 معتمدية (كلها بالمناطق الغربية) في مراتب فوق 100.

4. الوضع البيئي

تتوفر بإقليم تونس الكبرى **منظومات بيئية متعددة تتعرض للتلوث والاكتساح العمراني** وأصبحت تمثل الى جانب الاكتظاظ مصدرا بيئيا منافسا للنمو المتوازن ويهدد جودة الحياة وهو في المقابل قابل للتثمين في مجال الاقتصاد الأخضر.

وأبرز هذه المنظومات: سبخة السيجومي وسبخة أريانة وبحيرة تونس ومحمية بوقرنين وحديقة البلفيدير.

ويتعرض الوضع البيئي إلى **التنافس الحاد على الأراضي** بين جميع القطاعات **وانتشار البناء الفوضوي وغياب التطهير الريفي وتلوّث المحيط الطبيعي وانعدام التصريف الصحّي**، إلى جانب التعدي على المجال البحري وتفاقم التلوث بالشواطئ والسباخ والأودية والتآكل البحري وتقلص الموارد المائية بالاضافة إلى **اندثار المساحات الخضراء والحدائق العمومية وتدهور المحيط الطبيعي**.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

إتسمت الحوكمة بنقص التنسيق بين ولايات وبلديات تونس الكبرى وقلة التعاون والشراكة بين البلديات والولايات. ولم تستطع البلديات والمؤسسات مجابهة التحديات المطروحة أمامها في مجالات النظافة وتنظيم العمل البلدي من حيث التصدي للبناء الفوضوي والانتصاب العشوائي وتنظيم حركة المرور، ولم تتمكن من رسم رؤية تنموية مشتركة تمكن من تحسين جودة الحياة لمتساكنيها.

6. الإشكالية العامة للتنمية

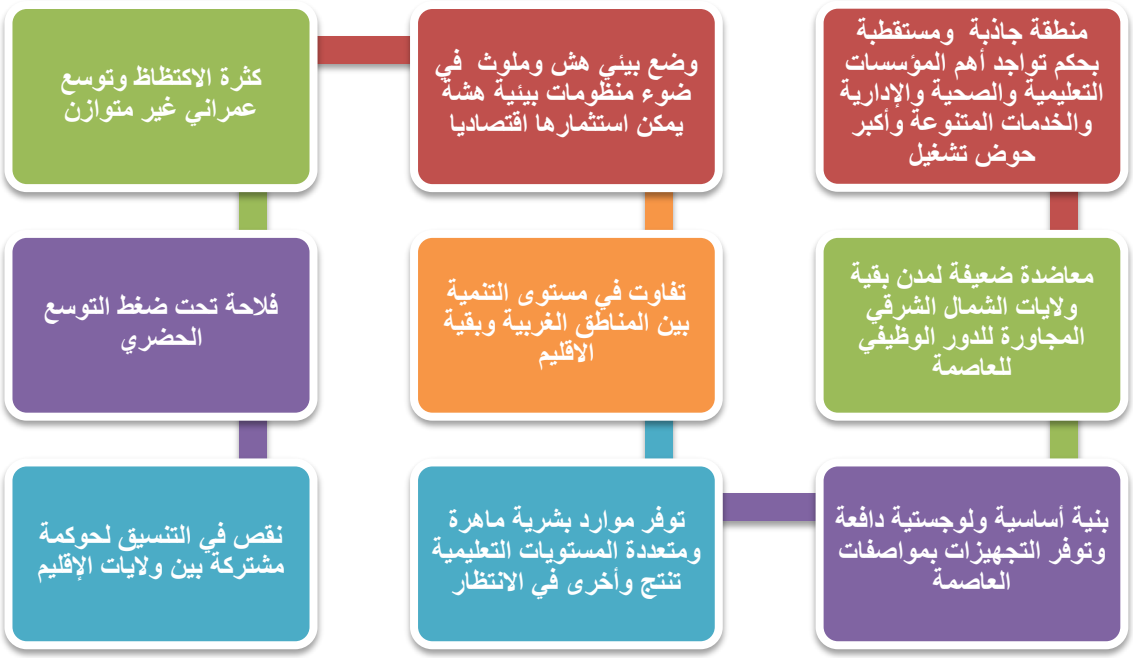

II- انجازات الفترة 2011-2015

بلغت جملة الإستثمارات المنجزة خلال الفترة (2011-2015) حوالي 9 006.2 م د بإقليم تونس الكبرى موزعة بين القطاعين العام والخاص كالآتي:

القطاع	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	2 548	28.3
القطاع الخاص	6 458.2	71.7
المجموع	**9 006.2**	**100**

وبالنسبة **للقطاع العام** بلغت جملة الإستثمارات المنجزة حوالي 2 548 م د أي ما يمثل **28.3%** من مجموع الإستثمارات المنجزة بالإقليم خلال الفترة (2011-2015). وساهمت هذه الإستثمارات في إنجاز عديد المشاريع في البنية الأساسية وبالخصوص في النقل الحديدي **بولاية تونس** حيث بلغت جملة الإستثمار العمومي المنجز بهذه الولاية 1052 م د أي ما يعادل **41.28%** من جملة الإستثمارات المنجزة بالإقليم.

وبخصوص **القطاع الخاص** بلغت جملة الإستثمارات المنجزة خلال الفترة (2011-2015) حوالي 6 458.2 م د أي ما يمثل **71.7%** من مجموع الإستثمارات. وإستأثرت **ولاية بن عروس** بالقسط الأكبر حيث بلغت جملة الإستثمارات المنجزة 3 308 م د أي ما يعادل **51.22%** من إستثمارات القطاع الخاص المنجزة بالإقليم خلال الفترة (2011-2015).

وساهمت إستثمارات القطاع الخاص في إنجاز عديد المشاريع وبالخصوص في قطاع الصناعة والخدمات بولايات تونس وبن عروس.

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

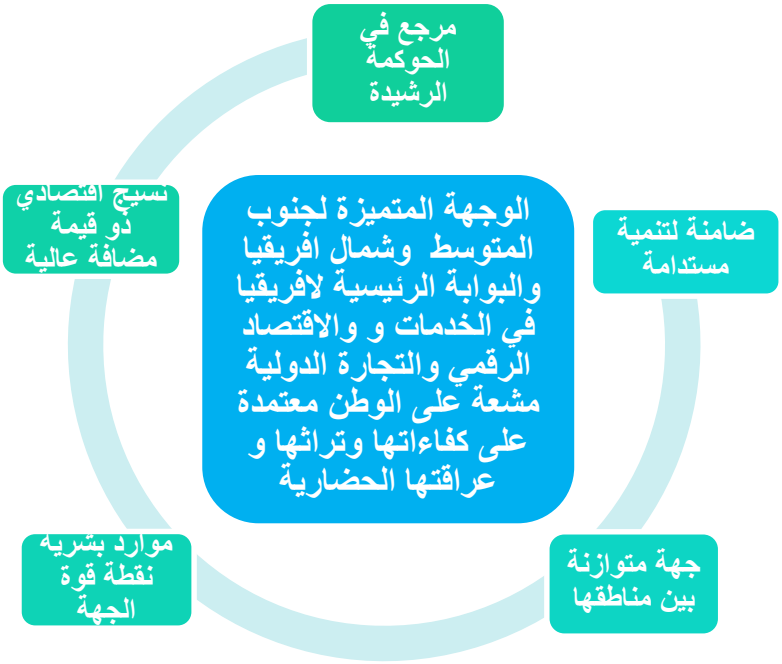

وتجسيما لهذه الرؤية المستقبلية يتعين خلال الفترة (2016-2020) العمل على إعتماد إستراتيجية وسياسات ترتكز على المحاور التالية:

1. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة

- إحداث **مجلس أعلى لتونس الكبرى** توكل إليه مهام التخطيط العمراني والاقتصادي وتنسيق ومتابعة تنفيذ المشاريع المهيكلة ووضع التصورات والإجراءات الكفيلة بتحقيق التكامل بين ولايات الجهة

- **إحالة صلوحيات أكثر من الوزارات والمؤسسات العمومية المتمركزة بالعاصمة الى الجهات** في أخذ القرارات والتراخيص والشروع بتفويض هذه الصلاحيات في اطار الإعداد للامركزية والامحورية
- **مراجعة التوزيع الحالي لمقرات الوزارات والمؤسسات العمومية** والشروع في تخصيص منطقة سيادية تكون مجمع اداري رفيع الخدمات ويوفر سيولة للتنقل وتقريب الخدمات للمواطن يمكن احداثها بالمنطقة الشمالية للعاصمة.
- **حوكمة التوسع العمراني لتونس الكبرى** والشروع في تهيئته وفق مثال تهيئة عمرانية استشرافي نحو المناطق الداخلية لتخفيف التمركز بالعاصمة.
- تشخيص وتخصيص رصيد عقاري وتصنيفه "منطقة تدخل عقاري "PIF في اتجاه جبل الوسط
- ضمان **الشفافية** بسوق الجملة واحكام تسيير ميناء رادس وحلق الوادي ومطار تونس قرطاج بالتقليص من فترة الشحن وتنظيم أوقات السفرات واحداث منظومة رقمية للسلع والمسافرين
- احداث **مرصد عقاري** يهتم بتوفير الاحصائيات وقاعدة بيانات حول الرصيد العقاري العام والخاص ويكون بمثابة بنك العقارات ومخاطب وحيد للسلط العمومية في الاستجابة لحاجيات المشاريع.

2. النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

الهدف الخصوصي 1: النهوض بالقطاعات الواعدة وتطوير منظومات اقتصادية تنافسية

تخصص ولايات تونس الكبرى في المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية:

- الارتقاء بالعاصمة في ترتيب "مدن العالم" في مجال التنافسية والجاذبية في المجالات ذات القيمة المضافة العالية وجعلها وجهة مميزة للسياحة الصحية وسياحة المؤتمرات والتعليم العالي والملتقيات الاقتصادية ومركزا دوليا للخدمات والنقل الجوي.
- جعل منوبة أرضية تنافسية تعتمد الاقتصاد اللامادي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التوظيف الامثل للمركب التكنولوجي للاتصالات والشروع في القسط الثاني منه وكذلك في قطاع الملابس الجاهزة بتثمين نتائج أعمال القطب التنموي المنستير–الفجة في إدماج المواد الأولية المحلية ضمن سلسلة الانتاج وذلك بالمنطقة الصناعية بالفجة كفضاء للانشطة الصناعية في التكملة وحوضا للصناعات الغذائية والتحويلية والبيولوجية في اطار التكامل مع ولايات الشمال الشرقي خاصة بنزرت، وفضاء للخدمات اللوجستية لتونس الكبرى.

- تخصص أريانة في تطوير أرضية تنافسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبيوتكنولوجيا من خلال قطب الغزالة والقطب التنموي للبيوتكنولوجيا بسيدي ثابت بتوفر الكفاءات وتزايد عدد خريجي المعاهد العليا ومحطة متوسطية للخدمات المالية بانجاز المرفأ المالي برواد.
- التقدم ببن عروس نحو ارساء أرضية تنافسية في الصناعات الميكانيكية ومكونات الطائرات في اطار تطوير مثل هذه المؤسسات بالمنطقة الصناعية بالمغيرة وكذلك في البحوث البيئية والطاقية بتواجد القطب التنموي ببرج السدرية والتدرج بها الى فضاء لوجيستي للتصدير حول ميناء رادس.

تطوير المنظومات الانتاجية التنافسية: سياحة مجددة:

- تطوير المنتوج السياحي في مجالات السياحة الثقافية بالمدينة العتيقة للعاصمة والضاحية الشمالية والسياحة الصحية وسياحة المؤتمرات والأعمال.
- تنشيط سياحة الرحلات البحرية الترفيهية واستغلال الواجهة المطلة على البحر بتركيز مشاريع تنشيطية وترفيهية حول الميناء القديم بتونس.
- مسلك سياحي: محمية بوقرنين–اوذنة–الحنايا الرومانية–الربط مع مسلك طريق الماء بزغوان–قرطاج.
- تنمية السياحة البيئية بالمناطق الريفية بولايتي أريانة ومنوبة عبر استعمال ركوب الخيل في إطار برنامج التعاون عبر الحدود تونس –ايطاليا.
- استكمال تجهيز المنطقة السياحية " شط النسيم "و " كاب قمرت " بتونس الشمالية.

تطوير المنظومات الانتاجية الفلاحية الناجحة:

- تأهيل الضيعات الفلاحية للحوض السفلي بمجردة بتوفير المسالك الفلاحية ومراجعة كلفة توزيع مياه الري واعادة هيكلة المجمع المهني للخضر بالحبيبية المغلق حاليا في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.
- تطوير **المنظومات الإنتاجية الفلاحية الناجعة:** بتدعيم الصناعات التحويلية للطماطم والألبان والكروم والقنارية من خلال تطوير إنتاج مصنع تحويل الطماطم بسيدي ثابت.
- **إعادة مكانة قطاع الصيد البحري** كقطاع واعد في اقتصاد الجهة بمعالجة ناجعة لظاهرة الترمّل.
- تطوير "منظومة ورد اريانة"بتشريك المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي والكيميائي ومجامع التنمية.
- تربية الأحياء المائية ومشاريع تثمين وتسويق هذه المنتوجات ببحيرة تونس الشمالية.

الهدف الخصوصي 2: النهوض بالتجديد والابتكار

- تكثيف أنشطة الأقطاب التكنولوجية الغزالة وبمنوبة في مجال الطب عن بعد (e-health) والإدارة الإلكترونية (e-gov) والتعليم عن بعد (e-learnin) والسياحة عن بعد (e-tourism).
- ايجاد علاقة ادماج وتكامل بين القطب التكنولوجي المنستير–الفجة مع مركز الصناعات التقليدية ومدرسة المهن والابتكار بالدندان قصد ادماج ابتكارات هذه المؤسسات ضمن منتوجات الملابس الجاهزة.
- احداث **مدينة ذكية رقمية بقطب الغزالة**، مجهزة ببنية أساسية اتصالية متطورة وتخصّص فيها مجموعة من الفضاءات لانتصاب مشاريع مجدّدة في مجال صناعة ألعاب الفيديو والمشاريع الرقمية.

الهدف الخصوصي 3: دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال

- البحث عن فرص جديدة للشراكة قصد **تنفيذ المشاريع الكبرى لتونس الكبرى**.
- دراسة اعداد برنامج خصوصي لنقل بعض المؤسسات الاقتصادية الكبرى مثل المصانع الكبرى...إلى خارج العاصمة باعتماد آليات تحفيز ومبادلة.
- التسريع باستغلال المنطقة الصناعية بالفجة (116 هك) بالتعاون مع القطب التنموي للنسيج.
- تطوير الشراكة الإقتصادية مع الجهات والمناطق الأجنبية (PACA بفرنسا وبعض الدول الأوروبية والعربية) لانجاز مشاريع مهيكلة مجددة في البيوتكنولوجيا والاتصالات والاقتصاد الأخضر.
- إحداث منطقة "High Tech" لاحتضان المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية.
- تحسين جودة الخدمات في الموانى والمطارات وتيسير الخدمات الجمركية.
- التصدي للمنتوجات الموردة المحاكية لمنتوجات الصناعات التقليدية التونسية, والتي تباع بشوارع العاصمة في اطار **التجارة الموازية**.

3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الإجتماعي

الهدف الخصوصي 1: توظيف المهارات البشرية والتجهيزات الجماعية في تنافسية الجهة

- تطوير مهرجانات قرطاج وبوقرنين وتحسين تنافسيتها بالمقارنة مع الجهات المتوسطية واستغلال وتسويق المنشآت الرياضية لاحتضان وجلب **تظاهرات عالمية** وذلك بتنظيم علاقات شراكة مع القطاع الخاص.

- **اتمام مدينة الثقافة وتجهيزها** والشروع في ضبط خطة استغلال مجددة ومسوقة لعمق حضارة البلاد من خلال احداث مؤسسة تونس الثقافية والتسويق لمشروع "تونس عاصمة ثقافية متوسطية".
- مزيد دعم **الرياضات الفردية** بالمناطق المتفوقة جهويا ووطنيا وإدخال اختصاصات ذات علاقة بخصوصيات المناطق **كرياضة التجذيب بقلعة الأندلس** وجعل مدينة سيدي ثابت ذات إشعاع رياضي دولي بمركبها الرياضي العصري المستقبلي في التدريب والتكوين والتربصات.
- انجاز وتحديث مراكز التكوين في **صناعة مكونات الطائرات** وفي **الصناعات الغذائية واللوجستيك**.
- تحسين ترتيب جامعات تونس الكبرى في التصنيف العالمي والإفريقي والعربي باعتماد الشراكة مع المؤسسات والجامعات المتوسطية واستقطاب جامعات دولية وتشجيعها على الانتصاب بتونس الكبرى.

الهدف الخصوصي 2: تحسين مؤشرات التنمية البشرية بالمناطق الغربية والأحياء الشعبية وإدماج الفئات الهشة في الحركية الاقتصادية

- التدخل عبر برامج الاقتصاد التضامني **للحد من البطالة** خصوصا بالمناطق الريفية والغربية.
- الحد من **الانقطاع المبكر** خاصة بالمرحلة الثانية من التعليم الاساسي والثانوي بتحسين النقل المدرسي وتعميم المطاعم المدرسية ونظام نصف الإقامة وتمكين عائلات الفئات الضعيفة من موارد رزق وتكثيف التدخل الأسري من قبل الجمعيات الاجتماعية.
- إرساء **أنشطة ثقافية ورياضية وفنية ونوادي الثقافة بالأحياء الشعبية والمناطق الريفية.**
- احداث مؤسسات للإيواء الظرفي بالجهة تستهدف مختلف الفئات الهشة والتي تكون في حاجة للتدخل الفوري والعاجل (مسنين فاقدي السند وبدون مأوى، طفولة مهددة،...).
- بعث مؤسسات **للرعاية النهارية للمسنين** بالتعاون مع القطاع الخاص في اطار حوافز للاستثمار.
- تفعيل اللجان الجهوية لتعليم الكبار وضبط عقود برامج مع المجالس الجهوية **للتقليص من الأمية.**

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

الهدف الأول : إحكام وترشيد إستعمال الموارد المائية والمحافظة على المنظومات الفلاحية

- مواصلة التحكم في مياه السيلان وتعبئة الموارد المائية بانجاز بحيرات جبلية حول تونس الكبرى كلما توفرت مواقع تستجيب للمواصفات الفنية خاصة بشمال أريانة وغرب منوبة وبن عروس
- إلزام تعميم الوسائل المقتصدة لمياه الري خاصة داخل المناطق السقوية بالمناطق الحساسة بولايات أريانة ومنوبة وبن عروسوالتغذية الاصطناعية للمائدة المائيةبمرناق عن طريق الشحن.
- مواصلة صيانة الحاجز الترابي على ضفاف وادي مجردة (حماية الأراضي الفلاحية من الفيضانات).
- اعادة هيكلة المجمع المهني للخضر بالحبيبية المغلق حاليا في اطار الشراكة مع القطاع الخاص نظرا لدوره المحوري في مساندة الفلاحين بالمنطقة.
- تسوية وضعية عقود الكراء القديمة بحوض مجردة السفلي وذلك وتمكين الفلاحين من شهائد ملكية.

الهدف الثاني: حماية الثروة الطبيعية ومقاومة التلوث والانجراف

- تهيئة وتثمين سبخة السيجومي ووادي قريانة ووادي مليان باعتبارهم أكبر مصادر للتلوث.
- البحث عن فرص شراكة لاعداد برنامج خصوصي **في إطار التعاون الدولي** لتهيئة سبخة أريانة والبحر لزرق وتهيئة الشواطئ .
- دراسة السبل الكفيلة بتحويل منطقة اليهودية المخصصة لقطع الغيار القديمة من مكانها الحالي وجعلها مركزا لرسكلة المواد الحديدية والتدرج بها نحو منطقة صناعية تحويلية.
- تدعيم وتهذيب منظومة تحويل المياه المستعملة من الشرقية إلى شطرانة.
- إنجاز بقية أقساط محطة التطهير بالعطار بطاقة 60 000 متر^3/ يوم.
- إنجاز وحدة **لمعالجة الروائح** بقناة التحويل الشرقية – شطرانة ومعالجة الروائح بمحطة الضخ مونبليزير.

الهدف الثالث: الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية

- إتمام انجاز **مشروع التوقي من فيضانات وادي مجردة.**

- تهيئة حوض تجميع مياه السيلان بضفاف بحيرة تونس الشمالية.
- حماية منطقة تونس الغربية من الفيضانات (إنجاز قنوات مغطاة وغير مغطاة من الخرسانة المسلحة).
- وضع برنامج خصوصي لتهيئة البنايات المتداعية للسقوط.

5. طموح الإقليم: تونس الكبرى محور التواصل والتضامن بين مناطقها ومع مختلف جهات البلاد وحاضرة جاذبة بالمتوسط

ولتجسيم هذا الطموح لابد من العمل على تحقيق الأهداف الخصوصية التالية:

الهدف الخصوصي 1: تحقيق الترابط والتواصل الشامل بين تونس الكبرى ومختلف مناطق البلاد والمحيطالمتوسطي والدولي

تكريس الدور الوظيفي الوطني والدولي للعاصمة بتمتين علاقاتها مع بقية الجهات الداخلية والخارجية عبر تحقيق الترابط والتواصل الشامل على 3 محاور:

ترابط بين تونس الكبرى والجهات الداخلية للبلاد عبر المدن المتوسطة لجهة الشمال الشرقي:

- إنجاز طرقات سيارة وطرقات وطنية وحزامية وتعصير محاور طرقات تونس الكبرى.
- تحديث الشبكة الحديدية بين العاصمة والجهات الداخلية وتوسيع الشبكة.
- تطوير شبكة التدفق العالي للاتصالات عبر إتمام شبكة الألياف البصرية والشروع في انجاز السعة العالية 4G.

ترابط داخلي بين العاصمة والمناطق الداخلية لولايات منوبة وأريانة وبن عروس:

- مواصلة إنجاز الشبكة الحديدية السريعة للنقل الحضري RFR.
- توسيع شبكة المترو الخفيف وتحسين الخدمات المسداة.
- تأهيل الخط الحديدي الضحوي.
- تنظيم قطاع التاكسي الجماعي بإفراده بمسالك ومحطات خاصة ومواصفات محددة وذات جودة عالية للسيارات.
- انجاز محطات ترابط متعدد الوسائط في إطار مخطط مديري يخفف من الاكتظاظ ويؤمن تكاملا بين انماط النقل.

ترابط مع المحيط المتوسطي والدولي:

- تكثيف السفرات والوجهات انطلاقا من مطار تونس قرطاج الدولي وميناء حلق الوادي وتحسين جودة الخدمات والتقليص من مدة الانتظار.

الهدف الخصوصي 2: تخفيف التمركز بتونس الكبرى

- **تحسين جاذبية المناطق المجاورة لتونس الكبرى** بجهتي الشمال الشرقي والشمال الغربي باعتماد خيار "الأقطاب المتعددة" بتوزيع التنمية العادلة على جميع المناطق وربطها بمحاور النقل السريع وجعلها مراكز تواصل بين العاصمة والجهات الداخلية.
- **نقل بعض المؤسسات الاقتصادية الكبرى وبعض الخدمات اللوجستية المتواجدة بالعاصمة إلى المناطق الداخلية لولايات الشمال الشرقي.**
- تهيئة البنايات والفضاءات القديمة ملك المؤسسات العمومية (مثل مستودعات باب سعدون والمنصف باي) قصد توظيفها في مشاريع ذات قدرة تنافسية عالية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- **تهيئة فضاءات لوجستية** بالمراكز العمرانية الثانوية المحاذية لاقليم تونس الكبرى.

الهدف الخصوصي 3: مقاومة الاكتظاظ وتنظيم النقل والحد من التوسع العمراني والتجاري غير المنظم

- **تحيين المخططات المديرية للنقل** خاصة بعد دخول الشبكة الحديدية السريعة حيز الاستغلال.
- استغلال بنايات قديمة بالعاصمة في احتواء الانتصاب العشوائي للتجارة والشروع في ادماج هذا الصنف من التجار.
- احداث مقاسم سكنية منظمة من طرف الوكالة العقارية للسكنى وبتكلفة معقولة في إطار توفير رصيد عمراني لتوسع تونس الكبرى.
- تغيير مقرات بعض الوزارات والمؤسسات العمومية وخاصة تلك التي ليست بعلاقة مباشرة بالخدمات المتعلقة بالمواطن.
- تهيئة محطات الترابط وإنجاز مآوي ذات طوابق بمناطق البلفدير وساحة علي بلهوان وساحة باب الخضراء وعلى مشارف مدينة تونس وقرب محطات النقل في اطار الشراكة مع القطاع الخاص.
- احداث قاعدة تجارية ببر مشارقة تخفف الاكتظاظ على سوق الجملة ببئر القصعة.
- تسريع نسق انجاز أمثلة التهيئة العمرانية بأهم التجمعات التي تشهد توسعا عمرانيا سريعا وخاصة بمناطق الجنوبية والغربية التي تضم الرصيد الفلاحي.

- تجسيم برامج اقتناء الحافلات.

الهدف الخصوصي 4: تأهيل المناطق الغربية والارتقاء بها إلى مناطق نشاط على غرار الضواحي الشمالية للعاصمة

الهدف الفرعي 1: تطوير النشاط الاقتصادي ودفع التشغيل بالمناطق الغربية لتونس الكبرى:

- تهيئة مناطق صناعية بالمناطق الغربية لتونس الكبرى.
- التسويق للمناطق الصناعية العمومية والخاصة بجهة المحمدية والمغيرة والفجة.
- تثمين سبخة السيجومي بإحداث أنشطة اقتصادية على ضفافها.
- تأهيل المناطق الحرفية والخدماتية المتواجدة في إطار مشاريع تنموية خصوصية.
- خلق ديناميكية اقتصادية بالمناطق المصنفة أخيرة تنمويا بإحداث 11 مشروع تنمية مندمجة ومشاريع الاقتصاد التضامني.

الهدف الفرعي 2: تحسين ظروف العيش على المستوى المحلي والجهوي

- إعداد استراتيجية لتحويل التجمعات السكنية الريفية إلى **مراكز حياة** بالعمل على تجهيزها بالمرافق وتأهيلها في إطار **تعميم النظام البلدي**.
- **العناية بالأحياء الشعبية** بتوفير الفضاءات الشبابية والترفيهية وتجديد شبكات التطهير وتصريف المياه.
- إحداث صندوق لتنمية هذه المناطق (ثقافيا واجتماعيا) بمساهمة الشركات المنتصبة في إطار برنامج RSE المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- **تمييز ايجابي** لموارد البلديات بالمناطق الغربية والتسريع بانجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.